

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

# جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

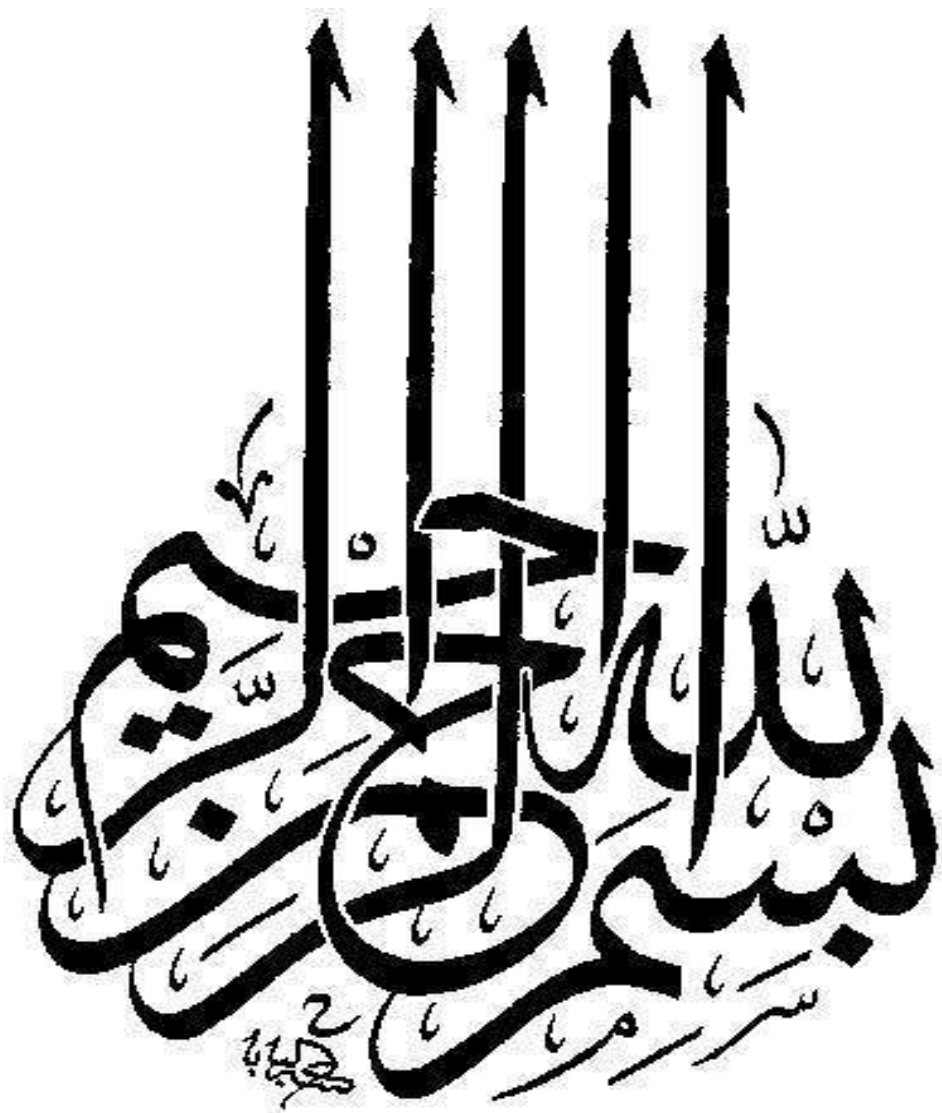
تحت إشراف:  
أ.د. صالح فلاحي

من إعداد الطالب:  
جمال بلخباط

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د مسعود زموري	أ. التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د صالح فلاحي	أ. التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د عبد الوهاب شام	أ. التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
أ.د عمار عماري	أ. التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
أ.د محمد الطاهر سعودي	أ. التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
د. فوزي شعوبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 / 2015 م



# شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن أنجزت هذا البحث، بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وخالص التقدير

والعرفان بالفضل الكبير لأستاذي الفاضل الدكتور صالح عمر فلاح، الذي أشرف على هذه الأطروحة، وتحمل

جهدا وعناء، فحرص على قراءة كل كلمة فيها، ومناقشة جميع أفكارها، وتعهديني طيلة مدة البحث بتوجيهاته القيمة

وتشجيعه لي على إتمام هذا البحث .

كما وأشكر كل من تعاون معي، وأخص بالذكر الأستاذ المحترم، محمد بن البار الذي ساعدني كثيرا في إنجاز الدراسة

القياسية فجزاه الله عني خير الجزاء .

# الإهداء

إلى... .

والذي الكرمين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى... .

رفيقة الدرب زوجتي

إلى... .

قرة العين بناتي مريم وأمينة وهداية

## فهرس المحتويات

أ-ج	فهرس المحتويات.....
د-و	قائمة الجداول.....
ز	قائمة الأشكال.....
ح	قائمة الملاحق.....
1	المقدمة.....
<b>الفصل الأول</b>	
<b>مدخل نظري لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
11	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.....
11	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....
15	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المبحث الثاني: الإطار القانوني لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المطلب الأول: اتفاقيات الاستثمار الثنائية.....
23	المطلب الثاني: اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف.....
26	المطلب الثالث: ضمان الاستثمارات الدولية.....
30	المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.....
30	المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجياتها.....
33	المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.....
36	المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>محددات الاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
45	المبحث الأول: الإطار النظري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.....
45	المطلب الأول: النظرية التقليدية لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....
47	المطلب الثاني: النظرية الحديثة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.....

54	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه.....
55	المطلب الأول: مكونات مناخ الاستثمار.....
63	المطلب الثاني: المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.....
70	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
70	المطلب الأول: تجارب بعض الدول النامية غير العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر...
80	المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
<b>الفصل الثالث</b>	
<b>الدراسة النظرية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية</b>	
88	المبحث الأول: النمو في النظرية الاقتصادية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.....
88	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في النمو.....
97	المطلب الثاني: نظريات النمو الداخلي.....
104	المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والعمالة.....
104	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا.....
113	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.....
121	المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية وميزان المدفوعات.....
121	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية.....
124	المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.....
<b>الفصل الرابع</b>	
<b>واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر</b>	
129	المبحث الأول: تحليل طبيعة المناخ الاستثمار في الجزائر.....
129	المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
138	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
141	المبحث الثاني: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وأثره على حصتها من التدفقات الاستثمارية.....
141	المطلب الأول: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.....

152	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر .....
157	المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012) .....
157	المطلب الأول: بناء النموذج القياسي .....
161	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي .....
<b>الفصل الخامس</b>	
<b>واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في المغرب</b>	
169	المبحث الأول: تحليل طبيعة المناخ الاستثماري في المغرب .....
169	المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب .....
177	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب .....
179	المبحث الثاني: ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وأثره على حصتها من التدفقات الاستثمارية .....
180	المطلب الأول: ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار .....
189	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب .....
196	المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1990-2012 .....
196	المطلب الأول: بناء النموذج القياسي .....
200	المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي .....
207	الخاتمة .....
212	قائمة المراجع .....
228	الملاحق .....

## قائمة الجداول

15	تطور عدد وقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2013	1
18	تطور عمليات الاندماج والتملك من حيث العدد والقيمة خلال الفترة 2005-2013	2
23	التعديلات المدخلة على أنظمة الاستثمار المحلية خلال الفترة 2000-2012	3
32	المقارنة بين العمليات الخارجية والداخلية لأكثر من 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية	4
33	مؤشرات مختارة لفروع الشركات الأجنبية خلال الفترة 1990-2012	5
39	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر	6
39	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية	7
40	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	8
41	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر حسب المناطق والاقتصاديات 1990-2013	9
42	التدفقات الاستثمارية الصادرة عن الدول النامية	10
50	خصائص دورة حياة المنتج	11
54	الصور المختلفة لخدمة السوق الخارجي	12
56	الإطار الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر	13
65	تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر	14
69	محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار	15
71	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الصين خلال الفترة 1990-2013	16
74	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا خلال الفترة 1990-2013	17
76	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المكسيك خلال الفترة 1990-2013	18
78	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تركيا خلال الفترة 1990-2013	19
82	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام 2013	20
83	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية لعام 2013	21
90	مساهمة المعرفة التكنولوجية مقارنة بالعمل ورأس المال في النمو الاقتصادي	22
98	نسبة البحوث والتطوير الممولة من قبل المؤسسات الخاصة من المجموع الإجمالي	23
105	الإففاق على البحوث والتطوير في دول مختارة	24



106	مؤشرات سوق العمل العالمي خلال الفترة 2000-2011	25
113	مساهمة فروع الشركات الأجنبية في توفير فرص عمل خلال الفترة 1990-2012	26
114	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012	27
130	الاتفاقيات الثنائية للاستثمار التي عقدها الجزائر بنهاية جوان 2013	28
136	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2014	29
142	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2013	30
145	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003-2012	31
148	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2014	32
148	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012	33
149	وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012	34
150	وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة 1990-2010	35
150	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1980-2012	36
151	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012	37
152	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012	38
153	المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2012	39
154	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بحسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2012	40
155	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل خلال الفترة 2002-2012	41
156	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	42
159	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن -جسلس (Johanson-Juslius)	43
160	نتائج تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر	44
162	دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	45
164	نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	46
166	المؤشرات الكلية للاقتصاد المغربي خلال الفترة 2000-2012	47
170	اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي عقدها المغرب بنهاية جوان 2013	48
175	اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة من طرف المغرب	49

176	وضع المغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2010-2014	50
180	ترتيب المغرب في تقرير التنافسية العالمية للفترة 2011-2013	51
183	ترتيب المغرب في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003 - 2012	52
186	ترتيب المغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2014	53
186	وضع المغرب في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012	54
187	وضع المغرب في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012	55
188	وضع المغرب في مؤشري الأداء والإمكانيات خلال الفترة 1990-2010	56
188	مؤشر التنمية البشرية في المغرب خلال الفترة 1980-2012	57
189	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2000-2012	58
191	قيمة المشاريع الأجنبية المنفذة في المغرب في إطار برنامج الخصخصة	59
191	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب	60
193	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب	61
195	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2000-2012	62
195	قيمة الأرباح المعاد استثمارها في المغرب من التدفقات الإجمالية	63
198	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	64
199	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن -جسلس (Johanson-Juslius).	65
201	نتائج تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المغرب	66
204	نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي	67
204	إختبار ARCH-LM Test ،BG-LM Test لنموذج النمو الاقتصادي في المغرب	68

## قائمة الأشكال

16	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من حيث القيمة والعدد خلال الفترة	1
18	2013-2003	2
28	التوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والتملك من حيث العدد والقيمة خلال الفترة 2013-2005	3
73	مسيرة الضمانات التي تقدمها الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار	4
81	الجماعات الصناعية الصينية	5
84	حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية خلال الفترة 2013-2000	6
90	تدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001 و2012 حسب حصة الدول المستقبلية	7
93	دور الادخار والاستثمار في زيادة الدخل	8
94	دالة الإنتاج لنموذج سولو	9
102	التمثيل البياني لنموذج سولو	10
107	العلاقة بين معدل النمو ومعدل الضريبة	11
110	مسار نقل التكنولوجيا	12
164	الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	13
165	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقى نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	14
171	التوزيع الطبيعي لبواقى نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر	15
190	مقارنة متوسط معدل التضخم بين المغرب ودول مختارة خلال الفترة 2010-2001	16
193	مكونات التدفقات الرأسمالية الواردة إلى المغرب	17
203	التوزيع القطاعي لمخزون الاستثمار الوارد إلى المغرب نهاية 2010	18
203	القيم الحقيقية والمقدرة وبواقى نموذج النمو الاقتصادي في المغرب	19

## قائمة الملاحق

228	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستوى	1
228	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفرق الأول	2
229	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في المستوى	3
229	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في الفرق الأول	4
230	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار المحلي الحقيقي في المستوى	5
230	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار المحلي الحقيقي في الفرق الأول	6
231	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الصادرات الحقيقية في المستوى	7
231	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الصادرات الحقيقية في الفرق الأول	8
232	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الواردات الحقيقية في المستوى	9
232	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الواردات الحقيقية في الفرق الأول	10
233	تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر	11
233	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستوى	12
234	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفرق الأول	13
234	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في المستوى	14
235	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في الفرق الأول	15
235	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار المحلي الحقيقي في المستوى	16
236	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الاستثمار المحلي الحقيقي في الفرق الأول	17
236	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الصادرات الحقيقية في المستوى	18
237	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الصادرات الحقيقية في الفرق الأول	19
237	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الواردات الحقيقية في المستوى	20
238	نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الواردات الحقيقية في الفرق الأول	21
238	تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المغرب	22
239	اختبار B-G LM لنموذج الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في المغرب	23
239	اختبار ARCH لنموذج الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في المغرب	24

## المقدمة

لقد كان الهدف من العولمة، كظاهرة مرتبطة بالنظام الرأسمالي، إقامة سوق عالمية حرة بلا قيود ولا حدود، مع ضمان الانسياب الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وبالتالي زيادة وتيرة الاعتماد المتبادل وتحويل العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة تضطلع فيها مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) بمهمة حمايته وإرساء قواعده والمحافظة على استمراره. وبالمقابل يسمح بتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من خلال نمو حركة التجارة والاستثمارات الأجنبية.

إن التوجه نحو الأخذ بآليات السوق وتراجع دور الدولة في إدارة الحياة الاقتصادية والتطور المذهل في المجال التكنولوجي سيما النقل والاتصال وتوفير الضمانات القانونية في شكل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لحماية وضمن الاستثمارات الأجنبية. لقد وفر هذا الوضع الإطار الملائم للشركات متعددة الجنسيات لاقتحام الأسواق الدولية وتوزيع أنشطتها الاستثمارية في مناطق شتى من العالم، يدعمها في ذلك التغير الجذري في نظرة البلدان النامية إلى نشاطها باعتبارها إحدى أدوات السيطرة والهيمنة واستنزاف الثروات، لتتحول إلى أحد الحلول الممكنة لتجاوز مشكلاتها الداخلية، على غرار العجز في توفير الاحتياجات التمويلية للتنمية والناجم أساسا عن قلة المدخرات المحلية وأيضا محدودية القروض المصرفية التي رهنت مسيرة التنمية بالبلدان النامية.

إن سعي الدول النامية لاستقطاب رؤوس الأموال الضرورية لتمويل التنمية ومعالجة مظاهر الضعف في اقتصادياتها يقابله سعي الدول المتقدمة من خلال شركاتها إلى إيجاد أسواق تستثمر فيها فوائدها المالية سواء في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. وهكذا احتل الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم للوصول إلى فهم أبعاده وأنماطه ومحدداته وجدواه.

وبالرغم من الجدل الدائر حول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر والاختلاف حول الأطراف المستفيدة منه فلا أحد يمكنه إنكار أهميته سواء بالنسبة للدول المضيفة أو الشركات المستثمرة. والملاحظ إن الشركات متعددة الجنسيات تتجه إلى الاستثمار في الخارج لتدعيم مركزها التنافسي وتعظيم أرباحها في السوق الدولية أو تتجاوز القيود المفروضة على المبادلات الدولية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون إحدى القنوات الهامة لحصول الدول النامية على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والتقليل من نسبة البطالة ودعم قدراتها التصديرية وربطها بشبكات الإنتاج والتوزيع الدولية وبالتالي تحسين كفاءتها الاقتصادية.

اعتبارا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه المذهل خاصة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فقد احتدم التنافس بين دول العالم لاستقطابه والاستفادة من مزاياه. وطالما أن هذا الاستثمار يتدفق مع وجود

الفرص الجذابة والمناخ المشجع له، وأمام تعدد البدائل أمام المستثمرين الأجانب، تسعى الدول المضيفة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية الكفيلة بالتأثير على القرار الاستثماري للشركات الأجنبية.

وتفيد البيانات الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية أن حوالي ثلثي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تتجه إلى البلدان المتقدمة بوصفها الوجهة المفضلة لتحقيق أعلى المكاسب. والملاحظ أن اقتصاديات الدول المتقدمة تنمو بمعدلات سنوية متزايدة ولها إطارا مؤسسيا وتنظيميا وقانونيا مرنا وواضحا يسمح بإجراء العملية الاستثمارية في بيئة مستقرة وآمنة.

وعلى خلاف ذلك تتحصل الدول النامية على ثلث التدفقات الاستثمارية في العالم مع تركزها في مجموعة قليلة من الدول "شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، وسط وشرق أوروبا" وهذه النسبة المتدنية دليل قاطع على الخلل الذي يشوب بيئة الأعمال في الدول النامية، فضعف البنية التحتية وعدم وضوح قوانين الاستثمار وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وارتفاع معدلات التضخم واتساع الموقوفات الإدارية كلها ترفع من درجة المخاطرة وعدم اليقين وتحول دون قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية وهو ما يعني تضييع فرص أكيدة للاستفادة من هذه الاستثمارات.

وعلى غرار أغلب الدول النامية تعاني الجزائر والمغرب من صعوبات اقتصادية حمة دفعتها للبحث عن مصادر جديدة لتمويل عملية التنمية وتحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل على زيادة نصيبها منه، ولكن حصة البلدين من هذه الاستثمارات بقيت محدودة مقارنة بمثيلاتها من بعض الدول النامية، وهذا بسبب طبيعة مناخ الاستثمار في هذين البلدين والذي لم يقنع المستثمرين الأجانب ولم يكن حافزا لهم للقدوم إليهما.

### مشكلة البحث:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي لاقى اهتماما متزايدا ومتجددا في الأدبيات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة تفسير أسباب حدوثه وتحديد مصادره والعوامل المؤثرة فيه وكيفية استدامته والبحث في أسباب تباين معدلات النمو ومستويات الدخل بين دول العالم المختلفة.

إن هدف كل سياسة اقتصادية هو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو مناسبة تسمح بمعالجة المشكلات التي يعانيها كل اقتصاد. وتحقيق هذا الهدف يكون من خلال الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة (مالية ومادية وبشرية) إن توفرت أو بالاستعانة بالموارد الأجنبية (استثمارات مباشرة ومحفظية وقروض ومساعدات) أو بالاعتماد على كليهما.

وقد أخذت أغلب البلدان النامية على عاتقها مهمة القيام بقيادة عملية التنمية من خلال قطاعها العام لفترة زمنية ظنا منها بجميع الموارد المتاحة لانجاز بني تحتية يمكن الاعتماد عليها. غير أن هذا الاعتماد لم يشفع لها في تحقيق نسب النمو المرجوة وتحسين أداء اقتصادها وإنتاجية مؤسساتها وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية. فكان لا بد من إسناد جزء من الحمل إلى القطاع الخاص بشقيه الداخلي والخارجي لتحمل جزء من عبء عملية التنمية خاصة في ظل موجة الانفتاح والتحرير التي شهدتها العالم بداية من تسعينيات القرن العشرين والتي هيمنت فيها المذهبية الرأسمالية كفكر اقتصادي وحيد.

لكن الملاحظ أن القطاع الخاص المحلي لم يكن مهيبا ومؤهلا بالقدر الكافي للمشاركة بفعالية في عملية التنمية مع ضعف قدراته التنافسية، لذلك تم اللجوء إلى رأس المال الأجنبي وتخفيف القيود أمام الشركات الأجنبية للاستفادة من ميزات وإمكاناتها في بلوغ غايات السياسة الاقتصادية في الدول النامية.

وتعتبر الجزائر والمغرب من الدول النامية التي عانت من مشكلات اقتصادية متعددة كارتفاع نسب البطالة ومحدودية نسب النمو الاقتصادي وتراجع حجم الاستثمار المحلي. ولم يعد بمقدور هذين البلدين تمويل عملية التنمية بالاعتماد فقط على مواردهما المحلية، مما دفعهما إلى العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد البدائل المتاحة من خلال اتخاذ حزمة من الحوافز ومنح مجموعة من الامتيازات لإقناع المستثمرين الأجانب بنوعية بيئة الأعمال لكلا الدولتين، رغبة منهما في زيادة نصيبهما من هذه الاستثمارات وتحسين المؤشرات الكلية لاقتصاديهما وصولا إلى تحفيز النمو الاقتصادي بها. وعليه ستحاول هذه الدراسة تبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة من خلال طرح الفرضيات الصفرية التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب.

### أهمية البحث:

لقد أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضيع الحساسة التي نالت اهتمام الباحثين والأكاديميين اعتبارا للدور الذي يلعبه في مساعدة الدول المضيفة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و باعتباره وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بوسائل التمويل الأخرى والتي تتميز بالتقلب وارتفاع درجة المخاطرة. وبالمقابل، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الوسائل الهامة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في توفير فرص جديدة للتوظيف وتحسين الأداء التصديري بالبلدان المضيفة. وسيعمل هذا البحث على دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل من الجزائر والمغرب ومحاولة معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للتدفقات الاستثمارية على الاقتصاديين الجزائري والمغربي وأي منهما أكثر استفادة من هذه

الاستثمارات. الأمر الذي قد يساعد صانعي القرار على فهم الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلدين واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء ذلك.

### أهداف البحث:

تعيش أغلب الدول النامية أوضاعا اقتصادية صعبة دفعتها إلى اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الحلول الممكنة لمشكلاتها المتعددة وهي المسألة التي سيحاول هذا البحث معالجتها بالإضافة إلى جملة من الأهداف الأخرى يمكن ذكرها في ما يلي:

1. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.
2. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب.
3. تحديد الصعوبات والعوائق التي تميز مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب والتي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بالقدر المطلوب.
4. مقارنة السياسات والخطط التي تضعها الجزائر والمغرب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تحديد القطاعات ذات الأولوية، الحوافز الممنوحة، آليات المراقبة والمتابعة).

### أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

1. صلة الموضوع باختصاص الباحث: الاقتصاد الدولي.
2. الأهمية المتجددة للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المصادر الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل توالي الأزمات المالية التي تزيد من خطورة الاستثمارات المحفظة.
3. الموضوع يدرس حالة بلدين عربيين مغاربيين متجاورين يتقاربان من حيث الخصائص الاقتصادية (الاعتماد على المواد الأولية كمصدر أساسي للدخل) والديموغرافية والطبيعية، وأيضاً انفتاحهما على العالم الخارجي للوقوف على مدى استفادتهما من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليهما.

### منهج البحث:

استخدم في هذا البحث الأسلوب الوصفي باعتباره أحد أساليب المنهج العلمي الذي يصف الظاهرة التي يريد دراستها من حصيلة المعارف والمعلومات والبيانات التي يجمعها كما توجد في الواقع وصفا دقيقا يعبر عن الظاهرة من الناحية الكيفية (من خلال وصف ظاهرة الاستثمار المباشر وبيان خصائصها ومحدداتها ومسار تطورها) والكمية (من خلال الوصف الرقمي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح حجمها ودرجة ارتباطها



مع الظواهر المختلفة الأخرى)، ثم يقوم بتحليلها استنادا إلى البيانات المجمعة ومحاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها للوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

وللتأكد من مدى مصداقية البيانات التي تم توظيفها في هذه الدراسة، قام الباحث بمقارنتها في أكثر من مرجع معتمدا على المصادر الأولية أكثر من الثانوية سيما تلك التي صدرت عن هيئات رسمية وطنية كانت أم إقليمية ودولية. كما تم استخدام طرق التحليل القياسي في اختيار المتغيرات وطرق الاختبار والتقدير وذلك باستعمال البرمجية الإحصائية " Eviews 8 "، لبناء نموذج يفسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

## هيكل البحث:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول جاءت على النحو التالي:

- تناول الفصل الأول التأسيس النظري لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإشارة إلى تعريفه وخصائصه ومقارنته مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر ثم سرد مختلف أشكاله واستعراض صيغ الحماية والضمان التي توفرها اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف للمستثمرين الأجانب. وقد تم بعدها عرض علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريفها وتوضيح أهم خصائصها واستراتيجياتها ودورها في التطور الكبير للاستثمارات الدولية عبر المراحل التاريخية المختلفة.
- تطرق الفصل الثاني إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تناول الإطار النظري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بالإشارة إلى مساهمة النظريتين التقليدية والحديثة في فهم حركته ثم تحديد أهم مكونات المناخ الاستثماري والمؤشرات الدولية لتقييمه ومقارنة بعض التجارب الناجحة في العالم والتي تمكنت من توفير مناخ استثماري ملائم واستقطبت مبالغ مهمة من هذه الاستثمارات بالدول العربية.
- حاول الفصل الثالث التنظير للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ضمن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة في النمو مع تبيان مضمون وخصائص كل نظرية والانتقادات الموجهة لها وموقع الاستثمار الأجنبي في هذه النظريات، ليتم بعدها عرض دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وزيادة فرص التوظيف وتحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تعرض الفصل الرابع إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل أهم مكونات ومحفزات ومعوقات المناخ الاستثماري بها وتبيان وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وانعكاس

ذلك على التدفقات الاستثمارية الواردة إليها مع محاولة معرفة وتحليل أحجامها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي ودراسة تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال استخدام النمذجة القياسية.

■ خصص الفصل الخامس لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بالإشارة إلى عوامل الجذب والطرْد التي تميز بيئة الأعمال بها وانعكاس ذلك على ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، ومنه على حصتها من التدفقات الاستثمارية العالمية والتي سيحاول هذا الفصل تحليل أحجامها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي واختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) واستنتاج طبيعة هذه العلاقة (موجبة أو سالبة).

### الدراسات السابقة:

نظراً لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أغلب دول العالم والحاجة لمعرفة أثره على البلدان المضيفة، برزت أهمية دراسة وقياس أثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية كالأستثمار المحلي والواردات والصادرات والعمالة والتكنولوجيا و على النمو الاقتصادي إجمالاً، وهذا باستخدام طرق قياسية مختلفة تسمح باختبار هذه العلاقة. وفي حين أكدت دراسات عديدة على الدور الإيجابي للأستثمار الأجنبي المباشر كمحفز للنمو الاقتصادي، فإن دراسات أخرى شككت في جدواه واعتبرته عنصراً مثبطاً للنمو. وسيتم استعراض بعض الدراسات التي تناولت أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والنتائج التي توصلت إليها على النحو التالي:

#### 1. دراسة (الباجوري، 2012): "الأستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر."

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الأستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك باستخدام المنهج القياسي من خلال نموذج الانحدار المتعدد والمتغيرات التي تم استخدامها كانت في شكل معدلات نمو سنوية أو في شكل نسب مئوية. وتوصلت الدراسة إلى أن للأستثمار الأجنبي المباشر أثراً موجباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في مصر، كما أبرزت الدراسة أهمية الاهتمام بعنصر رأس المال البشري وزيادة العملية التصديرية كمحفزات للنمو الاقتصادي.

## 2. دراسة (Adams, 2009):

### "Foreing Direct Investment: Domestic Investment and Economic Growth in Sub-Saharan Africa."

وجدت هذه الدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1990-2003 أن للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي باستخدام تقديرات طريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي على الاستثمار المحلي في الفترة الأولى ولكن له تأثير موجب في الفترات اللاحقة لمجموعة من الدول المدروسة باستخدام Data Panal.

### 3. دراسة (المطيري، 2008): "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو وتكوين رأس المال بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 1970-2004. وقد تم استخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VEC وذلك بالاعتماد على التكامل المشترك واختبار السببية. وبعد مقارنة نتائج المدى القصير بنتائج المدى الطويل توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت يتضح أكثر في المدى البعيد منه في المدى القصير وذلك بالنسبة لكل الدول التي شملتها الدراسة (المغرب، تونس، مصر، الأردن وسلطنة عمان) وهي نتيجة منطقية باعتبار أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على النمو الاقتصادي يتطلب فترة من الزمن حتى يتضح جليا ويصبح ذو معنوية.

## 4. دراسة (Michal، 2007):

### "The Impact of Foreign Direct Investment and Impacts on Economic Growth: the Case of Jordan."

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي بالأردن بالاعتماد على سلاسل زمنية من عام 1976 وحتى عام 2003. وقد اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية ومتجه الانحدار الذاتي (VAR). وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات يؤديان إلى نمو اقتصادي في الأردن، كما أكدت على وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رأس المال المحلي ومن الواردات باتجاه رأس المال المحلي.

5. دراسة (Alaya, 2006):

**"Investissement Direct Etranger et Croissance Economique: une Estimation a Partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de la Rive Sud de la Méditerranée."**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بدول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وهذا من خلال بناء نموذج هيكلية مكون من خمس معادلات متماثلة وباستخدام معطيات البانال والتي تغطي 7 دول من جنوب المتوسط خلال الفترة 1975-2002. وقد دلت النتائج المتوصل إليها من خلال معالجة النموذج إلى أن لرأس المال البشري وبدرجة أقل الصادرات هي العوامل الأكثر ديناميكية وتأثيرا على النمو الاقتصادي. وإن كانت أهمية هذه الآثار ليست بالقدر الكافي الذي يمكن أن يؤدي إلى نمو موجب ومستدام أو على الأقل تعويض الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وهي نتيجة عكسية لما توصلت إليه بعض الدراسات المؤكدة على الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

6. دراسة (عبيد وآخرون، 2002): "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"

حاولت هذه الدراسة اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر وذلك على المستويين الكلي والقطاعي خلال الفترة 1978-2000 باستخدام دالة كوب دوغلاس Cobb-Douglas Function. وقد لاحظ وجود تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في مصر وهذا بسبب تأثيره الايجابي على معدل نمو متوسط إنتاجية العامل والصادرات و الاستثمار المحلي. وبالمقابل كانت العلاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات وهو ما يعني أن الاستثمارات الأجنبية كانت مصحوبة بانخفاض الواردات. أما على المستوى القطاعي فقد تبينت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الاقتصادية حيث كان التأثير إيجابيا على قطاعي الصناعة والخدمات وسلبيا على قطاع الزراعة.

7. دراسة (BORENSZTEIN, 1998):

**"How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth."**

سعت هذه الدراسة إلى تبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 69 بلدا ناميا خلال عشرينين (1970-1989) باستخدام نموذج النمو الداخلي. وتوصلت إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية وبالتالي على النمو يرتبط أساسا بقدرة البلد على استيعاب التكنولوجيا وتوفره على حد أدنى من رأس المال البشري. كما خلصت بعد تقسيم بلدان العينة إلى مجموعتين إلى أن المجموعة الأولى المتكونة من البلدان التي تستقطب أحجاما أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفر على مستوى تعليمي أعلى، عرفت متوسط معدل نمو

سنوي بـ 4.3% خلال الفترة 1970-1989. كما عرفت المجموعة الثانية ذات الجذب الأقل للاستثمار الأجنبي المباشر والمستوى التعليمي الأضعف، متوسط معدل نمو سنوي بـ 0.64% .

8. دراسة (الشوربجي، 2005): "أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا."

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لـ 10 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2003 باستخدام نماذج ديناميكية تمزج بين السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية (Dynamic Panel Data Models). ولتقدير هذه النماذج تم استخدام الطريقة العامة للغزوم (GMM). وخلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المكونة للعينة.

9. دراسة (Mun, 2008):

**"FDI and Economic Growth Relationship: An Empirical Study on Malaysia."**

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1970-2005، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (RGDP) وإجمالي الدخل الوطني الحقيقي (RGNI). وأن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% أدت إلى زيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0,046072% وإجمالي الدخل الوطني الحقيقي بنسبة 0,044877%. وقد أرجع الباحث هذه النسبة إلى التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الوافدة على ماليزيا.

## الفصل الأول

### مدخل نظري لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر

#### تمهيد

لقد كان من النتائج الأساسية لسيادة المذهب الرأسمالية التي تقوم على الحرية الاقتصادية إلغاء القيود أمام حركة رأس المال بين الدول بشقيها المباشر وغير المباشر، فتدفقت بذلك أحجام ضخمة من الأموال إلى كل بلدان العالم. غير أن نسب هذه التدفقات كانت متفاوتة لتصبح مصدرا مهما من مصادر التمويل الخارجي وقناة رئيسية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية للبلدان المضيفة وخاصة النامية منها.

إن تعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنفذها الشركات متعددة الجنسيات يمكن الدول المضيفة من اختيار الصيغة الاستثمارية المناسبة لها، وفي الوقت ذاته تتلاءم مع إستراتيجية الشركات الأجنبية. ولتنظيم العلاقة بين الشركات الأجنبية المستثمرة والدول المضيفة تم وضع أطر قانونية في شكل اتفاقات استثمار ثنائية حيناً ومتعددة الأطراف أحيانا أخرى، الغاية منها ضمان حقوق الأطراف المتعاقدة وإجراء العملية الاستثمارية بعيداً عن التعقيد والغموض.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه المطرد دفع الباحثين إلى دراسته كظاهرة اقتصادية تتطلب الإحاطة بجوانبه النظرية من أجل فهم أسباب نشوئها وانتشارها وآثارها على الدول المضيفة والشركات المستثمرة والاقتصاد العالمي ككل. وفي هذا الفصل ستم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.
- المبحث الثاني: الإطار القانوني لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي تعرف نقاشا واسعا وتباينا في تحديد مفهومه. وبالرغم من اتفاق مختلف الأدبيات الاقتصادية على التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف موحد لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم التعرض له من قبل مجموعة من الاقتصاديين فضلا عن ما تم التأكيد له من قبل المؤسسات الدولية. وقبل الإشارة إلى بعض التعاريف التي جاءت بها بعض الهيئات الدولية على غرار: صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبعض الاقتصاديين، سيتم التطرق أولا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

### أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر والذي يطلق عليه أيضا الاستثمار الأجنبي المحفظي Foreign Portfolio Investment، "انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من قبل أفراد ومؤسسات لشراء أوراق مالية في بلدان أجنبية بدافع تحقيق عائد ودون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة ورقابة المشاريع الاستثمارية."<sup>1</sup> وبذلك، فإن هذا النوع من الاستثمار يتميز بقصر أجله وميله للمضاربة، كما أنه عرضة للتحويل السريع من موقع لآخر نتيجة للتغيرات المالية الطارئة.

كما يمكن النظر إليه على أنه "عملية شراء الأوراق المالية لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيم دولة أخرى. ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات، إلا أنه لا يولد له حقوقا للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات. والدافع الرئيسي للقيام بهذا الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الاستثمار."<sup>2</sup>

### ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يكتسب فيه كيان مقيم في اقتصاد معين (المستثمر المباشر) مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)."<sup>3</sup> ويتضمن هذا الاستثمار علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر مع تمتع المستثمر بحق رقابة وإدارة مؤسسة الاستثمار المباشر. وقد يكون المستثمر فردا أو مؤسسة من القطاعين العام أو الخاص أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية.

<sup>1</sup> - Sarbajit Chaudhuri and Ujjaini Mukhopadhyay, **Foreign Direct Investment in Developing Countries: a Theoretical Evaluation**, (India: Springer, 2014), p.2.

<sup>2</sup> - أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر، (القاهرة: جامعة عين شمس، 2002)، ص.27.

<sup>3</sup> - IMF, "Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI", Washington D.C.,(2001), p.23.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيرى بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)".<sup>1</sup>

أما مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تلك التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس إدارة مؤسسة مقيمة في بلد ما يملكها مستثمر مقيم في بلد آخر معياراً لاعتبار هذا الاستثمار استثماراً أجنبياً مباشراً.<sup>2</sup>

وتأكيداً للتعريفين السابقين تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم يشار إليه بالمستثمر المباشر في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر.<sup>3</sup> وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. وتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي فيما يلي:<sup>4</sup>

- رأس مال حقوق الملكية ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة.
- العوائد المعاد استثمارها وتشمل نصيب المستثمر المباشر من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.<sup>5</sup>
- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين بين المستثمر المباشر والمؤسسات التابعة. ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال.

بالمقابل يعرف Dominick Salvatore الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عملية استثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة ويتضمن ذلك رأس المال والإدارة. ويحتفظ المستثمر بحق السيطرة واستعمال رأس المال المستثمر.<sup>6</sup>

وفي السياق ذاته يرى Gzinkota بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو امتلاكه لأسهم إحدى الشركات، مع اكتساب

1- UNCTAD, World Investment Report 2007, "Transnational Corporations: Extractive Industries and Development", New York, (2007), p.245.

2 - OECD, "OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment", Fourth Edition, (2008), p.48.

3 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير، مارس، 2013)، ص.6.

4 - UNCTAD, World Investment Report 2007, Op. Cit., pp.245-246.

5 - مثلت الأرباح المعاد استثمارها 61% من المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2012 بعدما كانت في حدود 30% في سنة 2007. انظر:

UNCTAD, World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development", New York, (2013), p.7.

6 - Salvatore Dominick, **International Economics**, Seventh Edition, ( London : McGraw- Hill, 2001), p. 399.



الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه. ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل.
- لا ينحصر الاستثمار الأجنبي المباشر في رؤوس الأموال فقط بل هو حزمة من الإمكانيات التكنولوجية والإدارية والتسويقية.
- يقتضي الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء علاقات طويلة الأجل بين المستثمرين الأجانب والمحليين وهذا من أجل تحقيق منفعة مشتركة.
- يكمن معيار التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مسألة الإدارة الفعلية للشركة. وعليه، فإذا كان المستثمر متحكماً في الشركة فهو يعد مستثمراً مباشراً، أما إذا لم يكن كذلك فهو غير مباشر. وتتحدد المراقبة بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول.<sup>2</sup>
- وإجمالاً لما سبق، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية مرفوقاً بانتقال الخبرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية والفنية إلى الدول المضيفة بهدف إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية تعود ملكيتها بالكامل للمستثمر الأجنبي أو بالاشتراك مع مستثمر محلي شريطة أن تكون له القدرة على التأثير في القرار الاستثماري بالشركة.

### ثالثاً: أسباب تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعود أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من الأسباب يمكن ذكر منها ما يلي:

1. تفاقم أزمة المديونية الخارجية بسبب تعرض موازين مدفوعات معظم البلدان النامية لعجز شديد في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، ومرد ذلك زيادة أسعار النفط والمنتجات الغذائية وكثير من السلع التي تستوردها تلك البلدان، في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار صادراتها من المواد الخام التي كانت تعتمد عليها.

وهذا العجز تمت معالجته من خلال زيادة الإقراض من المصادر الخاصة ذات الشروط المتشددة. وقد ترتب عن ذلك ظهور حجم هائل من الديون الخارجية المستحقة على هذه البلدان ونمو متزايد في أعباء خدمتها، تجاوز أحياناً حصيلة صادراتها من السلع والخدمات. وبالتالي أدت هذه الأزمة إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وإضعاف قدرة الدول المدينة على الاستيراد.<sup>3</sup> كما تدهور الإنفاق الاستثماري

<sup>1</sup> - Michael R, Gzinkota and others, **International Business**,(Washington, D.C: The Dryden Press Ahar Court Brace Jovanovich College Publisher,1992), p. 360.

<sup>2</sup> - في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا يعتبر الاستثمار مباشر إذا كان الحد الأدنى لنسبة الملكية 10% وفي فرنسا وألمانيا 20% ونيوزيلندا 25%. انظر:

Aristidis Bitzenis, **the Balkans Foreign Direct Investment and EU Accession**, (London: Ashgate publishing limited, 2009), p. 80.

<sup>3</sup> - حسني مهران، "الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية"، *الجملة المصرية للتنمية والتخطيط*، المجلد الثامن، العدد الأول، (يونيو 2000)، ص. 6.

- وزادت الطاقات المعطلة وانخفض معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي حول الاتجاه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في هذه البلدان.<sup>1</sup>
2. تعتبر الخصخصة واحدة من أهم العوامل التي ساعدت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، إذ وجد أن نحو 17% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى بلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1989-1993، قد تمت لشراء مشاريع عامة معروضة للخصخصة، بل وكانت تلك النسبة أعلى بكثير في بعض الدول مثل الأرجنتين التي كان الهدف من نحو 80% من الاستثمارات التي تدفقت عليها في عام 1991 هو تملك أسهم في شركات تمت خصصتها.<sup>2</sup>
3. اتجهت العديد من الدول المدينة إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين وبأسعار مشجعة على الاستثمار. فعلى سبيل المثال، طبقت المكسيك مبدأ مبادلة الديون بأصول مكسيكية وبسعر خصم يصل إلى 50% من القيمة الاسمية لديون المكسيك. وخلال الفترة 1985-1989 استطاع المستثمرون الأجانب أن يحولوا ما قيمته 3.1 مليار دولار من ديون المكسيك إلى أصول يملكها الأجانب بهذا البلد.<sup>3</sup>
4. يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات أخرى، ومن الصعوبة إيجاد مشتر لها على المدى القصير وبالتالي لا ينجم عنه نفس التدفقات المصاحبة للمحافظة المالية وذلك عندما تسود حالات من عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي.<sup>4</sup> فالاستثمار الأجنبي غير المباشر وبالرغم من أهميته، إلا أن هناك بعض المخاطر التي ترتبط به باعتباره استثماراً مضارباً يبحث عن العائد في الأجل القصير ويتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، وقد يتسبب في عدم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الأجل الطويل وفي إحداث أزمات مالية في الدول المضيفة خاصة ذات القطاع المالي الضعيف.<sup>5</sup>

بالإضافة إلى ما سبق فقد حدث تغير جوهري في نظرة الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من النظرة العدائية باعتبارها نوعاً من التدخل في الاقتصاد الوطني إلى تشجيع تلك الاستثمارات باعتبار الدور الكبير الذي تقوم به في سد فجوة (الادخار - الاستثمار) والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية. هذا التغير دفعها إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتغييرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال نظام السوق بدلاً من الاعتماد على الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تحول دون تدفق تلك الاستثمارات إلى أراضيها. وقد عزز هذا التوجه الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع الاستثمار

<sup>1</sup> - سيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على أكثر من نصف التدفقات المالية إلى الدول النامية خلال الفترة 2004-2012. انظر:

هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، (عمان: دار وائل للنشر، 2014)، ص.398.

<sup>2</sup> - ذكاء مخلص الخالدي، "التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية: هل يكون ماكينه النمو الاقتصادي للدول العربية"، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (24-26 سبتمبر 1996)، ص. 636.

<sup>3</sup> - رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1993)، ص. 13.

<sup>4</sup> - هيل عجمي جميل، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، (2002)، ص.6.

<sup>5</sup> - Mohamed A. El- Erian and Mohamed A. El Gamel, "Attracting Foreign Investment to Arab Countries, Gritting the Basic Right", **Economic Research Forum**, working paper n°: 9718, Egypt, (July 1997), p.3.

الأجنبي المباشر في إطار جولة أورغواي وإدراجه ضمن اتفاقيات تلك الجولة مما يضمن له المزيد من التحرير والحماية التي تدعمت بتزايد اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف التي تحمي طرفي العملية الاستثمارية (الدول المضيفة والشركات الأجنبية) من أشكال الإحلال بشروط العقد.

### المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع بحسب الإستراتيجية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات لاقتحام السوق المستهدفة وطبيعة المناخ الذي توفره الدول المضيفة، وحجم العائد المتوقع من المشروع الاستثماري. وعليه قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أشكاله التقليدية،<sup>1</sup> شكل المشاريع الجديدة أو عمليات الاندماج والتملك وذلك على النحو التالي:

### أولاً: المشاريع الجديدة Green Field

يقصد بالمشاريع الجديدة كل مشروع يستهدف الدخول إلى الأسواق الخارجية عن طريق إقامة مشاريع جديدة مملوكة بالكامل للمؤسسة الأم.<sup>2</sup> وتحقق الشركة الأجنبية عند إقامتها لمشروع جديد بالبلد المضيف، الاستفادة من السوق الخاص بهذا المشروع، كما تتمتع في هذه الحالة بامتلاكها الحرية الكاملة في إدارة نشاط الشركة، والحصول على أرباح أكثر نتيجة انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في البلد المضيف.

أما بالنسبة للدولة المضيفة، فيحقق امتلاك الشركة الأجنبية للمشروع دخول تدفقات مالية جديدة إلى البلد المضيف. وإذا كان المشروع يصدر جزءاً من إنتاجه إلى الخارج، فإن هذا سيساهم في إصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات.<sup>3</sup> وتعتبر المشاريع الجديدة الشكل الأكثر تفضيلاً بالنسبة للشركات الأجنبية للنفوذ إلى أسواق الدول المضيفة وهو ما يؤكد عدد المشاريع الجديدة وقيمتها والتي يوضحها الجدول التالي:

### الجدول رقم 1

#### تطور عدد وقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2013

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	9504	10414	10818	12825	12974	17214	14738	15141	16064	14215	13919
قيمة المشاريع (مليار دولار)	738	684	694	871	880	1413	1008	860	902	613	672

المصدر: تم تجميع هذه البيانات اعتماداً على المعطيات المتعلقة بقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع خلال الفترة 2003-

2013 والواردة في الجدولين: web table 18 و web table 21 على الرابط:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

<sup>1</sup> - الأشكال التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر هي: المشروعات المشتركة، عقود التراخيص، عقود الإدارة، عقود المفاتيح في اليد، عقود المنتج في اليد، عقود السوق في اليد، عقود اقتسام المنتج، عقود المقاول من الباطن.

<sup>2</sup> -Volker Nocke & Stephane Yeaple, "An Assignment Theory of Foreign Direct Investment", **the Review of Economic Studies**, (2008), p.59.

<sup>3</sup> - طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001)، ص ص. 169-170.

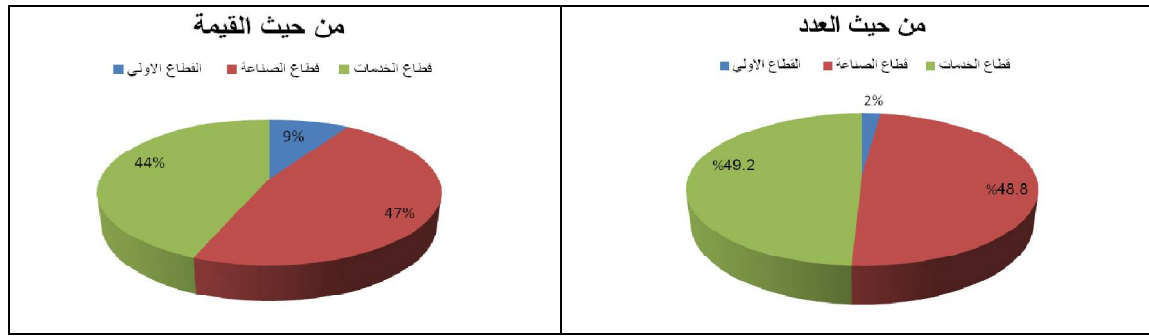
يبين الجدول رقم 1 النمو المتزايد لعدد المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر المنشأة بالدول المضيفة من 2003 إلى 2008 والتي سجلت رقما قياسيا في سنة 2008 بـ 17214 مشروع جديد ثم تراجعت بعد ذلك في سنة 2009 إلى 14738 مشروعا متأثرا بتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري، لتنتعش بعدها خلال سنتي 2010-2011 ثم تعاود الانخفاض في سنة 2012 نتيجة الانخفاض الكبير الذي عرفته التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة التي بلغت 1350 مليار دولار مقارنة بـ 1651 مليار دولار في سنة 2011.<sup>1</sup>

بالنسبة لقيمة المشاريع الجديدة المنجزة خلال نفس الفترة فقد جاءت متناسبة مع تطور أعداد هذه المشاريع وقد بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2008 بحوالي 1413 مليار دولار. أما من حيث التوزيع القطاعي لعدد المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد وردت على النحو الذي يبينه الشكل رقم 1.

### الشكل رقم 1

#### التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة من حيث القيمة والعدد خلال الفترة

2013-2003



المصدر: تم تجميع هذه البيانات اعتمادا على المعطيات المتعلقة بقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع خلال الفترة

2013-2003 والواردة في الجدولين: web table 20 و web table 23 على الرابط:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

من الشكل رقم 1 يتضح أن أغلبية المشاريع الجديدة قد توزعت بالأساس على قطاعي الصناعة والخدمات وبنسب متقاربة (حوالي 49%)، في حين لم تتجاوز عدد المشاريع المتجهة إلى القطاع الأولي نسبة 2%. أما من حيث القيمة فإن حصة قطاعي الصناعة والخدمات من التدفقات الدولية للاستثمار في شكل مشاريع جديدة كانت بنسبة 47% و 44% على التوالي، في حين لم تتجاوز قيمة التدفقات إلى القطاع الأولي نسبة 10% كمتوسط خلال الفترة 2013-2003.

#### ثانيا: الإندماج والتملك Mergers & Aquisitions

يعرف الاندماج على أنه "عملية قانونية تتوحد من خلالها شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى حيث تفقد الشركة المندمجة شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو الدامجة وهو ما

<sup>1</sup> - UNCTAD, FDI Inflow, by Region and Economy, 1990-2012, web table1:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يسمى بالاندماج بطريق الضم، أو بانحلال شركتين لتكوين شركة جديدة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق المزج.<sup>1</sup> أما بالنسبة للتملك فالشركة المالكة تعمل على مراقبة الأصول والعمليات المتعلقة بنشاط الشركة المملوكة، وتأخذ هذه الأخيرة شكل فرع للشركة المالكة تخضع لسلطتها وسيطرتها.<sup>2</sup> وقد يأخذ الاندماج الأشكال التالية:<sup>3</sup>

- **الاندماج الأفقي:** ويقصد به اندماج شركتين تعملان وتنافسان في نفس نوع النشاط.
- **الاندماج الرأسي:** يقع الاندماج الرأسي بين الشركات التي تعمل في أنشطة اقتصادية مكملة. فصناعة البترول مثلا تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وكل مرحلة تقوم بها شركات مختلفة يمكنها الاندماج وتكوين شركة جديدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها.
- **الاندماج المتنوع:** يتم بين شركات لها أنشطة اقتصادية مختلفة وقد يكون بغرض زيادة تنوع المنتجات أو الامتداد الجغرافي للسوق. ومن المزايا المصاحبة لعمليات الاندماج والتملك ما يلي:<sup>4</sup>

- تخفيض التكاليف والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم؛

- تحسين مستويات الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتطورة؛

- زيادة القدرة للحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية وأسواق رأس المال؛

- إحياء المؤسسات المهتدة بالتصفية والإفلاس؛

- الاستفادة من عناصر القوة التي تميز المؤسسات المندمجة في الإنتاج، التمويل، البحث، التوزيع.

وتقوم الإستراتيجية الجديدة للشركات متعددة الجنسيات على عمليات الاندماج والتملك بين كبريات هذه الشركات. وتعتبر هذه العمليات بمثابة عمليات توسع خارجي يتم من خلالها مراقبة شركة لشركة أخرى وذلك بالمشاركة في قسم من رأسمالها. وتستجيب هذه الإستراتيجية لحاجيات المستثمرين الذين يسعون للوصول إلى حجم مهم في الأسواق الجهوية أو العالمية وتحقيق إمكانية الدخول لأسواق جديدة لم يكن بإمكانها الدخول إليها عن طريق شكل واحد من صادراتها التقليدية، كما تمكنها من إدماج طاقات وكفاءات جديدة.

وقد كان لانفتاح أسواق جديدة خاصة في دول جنوب شرق آسيا وتسارع وتيرة عمليات الخصخصة في دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وأيضا تطور الأسواق المالية التي من شأنها تسهيل عمليات العروض العامة للشراء أو التبادل، الدور الكبير في تسارع هذه الحركة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والجدول الموالي يوضح تطور عمليات الاندماج والتملك خلال الفترة 2005-2013.

<sup>1</sup> - سميحة القليوبي، الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1992)، ص.137.

<sup>2</sup> - Sarbajit, Op. Cit., p.4.

<sup>3</sup> - معتمد محمد الدياس، "أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، المجلد العشرون، العدد الثاني، (2012)، ص. 523-524.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

## الجدول رقم 2

### تطور عمليات الاندماج والتملك من حيث العدد والقيمة خلال الفترة 2005-2013

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد العمليات	9524	10507	12199	11300	8924	10187	10397	9794	8624
قيمة العمليات (مليار دولار)	542	630	1045	626	285	349	556	331	348

المصدر: تم تجميع هذه البيانات اعتمادا على المعطيات المتعلقة بقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع خلال الفترة

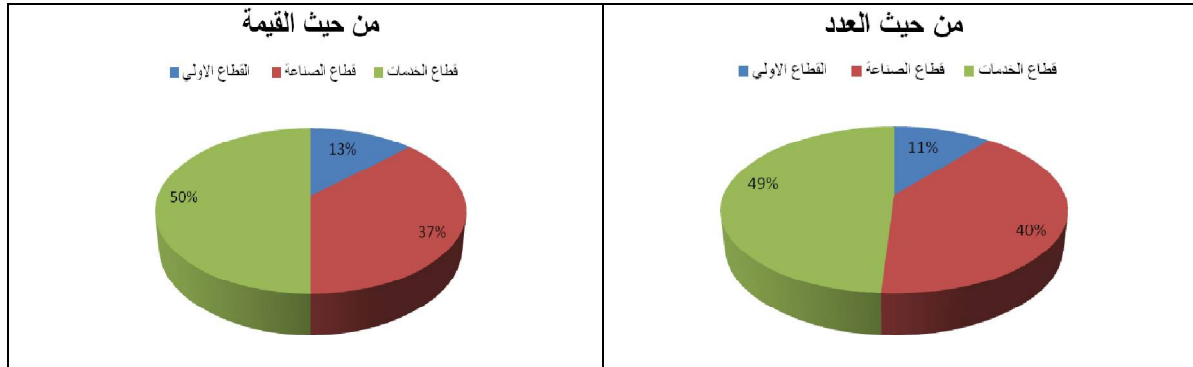
2003-2013 والواردة في الجدولين: 9 web table و 11 web table على الرابط:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يبين الجدول رقم 2 التنامي المستمر لعمليات الاندماج والتملك رغم انخفاضها في سنة 2009 بسبب خفض الشركات متعددة الجنسيات لنفقاتها الرأسمالية في الأصول وعمليات التملك الأجنبية كنتيجة لأزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد العالمي في الفترة 2008-2009. وخلال سنتي 2010 و 2011 شهدت هذه العمليات ارتفاعا من حيث العدد والقيمة، لتتخفف مرة أخرى في سنة 2012 بسبب انخفاض التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي. أما من حيث التوزيع القطاعي لعدد وقيمة عمليات الاندماج والتملك فقد جاءت على النحو الذي يبينه الشكل رقم 2.

## الشكل رقم 2

### التوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والتملك من حيث العدد والقيمة خلال الفترة 2005-2013



المصدر: تم تجميع هذه البيانات اعتمادا على المعطيات المتعلقة بقيمة عمليات الاندماج والتملك حسب القطاع خلال الفترة 2005-2013

والواردة في الجدولين: 13 web table و 15 web table على الرابط:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يبين هذا الشكل أن حصة قطاع الخدمات من عمليات الاندماج والتملك كانت أكبر من حيث العدد والقيمة بحوالي النصف من النسبة الإجمالية، ثم يليه قطاع الصناعة. بمتوسط نسبة تقترب من 40% من إجمالي عدد

وقيمة عمليات الاندماج والتملك وكانت النسبة الأقل متوجهة إلى القطاع الأولي بـ11% من حيث العدد و13% من حيث القيمة.

بالموازاة مع الأشكال السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تركز على الطبيعة القانونية للاستثمار، فقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:<sup>1</sup>

■ **البحث عن الموارد:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول المضيفة ولا سيما تلك الغنية بالموارد الطبيعية. إضافة إلى الاستفادة من كفاءة وانخفاض تكلفة اليد العاملة.

■ **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى النفاذ إلى أسواق أجنبية واسعة وقابلة للنمو من أجل تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق هذه الدول ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة، وأيضا تجاوز القيود التجارية التي كانت تفرضها الدول المضيفة في السابق على صادرات الدول الأم.

■ **البحث عن الكفاءة:** يتم هذا النوع من الاستثمار عندما ترغب الشركات المستثمرة في زيادة قدرتها التنافسية ومن ثم ربحيتها من خلال تحويل أنشطة هذه الشركات في الصناعات التحويلية والخدمات الكثيفة العمالة إلى بعض الدول النامية ذات الأجور المنخفضة والمهارة العالية وجعلها موقعا لتصدير منتجاتها إلى مناطق شتى من العالم. كما أن البحث عن الكفاءة يفرض أحيانا على الشركات الأجنبية الدخول في مشاريع مشتركة مع شركات محلية في البلد المضيف وهي فرصة لكل شريك للاستفادة من المزايا النسبية للطرف الآخر.<sup>2</sup>

■ **البحث عن أصول إستراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة مع شركات محلية في الاقتصاديات الناشئة لخدمة أهدافها الإستراتيجية وحرمان منافسيها منها.

وفي سياق مواز، يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المصدرة للاستثمار إلى شكلين رئيسيين هما: الأفقي والعمودي.<sup>3</sup>

يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، ويتطلب قيام هذا النوع من الاستثمارات توفر أربعة شروط أساسية هي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Robert Read, "Foreign Direct Investment in Small Island Developing States", United Nation University, Research paper N°2007/ 28, (May 2007), p.3.

<sup>2</sup> - الشريك المحلي له القدرة على التكيف مع اللوائح الحكومية ومواجهة البيروقراطية وفهم أسواق العمل المحلية بالإضافة إلى استفادته من تسهيلات تمويلية وضريبية وقانونية في حين يقدم الشريك الأجنبي تكنولوجيا متطورة وطرق إدارية حديثة مع إمكانية النفاذ إلى أسواق التصدير. لمزيد من المعلومات، انظر:

Robert Miller and Jack Glen, "International Joint Ventures in Developing Countries", **finance & development**, (march 1997), p.26.

<sup>3</sup> -Tim Birth and Helen .V. Miler, "the Politics of Foreign Direct Investment Into Developing Countries: Increasing FDI Through International Trade Agreement", **American Journal of Political Science**, vol52, N°4, (October 2008), p.744.

<sup>4</sup> -Markusen, J.R, "Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development", **European economic review**, London, vol 43, (1999), p.335.

- الإنتاج باقتصاديات الحجم؛
- تكرار جميع مراحل الإنتاج في الموقع المستهدف؛
- كبر حجم سوق الدولة المضيفة لهذا الاستثمار كبير؛
- ارتفاع تكاليف النقل والحواجز الجمركية التي تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات.

أما الاستثمار العمودي فيقصد به الاستثمار في مختلف مراحل تصميم وإنتاج وتسويق منتجات الشركة الأم من خلال تنفيذ الإنتاج في دول مختلفة وبواسطة شركات تابعة (على الأقل اثنين من مراحل الإنتاج موجودة خارج البلد الأم للشركة المستثمرة) حيث يتخصص كل فرع في إنتاج جزء من المنتج النهائي ليوجه بعدها إلى أسواق البلد الأم.<sup>1</sup>

يتضح مما سبق تنوع وتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يسمح للشركات المستثمرة باختيار أنسبها لغزو الأسواق الدولية، والاستفادة من الظروف المحلية والدولية المحفزة لحركة رأس المال الأجنبي شرط انسجامها مع سياسة الاستثمار بالبلد المضيف والتي قد تمتع أشكالاً معينة للاستثمار، مما يحتم على المستثمر الأجنبي التكيف مع شروط البلد المضيف وتبني أشكال أخرى مناسبة.

### المبحث الثاني: الإطار القانوني لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حاجة ملحة للاقتصاديات المتقدمة والنامية، لذلك اتجهت دول كثيرة إلى التوسع في نطاق وأشكال الضمانات القانونية التي تفرضها لهذا النمط من الاستثمار. وعملية ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه لا تقتصر على القوانين الوطنية فحسب، بل تشمل أيضاً الاتفاقيات الدولية وذلك في إطار اتفاقات ثنائية يطلق عليها اصطلاحاً اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة. كما اتجهت الجهود الدولية إلى إبرام اتفاقيات دولية جماعية بشأن الاستثمار لتوحيد قواعد معاملته ووضع إطار عام للضمانات القانونية التي يتمتع بها.

### المطلب الأول: اتفاقيات الاستثمار الثنائية

تتضمن اتفاقيات الاستثمار الثنائية جملة من الالتزامات والأحكام التي تكفل للاستثمار الحماية القانونية من بعض المعوقات التي قد تواجهه. كما أنها تنشئ في الوقت ذاته آلية قانونية لتسوية المنازعات التي قد تحدث بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وبالتالي فإنها تضم أحكاماً قانونية ماثلة لتلك الأحكام التي ينص عليها قانون الاستثمار الوطني، غير أنها تتميز عنه في أنها تنشئ حقوقاً والتزامات تعاقدية أو اتفاقية بين الدولة المستقطبة للاستثمار والدولة المصدرة له بحيث لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها بالإرادة المنفردة لأحد الطرفين.<sup>2</sup>

إن اتفاقيات الاستثمار الثنائية تهدف أساساً إلى حماية الاستثمار الأجنبي ضد التدخل من قبل الدولة المضيفة أو الأفراد وتقديم التعويض في حالة المصادرة وتحرير حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإزالة أو تقليص

<sup>1</sup> - Jonathan Jones and Colin Wren, **Foreign Direct Investment and the Regional Economy**, (London: Ashgate Publishing limited, 2006), p.31.

<sup>2</sup> - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 22.



القيود القانونية والتشريعية أمام رؤوس الأموال مع الترويج للفرص الاستثمارية بهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم تسهيلات وحوافز في مجالات شتى ووضع الأطر التي تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر وتحدد الممارسات المرتبطة به.<sup>1</sup>

وبشكل عام يمكن تحديد مدى أي اتفاقية للاستثمار بثلاثة طرق هي:<sup>2</sup>

1. **التغطية الجغرافية:** ويتحدد المدى الجغرافي لأية اتفاقية استثمارية بعدد الدول الأطراف وهويتها وحدودها الإقليمية.

2. **التطبيق الزمني:** ويقصد به تاريخ سريان الاتفاقية على كل طرف من الأطراف ومدة سريانها.

3. **موضوع الاتفاقية:** ويمكن تحديده من خلال التعريف الدقيق لمصطلحي "الاستثمار" و"المستثمر" لأن المصطلحين يكملان بعضهما، إلا أنه من المتعارف عليه أن أية اتفاقية دولية للاستثمار تتطلب أن يكون الاستثمار أجنبياً.

لا شك أن معظم العلاقات القانونية بين الدولة المضيفة للاستثمار والمستثمرين الأجانب يتم تنظيمها من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية. وقد ساعد على ذلك غياب اتفاقية عالمية موحدة للاستثمار الدولي. وتعتبر تلك الاتفاقيات أحد أهم الدعائم التي يعتمد عليها القانون الدولي في مجال المنازعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

ويرجع تاريخ هذه الاتفاقيات إلى عام 1959 عندما تم إبرام أول اتفاقية ثنائية للاستثمار بين ألمانيا وباكستان.<sup>3</sup> ومن ذلك التاريخ أخذت اتفاقيات الاستثمار الثنائية (بالرغم من بعض الاختلافات في جوانبها التفصيلية) شكلاً موحداً من حيث العناصر المكونة لها يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>4</sup>

1. **معاملة الاستثمار:** عادة ما تنص الاتفاقيات الثنائية على مبدأ المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية،<sup>5</sup> والنص على هذين المبدأين يكتسي أهمية خاصة في حالة ما إذا كان البلد المستقبل للاستثمار يمنح للمستثمرين الأجانب مزايا لا يمنحها لرعاياه. وللعلم أن بعض الاتفاقيات الثنائية تضع بعض الاستثناءات على المبدأين المذكورين، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالدخول في تنظيمات للتعاون الاقتصادي الجهوي على غرار ما يحدث في مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية أو الأسواق المشتركة.

2. **مسألة تحويل الأموال إلى الخارج:** تعترف معظم الاتفاقيات الثنائية بمبدأ حرية التحويل. الذي يعتبر من أكبر انشغالات المستثمر الذي يرغب في تحويل أمواله وفوائدها والأموال الناتجة عن تصفية الشركة بحرية.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تأثير اتفاقيات الاستثمار الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثاني، السنة الخامسة والعشرون، الكويت (يونيو 2007)، ص. 14.

<sup>2</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "اتفاقيات الاستثمار: التعريف والمدى"، بدون سنة نشر، ص. 2. نقلاً عن:

UNCTAD, Scope and Definition, UNCTAD Series on Issues International Investment Agreements (IIA Issues Paper -Series), Geneva, (February 1999).

<sup>3</sup> - البنك الدولي، "تقرير الاستثمار العالمي: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، (2005)، ص. 179.

<sup>4</sup> - عبد العزيز قادي، الاستثمارات الدولية: التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات، (الجزائر: دار هومة، 2004)، ص. 188-191.

<sup>5</sup> - يقصد بشرط الدولة الأكثر رعاية التزام كل عضو في منظمة التجارة العالمية بمنح كل الأعضاء نفس المعاملة وبدون تمييز ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يكونون طرفاً في اتفاقيات تجارة إقليمية كمناطق التبادل الحر. انظر:

3. مسألة نزع الملكية: اتفاقيات الاستثمار تعترف ضمينا بحق الدولة المستقبلية في نزع الملكية سواء تعلق ذلك بمواطنيها أو بالأجانب. أما عن شروط نزع الملكية فهي عادة:<sup>1</sup>

- أن يكون نزع الملكية بسبب المصلحة العامة.
- أن يتبع إجراءات قانونية.
- ألا يكون تمييزيا.
- أن يرتب تعويضا مناسباً وعادلاً وفعالاً.

4. حل النزاعات: يجب التمييز في هذا المجال بين نوعين من النزاعات: الأول، ذلك الذي ينشأ بين الدول الأطراف في الاتفاقية حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية. والثاني ذلك الذي ينشأ بين الدولة الطرف ورعايا الطرف الآخر. فالأول يخضع عادة للتحكيم من ثلاث محكمين. أما الثاني فيخضع عادة للتحكيم الدولي وخاصة المؤسسي منه كالمركز الدولي لفض النزاعات بين الدول ورعايا دول أخرى.

وبالموازاة مع إبرام اتفاقيات الاستثمار الثنائية تتجه اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التعاون الاقتصادي التي تتضمن أحكاماً خاصة بالاستثمار إلى التزايد. وتعتبر اتفاقيات الاستثمارات الثنائية هي المهيمنة والأكثر استخداماً استناداً إلى المعايير الكمية ولكن بمعايير الأهمية الاقتصادية فالاتفاقيات الإقليمية أكثر أهمية. فمع نهاية سنة 2012 بلغت اتفاقيات الاستثمار الدولية 3196 اتفاقاً منها 2857 اتفاقية استثمار ثنائية و 339 اتفاقية استثمار دولية أخرى (اتفاقيات تجارة حرة بها مواد خاصة بالاستثمار واتفاقيات شراكة اقتصادية واتفاقيات إقليمية). وقد عرف عام 2012 عقد 30 اتفاقية استثمار دولية (20 ثنائية و 10 اتفاقيات أخرى) مقابل 47 في 2011 و 69 في 2010.<sup>2</sup> ولهذا التراجع عدة أسباب منها التحول التدريجي نحو الدخول في معاهدات إقليمية. وقد صاحب هذا النوع من الاتفاقيات توسيع نطاقها وبنودها إذ لم تعد تقتصر على الأمور المتعلقة بالاستثمار فقط بل امتدت لتشمل موضوعات أخرى مثل التجارة الدولية، الخدمات، التنافسية، حقوق الملكية الفكرية والسياسات التصنيعية.<sup>3</sup>

إن الاتفاقيات الثنائية وبالرغم من أهميتها إلا أنها لا تؤثر بالضرورة إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالشواهد التطبيقية تفيد بأن الاتفاقيات الثنائية ليست شرطاً ضرورياً لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن العديد من الدول المضيفة تتلقى نسبة مهمة من تلك التدفقات رغم أنها ليست طرفاً في مثل تلك الاتفاقيات. فمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في البرازيل بلغ 79.4 مليار دولار عام 2012 رغم أن البلدين لم يوقعا أي اتفاقية استثمار ثنائية بينهما.<sup>4</sup> كما أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لكل

<sup>1</sup> - قادري، مرجع سابق، ص. 190.

<sup>2</sup> - UNCTAD, World Investment Report 2013, Op.Cit., p.XIX.

<sup>3</sup> - Ibid.

<sup>4</sup> - See:

- Office of the United States Trade Representation : <http://www.ustr.org/countries-regions/Americas/brazil>
- <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Brazil>

من اليابان والبرازيل في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ 263 مليار دولار و16 مليار دولار على التوالي مع عدم عقد أي اتفاقية استثمار ثنائية بين هذين البلدين والولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

وهناك العديد من الدول التي دخلت طرفا في عدة اتفاقيات استثمار ثنائية ومع ذلك تلقت حصة متوسطة من تلك التدفقات، ومثال ذلك دول إفريقيا جنوب الصحراء التي تجد صعوبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من توقيعها لاتفاقيات مختلفة لحماية المستثمرين. وهذا يعني أن اتفاقيات الاستثمار لا تكفي لوحدها لجذب المستثمرين الأجانب، بل لا بد من تحسين كل العناصر المكونة لمناخ الاستثمار بجوانبه السياسية والاقتصادية والإدارية.

### المطلب الثاني: اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف

لقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر وزاد حجمه بشكل كبير خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين. وقد زادت حدة المنافسة بين دول العالم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات وذلك بتوفير المناخ الملائم عن طريق تطبيق مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بزيادة درجة الانفتاح. ودليل ذلك مجموعة التعديلات التي أدخلت على أنظمة الاستثمار المحلية التي كانت أغلبها تصب في اتجاه التحرير والانفتاح رغم التزايد في تبني الإجراءات المقيدة للاستثمار.

### الجدول رقم 3

#### التعديلات المدخلة على أنظمة الاستثمار المحلية خلال الفترة 2000-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البند
53	44	57	45	41	49	74	77	80	59	43	51	45	عدد البلدان التي أدخلت التغييرات
86	67	112	89	69	80	132	145	166	126	94	97	81	عدد التغييرات التنظيمية
61	52	75	61	51	59	107	119	144	114	79	85	75	الأكثر ايجابية للاستثمار
20	15	36	24	16	19	25	25	20	12	12	2	5	الأقل ايجابية للاستثمار
5	0	1	4	2	2	0	1	2	0	3	10	1	محايدة/غير محددة

Source: UNCTAD, World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development", New York, (2013), p.92.

<sup>1</sup> - See:

- RHODIUM GROUP, it's official: Chinese FDI in the United State is soaring: <http://rhg.com/notes/its-official-chinese-fdi-in-the-U-S-is-soaring>
- <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20UnitedState>

يتضح من الجدول رقم 3 أنه برغم ايجابية التعديلات التي تم إدخالها على أنظمة الاستثمار المحلية إلا أن هناك تزيادا في عدد القيود التنظيمية المفروضة على نشاط الشركات الأجنبية التي وصلت في سنة 2010 إلى 36 إجراء تقييدي.

إن الدول المتقدمة ومن ورائها شركاتها متعددة الجنسيات وعلى الرغم من العدد الهائل من التعديلات المدخلة على أنظمة الاستثمارات، فإن الشروط التي تفرضها الدول المضيفة على الشركات الأجنبية تقف حائلا أمام رغبتها في اكتساح الأسواق العالمية وتعظيم عائداتها. وفي الوقت ذاته تعد مخالفة لمبادئ وأحكام الغات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية التي تدعو إلى إزالة جميع القيود أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال (حرية التبادل التجاري والاستثماري).

وانطلاقا من هذا سعت الدول المتقدمة إلى إدراج موضوع الاستثمار ضمن مفاوضات الغات كأحد الموضوعات الجديدة المطروحة للنقاش والتفاوض وإخضاعه لمبادئها وأحكامها وهو ما تحقق في جولة أورغواي، إذ تم التوصل إلى الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

#### أولا: تعريف إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة

يقصد بإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة تلك القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة متى كان لها تأثيرا وانعكاسا على التجارة الدولية.<sup>1</sup> ويتكون مصطلح إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة من قسمين رئيسيين: يتعلق القسم الأول بالجزء الخاص بإجراءات الاستثمار ويقصد بها مجموعة الإجراءات المنظمة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال العالمية. أما القسم الثاني فيتعلق بالإجراءات المتصلة بالتجارة. وبالتالي، فإن اتفاق إجراءات الاستثمارات لا يشمل مجمل إجراءات الاستثمار بصفة عامة وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من كافة القيود المفروضة عليها، وإنما يتعلق بالمعالجة الجزئية لمجموعة الإجراءات المتصلة فقط بالتجارة الدولية. ولهذا يوصف بأنه اتفاق جزئي لتحرير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

إن إجراءات الاستثمار التي تمت معالجتها في إطار اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة تقتصر على التجارة في السلع فقط. أما التجارة في الخدمات فقد عولجت في إطار اتفاقية التجارة في الخدمات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- Article 1, Trade- Related Investment Measures:

[http://www.wto.org/English/res\\_e/booksp\\_e/analytic\\_index\\_e/trims\\_01\\_e.htm#article1](http://www.wto.org/English/res_e/booksp_e/analytic_index_e/trims_01_e.htm#article1)

<sup>2</sup>- UNCTAD, "the Impact of Trade-Related Investment Measures on Trade and Development", New York, (1991), pp.3-4.

<sup>3</sup>- إن تجارة الخدمات لا تعني فقط توريد الخدمات عبر الحدود ولكن أيضا تقدم وتوفير خدمات الزبائن عن طريق التواجد الفعلي في هذه السوق. ويتضح من خلال تعريف تجارة الخدمات الذي أقرته المادة الأولى من اتفاقية التجارة في الخدمات والتي حددت التواجد التجاري في البلد المضيف عن طريق شكلين أساسيين هما: التواجد الدولي المباشر (كحالة إنشاء شركات أجنبية أو فروع) والتواجد التجاري غير المباشر (كحالة عقود الإدارة مثلا). وهذا الشكلان يجعلان الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الوسائل الأساسية لتوريد الخدمات في العالم. من هنا، تتضح العلاقة الوثيقة بين اتفاقية التجارة في الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات خاصة في ظل التنامي المتسارع لهذا القطاع نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات وحاجة معظم الصناعات إلى الخدمات كمدخلات في العملية الإنتاجية. انظر:

The General Agreement on trade:Services (GATS):Objectives,Coverage and Disciplines:

<http://www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm>

وقد حدد اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة معنى هذه الإجراءات بأنها الشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل في نطاق إقليمها والتي تنطوي على تقييد وتشويه للتجارة العالمية، وذلك من خلال تعارضها مع المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الغات 1994، وأن هذه الإجراءات تحد من نمو التجارة العالمية وتضع العراقيل أمام حركة الاستثمارات عبر الحدود الدولية.<sup>1</sup>

### ثانياً: مبادئ اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة

يقوم الاتفاق على مبدئين أساسيين من مبادئ الغات هما: مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الشفافية.

**1. مبدأ المعاملة الوطنية:** ينص الاتفاق على منح المستثمرين الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمستثمرين المحليين مما يعني إلغاء كافة القيود والإجراءات المحظورة المفروضة على المستثمرين الأجانب ومنها:<sup>2</sup>

**أ. شرط المكون المحلي:** وهو شرط استخدام المستثمر الأجنبي لنسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي، إذ تقوم الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية باشتراط استخدام منتجات محلية أو مواد أولية بنسبة معينة في عملية الإنتاج .

**ب. شرط التوازن التجاري:** ويقصد به إقامة توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبي حيث تشترط الدولة المضيفة على المستثمر الأجنبي أن تمثل وارداته من المدخلات التي يستخدمها في عملياته الإنتاجية نسبة معينة من قيمة صادراته. وأحياناً تشترط بعض الدول أن لا يستورد المستثمر الأجنبي أكثر مما يصدره كما لا يجوز للدول المضيفة تحديد حجم صادرات المستثمر الأجنبي إلى الأسواق العالمية أو حجم الاستثمار الواجب تسويقه في السوق المحلية.

**ج. شرط توازن العملات الأجنبية:** ويربط هذا الشرط بين النقد الأجنبي المخصص للاستيراد والنقد الأجنبي المتأتي من التصدير، أي تحديد نسبة النقد الأجنبي المخصصة للحصول على واردات من الخارج تتناسب مع ما يحصل عليه المستثمر الأجنبي من عملات أجنبية مقابل صادراته إلى الخارج.

**2. مبدأ الشفافية:** بموجب هذا المبدأ تلتزم البلدان الأعضاء بكشف ونشر جميع قوانين وتشريعات وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة أمام البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وإخطار مجلس المنظمة بذلك. كما يتعين على جميع الدول الأعضاء الالتزام بتطبيق وتنفيذ أحكام الاتفاق حول إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وبالتالي تعديل قوانينها المحلية المرتبطة بالاستثمار وذلك خلال سنتين من قيام المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول المتقدمة وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً.<sup>3</sup>

إن اتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة يعتبر أول اتفاق دولي وضع لتنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديد القواعد العامة لمعاملتها وفق أحكام ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وحظر كل الإجراءات وتدابير

<sup>1</sup> - Article 2, Trade- Related Investment Measures:

[http://www.wto.org/English/res\\_e/books\\_p\\_e/analytic\\_index\\_e/trims\\_01\\_e.htm#article1](http://www.wto.org/English/res_e/books_p_e/analytic_index_e/trims_01_e.htm#article1)

<sup>2</sup> - عاطف السيد، الغات والعالم الثالث: دراسة تقييمية للغات وإستراتيجية المواجهة، (الإسكندرية: مطبعة رمضان وأولاده، 1999)، ص ص 60-61 .

<sup>3</sup> - صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص. 50.

الاستثمار التي تتعارض مع هذه المبادئ والأحكام.<sup>1</sup> غير أن هذا الاتفاق لا يقلص من سلطة حكومات البلدان الأعضاء في تنظيم نشاط الاستثمارات الأجنبية في أراضيها، بل يمكنها أن تطبق أي تدابير استثمارية طالما كانت تلك التدابير متفقة مع أحكام وقواعد المنظمة العالمية للتجارة. ومن أمثلة هذه التدابير متطلبات نقل التكنولوجيا والمحافظة على مستوى معين من البحث والتطوير محليا، ومتطلبات الأداء التصديري والتي تلزم المستثمر بتصدير نسبة أولية من حجم إنتاجه أو قيمته بهدف زيادة موارد البلد المضيف من النقد الأجنبي.<sup>2</sup>

ورغم أهمية هذا الاتفاق وسعيه إلى تحرير النشاط الاستثماري على المستوى الدولي، إلا أنه لم يتناول موضوعات هامة في مجال الاستثمارات الأجنبية كالسياسات الاستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمخلّة بشروط المنافسة من جانب هذه الشركات. ففي حين تم حظر العديد من إجراءات الاستثمار التي تتخذ في الغالب بواسطة الدول النامية واعتبارها مشوهة للتجارة، إلا أن الاتفاق لم يتضمن أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلّة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط التي تتم بين الشركة الدولية والشركة الأم أو التي تفرضها الشركة الأم على فروعها بالخارج.<sup>3</sup> وعلى الرغم من أن التدابير التجارية المرتبطة بالاستثمار هي الضمان الوحيد للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال، فإن الدول النامية لم تستخدم تلك التدابير بشكل كامل وأحيانا لا تستخدمها على الإطلاق. فالمنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تقلل من أهمية تلك التدابير خاصة أمام تعدد البدائل الاستثمارية المتاحة أمام الشركات الأجنبية.<sup>4</sup>

### المطلب الثالث: ضمان الاستثمارات الدولية

تعتبر الضمانات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري لأي شركة مستثمرة والتي على ضوءها يختار المستثمر الوجهة التي تمنح ضمانات ضد أي مخاطر غير تجارية قد يتعرض لها مشروعه الاستثماري في البلد المضيف كالحروب أو التأميم أو منع تحويل النقد أو الإخلال بشروط العقد. وهذه المخاطر لا تتعلق بالتعامل التجاري ولا تدخل في توقعات الأفراد وتحققها يعني الإضرار بمصالح المستثمر الأجنبي.

من هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء هيئات دولية وجهوية لضمان الاستثمار وحماية المستثمرين من أي مخاطر غير تجارية. وتكثفت الجهود الدولية تبعا لذلك بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إضافة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

### أولا: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بمقتضى اتفاقية دولية أعدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ودخلت حيز التنفيذ عام 1988. وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية بين

<sup>1</sup> - صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص ص 28-29.

<sup>4</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، (القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002)، ص 94.

الدول الأعضاء وتحديدًا الدول النامية منها. وتحقيقًا لهذا الهدف تقوم الوكالة بإصدار ضمانات ضد المخاطر التجارية لصالح الاستثمارات في دولة عضو والتي تفد من الدول الأعضاء الأخرى.

وتوفر هذه الوكالة أربعة أنواع أساسية من التغطية ضد المخاطر وهي:<sup>1</sup>

- **تحويل النقد:** ويحمي من الخسائر الناجمة عن عدم القدرة على تبديل حصيللة العملة المحلية إلى نقد أجنبي لتحويله خارج البلد المضيف.
- **نزع الملكية:** ويحمي من الخسارة المترتبة على إجراءات تتخذها الحكومة المضيفة قد تقلل أو تلغي ملكية الاستثمار المؤمن عليه أو السيطرة عليه.
- **الحروب والاضطرابات الأهلية:** وتحمي من الخسائر الناجمة عن أية أعمال عسكرية أو اضطرابات أهلية تدمر الأصول المادية للمشروع أو تلحق الضرر بها أو تتدخل في عملياتها.
- **الإخلال بشروط العقد:** وتحمي من الخسائر الناجمة عن عدم استطاعة المستثمر الحصول على حكم أو قرار تحكيم، و/أو تنفيذه، ضد بلد مضيف يكون قد تنصل من عقد استثماري أو أحل به.

وتشترط اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات شروطًا معينة في الاستثمارات التي يمكن ضمانها ومنها:<sup>2</sup>

- أن يكون الاستثمار جديدًا، وذلك بان يبدأ تنفيذه بعد تسجيل الوكالة لطلب الضمان، بيد أن ذلك لا يحول في الواقع دون تغطية الاستثمارات التي تستهدف تطوير استثمار قائم، كما لا يمنع أيضا من تغطية إعادة استثمار العوائد التي تحققها استثمارات قائمة إذا كانت تلك العوائد ممكنة التحويل إلى الخارج.
- تقتصر الضمانات في الواقع على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقطبة للاستثمار، بالإضافة إلى تماشيها مع القوانين والتعليمات النافذة في تلك الدولة ومع أهدافها الإنمائية.

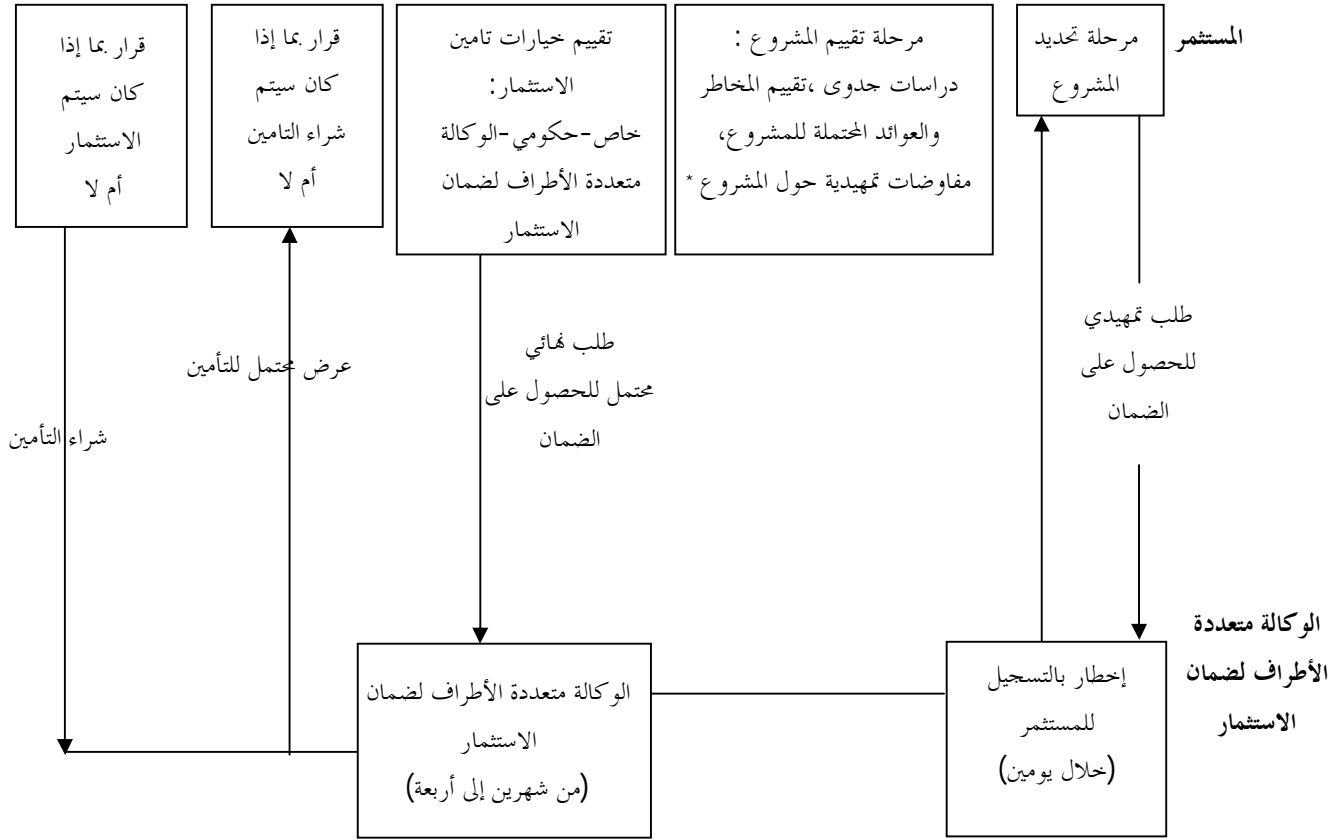
وخلال عملية التطبيق التي تتبعها الوكالة (انظر الشكل رقم 3)، فإن المستثمر بعد قيامه بدراسة جدوى المشروع الاستثماري يقوم باختيار أفضل طرق الضمان الممكنة سواء كانت خاصة أو حكومية أو من خلال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، ليتقدم بعد ذلك بطلب نهائي للحصول على الضمان وفي حال قبول الوكالة بمنح الضمان اللازم للاستثمار، فإن المشروع يصبح قابلاً للتجسيد.

<sup>1</sup> - لورا والاس، "الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار: تنطلق قدما بنشاط"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، (مارس 1992)، ص. 48.

<sup>2</sup> - السامرائي، مرجع سابق، ص. 286.

### الشكل رقم 3

#### مسيرة الضمانات التي تقدمها الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار



المصدر: لورا والاس، "الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار: تنطلق قداما بنشاط"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، (مارس 1992)، ص. 48.

\* - قد تختلف هذه المرحلة في المدة من بضعة أشهر لعدة سنوات .

#### ثانياً: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

دخلت اتفاقية إنشاء مؤسسة عربية لضمان الاستثمار حيز التنفيذ في أول أبريل 1974، عندما تم التصديق على اتفاقية تأسيسها من قبل أربعة عشر دولة.<sup>1</sup> وهي من حيث الشكل القانوني شركة مساهمة دولية تضم في عضويتها دولاً مصدرة لرأس المال ودولاً أخرى مستقبلة له، وتتمتع هذه الشركة بشخصية قانونية مستقلة.<sup>2</sup> تهدف هذه المؤسسة إلى:<sup>3</sup>

- تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر المحددة في هذه الاتفاقية وذلك عن طريق التأمين المباشر أو إعادة التأمين.

<sup>1</sup> - هذه الدول هي: الأردن، الإمارات، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، تونس، اليمن. انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتتمان الصادرات، الكويت، (أفريل 2010)، ص. I.

<sup>2</sup> - السامرائي، مرجع سابق، ص. 273.

<sup>3</sup> - انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، المادة الثانية من اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، (أفريل 2010)، ص. 2.



■ تشجيع الاستثمارات بين البلدان المتعاقدة وتنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها في هذه البلدان.

## 1. المخاطر المغطاة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تغطي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجموعة من المخاطر يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

أ. **خطر المصادرة والتأميم:** ويشمل هذا الخطر اتخاذ السلطات العامة بالبلد المضيف للاستثمار بالذات أو بواسطة إجراءات تحرم المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره وعلى الأخص المصادرة والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري ومنع المستثمر أو الدائن من استيفاء حقه أو التصرف فيه وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل غير معقول.

ب. **خطر عدم القدرة على التحويل:** يشمل هذا الخطر اتخاذ السلطات العامة بالبلد المضيف إجراءات تقيد قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره أو عوائده أو أقساط استهلاك الاستثمار إلى الخارج بالعملة الصعبة، كما يشمل التأخر في الموافقة على التحويل بما يتعدى فترة معقولة، وفرض السلطات العامة عند التحويل سعر صرف تمييزي ضد المستثمر.

ج. **خطر الحرب:** يشمل هذا الخطر الأضرار التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا نتيجة لعمل عسكري أو نتيجة لاضطرابات أهلية عامة كالثورات والانقلابات وأعمال العنف ذات الطابع العام.

د. **خطر الإخلال بالعقد:** يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة الممول أو المشروع الاستثماري على استيفاء حقه إثر إخلال سلطات القطر المضيف بالعقد المبرم بينها وبين المستثمر.

## 2. الاستثمارات والجهات الصالحة للضمان:<sup>2</sup>

أ. **الاستثمارات الصالحة للضمان:** تعتبر الاستثمارات بكافة صورها وأشكالها صالحة لضمان المؤسسة سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة بما فيها ملكية المشاريع أو المساهمة فيها، أو استثمارات الحافظة من أسهم وسندات، أو القروض الموجهة لتمويل مشروعات إنمائية التي يتجاوز أجل سدادها ثلاث سنوات.

ويشترط على المستثمر أن يتقدم بطلب ضمان أولي قبل تحويل مساهمته إلى البلد المضيف، كما يشترط أن يكون الاستثمار حائزا على موافقة الدولة على تنفيذه فيها والتأمين عليه لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.<sup>3</sup>

ب. **الجهات الصالحة للضمان:** إن المستثمر الذي يمكن له أن يكون طرفا في عقد الضمان هو كل شخص طبيعي أو اعتباري سواء كان من القطاع الخاص أو العام والمتمتع بإحدى جنسيات الدول العربية، على

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "خدمات الضمان"، على موقع الانترنت: <http://www.iaige.net/?id=3>

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - انظر الفقرة 6 من المادة 15 من اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

أن تكون غير البلد المضيف للاستثمار إذا كان المستثمر شخصا طبيعيا، وأن تكون مملوكة بصفة جوهرية لمواطنين عرب ومركزها القانوني في إحدى الدول العربية إذا كان المستثمر شخصا اعتباريا. مما سبق يمكن القول أن آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء الدولية منها أو الجهوية تبين بشكل واضح حقوق والتزامات الدول المصدرة لرؤوس الأموال والدول المستقطبة لها ويقلل من المخاطر المحيطة بالعملية الاستثمارية، بل ويوزعها على البلدان الأعضاء ويضمن حقوق الأطراف المتعاقدة، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية العالمية.

### المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى السمات البارزة المميزة للاقتصاد الحديث بما تملكه من قدرات إنتاجية وتمويلية وتسويقية وتنظيمية وتكنولوجية ضخمة، تمكنها من الانتشار عبر مناطق مختلفة من العالم عبر فروعها وشركاتها التابعة، وأيضا التنوع في منتجاتها وتحقيق أرقام أعمال كبيرة تتجاوز أحيانا النواتج المحلية للبلدان المضيفة لنشاط هذه الشركات. إضافة إلى أنها تضع تحت إدارتها نسبة مهمة من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق على الصعيد العالمي. ونظرا لأهمية هذه الشركات وتأثيرها الواضح في الاقتصاد العالمي فمن الضروري دراسة نشاطها ونقاط قوتها، وتحليل خصائصها وكذا آثارها على الاقتصاديات المضيفة.

### المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات واستراتيجياتها

#### أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

يقصد بالشركة متعددة الجنسية تلك المنظمة التي تسيطر أو تراقب مؤسسات أو أصول مادية ومالية في دولتين على الأقل وفي إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة.<sup>1</sup> وتعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها "تلك الشركات التي تسيطر على الأقل على وحدة إنتاجية في الخارج."<sup>2</sup> وهناك من يعرف الشركة متعددة الجنسيات على أساس المقارنة بين العمليات الأجنبية للشركة مقارنة بمجموع العمليات الإجمالية لها، وهذه النسبة تحسب من خلال التقارير المحاسبية الداخلية للشركة والمتعلقة بالمبيعات والأصول والعمالة. فإذا بلغت هذه النسبة حدا معينا يتراوح بين 20% و30% أمكن القول بأن الشركة متعددة الجنسية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Olivier Meier and Guillaume Schier, **Entreprises Multinationales: Stratégie, Restructuration, Gouvernance**, (Paris: Dunod, 2005), p.8.

<sup>2</sup> - Mucchielli J.L., **Multinationales et Mondialisation**, (Paris: Seuil, 1998), p.18.

<sup>3</sup> - Rugman A.M et al, **International Business, Firm and Environment**, ( London: Mc Graw Hill, 1987), p. 7.

كما يمكن اعتبارها كل شركة تمارس رقابة مباشرة أو غير مباشرة<sup>1</sup> على الأصول المملوكة من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات تنشط في بلدان مختلفة عن البلد الأم.<sup>2</sup> ويطلق على المؤسسة التي تمارس الرقابة المؤسسة الأم والتي يكون جزء أو كل أصولها تحت رقابتها يمكن إن تأخذ الأشكال التالية:<sup>3</sup>

- **مؤسسة تابعة:** عندما تراقب المؤسسة الأم أكثر من 50% من حقوق التصويت لمؤسسة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- **مؤسسة مساهمة:** عندما تراقب المؤسسة الأم أكثر من 10% وأقل من 50% من حقوق التصويت لمؤسسة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- **مؤسسة منتسبة:** عندما تراقب المؤسسة الأم 10% كحد أدنى من حقوق التصويت لمؤسسة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
- **الفرع:** هو شركة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الشركات متعددة الجنسيات هي كل شركة تملك القدرة على تحريك ونقل عناصر الإنتاج المتاحة لديها وتوزيع أنشطتها الإنتاجية عبر مجموعة من الدول وجعل نشاطها الخارجي يشكل نسبة مهمة من نشاطها الإجمالي في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة مستغلة في ذلك خصائصها الداخلية لغزو الأسواق الدولية.

### ثانياً: قياس نشاط الشركات متعددة الجنسيات

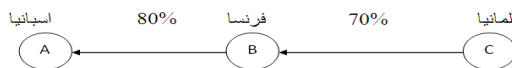
يمكن قياس نشاط الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي بثلاث مؤشرات رئيسية هي:<sup>4</sup>

#### 1. مؤشر فوق الوطنية

وهو متوسط ثلاث مؤشرات وهي: الأصول المملوكة بالخارج، رقم الأعمال المحقق بالخارج، وعدد العمال الذين يشتغلون بالخارج ويحسب بالعلاقة التالية:

$$ITN = \frac{1}{3} \left[ \frac{\text{الأصول المملوكة بالخارج}}{\text{الأصول الإجمالية}} + \frac{\text{رقم الأعمال في الخارج}}{\text{رقم الأعمال الإجمالي}} + \frac{\text{العمالة في الخارج}}{\text{العمالة الإجمالية}} \right] \times 100$$

<sup>1</sup> - يمكن توضيح الرقابة المباشرة وغير المباشرة من خلال الشكل التالي:



يبين الشكل حالة الفرع A الموجود بإسبانيا والمراقب رقابة مباشرة بنسبة 80% من قبل المؤسسة الأم بفرنسا ولكن A مراقب رقابة غير مباشرة بنسبة 70% من طرف مؤسسة C واقعة بألمانيا، وتحسب نسبة رقابة C على A بالعلاقة التالية:  $0.7 \times 0.8 \times 100 = 56\%$  انظر:

OCDE, "Manuel de L'OCDE sur Les Indicateurs de la Mondialisation Economique", (2005), p.113.

<sup>2</sup> - Fabric Mazerolle, **Les Firmes Multinationales**, (Paris: Vuibert, 2006), p.3.

<sup>3</sup> - UNCTAD, World Investment Report 1998, Op.Cit., p.350.

<sup>4</sup> - Fabric Mazerolle, Op.Cit., pp.8-9.

## 2. مؤشر التدويل

ويحسب بالعلاقة:

$$II = \left[ \frac{\text{عدد الفروع بالخارج}}{\text{العدد الإجمالي للفروع}} \right] \times 100$$

## 3. مؤشر الامتداد الجغرافي

ويحسب بالعلاقة:

$$NSI = \left[ \frac{\text{عدد البلدان التي تملك فيها المؤسسة فروعاً}}{\text{عدد البلدان المفتوحة على الاستثمار الدولي}} \right] \times 100$$

وقد يكون هناك عدد محدود من الفروع للمؤسسة الأم ولكنها موزعة على كثير من البلدان في مقابل إمكانية وجود عدد أكبر من الفروع للمؤسسة الأم ولكنها متركزة في بلد أو بلدين فقط. والجدول التالي يبين المقارنة بين العمليات الأجنبية إلى العمليات الإجمالية لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية.

### الجدول رقم 4

#### المقارنة بين العمليات الخارجية والداخلية لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية

التغير %	2011	2010	المتغيرات / السنوات
			الأصول (مليار دولار)
4.8	7634	7285	- في الخارج
5.2	4897	4654	- في الداخل
5.0	12531	11939	- الإجمالي
0	61	61	- الخارج من الإجمالي (%)
			المبيعات (مليار دولار)
18.4	5783	4883	- في الخارج
7.2	3045	2841	- في الداخل
14.3	8827	7723	- الإجمالي
2.3	66	63	- الخارج من الإجمالي (%)
			العمالة (بالآلاف)
5.5	9911	9392	- في الخارج
-2.3	6585	6742	- في الداخل
2.2	16496	16134	- الإجمالي
1.9	60	58	- الخارج من الإجمالي (%)

Source: UNCTAD, World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development", New York, (2013), p.25.

يتضح من هذا الجدول أن جزءا مهما من نشاط أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية يتم بالخارج بدليل أن النسب المتعلقة بالعمليات الخارجية قياسا إلى العمليات الإجمالية لسنتي 2010 و2011 تجاوزت 60% (ماعدا العمالة في 2010) وهو دليل واضح على توزيع أنشطة هذه الشركات في مناطق مختلفة من العالم.

### المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

إن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الإنتاج والاستثمار الدولي يعود إلى تميزها بمجموعة خصائص منها ما يلي:

#### أولاً: الحجم الكبير والتركز في النشاط الاستثماري

تمثل الشركات متعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة وتدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال والاستثمارات التي تقوم بها، وحجم الإنتاج المتنوع الذي تنتجه وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها ومخصصات الإنفاق على البحث والتطوير التي تخصصها والهياكل التنظيمية المعقدة التي تنظمها وتعمل على إدارتها بدرجة عالية من الكفاءة يساعدها في ذلك نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل لها اتخاذ قراراتها في أسرع وقت ممكن وبأكبر درجة من الدقة واليقين والتقليل من مخاطر عدم التأكد.<sup>1</sup>

### الجدول رقم 5

#### مؤشرات مختارة لفروع الشركات الأجنبية خلال الفترة 1990 - 2012

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	2010	2009	متوسط 2007-2005	1990	السنوات المؤشرات
34508	31532	28516	22574	23866	21469	4723	مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة
7492	7089	6262	6560	6392	4878	881	القيمة المضافة للشركات الأجنبية المنتسبة
96625	86574	82131	75609	74910	43623	3893	مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة
7721	7479	7358	6267	5060	5003	1498	صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة
70726	71695	69065	63903	59877	51593	21458	العمالة المستخدمة في الشركات الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)

Source: UNCTAD, World Investments Report 2014, Investing In the SDGs: An Action Plan, New York, (2014), p. XVII.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص. 187 - 188.

يتضح من الجدول رقم 5 النمو الكبير في المؤشرات المختلفة لنشاط فروع الشركات الأجنبية بين 1990 و2013 حيث أن المبيعات والقيمة المضافة تضاعفت بحوالي 7 مرات والأصول بمرتين والصادرات بـ5 مرات والعمالة بثلاث مرات وهو ما يؤكد التوسع الكبير لنشاط الشركات الأجنبية وفروعها ومساهماتها الفعالة في الاقتصاد العالمي.

ويتركز نشاط هذه الشركات أساسا في الدول المتقدمة وبعض الاقتصاديات الناشئة. ومن بين أكبر 100 شركة غير مالية من الشركات متعددة الجنسيات لسنة 2012 نجد أن 54 منها هي شركات أوروبية و22 أمريكية و7 وشركات تابعة لاقتصاديات ناشئة كالصين وتايوان وماليزيا والمكسيك والبرازيل.<sup>1</sup>

### ثانيا: الإنتاج المتعدد

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على التنوع في أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة التي قد تصيب نشاطا معيناً بالربح الذي يحققه نشاط آخر.<sup>2</sup> وبالتعبير الاقتصادي إحلال مفهوم اقتصاديات النطاق (economies of scope) محل اقتصاديات الحجم (economies of scale).<sup>3</sup>

وحقبة الربع الأخير من القرن العشرين، كان النوعان الأكثر تميزاً من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات هما الاستثمارات التصنيعية في الاقتصاديات المتقدمة صناعياً واستثمارات الصناعات الإستخراجية وخاصة استخراج النفط في العالم الأقل تطوراً. وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ازدادت سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد، وأخذت تقدم خدمات متنوعة ما بين وسائل الإعلام والاتصالات والبنوك والتأمين.

إن سياسة التنويع تمكن الشركة من الجمع بين مجموعة من الأنشطة في وقت واحد ولا أدل على ذلك شركة جنرال موتورز General Motors التي تنتج قاطرات وسكك حديد وثلاجات وسيارات مختلفة الأشكال. ويرغم عدم وجود ترابط بين تلك المنتجات، فإن تلك الشركات تسعى إلى التكامل التجاري فيما بينها لجعل عملية التسويق متحكماً فيها، وهي وفقاً لرؤيتها وسيلة حاسمة للسيطرة على الأسعار.<sup>4</sup>

### ثالثاً: التطور التكنولوجي

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات منبعاً رئيسياً للعلم والمعرفة بسبب إنفاقها الكبير على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. مما أكسبها وضعاً احتكارياً سمح لها بالسيطرة على أغلب التقانات المناسبة من دول الشمال الغني إلى دول الجنوب الفقيرة.

<sup>1</sup>-UNCTAD, FDI Inflow, by Region and Economy, 1990-2012, web table28:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

<sup>2</sup>- نوزاد عبد الرحمن الهبتي، "الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي"، مجلة الجندول، العدد 32، السنة الرابعة، (جانفي 2007):

<http://Jandoolmag.150m.com/Prev%20issues.htm>

<sup>3</sup>- اقتصاديات الحجم تتحقق عندما يؤدي التوسع في الإنتاج لسلعة واحدة إلى تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل أقل من الزيادة في الإنتاج. في حين تشير اقتصاديات النطاق إلى انخفاض متوسط التكلفة الكلية للإنتاج نتيجة الزيادة في عدد السلع المنتجة (سلعتين فأكثر). انظر:

Michael G. Pollitt and Stephen J. Steer. "Economies Of Scale And Scope In Network Industries: Lessons for the UK Water and Sewerage Sectors", Cambridge Working Paper in Economics, N°1152, (July 2011), pp.7-8

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

وتعد السيطرة على عمليات البحث والتطوير من أهم الوسائل التي تسمح بتقليل التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية واستحداث مصادر دخل إضافية بحيث أصبحت المعرفة وليست السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية.<sup>1</sup>

#### رابعاً: توافر مجموعة من المزايا الاحتكارية

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية تعطي تفوقاً نسبياً لمشروعاتها الاستثمارية، وتمكنها من زيادة قدراتها التنافسية وارتفاع معدلات نموها، وتحسين كفاءتها الإنتاجية والتسويقية وبالتالي تعظم أرباحها وإيراداتها.

وتحدد المزايا الاحتكارية في أربع حالات هي التمويل والإدارة والتكنولوجيا والتسويق. وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد كبيرة لدى الشركة متعددة الجنسية تمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لتوافر عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.<sup>2</sup>

وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يتميز بأعلى مستوى من الكفاءة ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات مما يؤدي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. وتحصل الشركات على المزايا التقنية من خلال التطوير التكنولوجي المستمر للاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد، لذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة من خلال تخصيص أموال كبيرة لأنشطة البحث والتطوير.

وتأتي المزايا التسويقية للشركات متعددة الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية واسعة الانتشار الجغرافي والتي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب، لذلك تهتم هذه الشركات بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب مستمر ومتزايد عليها.<sup>3</sup>

#### خامساً: تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل

إن المعارف عليه هو أن النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي يقسم دول العالم إلى مجموعتين رئيسيتين بحسب ميزاتها النسبية. حيث تخصص الأولى في إنتاج المواد الأولية والثانية تخصص في إنتاج السلع المصنعة وخاصة ذات التكنولوجيا العالية.

إلا أنه ومع كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، فقد أدى كل ذلك إلى وجود أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل، حيث انتقلت تلك الأنماط من تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة إلى تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، فأصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تخصص كل

<sup>1</sup> - نوزاد عبد الرحمن الهبي، الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي، (إيطاليا: كالياري مطابع أدبيات، 2000)، ص. 53.

<sup>2</sup> - يمكن للشركة متعددة الجنسية أن تلزم كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المالية المحلية، الإقراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها. وكل هذه الوسائل تعتبر منافذ مهمة للحصول على التمويل اللازم لأنشطة الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات انظر: إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة"، المؤتمر العلمي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، (1995)، ص.ص.

9-8.

<sup>3</sup> - عبد المطلب، مرجع سابق، ص.ص. 192 - 193.

دولة في جزء أو أكثر منها، ولا شك أن الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا رئيسيا في تعميق هذا النوع من أنماط تقسيم العمل الدولي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دور الشركات متعددة الجنسيات في التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في التدفقات الاستثمارية العالمية، وتقوم بتنفيذ الجزء الأكبر منها، وبالتالي فتأثيرها واضح على نمط وهيكل وتوزيع واتجاهات هذا الاستثمار والذي مر بمراحل تاريخية متعددة تبرر حاجة الشركات المستثمرة إلى التوسع وزيادة العوائد واستغلال الطاقات الكامنة للاقتصاد العالمي. ويمكن اختصار هذه المراحل فيما يلي:

#### أولاً: من 1800 إلى 1914

إن الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى بداية قيام الثورة الصناعية، حيث تم توظيف الأرصدة المالية الكبيرة التي تم جمعها خلال فترة الرأسمالية التجارية في مشاريع استثمارية أقيم أغلبها في المناطق المستعمرة في أمريكا اللاتينية وآسيا من أجل استغلال ثرواتها واستخدامها كمدخلات لأجهزتها الإنتاجية.<sup>2</sup> وقد تميزت هذه الفترة بظروف اقتصادية وسياسية مناسبة ساهمت في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر منها: انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات، ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب وحماية الدول المستعمرة لاستثماراتها.<sup>3</sup>

وكانت بريطانيا هي الدولة الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لكونها الدولة الأكثر تطورا في تلك الفترة وشكلت استثماراتها في الخارج في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 45.5% وتلتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بـ 18.5% وفرنسا بـ 12% ثم ألمانيا بـ 10.5% بحكم أنهما الدولتان الأكثر تطورا بعد إنجلترا آنذاك.<sup>4</sup> وكان التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر مقسم على النحو التالي: 55% للقطاع الأولي، 20% للهياكل القاعدية، 15% للقطاع الصناعي و10% لقطاع الخدمات.<sup>5</sup>

#### ثانياً: من 1914 إلى 1944

تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانحياز قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر متركزا أساسا على الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية وأيضاً الاستثمار المتجه لبناء السكك الحديدية واستثمار المواد الخام. وكانت أمريكا اللاتينية صاحبة الحظ الأوفر من هذه الاستثمارات. وعلى الرغم من أن الحرب العالمية الأولى أوقفت توسع الشركات متعددة الجنسيات دولياً، لكن

<sup>1</sup> - عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 200.

<sup>2</sup> - استأثرت المناطق المستعمرة في أمريكا اللاتينية وآسيا حوالي 62% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة 1800-1914، انظر:

Olakounlé Gilles Yabi, *Investissements Directs Etrangers Et Croissance : Théories Et Analyse Econométrique Appliquée Aux Pays En Développement*, (Allemagne : Edition Universitaire Européennes, 2010), p.16.

<sup>3</sup> - يحيى سعدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 83.

<sup>4</sup> - Ibid.

<sup>5</sup> - Ridha Gouia, "Un Siècle d'IDE dans Le Monde", Colloque sur Investissement Directs Etrangers et Développement Industriel Méditerranéen, Université Tunis III, Economica, (1998), p. 21.



بعض القطاعات شهدت ما بين سنتي 1918 و 1938 أحجاما كبيرة من الاستثمارات المباشرة في قطاع التصنيع ولاسيما في قطاع النفط الذي شهد توسعا هائلا في أمريكا اللاتينية.<sup>1</sup>

وشهدت هذه الفترة تنامي قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد حصتها من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انتقلت من 18.5% خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى إلى 27.7% عام 1938،<sup>2</sup> وهذا نتيجة لتطور قوتها الاقتصادية والإنتاجية.

### ثالثا: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية سنوات الستينيات

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية زاد حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس الأموال بوتيرة متسارعة ويتضح ذلك من خلال عدد فروع الشركات الأمريكية المستثمرة في الخارج والذي ارتفع من 1000 مؤسسة عام 1950 إلى 1900 مؤسسة عام 1959 و 3700 مؤسسة عام 1970.<sup>3</sup>

إن النشاط المتزايد للشركات الأمريكية في الخارج يترجمه ارتفاع متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الأمريكية في الخارج، حيث انتقل من 2.2 مليار دولار أمريكي خلال سنوات الخمسينات إلى 4.6 مليار دولار خلال سنوات الستينيات، كما زاد مخزون الاستثمار الأمريكي بأكثر من الضعف إذ انتقل من 12 مليار دولار عام 1950 إلى 33 مليار دولار عام 1960 و 83 مليار دولار عام 1971. بالمقابل تراجعت الاستثمارات الإنجليزية والفرنسية والألمانية بالخارج والتي لم تتجاوز 14.8%، و 4.6% و 4.6% على التوالي.<sup>4</sup>

وعلى خلاف الفترة السابقة والتميزة بتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية (65.7% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية سنوات الأربعينات)، شهدت بداية الخمسينات تحولا عكسيا ليكون الاتجاه إلى الدول المتقدمة. فالاستثمارات الأمريكية بالخارج اتجهت في أغلبيتها إلى الدول المتقدمة، ففي سنوات السبعينيات مثلا، 31.3% من هذه الاستثمارات اتجهت إلى دول أوروبا الغربية و 29.2% إلى كندا، في مقابل تراجع حصة دول أمريكا اللاتينية من 38.8% في سنوات الخمسينيات إلى 18.8% في سنوات السبعينيات،<sup>5</sup> وقد يعود ذلك في شق منه إلى حصول أغلب الدول النامية المستعمرة على استقلالها ورفضها لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها.

أما النشاط الاستثماري للشركات المستثمرة، فقد انتقل من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات المصنعة سيما المنتجات الكيماوية، الآلات، التجهيزات، ووسائل النقل التي استقطبت ما يقارب 65% من استثمارات الشركات الأمريكية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجاً، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص. 27.

<sup>2</sup> - Ridha Gouia, Op.Cit., p.20.

<sup>3</sup> - Ibid., pp. 21-23.

<sup>4</sup> - Yabi, Op. Cit., p.16.

<sup>5</sup> - Gouia, Op.Cit., p.23.

<sup>6</sup> - Ibid.

## رابعاً: من 1970 إلى 1990

خلال هذه المرحلة تغيرت نظرة البلدان النامية للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تفجر أزمة المديونية العالمية، بل أصبح من الصيغ المفضلة للحصول على التمويل اللازم. وقد منحت من أجل ذلك الحوافز والامتيازات العديدة و تميزت هذه المرحلة بما يلي:<sup>1</sup>

- تراجع حصة الولايات المتحدة الأمريكية من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر لصالح كل من أوروبا واليابان، لنتقل من 39.6% إلى 25.4% بين سنتي 1980 و 1990. بمقابل انتقال حصتي أوروبا واليابان من 45.3% عام 1980 إلى 51.6% عام 1990، وقد وصل مجموع الأقطاب الثلاثة للاقتصاد العالمي إلى حوالي 90% من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- بروز ظاهرة الاستثمارات المتقاطعة بين الدول المتقدمة، حيث أن ثلثي الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية مصدرها دول الاتحاد الأوروبي واليابان، كما أن 60% من الاستثمارات الفرنسية في الخارج سنة 1990 كانت موجهة لدول الاتحاد الأوروبي في حين لم تتجاوز 24% خلال سنة 1970.
- تراجع حصة الدول النامية من التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تتجاوز 10% من الإجمالي سنة 1990 في مقابل 20% في منتصف الستينيات و 33% منتصف السبعينيات وهذا يعود خاصة إلى تراجع الاستثمارات الأوروبية في الدول النامية.
- تميز إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات بتوطين نشاطها عبر فروع منتشرة في عدة دول لإنتاج أجزاء من المنتج النهائي يتم تجميعها في الأخير إما في الدولة الأم أو في بلد آخر. والهدف الأساسي منها هو البحث عن أقل التكاليف لمواجهة المنافسة.

## خامساً: مرحلة عوامة الاستثمار الأجنبي المباشر (من 1990 إلى الآن)

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة طفرة كبيرة تؤكدها التدفقات الاستثمارية الداخلة والتي تضاعفت بحوالي 7 مرات خلال الفترة 1990 - 2013 والتي انتقلت من 207 مليار دولار إلى 1451 مليار دولار، مع بلوغه الذروة عام 2007 بتدفقات تجاوزت 2 ترليون دولار كان نصيب الدول المتقدمة منها ما يقارب الثلثين في أغلب سنوات الفترة 1990-2007 في حين ذهب الثلث المتبقي إلى الدول النامية والانتقالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Ibid., pp.25-27.

<sup>2</sup> - UNCTAD, World Investment Report 2007, Op.Cit., pp. 2-6.

## الجدول رقم 6

### التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	2010	2009	متوسط 2007-2005	1990	السنوات حجم الاستثمار
1451	1350	1651	1408	1216	1490	207	الاستثمارات الداخلة
565	560	820	696	613	975	172	الدول المتقدمة
886	790	831	712	603	515	35	الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية

Source : [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يتبين من الجدول رقم 6 أن حصة الدول النامية والانتقالية من التدفقات العالمية قد ارتفعت بشكل ملحوظ، بل أنها تجاوزت التدفقات إلى الدول المتقدمة ابتداءً من سنة 2010. وهذا يؤشر على تحسن المناخ الاستثماري بهذه الدول وتعرض الكثير من الدول المتقدمة لأزمات مالية واقتصادية حادة دفعتها إلى البحث عن فرص استثمارية جديدة بالدول النامية.

## الجدول رقم 7

### التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	1990	السنوات المناطق
426	415	431	23	آسيا
292	256	244	8.9	أمريكا اللاتينية
57	55	48	2.8	إفريقيا

Source : [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

من خلال هذا الجدول يظهر أن الدول الآسيوية هي الوجهة الأولى للتدفقات الاستثمارية إلى الدول النامية والتي انتقلت من 23 مليار دولار في سنة 1990 إلى ما يفوق 426 مليار دولار عام 2013، تليها دول أمريكا اللاتينية والكرايبي التي تلقت في سنة 2013 أكثر من 292 مليار دولار بعدما لم تتجاوز 9 ملايين عام 1990. في حين تعتبر إفريقيا المنطقة الأقل استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر بحجم تدفق بلغ 57 مليار دولار.

وللإشارة إلى أنه من بين أكبر 20 دولة مستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2013 هناك 10 دول ناشئة وانتقالية، جاءت أربعة منها بعد أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر وهو الولايات المتحدة الأمريكية

(188 مليار دولار)، وهي الصين (124 مليار دولار)، الاتحاد الروسي (79 مليار دولار)، هونغ كونغ (77 مليار دولار)، والبرازيل (64 مليار دولار).<sup>1</sup> كما أن دول البريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) حققت قفزة مهمة باستقطابها لما يقارب 304 مليار دولار عام 2013 (21% من المجموع العالمي)، في مقابل 157 مليار دولار كمتوسط تدفق سنوي للفترة 2005-2007 (11% من المجموع العالمي).<sup>2</sup> الأمر الذي يؤكد التنامي المستمر في حصة البلدان النامية والانتقالية من التدفقات الاستثمارية العالمية، بسبب مناخها الاستثماري الملائم وتعدد فرص الاستثمار المتاحة بها.

وفي هذه الفترة كانت الشركات متعددة الجنسيات في طليعة مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تركز نشاطها في قطاع الخدمات.

### الجدول رقم 8

#### التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر

الحصة (%)			القيمة (مليار دولار)			
الأولي	التصنيع	الخدمات	الأولي	التصنيع	الخدمات	
8	41	50	130	670	820	متوسط 2005-2007
10	42	48	230	980	113	2008
13	39	49	170	510	630	2009
11	50	39	140	620	490	2010
14	46	40	200	660	570	2011
9	40	51	77	381	488	2012
10	38	52	97	394	540	2013

المصدر:

- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، نيويورك، (2012)، ص.8.

UNCTAD, World Investments Report 2014, Investing In the SDGs: An Action Plan, New York, (2014), p.9.

يوضح الجدول أن التوزيع القطاعي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات كان لصالح قطاع الخدمات بما يقارب النصف ما عدا في سنتي 2010 و2011 والتي رجحت فيهما كفة القطاع الصناعي، أما من حيث القيمة فيلاحظ انتعاش التدفقات المتجهة إلى القطاعات الثلاث في سنة 2011 بعد انخفاضها بشكل حاد في سنتي 2009 و2010 بالنسبة للقطاعين الأولي والخدمات وهو مؤشر على بداية تعافي الاقتصاد العالمي بعد أزمة الرهن العقاري

<sup>1</sup>- World Investment Report 2014, Op.Cit., p. XII.

<sup>2</sup>- Ibid., p. 5.

والديون السيادية. أما في سنتي 2012 و2013 فقد عرف القطاعين الأولي والتصنيع اتجاها سلبيا وسجلا انخفاضا بحوالي نصف قيمتهما المسجلة في سنة 2011، في مقابل تراجع طفيف لقطاع الخدمات. أمام الحركة التي عرفها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، توسع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مختلف مناطق العالم حيث انتقل من 241 مليار دولار عام 1990 إلى أكثر من 2.2 تريليون دولار عام 2007 وهو أكبر حجم للاستثمارات الصادرة إلى الخارج لتراجع بعدها وتبلغ عام 2013 ما يقارب 1.4 تريليون دولار.

### الجدول رقم 9

#### الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر حسب المناطق والاقتصاديات 1990-2013

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	2010	2009	متوسط 2007-2005	1990	السنوات المناطق
1410	1346	1711	1467	1171	1534	240	الإجمالي
857	852	1215	988	846	1276	229	الدول المتقدمة
553	494	496	479	325	258	11	الدول النامية والانتقالية

Source : [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يلاحظ أن الدول المتقدمة هي أكبر مصدر للاستثمارات إلى العالم. بما يقارب الثلثين لأنها تمتلك عددا كبيرا من الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعتبر المنفذ الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف مناطق العالم. مع الإشارة إلى التطور المهم للتدفقات الاستثمارية الصادرة عن شركات البلدان النامية والانتقالية والتي بلغت حوالي 39% من مجموع التدفقات الصادرة سنة 2013 مقارنة بحوالي 7% فقط سنة 1999.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - World Investment report 2014, OP.Cit., p.6.

## الجدول رقم 10

### التدفقات الاستثمارية الصادرة عن الدول النامية

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	1990	السنوات المناطق
326	302	304	32	آسيا
115	124	111	18	أمريكا اللاتينية
12	12	7	0.65	إفريقيا

Source : [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

من هذا الجدول رقم 10 يبدو أن الدول الآسيوية هي أكبر مستثمر في الخارج بما يقارب الثلثين من مجموع الاستثمارات الصادرة من البلدان النامية. وقد انتقلت من 32 مليار دولار عام 1990 إلى 326 مليار دولار عام 2013 مثلت فيها الصين لوحدها 101 مليار دولار، متجاوزة في ذلك دول أمريكا اللاتينية والكرائبي والتي تقترب حصتها من الثلث حيث انتقلت من 18 مليار دولار عام 1990 إلى 115 مليار دولار عام 2013. في حين أن حصة الدول الإفريقية تبقى محدودة جدا حيث لم تتجاوز 12 مليار دولار عام 2013 .

ويشار هنا إلى أن دول البريكس حلت في صدارة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2012، حيث تطورت التدفقات الصادرة من هذه الدول الخمس من نحو 7 مليارات دولار عام 2000 إلى 145 مليار عام 2012.<sup>1</sup>

يتضح مما سبق أن توالي الأزمات المالية التي أصابت النظام الرأسمالي والدول المتقدمة على وجه الخصوص دفعت برؤوس الأموال إلى البحث عن مناطق استثمارية جديدة لتحقيق أفضل المكاسب وهو ما وجدته في الدول النامية.

<sup>1</sup> - الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، "عرض عام، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من اجل التنمية"، (2013)، ص.4.

## خاتمة الفصل الأول

لقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا عبر الزمن وأصبح من المواضيع الهامة التي تشغل اهتمام الاقتصاديين والباحثين بسبب العلاقات التي ينشئها بين الشركات الأجنبية المستثمرة والدول المضيفة، وأيضا الآثار المتعددة المصاحبة له والتي تعكس درجة التوافق بين استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وأولويات التنمية بالدول المضيفة.

إن الحقيقة التي يجب الإقرار بها هو أن المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات وقدراتها الإنتاجية والتمويلية والتسويقية والتكنولوجية الضخمة تجعلها في موقع قوة في تعاملها مع الدول المضيفة، وتؤثر بشكل واضح في نمط وهيكل واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأنها تسيطر على القسط الأكبر من التدفقات الاستثمارية العالمية يدفعها في ذلك البيئة العالمية المواتية والمحفزة على حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي والتوسع في أشكال الضمانات القانونية الممنوحة لهذا الاستثمار سواء كانت في شكل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، مما يسمح بتعزيز الحماية وإقامة العملية الاستثمارية بدرجة مخاطرة أقل.

وإدراكا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عملت بعض الدول النامية على تحسين مناخها الاستثماري واستطاعت أن تنافس الدول المتقدمة وتجذب تدفقات استثمارية مهمة، فاقت في بعض السنوات التي تلت أزمي الرهن العقاري والديون السيادية ما حصلت عليه الدول المتقدمة، مما يتيح لها فرصة الاستفادة من مزايا الشركات الأجنبية وتحسين أدائها الاقتصادي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي يجعل الشركة الأجنبية تستثمر في دولة دون غيرها؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تدفع إلى البحث في محددات القرار الاستثماري بالشركات متعددة الجنسيات والذي بالإضافة إلى اعتمادة على متغيرات متعلقة بالدولة الأم وبالشركة المستثمرة ذاتها فهو يرتبط أساسا بطبيعة المناخ الاستثماري بمكوناته الاقتصادية والسياسية والقانونية بالدول المضيفة والتي على ضوءها يتحدد مدى جاذبية بيئة الأعمال بها، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني

### محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

#### تمهيد

من أهم إفرازات العولمة وسيادة المذهب الرأسمالية هو تغير النظرة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من اعتباره تهديدا لاقتصاديات الدول النامية إلى اعتباره مصدرا هاما للتنمية، يمكن أن يساعد هذه الدول على تحسين أوضاعها الاقتصادية .

وأمام تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من هذه الاستثمارات وتعدد البدائل الاستثمارية أمام الشركات الأجنبية، وباعتبار أن رأس المال جبان لا يختار إلا المناطق الآمنة حيث تزيد ربحيته وتقل تكاليفه، فقد أصبح لزاما على الدول المضيفة توفير بيئة استثمارية مواتية بأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية ترفع من ترتيب هذه الدول ضمن مؤشرات الاستثمار التي تصدرها أهم المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات الدولية ويجعل منها مناطق جذب استثماري.

وقد نجحت دول كثيرة في تحسين وضعها في هذه المؤشرات وأصبحت مقصدا لكبرى الشركات العالمية للاستفادة من التسهيلات والحوافز التي تقدمها هذه البلدان. بينما بقيت دول أخرى خارج دائرة اهتمام المستثمرين الأجانب بسبب مناخها الطارد للاستثمارات الأجنبية، مما يضيع عليها الكثير من الفرص لمعالجة الاختلالات التي تعرفها اقتصادياتها. وانطلاقا من هذا التقديم سيتم عرض هذا الفصل من خلال الاستناد إلى ثلاث مباحث هي: الإطار النظري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه، وأخيرا عرض تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.



## المبحث الأول: الإطار النظري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت المحاولات النظرية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل دوافع حدوثها وشرح سلوك الشركات متعددة الجنسيات في اقتحام الأسواق الخارجية وأيضاً الشروط الواجب توافرها في الدول المضيفة لجعلها وجهة مرغوب فيها من قبل المستثمرين الأجانب. وفيما يلي سيتم عرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المطلبين التاليين:

### المطلب الأول: النظرية التقليدية لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

#### أولاً: التفسير الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر

ترى النظرية الكلاسيكية أن تدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات دولياً وإقامة فروع خارجية لها، تخضع لنفس القواعد العامة التي تحكم تدفق التجارة الخارجية والحركة الدولية لرؤوس الأموال. أي أن تدفق هذه الاستثمارات ما هي إلا صورة من صور تدفقات رأس المال دولياً التي تتم استجابة للفروق في عناصر النفقة والوفرة والإنتاجية الحدية لرأس المال.<sup>1</sup> بمعنى اتجاه الاستثمارات المباشرة من البلاد التي تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرتة النسبية، حيث تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الدول الأخيرة عنها في الدول الأولى.<sup>2</sup> وهو ما معناه أن انتقال رأس المال يكون إلى البلدان ذات معدلات الفائدة (إنتاجية رأس المال) المرتفعة.<sup>3</sup> إن هذا التحليل يوضح أن النظرية الكلاسيكية وفي محاولة شرحها لحركة رأس المال على المستوى الدولي ركزت على الاستثمارات المحفظية التي ترتبط أساساً بتغيرات أسعار الفائدة ولا تعطي تفسيراً لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر. يضاف إلى ذلك أن حصر العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري في تحقيق أكبر العوائد فقط، يغفل عوامل مهمة كحجم السوق ومعدلات النمو والتحفيزات القانونية والاستقرار السياسي، وهذه يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد وجهة المستثمرين الأجانب الذين تتمركز أغلب استثماراتهم في الدول المتقدمة ونسبة ضئيلة منها في الدول النامية على عكس ما تتوقعه النظرية.

<sup>1</sup> - Bennett, A. Leroy, **International organizations: principles and Issues**, sixth edition, (new jersey :printice\_hall, Inc.,1995), pp. 162-163.

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - ويمكن عرض هذه النظرية بصيغة تطبيقية، بحيث إذا رمز إلى الفعالية الحدية في داخل بلد ما بحرف (ف د) وفي الخارج بـ (ف خ)، ثم إلى معدل الفائدة بالداخل والخارج بحرفي (م د) ثم (م خ) فلا يمكن للاستثمار الدولي أن يتم إلا إذا تحققت المتراحات الثلاثة التالية:

- الفعالية الحدية للاستثمار في الخارج أكبر من معدل الفائدة في الداخل: ف خ < م د .
- الفعالية الحدية للاستثمار في الخارج أكبر من نظيرتها في الداخل: ف خ < ف د .
- معدل الفائدة في الخارج أكبر من معدل الفائدة في الداخل: م خ < م د .

انظر: جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، ط2، (بيروت: منشورات عويدات، 1982)، ص. 30.

## ثانياً: التفسير الماركسي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الماركسيون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية والقضاء على المنافسين. وفي هذا الإطار يرى سمير أمين أن الإنتاج الدولي يعد نتيجة للتناقضات في عملية الإنتاج الرأسمالية الذي يأخذ شكل التعارض بين القدرة الضخمة على الإنتاج وقدرة دولة ما على الاستهلاك. وهذا التعارض يمكن حله فقط من خلال توسيع نطاق السوق وذلك بالتوجه نحو الخارج.<sup>1</sup> وقد صاحب تزايد معدلات الأجور الحقيقية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر تزايد توسع طريقة الإنتاج الرأسمالية، ولم يكن هناك من بد من التوسع في الخارج من خلال الاستثمارات الأجنبية لمقابلة نقص الأرباح المترتب على ارتفاع الأجور.

فعندما يصدر رأس المال إلى الخارج (إلى الأطراف) في صورة استثمار أجنبي مباشر فليس لأنه لا يمكن أن يستثمر محلياً - في الدول الرأسمالية - وإنما لارتفاع معدل الأرباح في الخارج والمحصلة هي قيام علاقة أو نوع من تقسيم العمل بين الدول الرأسمالية (المركز) التي تتخصص في الصناعات الإلكترونية والذرية والمتصلة بأبحاث الفضاء وبقية الدول الأخرى (الأطراف) التي تتخصص في الصناعات التقليدية والاستخراجية، وتقوم هذه الأخيرة بتكثيف ظروفها بما يؤدي إلى تعظيم التراكم في الأولى.<sup>2</sup>

ويرى دوس سانتوس DOS SANTOS بأن الأطراف في كل الأزمنة تعيش حالة تبعية للمركز، وهو يقسم التبعية - انطلاقاً من تجربة أمريكا اللاتينية - إلى ثلاث مراحل:<sup>3</sup>

- **مرحلة التبعية إبان الفترة الاستعمارية:** حيث سيطر رأس المال التجاري ورأس المال المالي بالتحالف مع الدول المستعمرة على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات من خلال احتكار التجارة التي يدعمها احتكار المستعمر للموارد المعدنية وسيطرته على القوى البشرية العاملة.
- **مرحلة التبعية المالية:** والتي تزامنت مع نهاية القرن التاسع عشر حيث سيطر رأس المال الكبير في دول المركز وهذه المرحلة شهدت تصنيعاً لدول الأطراف وكان السبب في نشأة هذه التبعية المالية.
- **مرحلة التبعية التكنولوجية الصناعية:** وتميزت هذه المرحلة بتزايد دور الشركات دولية النشاط وتركز استثماراتها - بعد الحرب العالمية الثانية - في دول الأطراف في صناعات موجهة للسوق الداخلي للدول المتخلفة وتنتج التبعية في هذه الحالة من جراء عجز موازين مدفوعات دول الأطراف الناجم عن احتكار

<sup>1</sup> - خليل محمد خليل، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث في النظرية"، مجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، (ديسمبر 1994)، ص. 52.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - Dos Santos, T., "The Structure of Dependence", *the American Economic Review*, vol. Lx, N°2, (1970), p. 323.

التجارة الدولية من جانب الشركات دولية النشاط وما تجنيه من أرباح ضخمة في دول الأطراف يعاد تصديرها لدول المركز.

وكان الاستثمارات الأجنبية وفقا لهذه النظرية هي مرحلة من المراحل التي يمر بها النظام الرأسمالي إما من أجل تعظيم أرباحه أو إطالة عمره، أو أنها الشكل الأخير من أشكال إحصام تبعية الأطراف للمركز وذلك من خلال ملكية الشركات دولية النشاط لرأس المال والتكنولوجيا.

إن هذا التحليل ينفي عن دول الأطراف مسؤوليتها في عدم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من أن العوامل الداخلية القانونية والسياسية والاقتصادية بهذه الدول لها دور كبير في تحديد حجم الاستفادة من هذه الاستثمارات، بغض النظر عن العوامل الخارجية الراجعة إلى الشركات المتعددة الجنسيات وإلى دول المركز.

**المطلب الثاني: النظرية الحديثة لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر**

**أولاً: نظرية الميزة الاحتكارية Monopolistic Advantage Theory**

انطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق التي تقوم على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة.<sup>1</sup>

يرى هاربرت هايبر Herbert Hymer أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية التي تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.<sup>2</sup>

ويمكن أن تأخذ الميزات التنافسية العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال تقوم الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات والإمكانيات التكنولوجية أو العلامة التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو الميزات الإدارية ومهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عوض الله، مرجع سابق، ص. 14.

<sup>2</sup> - عبد السلام، مرجع سابق، ص. 49.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

والملاحظ أن هذه النظرية لا توضح كيفية استفادة الشركة الأجنبية من مزاياها التنافسية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو بيع هذه المزايا من خلال التراخيص. كما أنها تتجاهل أهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة كعامل مهم لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج Product Life Cycles Theory

من المتعارف عليه أن لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة بها. وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال). وقد حاول فيرنون Raymond Vernon من خلال نظريته تفسير سلوك الاستثمارات الأمريكية في دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (من 1950 إلى 1970) والمجسدة في الصناعات التحويلية.<sup>1</sup>

ولكي تفهم نظرية دورة حياة المنتج لا بد من عرض المراحل التي تمر بها وهي على النحو الآتي:<sup>2</sup>

#### 1. مرحلة النشوء Innovation Stage

إن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة يكون غرضها من ذلك بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج. فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا أصحاب الدخول المرتفعة، وعرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتمكن من معرفة حجم الطلب واختبار أذواق المستهلكين وبالتالي إدخال التحسينات المطلوبة. وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تتجه إلى تلبية هذا الطلب الجديد من خلال التوسع في عملية الإنتاج.

#### 2. مرحلة النمو Growth Stage

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة، ويقبل المستهلكون على شرائها في السوق المحلية، وتبدأ الشركة المنتجة بالبحث عن فرص تصديرية مبدئية بالأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق، والدخول. وتعمل الشركة على مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي. وفي نهاية هذه

<sup>1</sup>-Vintila Denisia, "Foreign Direct Investment Theorie : An Overview of the Main FDI Theories", **European Journal of Interdisciplinary Studies**, Issue 2, (December 2010), p.106.

<sup>2</sup>- لمزيد من المعلومات انظر:

- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)، ص.165-169.

-Vintila, Op.Cit.,p.106.

المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة مركزة في حملتها هذه على جودة السلعة وفوائدها.

### 3. مرحلة النضج Maturity Stage

في هذه المرحلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي للمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية، فالسوق المحلي مشبع. أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدداً إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيوداً حمائية على وارداتها من الخارج. من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة. ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة ومغطاة مع تبلور خصائصها بشكل نهائي، ويبدأ المنتجون في الدول الأجنبية في تقليد طريقة إنتاجها. وعندئذ تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات فتقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة. لذلك تتجه إلى الدول النامية حيث تكلفه العمل المنخفضة للتقليل من تكلفة إنتاجها ومواجهة الضغوط التنافسية. من هنا تفقد التكنولوجيا دورها كمحدد للميزة التنافسية للشركة وتحل محلها مدى وفرة عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل.

### 4. مرحلة الانحدار والتدهور Decline Stage

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات، وتدعيم موقعها في السوق هدفاً إستراتيجياً للشركة. فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهماً للغاية، فتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة. وفي الوقت ذاته تعمل الشركة على اختراع سلعة جديدة لتغزو بها الأسواق، وهو ما يطلق عليه «بالإستراتيجية الهجومية». ويمكن توضيح واختصار خصائص دورة حياة المنتج في مراحلها الأربعة من خلال الجدول التالي:

## الجدول رقم 11

### خصائص دورة حياة المنتج

التدهور	النضج	النمو	الانطلاق	المراحل الخصائص
انخفاض	أعلى مستوى	متزايدة	ضعيفة	المبيعات
ضعيف	ضعيف	متوسط	مرتفع	سعر الوحدة
انخفاض	مرتفع	متزايد	سالب	الربح
تقليدي	سوق شامل	مفضل	رائد	الزبون
انخفاض	مستقرة	متزايدة	محدودة	المنافسة

**Source:** Philip Kotler et Bernard Dubois, **Marketing Management**, 8<sup>eme</sup> Edition, Tome1, (Paris : Publi Union,1994), p. 378.

يمكن القول أن دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في فهم أسباب حدوث الاستثمار خارج حدود الدولة الأم كتشابه مستويات النمو والدخول والتقارب الجغرافي، كما نجحت هذه النظرية في شرح نمو الاستثمارات المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وفي مرحلة تالية بالدول النامية.<sup>1</sup> ولكن ما يعاب على هذه النظرية أنها ركزت على المنتجات الصناعية وأهملت جزءا كبيرا من التجارة الدولية (المنتجات الزراعية والخدمات). كما تستند النظرية إلى حتمية دورة حياة المنتج في تحويل الأنشطة الصناعية إلى الدول النامية، لكن هذه الدورة قد تمدد بإدخال تكنولوجيا جديدة على نفس المنتج وبالتالي استمرار الاحتكار للمنتج من خلال مواصلة إنتاجه وتصديره. أضف إلى ذلك أن النظرية لم توضح أسباب التهميش الذي تعاني منه أغلب الدول النامية اليوم، كما أنها لم تستطيع تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به شركات الدول النامية.

### ثالثا: نظرية الموقع The Site Theory

تركز هذه النظرية على العوامل التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي العوامل المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وهي تؤثر على كل من قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وأيضا على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير أو بيع التراخيص لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، كما تشمل هذه العوامل كافة

<sup>1</sup> - عبد السلام، مرجع سابق، ص. 60.

العناصر المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل مدى توفر الأيدي العاملة، وانخفاض تكلفة العمالة، القرب من المواد الخام، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
  - **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها الحكومة المضيضة للمستثمرين الأجانب.
  - **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
  - **العوامل التسويقية:** مثل مدى توافر منافذ للتوزيع ووكالات الإعلان ودرجة المنافسة.
  - **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيضة.
  - **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، والاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
  - **عوامل أخرى:** مثل المبيعات المتوقعة، الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.
- يلاحظ على هذه النظرية تركيزها على الجوانب المكانية للدولة المضيضة، متجاهلة المزايا المتعلقة بالشركات المستثمرة التي تدفعها إلى الاستثمار في الخارج، وهذه تشكل محددًا رئيسيًا لإتمام العملية الاستثمارية.

#### رابعاً: المنهج التجريبي Empirical Approach

- يعتمد المنهج التجريبي على إعداد استبيانات توجه إلى الشركات المستثمرة في الخارج عن الدوافع والعوامل التي تدعوها إلى الاستثمار في الخارج وهذه قسمت إلى ثلاث مجموعات:<sup>2</sup>
- **المجموعة الأولى:** عوامل تتصل بالمزايا المكانية للدولة المستضيضة للاستثمار وتشمل: حجم السوق ومدى اتساعه ونموه، توافر المدخلات اللازمة للإنتاج والمواد الأولية والاستقرار السياسي، الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنحها الدولة المستضيضة للمستثمر الأجنبي.

<sup>1</sup> - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط4، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998)، ص.47-49.

<sup>2</sup> - إيهاب عز الدين ندم، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم"، المجلة العلمية الاقتصادية والتجارية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، (1996)، ص.530-532.

■ **المجموعة الثانية:** عوامل تتضمن المزايا الاحتكارية التي تملكها الشركات المستثمرة وتشمل: التقدم التكنولوجي، توافر رؤوس أموال لتمويل المشروعات الاستثمارية، تخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق على البحوث والتطوير، القدرة على تمييز المنتجات.

■ **المجموعة الثالثة:** عوامل أخرى تبرر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكاري للشركات المستثمرة وتشمل: تحقيق أرباح كبيرة، تبسيط القيود والإجراءات الحكومية، الاستفادة القصوى من براءات الاختراع في الدول المستثمرة.

وعند تطبيق هذا المنهج وجد مثلا أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي وانخفاض قيمة الدولار أهم العوامل المحفزة للاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية. أما توافر المواد الخام والأيدي العاملة واتساع حجم السوق فهي من العوامل الهامة المؤثرة في الاستثمارات الأوروبية الغربية في الدول النامية.<sup>1</sup>

يبين المنهج العملي اختلاف دوافع توطین الاستثمارات الأجنبية والتباين في أهميتها النسبية من دولة إلى أخرى، ولكن اعتماد هذا المنهج على الاستبيانات والمقابلات الشخصية، قد يضعف من دقة المعلومات والنتائج المتحصل عليها وربما توجيهها إلى ما يصبو الباحث الوصول إليه.

#### خامسا: النظرية الانتقائية Electical Theory

ترى هذه النظرة أنه كلما كانت المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة في وقت معين أفضل بالمقارنة بالمزايا التي تمتلكها الشركات الأخرى، كلما كان الدافع قويا من جانب هذه الشركة إلى الاستخدام الداخلي لهذه المزايا في صورة استثمار أجنبي مباشر.<sup>2</sup>

وطبقا لما يرى جون دانيج John Dunning، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات هي:<sup>3</sup>

- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات المستثمرة؛
- المزايا المترتبة عن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية؛
- المزايا المكانية أو الإمكانيات التي تتمتع بها الدولة المضيفة.

لكي تقوم أي شركة في رأي Dunning بالاستثمار في الخارج يلزم لها توافر شروط ثلاثة:

<sup>1</sup> - إيهاب عز الدين ندم، مرجع سابق، ص. 532.

<sup>2</sup> - John H. Dunning, "The Electic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future", **International Journal of the Economics of Business**, Vol 8, N°2, (2001), P.72.

<sup>3</sup> - Rugman, A.M., "Reconciling internalization theory and the electic paradigm", **Multinational Business Review**, (2010), p.2.



## الشرط الأول

أن تمتلك الشركة مزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة، ومن أمثلة هذه المزايا:<sup>1</sup>

- كبير حكم الشركة بالنسبة لمثيلاتها المحلية في الدول المضيفة وهذا من شأنه خفض التكلفة؛
- إتباع طرق إنتاجية كثيفة رأس المال واستخدام تكنولوجيا متقدمة؛
- ارتفاع مهارات عنصر العمل؛
- قدرة عالية على تمييز المنتجات؛
- ضخامة الإنفاق على البحوث والتطوير.

وهذه المزايا هي التي يجب أن تعوض الشركة عن التكاليف المرتبطة بعملها خارج الوطن الأم.

## الشرط الثاني

إن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر في الخارج يجب أن يقيم بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا (التصدير أو الترخيص). وفي حالة زيادة المخاطر والتكاليف المرتبطة بالعمل في الخارج عن المزايا التي يمكن أن تتحقق من وجهة نظر الشركة المستثمرة، فإن الأفضل في هذه الحالة يكون باللجوء إلى البدائل الأخرى كالتراخيص أو الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمر من الدول المضيفة.<sup>2</sup>

## الشرط الثالث

يجب أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار على مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة. ومن أهم هذه المزايا، انخفاض تكاليف عناصر الإنتاج (العمالة، المواد الأولية، مدخلات وسطية)، اتساع حجم السوق، ارتفاع مهارة اليد العاملة واستقرار السياسات الحكومية.<sup>3</sup> وتتميز هذه النظرية بأنها تربط بين الأشكال المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية (الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التراخيص، عقود الإدارة) إذ يعد توافر مزايا احتكارية لشركة شرطاً أساسياً في كل صورة من صور خدمة السوق الخارجية وهذا الربط يتضح من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> - لمزيد من المعلومات انظر:

- خليل، مرجع سابق، ص. 56.

-Imad A. Moosa, **Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice**, (NewYork: PAZGRAVE,2002), pp.38-40.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - Robert Read, Op.Cit., p.2.

## الجدول رقم 12

### الصور المختلفة لخدمة السوق الخارجي

مزاي مكانية للدول المضيفة	مزاي الاستخدام الداخلي للمزاي الاحتكارية	مزاي احتكارية تحوذها الشركات	المزاي طرق خدمة السوق
متوفرة	متوفرة	متوفرة	استثمار أجنبي مباشر
غير متوفرة	متوفرة	متوفرة	التصدير
غير متوفرة	غير متوفرة	متوفرة	التعاقدات أو الاتفاقيات

المصدر: خليل محمد خليل، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث في النظرية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، (ديسمبر 1994)، ص. 14.

يتضح من الجدول رقم 12 أن استثمار أي شركة في الخارج مرتبط بتوفر الشروط الثلاثة المذكورة سلفاً. أما إذا انعدمت إحداها، فإن التصدير أو عقد اتفاقيات هو الحل الأمثل.

إن النظرية الانتقائية ورغم تميزها عن غيرها من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بإدماجها للمزاي المكانية للدولة المضيفة للاستثمار مع المزاي الاحتكارية التي تملكها الشركات المستثمرة في تفسيرها لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن ربطها بين تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتأثيره على المزاي الاحتكارية للشركات الأجنبية تناقضه التدفقات الاستثمارية الكبيرة المتقاطعة بين الدول المتقدمة التي تتميز بمعدلات نمو مرتفعة. وهذا ما يؤكد إغفال النظرية للدوافع الحقيقية للشركات الأجنبية من وراء استغلالها لميزاتها الاحتكارية كمنع انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية واستغلال ثروتها وتجاوز القيود التي تفرضها الدول الأم حول المعايير البيئية. ويضاف إلى ذلك أن النظرية لم تتوقع ظهور شركات متعددة الجنسيات من الدول النامية لا تمتلك نفس المزاي الاحتكارية لشركات الدول المتقدمة، ولكنها استطاعت المنافسة في الأسواق الدولية لقدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج (المواد الأولية واليد العاملة).

### المبحث الثاني: مناخ الاستثمار ومؤشرات تقييمه

يمثل المناخ الاستثماري بالدول المضيفة محددًا رئيسيًا للقرار الاستثماري للشركات الأجنبية. وكلما كان ملائماً ساهم ذلك في استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية العالمية، وتوفر بدائل استثمارية متعددة أمام المستثمرين الأجانب، تجعلهم يختارون البيئة الأفضل. يمكن أنهما الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية، مع مراعاة وضع الدول المضيفة في

المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار التي تصدرها هيئات متخصصة تساعد الشركات المستثمرة على اختيار الوجهة المناسبة لتوطين استثماراتها.

### المطلب الأول: مكونات مناخ الاستثمار

يعرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل والتوسع."<sup>1</sup> كما يتضمن مناخ الاستثمار "كل السياسات والمؤثرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد. وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وهيئة بيئة مشجعة مواتية وصالحة من عدمه."<sup>2</sup>

ويمكن شرح هذه المكونات من خلال عرض الجدول رقم 13 الذي يوضح أهم الأسئلة المثلثة للإطار الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مرجع سابق، ص.2.

<sup>2</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997)، ص.390-391.

### الجدول رقم 13

#### الإطار الاستراتيجي للاستثمار الأجنبي المباشر

هل هناك تقييد للملكية الأجنبية؟ هل سياسة الاستثمار واضحة وشفافة؟ هل هناك قطاعات ممنوعة على المستثمر الأجنبي؟ هل هناك حرية لتحويل الأرباح؟ هل هناك تأمين للاستثمارات الأجنبية؟	سياسية الاستثمار
هل هناك استقرار سياسي بالبلد؟ هل هناك سرعة في معالجة طلبات إقامة المشاريع؟ هل هناك رغبة من قبل السلطات في تشجيع الاستثمار الأجنبي؟ هل هناك مظاهر فساد ورشوة؟ هل هناك صراعات داخلية تهدد الاستقرار السياسي؟	المناخ السياسي والإداري
هل هناك مؤشرات جيدة فيما يخص: نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عجز الميزانية، مستويات الديون الداخلية والخارجية؟ هل الحكومة عازمة على تحرير الاقتصاد وخصخصة المؤسسات العمومية؟ ما هو حجم السوق المحلية؟ هل السوق متكاملة إقليمياً؟ هل هناك إمكانية للنفاذ إلى أسواق أخرى (معاملة تفضيلية)؟ هل القطاع البنكي متطور ومستقر؟ هل العملة المحلية قابلة للتحويل؟ ما هو مستوى الضرائب المفروضة على المؤسسات والأفراد؟ هل هناك اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع البلدان الأخرى؟ هل هناك مناطق حرة؟ هل هناك حواجز جمركية وغير جمركية على الواردات من سلع التجهيز؟ هل هناك إعفاءات ضريبية للمستثمرين؟	المناخ الاقتصادي
هل المحاكم عادلة ومستقلة؟ هل حقوق الملكية الفكرية محمية؟ هل سلطة القانون محترمة؟	العدالة
ما هي تكاليف الإنتاج مقارنة بالبلدان الأخرى؟ ما هي تكاليف التوزيع؟ ما هي أسعار العقارات؟ وهل من السهولة الحصول عليها؟ هل يمكن الاعتماد على المؤسسات المحلية في توفير عناصر الإنتاج؟ هل هناك شركات متعددة الجنسيات مستثمرة بالبلد؟	الفضاء الصناعي
هل هناك يد عاملة مدربة ومكونة؟ ما هو مستوى التعليم الجامعي؟ ما هي تكلفة اليد العاملة مقارنة بالإنتاجية؟ ما هي طبيعة قانون العمل السائد؟	اليد العاملة
هل هناك مطارات دولية تقدم خدمات متميزة؟ ما هي وضعية قطاع الاتصالات والطاقة، الطرق، السكك الحديدية؟	البنية التحتية

**Source:** Neil Saravana Mutoo, Investissement Etranger Direct et Réduction de la Pauvreté dans Les pays en développement:  
www.acdi-cida\_ge.ca/Inet/images.NSF/rluimages/poverty\_reduction\_\$file/ied.pdf/

من هذا الجدول، يمكن استنباط أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية المحددة لمناخ الاستثمار في

أي بلد والتي يمكن تقسيمها إلى:

## أولاً: المحددات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار

### 1. الاستقرار السياسي والأمني

يشكل الاستقرار السياسي إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الشركات الأجنبية بالاستثمار في أي بلد من بلدان العالم، وهذا نتيجة للأخطار التي قد تنجم عن حالة غياب الاستقرار والأمن.<sup>1</sup> تبعا لذلك لن يخاطر المستثمرون بأمواهم في بيئة تتصف بعدم الاستقرار وتزيد من احتمالات فقدهم لاستثماراتهم.

والمستثمر الأجنبي أثناء اتخاذه لقرار الاستثمار. يأخذ بعين الاعتبار مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وقوة المعارضة الوطنية وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل وأيضا الظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير على مجرى الأحداث في المنطقة أو البلد المعني.<sup>2</sup>

ومهما قدم من حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الخارجية، ومهما ارتفع معدل العائد على الاستثمار فيه، فإن تلك المساعي ستواجه فشلا محتوما وستتلاشى فعاليتها وجاذبيتها بسبب ارتباط هذه الأخيرة ارتباطا وثيقا بثقة المستثمرين في استقرار الحكومة واستقرار سياساتها.<sup>3</sup> ومما لاشك فيه، أن تغير الحكومات في بلد ما يؤثر بشكل كبير على الاستثمار في هذه الدولة لما يتبع هذا التغير من إعادة الاتفاقيات والمفاوضات بين المستثمرين والجهات الحكومية وتأخير حصولهم على الموافقات وما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف وتأخير المشروعات.<sup>4</sup>

### 2. النظام القانوني

يترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها. ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة، تستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات وأيضا لا بد من توافر قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - تبين مسح مناخ الاستثمار التي يضطلع بها البنك الدولي أن الجريمة تؤثر نشاط المؤسسات في جميع الدول ففي أمريكا اللاتينية قدر أكثر من 50% من الشركات المسوَّحة أن الجريمة تعتبر عقبة كبرى أمام ممارسة الأعمال وفي إفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا قال أكثر من 25% نفس الشيء. انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية.....، مرجع سابق، ص. 91.

<sup>2</sup> - هشام غرابية ونضال عزام، "محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1 (ب)، (1997)، ص. 37.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - ماهر عبد الحليم أحمد النهامي، "مناخ الاستثمار الدولي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (2003)، ص. 13.

<sup>5</sup> - إبراهيم شحاتة، نحو الإصلاح الشامل، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص. 239-240.

ولكي تكون قوانين الاستثمار محفزة للاستثمار يجب توفرها على ما يلي:<sup>1</sup>

- تميزها بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها؛
- توفرها على الضمانات الكافية للاستثمار كعدم مصادرة أموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- أن يضمن تمتع المستثمر بحقوقه المكتسبة في ظلّه رغم تعديله أو إلغائه؛<sup>2</sup>
- تضمينها لمجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمر الأجنبي؛<sup>3</sup>
- كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل قيود وعمل على تسهيل إدارة تلك المناطق من خلال القطاع الخاص ووفر المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار.

ومن المهم القول بأن دور الإطار القانوني والتشريعي ليس هو زيادة المزايا ولكن تقليل احتمالات المخاطر وبتث الثقة في العلاقات الاستثمارية. وينبغي أن لا يكون تشريع الاستثمار عرضة للتغيير من وقت إلى آخر دون ضرورة، حيث يؤدي سرعة تغييرها إلى عدم إتاحة الفرص الكافية لتعديل أوضاع المستثمرين. مما يتناسب مع التغييرات الجديدة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 394.

<sup>2</sup> - ماهر أحمد عبد الحليم التهامي، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>3</sup> - يمكن تصنيف هذه الإعفاءات في أربع عناصر أساسية:

أ- الحوافز المالية: من أهم العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة للاستثمار هي عدم قدرته على تحويل رأسماله وأرباحه إلى الخارج لذلك تقرر بعض التشريعات الوطنية عددا من الحوافز المالية والتقديرية تشجعا لاجتذاب رؤوس الأموال إليها لتسمح بإعادة رأس المال الوافد وأرباحه بشروط ونسب معينة.

ب- الحوافز الضريبية: تؤثر المعاملة الضريبية تأثيرا مباشرا في العائد المتوقع من توظيف رؤوس الأموال، فإذا كان هذا العائد يخضع لعبء ضريبي مرتفع فإن هذا سوف يؤدي إلى تقليل نسبة الأرباح مما يشجع على عدم انتقال رؤوس الأموال والعكس صحيح ومن أهم الحوافز الضريبية التي تتضمنها القوانين الوطنية ما يأتي:

- إعفاء المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والإعفاء من الضريبة على الدخل وقد تكون هذه الإعفاءات مطلقة من ناحيتي المدة ونوع النشاط أو تكون مقيدة بمدة زمنية معينة ونشاط معين.

- الإعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة على استيراد جميع احتياجات المشروع من الآلات والأجهزة والمعدات.

- إعفاء عمليات المشروع من رسوم التسجيل.

ج- الحوافز الإدارية: تتضمن بعض تشريعات الاستثمار الوطنية مجموعة من الحوافز الإدارية التي تقدمها السلطات المختصة بهدف تقليل الصعوبات التي قد تواجه المشروعات الاستثمارية والمساعدة في إنجاز الإجراءات اللازمة لإقامة المشروع. لذلك تتضمن أغلب تشريعات الاستثمار إنشاء هيئة مختصة بتذليل العقبات التي قد تواجه المستثمر في مراحل المشروع. ولا شك أن أفضل فائدة لوجود هذه الهيئة هو أنها تحصر تعاملات المستثمر الأجنبي معها فقط.

د- حضر نزع ملكية المشروع الاستثماري: تقرر أغلب قوانين الاستثمار المقارنة حضر نزع ملكية المشروع الاستثماري، بهدف طمأننة المستثمر الأجنبي وتشجيعه على مزاولته نشاطه. انظر: طارق كاظم عجيل، "القيمة القانونية للضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، (25-27 أبريل 2011)، أبو ظبي، ص. 705-709.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

### 3. النظام الإداري

يجب أن يعتمد النظام الإداري على أنماط الإدارة الحديثة بعيدا عن كل أشكال الروتين والبيروقراطية والفساد مع تميز إجراءاته بالبساطة والوضوح والسرعة وعدم التعقيد، وهذا لأن زيادة إجراءات إقامة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة التأخير وانتشار مظاهر الفساد.<sup>1</sup>

ويبين تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة 2014 أن تسجيل مشروع أعمال في إثيوبيا يستغرق 41 يوما ولكنه يستغرق 18 يوما في لاتفيا وأقل من خمسة أيام في استراليا.<sup>2</sup>

وينبغي أن تتميز الأجهزة والهيئات المكلفة بإدارة ملف الاستثمار بالكفاءة مع إعطائها التفويض الكامل وبدون تدخل في صلاحيتها. وأن تضبط مهامها كما يلي:

- وضع خطة شاملة للاستثمار تتضمن: فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار (أو ما يمكن تسميته بينك المعلومات الاستثمارية)؛
- تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين؛
- الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها.

### ثانيا: المحددات الاقتصادية لناخ الاستثمار

#### 1. التشريعات الضريبية

لقد اختلفت الآراء حول دور الحوافز الضريبية بمختلف أشكالها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup> فهناك من يرى بضرورة منح إعفاءات ضريبية للمستثمر الأجنبي وبين من يدعو إلى فرض نسبة ضريبية مناسبة لا

<sup>1</sup> - ظاهرة الفساد منتشرة في غالبية الدول النامية نتيجة افتقار المساءلة والشفافية. ففي دول نامية عديدة يدفع ما بين 20% إلى 100% زيادة عن الأسعار الحقيقية نتيجة الرشاوى والعملات. انظر: إيمان عطية ناصف، "تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية"، مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، (11-13 سبتمبر 2003)، ص. 277.

<sup>2</sup> - World Bank, Doing Business 2014, <http://arabic.doingbusiness.org>

<sup>3</sup> - هناك أربع أشكال للحوافز الضريبية:

- **المعدلات الضريبية التمييزية:** وهي إعطاء معدلات ضريبية تفضيلية بناء على مجموعة من المعايير ترتبط عكسيا بمجموعة من المتغيرات كحجم المشروع، عدد العمالة المحلية المستخدمة في المشروع، حجم التصدير وحجم المدخلات من المنتج المحلي وذلك تشجيعا للمشاريع للحصول على إعفاء من الضرائب.

- **الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية:** وهي أكثر الحوافز الضريبية انتشارا وهو يعني إعطاء المشاريع إجازة من التعامل مع دائرة ضريبة الدخل لفترة زمنية من تاريخ بدء الإنتاج حتى تتجاوز هذه المشاريع الفترة الحرجة في مراحل عملياتها الإنتاجية الأولى لتتمكن من الوقوف والاستمرار في الإنتاج. وقد يرتبط هذا الإعفاء بعدة عوامل منها: حجم المشروع ومجاله الاستثماري ونسبة الأرباح التي يحققها سنويا.

- **معونات أو منح الاستثمار:** وتأتي لتعويض المستثمر على شكل إعفاء ضريبي نتيجة لاستهلاك المستثمر لأصوله الرأسمالية في صورة أقساط متفاوتة إلى نهاية عمر الأصل الافتراضي بحيث يكون مجموع الخصوم مساويا لقيمة الأصل السوقية، أو منح المستثمر الحق في أن يحسم من أرباحه نسبة من تكاليف أصوله الرأسمالية الجديدة لتشجيع المستثمر على توفير مبالغ نقدية للاستعاضة عن أصوله بأصول جديدة أكثر تطورا وحدثا.

- **الاستهلاك المبجل للأصول الرأسمالية:** وهذا الحافز يعني إعطاء المستثمر حسما من وعائه الضريبي نتيجة استهلاك أصوله الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من العمر الإنتاجي أو الافتراضي لهذه الأصول، بهدف تقليل ما يدفعه المستثمر في بداية عمر المشروع قدر الإمكان. ويكون القصد من هذا الحسم دعم المشاريع في بداية عمرها الإنتاجي، انظر في ذلك:

موسى سلامة اللوزي وجبريل أحمد المومي، "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن-دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية"-، مجلة دراسات، المجلد 31، العدد 2، (2004)، ص. 334-335.

تشكل عبئا على المستثمر الأجنبي. وفي حين يؤكد البعض على الأثر الإيجابي للإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرى البعض أن الشركة المستثمرة تفضل سعرا معقولا وثابتا من الضرائب يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة المدى على إعفاءات ضريبية يبعها فرض معدات ضريبية عالية، ولا يمكن التيقن منها.<sup>1</sup> فضلا عن ذلك، فإن إلغاء الإعفاءات الضريبية سوف يزيد من إيرادات الحكومة.

كما أن الإفراط في فرض الضرائب وعدم استقرارها لمدة معقولة أو التطبيق المعيب أو المعقد للنظام الضريبي داخل الدولة المضيفة قد يشكل عائقا يمنع أو يقلل من انسياب رأس المال الأجنبي إلى هذه الدولة.

وقد تتسم نظم الضرائب في الدولة بعدم الاستقرار وكثرة التعديلات التي ترد عليها، مما يجعل الإمام بها أمرا عسيرا على المستثمر الأجنبي. فضلا عن ذلك، فإن تعدد الضرائب ما بين مركزية ومحلية وبين أصلية وإضافية وتعددتها تبعا لأغراضها يشكل في الواقع عوائق مهمة في وجه التدفقات الأجنبية. وفي بعض الأحيان تؤدي عدم كفاءة الإدارة الضريبية ونقص الخبرة العلمية والعملية لديها إلى تعقيد الإجراءات الضريبية ويخل بثقة المستثمر.<sup>2</sup>

## 2. توفر الموارد

إن توفر الموارد البشرية والطبيعية والمالية في أي دولة مضيفة يجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب. فاليد العاملة منخفضة الأجر تسمح للشركات الأجنبية بتخفيض تكاليف إنتاجها وبالتالي التأثير على قرارها الاستثماري. غير أن تحليل التدفقات الاستثمارية العالمية يبين أن الجزء الأكبر منها تتجه إلى الدول المتقدمة بالرغم من ارتفاع الأجر بها. وهذا يعني أن الشركات الأجنبية لا تهتم برخص العمالة فقط ولكن تهتم بمعدل تكلفة العمالة قياسا بإنتاجيتها.<sup>3</sup> وهنا تبرز ضرورة وجود نظام تعليمي وتكويني كفاء، قادر على إفراز عمالة مدربة ومؤهلة قادرة على استيعاب التكنولوجيا الوافدة من الخارج والتي يمكن أن تساعد في تخفيض تكلفة الإنتاج، وبالتالي المنافسة في السوق الدولية.<sup>4</sup>

إضافة إلى ذلك، فإن وجود جهاز مصرفي وسوق مالية متطورين وبخدمات متنوعة يسمح للشركات المستثمرة بالحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها الاستثمارية في ظل شروط إقراض مناسبة. كما أن توفر الموارد الطبيعية تساعد الشركات الأجنبية على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بنية تحتية حديثة (مطارات، طرق سريعة،

<sup>1</sup> - غي فيفرمان، "تيسير الاستثمار الأجنبي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، (مارس 1992)، ص.47.

<sup>2</sup> - السامرائي، مرجع سابق، ص 129.

<sup>3</sup> - Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup Malan, "Determinants of Direct Foreign Investment an its Connection to Trade", UNCTAD Review, United Nations, New York, (1994), p.46.

<sup>4</sup> - Charles-Albert Michalet, "L'enseignement pour l'Avenir", La Rencontre Internationale sur l'Investissement Etranger Direct, Université de Fès, Maroc, (1997), p.298.



اتصالات متقدمة، مخابر بحث) يقلل من تكاليف النقل والاتصالات وتكون مكتملة للنشاط الرئيسي للشركات المستثمرة. ويمكن للدولة المضيفة أن تخصص إعانات للبنية التحتية وهذا في صورة تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.<sup>1</sup>

### 3. معدل التضخم

إن المعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تحضى بأهمية كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وهذه ترغب دائما في استقرار الأسعار بالدول المضيفة.

ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التضخم يشوه النمط الاستثماري وهذا باتجاه المستثمرين إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.<sup>2</sup>

### 4. سعر الصرف

طالما أن الشركات متعدد الجنسيات تقوم باستثماراتها بالعملة المحلية للبلد المضيف، فإن تقلب سعر صرف العملة في مقابل العملات الرئيسية يؤثر بشكل مباشر على تكاليف هذه الشركات وبالتالي على أرباحها. ولكن إذا كان انخفاض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع وبالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في تلك الدول،<sup>3</sup> فإن المغالاة في تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية أو حدوث تقلبات حادة ومستمرة في سعر صرفها تضعف من قدرة الشركات الأجنبية على تصدير منتجاتها إلى الخارج بسبب ارتفاع أسعارها كما قد يؤدي إلى اختلاف الهياكل التمويلية عند تنفيذ المشروعات عما جاء في دراسات الجدوى الخاصة بها.<sup>4</sup> والمحصلة تعثر العديد من الشركات عن الوفاء بالتزاماتها المالية بالعملة الأجنبية وتراكم مديونياتها.

### 5. الخصخصة

تعتبر الخصخصة من أهم شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في بعض البلدان النامية على فتح أسهم رأسمال المؤسسات العمومية أمام المشاركة المحلية والأجنبية، وهو بذلك يعتبر وسيلة هامة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل الرفع من كفاءة ومردودية المؤسسات المخصصة والمساهمة في عملية

<sup>1</sup> - سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001)، ص.172.

<sup>2</sup> - سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، (القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 1992)، ص.66.

<sup>3</sup> - Singh, H. and K.W.Jun, "Some New Evidence on Determinants of Foreign Investment in Developing Countries", Policy Research working paper, N°1531, the worldbank, (November1995), p. 8.

<sup>4</sup> - التهامي، مرجع سابق، ص. 12.

التنمية. وقد وجد أن 15% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أمريكا اللاتينية عام 1994 كان نتيجة برنامج الخصخصة ووصلت هذه النسبة إلى 8% في دول إفريقيا جنوب الصحراء و1.1% في دول جنوب آسيا.<sup>1</sup>

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو وجوب اعتماد دفتر شروط بين سلطات البلد المضيف والشركات الأجنبية المستثمرة المستفيدة من المؤسسات المخصصة يراعي فيه خاصة: عدم تغيير النشاط الأصلي للشركة، تجديد الآلة الإنتاجية، إنشاء فرص عمل جديدة مع الالتزام بقانون العمل المحلي.

## 6. حجم السوق

يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العناصر الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرا هاما لدراسة وتحليل الأسواق الأجنبية. وتستخدم الشركات المستثمرة مجموعة من المقاييس لدراسة طبيعة السوق المستهدف، ومنها:<sup>2</sup>

- حجم السوق ومعدل نموه؛
- المتطلبات التسويقية (وفرة وملائمة منافذ التوزيع والإعلان)؛
- طبيعة المستهلكين (إمكانية التعامل معهم لغويا وثقافيا وقدرتهم الشرائية)؛
- طلب السوق وإمكانية مواجهته كما ونوعا وبصفة مستمرة؛
- حجم ونوعية السلع والخدمات المعروضة ودرجة حداتها؛
- درجة المنافسة مع الشركات المحلية والشركات الأجنبية الأخرى في السوق المرتقب؛
- خصائص الشركات المعنية مقارنة بالشركات الأخرى التي تنشط في هذه السوق (ماليا وتكنولوجيا وإداريا). ويمكن القول أن حجم السوق في ذاته لا يهم بقدر ما يهم تطور ونمو هذه السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

## 7. موقع الدولة من الاتحادات الاقتصادية والإقليمية

يلعب انضمام الدولة إلى الاتحادات الإقليمية دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها تمثل بالنسبة للمستثمرين الأجانب فرصة كبيرة لاقتحام أسواق الدول المنضمة إلى هذه الاتحادات بسبب إلغاء الكثير من المعوقات والقيود أمام حرية التبادل التجاري والاستثماري بين دول الإتحاد. وقد وجد أن نسبة

<sup>1</sup>- Overseas Development Institute, "Foreign Direct Investment Flows to Low-Income Countries", A Review of the evidence, briefing Paper, september, (1997). [www.odi.org/resources/docs/2626.pdf](http://www.odi.org/resources/docs/2626.pdf).

<sup>2</sup>- عبد السلام أبو قحف، بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص ص. 70-71.

الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال قد زادت من 0.87% إلى 2.1% وفي إسبانيا من 1.04% إلى 2.03% بعد دخولهما إلى السوق الأوروبية الموحدة. ونفس الأمر بالنسبة للبرازيل والأرجنتين بعد انضمامهما إلى السوق المعروفة بالمركوزور (Marcosur) فزادت هذه النسبة من 0.32% إلى 2.17% في البرازيل ومن 1.41% إلى 2.41% في الأرجنتين.<sup>1</sup>

وفي سعيها لتكون مكانا مناسباً لتوطين الأنشطة الاستثمارية حاولت الدول النامية توفير مناخ استثماري يقوم على تحسين إطارها المؤسسي وتسهيل إجراءات الاستثمار ومنح حوافز وإعفاءات مالية وضريبية متعددة. لكن وباعتبار أن لكل دولة أسلوبها في التعامل مع المستثمرين الأجانب، فإن الدول النامية لم توفق بنفس القدر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهناك دول تبنت التحرير فتقاطعت أهدافها مع مصالح الشركات الأجنبية واستأثرت بأكبر الحصص من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية، في حين تحفظت دول أخرى عن سياسات التحرير، ونتيجة لذلك لم تتمكن من استقطاب اهتمام المستثمرين. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار التي يمكن من خلالها الحكم على طبيعة بيئة الأعمال بالدول المضيفة.

### المطلب الثاني: المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

تمثل المؤشرات معطيات رقمية صادرة عن مجموعة من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة بهدف تحديد وتقييم أوضاع الاستثمار في دولة ما. وهو ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب استناداً إلى ترتيب هذا البلد في هذه المؤشرات، ومنها:

### أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية Index Of Economic Freedom

يصدر هذا المؤشر معهد هيريتاج Heritage بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال Street Wall Journal منذ العام 1995، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل:

السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز الجمركية، وضع الإدارة المالية بموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل،

<sup>1</sup> - لويس حبيقة، "فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد، 1748، (8 يوليو 2002)، ص.50.

مستوى الأجر والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء.<sup>1</sup> وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

### ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال. وينقسم إلى مؤشرين هما: مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المدين المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال التنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة، في تحقيق التنافسية. ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ثماني عوامل هي: درجة الانفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، وضع المؤسسات، ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية.<sup>2</sup>

### ثالثاً: مؤشر التنمية البشرية Human Development Index

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990 ومن ضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب دول العالم في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف) ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:<sup>3</sup>

- طول العمر ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و85 سنة؛
- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0% و100%؛
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40.000 دولار.

ويتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات هي: تنمية بشرية عالية (80% أو أكثر)، تنمية بشرية متوسطة (من 50% إلى 79%) وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 50%). وتمنح هذه المؤشرات أوزاناً متساوية.

<sup>1</sup> - The Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index Of Economic Freedom, <http://www.Heritage.org/Index>.

<sup>2</sup> - World Economic Forum, "the Global Competitiveness Reports", <http://www.weforum.com>

<sup>3</sup> - Human Development Index, [www.undp.org](http://www.undp.org)

## رابعاً: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية Country Risk Index

### 1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة PRS<sup>1</sup> من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG<sup>2</sup> منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار. ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (تمثل 50% من المؤشر المركب)، والذي يركز على درجة استقرار الحكومة وطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتشار النزاعات الداخلية والخارجية وأيضاً الفساد؛<sup>3</sup>
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (25%)، ويركز على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم ونسبة رصيد الحساب الجاري والميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي؛<sup>4</sup>
- ومؤشر تقييم المخاطر المالية (25%)، ويركز على نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.<sup>5</sup>

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطر في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

### الجدول رقم 14

#### تقسيمات المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحسب درجة المخاطر

التوصيف	درجة المؤشر (نسبة مئوية)
درجة مخاطرة منخفضة جداً.	100-80
درجة مخاطرة منخفضة.	79.50-70
درجة مخاطرة معتدلة.	69.50-60
درجة مخاطرة مرتفعة.	59.50 -50
درجة مخاطرة مرتفعة جداً.	49.50 -0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت،

(2006)، ص.82.

<sup>1</sup> - Political Risk Service

<sup>2</sup> - International Country Risk Guide

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، (2006)، ص. 79.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.80.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص.81.

## 2. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية Euromoney Index Country Risk

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر ويقاس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والوفاء بالتزامات البلد.<sup>1</sup>

## 3. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية Coface Index Country Risk

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين:<sup>2</sup>

- مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تنوع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.
- مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B.C.D.

## خامساً: مؤشر سهولة أداء الأعمال Doing Business Index

يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي تقريره السنوي حول أداء الأعمال، ويحلل من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري، وهي: تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان المصرفي، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري.

ويتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات:<sup>3</sup>

- مؤشر تأسيس المشروع: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (نسبة من الدخل الوطني للفرد)؛
- مؤشر استخراج التراخيص: عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة (نسبة من الدخل الوطني للفرد)؛
- مؤشر توظيف العاملين: مؤشر صعوبة التوظيف، مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، مؤشر كلفة التعيين (نسبة من المراتب) ومؤشر كلفة الفصل من العمل (أسابيع من الأجر)؛
- مؤشر بتسجيل الممتلكات: عدد الإجراءات، المدة الزمنية (يوم عمل)، التكلفة (نسبة من قيمة الممتلكات)؛

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، (2011)، ص.58.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.59.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير...، (2006)، مرجع سابق، ص. 86-87.

- **مؤشر الحصول على الائتمان:** مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان، تغطية السجلات العامة، وتغطية المكاتب الخاصة؛
- **مؤشر حماية المستثمر:** مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين بسبب سوء الإدارة)؛
- **مؤشر دفع الضرائب:** عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية؛
- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** مستندات التصدير، مدة التصدير، تكلفة التصدير، مستندات الاستيراد، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد؛
- **مؤشر إنفاذ العقود:** الإجراءات، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية؛
- **مؤشر إغلاق المشروع:** المدة، التكلفة (نسبة من الأموال بعد الإفلاس) ونسبة الاسترداد.

#### سادسا: مؤشر الشفافية Transparency Index

يصدر مؤشر الشفافية منذ 1995 عن منظمة الشفافية الدولية لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، ومدى وجود تشريعات قانونية وإجرائية داخل البلد للحد من الفساد وإقرار مبدأ المحاسبة والمكاشفة وتحديد أساليب مراجعة البيانات المالية غير المسجلة لرصد الرشاوي والإنفاق غير المبرر.<sup>1</sup>

ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت بها 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء ثلاث مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 10، ويعني صفر درجة فساد عالية، أما 10 فتعني درجة شفافية عالية، وما بين صفر و 10 فتعني مستويات متدرجة من الشفافية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، (2002)، ص. 111.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

## سابعاً: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر

### Inward FDI Performance and Potential Index

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقريرها للاستثمار الدولي عام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى نجاح البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.<sup>1</sup>

وطورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي عام 2002 ليصبح مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.<sup>2</sup> يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً. ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$INDi = \frac{FDIi/FDIw}{GDPi/GDPw}$$

حيث أن:

INDi: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد i.

FDIi: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلد i.

FDIw: الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

GDPi: الناتج المحلي الإجمالي للبلد i.

GDPw: الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى أربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر هي: جاذبية السوق، توافر العمالة الرخيصة والمهارات، جودة الموارد الطبيعية، وتوافر البنى التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم تفصيل مكوناتها في الجدول رقم 15.

<sup>1</sup>- UNCTAD, World Investment Report 2001, Promoting Linkages, New York, (2001), p. 39.

<sup>2</sup>- UNCTAD, World Investment Report 2002, Transnational Corporations and Export Competitiveness, New York, (2002), p.23.

<sup>3</sup>- Ibid.



## الجدول رقم 15

### محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار

<ul style="list-style-type: none"> <li>- حجم السوق: الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية).</li> <li>- قدرات الإنفاق: متوسط دخل الفرد الاسمي (القوة الشرائية)</li> <li>- إمكانيات نمو السوق: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي.</li> </ul>	<p>جاذبية السوق</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكلفة العامل الواحد: أجرة الساعة مقابل إنتاجية العامل.</li> <li>- حجم القوى العاملة الصناعية: المهارات المتوفرة.</li> </ul>	<p>توافر العمالة الرخيصة والمهارات</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استغلال الموارد: قيمة الصادرات من الوقود وال خامات.</li> <li>- الإمكانيات الزراعية: توافر الأراضي الصالحة للزراعة.</li> </ul>	<p>توفر الموارد الطبيعية</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- البنية التحتية للنقل <ul style="list-style-type: none"> <li>● كثافة الطرق: نسبة أطول الطرق بالكيلو لكل 100 كيلو متر مربع</li> <li>● نسبة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق.</li> <li>● طول شبكة السكك الحديدية بالكيلومتر.</li> <li>● مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري.</li> </ul> </li> <li>- البنية التحتية للطاقة. <ul style="list-style-type: none"> <li>● استهلاك الطاقة الكهربائية.</li> </ul> </li> <li>- البنية التحتية للاتصالات. <ul style="list-style-type: none"> <li>● عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة.</li> <li>● عدد اشتراكات الهواتف النقالة لكل 100 نسمة.</li> <li>● عدد اشتراكات الانترنت لكل 100 نسمة.</li> </ul> </li> </ul>	<p>تمكين البنية التحتية</p>

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار: جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية. الواقع والتحديات"، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، (يوليو - سبتمبر 2012)، ص.16.

ومن مقارنة وضع البلد وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية

ضمن المصنوفة التالية:<sup>1</sup>

- مجموعة الدول السباقية: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع.
- مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض.
- مجموعة الدول ما دون إمكانياتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع.

<sup>1</sup>- UNCTAD, World Investment Report 2002, Op.Cit., pp. 29-31.

■ **مجموعة الدول متدنية الأداء:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا.

مما سبق يتضح أن المؤشرات التي تم استعراضها تعتبر وسيلة مهمة يستعين بها المستثمرون الأجانب لتحديد وجهتهم الاستثمارية استنادا إلى ترتيب البلدان في هذه المؤشرات والتي تسمح بتحديد طبيعة المناخ الاستثماري بها إن كان ملائما أم لا. وعليه، يجب على كل دولة ترغب في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تحسن وضعها في هذه المؤشرات من خلال تطوير بيئتها الاستثمارية بعناصرها الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية.

### **المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

سبب اتساع موجة التحرير التي عرفها العالم بداية من تسعينيات القرن العشرين تزايدا في حجم التدفقات الاستثمارية عبر الحدود والتي استأثرت الدول المتقدمة بحصة الأسد منها. واستشعارا منها بأهمية هذه الاستثمارات في تحسين أوضاعها التنموية، حاولت الدول النامية إقناع المستثمرين الأجانب بتوطين أنشطتهم الاستثمارية من خلال منح حوافز قانونية وإدارية ومالية متعددة، كانت سببا في رفع حصة الدول النامية من هذه التدفقات. إن هذا التحول بقدر ما يعكس تغيرا جذريا في نسبة التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي لصالح الدول النامية فهو أيضا يعكس تباينا واضحا بين الدول النامية في استفادتها من هذه الاستثمارات المتدفقة إليها. فالجزء الأكبر من هذه التدفقات كانت من نصيب عدد محدود من الدول النامية التي استطاعت توفير مناخ استثماري ملائم وسوقت لنفسها كحاضنة للاستثمارات الأجنبية، في حين فشلت دول نامية أخرى في إقناع المستثمرين الأجانب بمجدوى الاستثمار فيها. من هذا التصور سيتم عرض بعض التجارب الناجحة في الدول النامية ومقارنتها بتجربة الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### **المطلب الأول: تجارب بعض الدول النامية غير العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

#### **أولا: التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

يحقق الاقتصاد الصيني معدلات نمو سنوية مذهلة وهذا منذ بداية مرحلة التسعينيات من القرن الماضي. ومن الأسباب التي تفسر نجاح الصين في تجربتها التنموية هي الظروف التي هيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فجعلت من الصين محل ثقة المستثمرين في العالم والمتلقي الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية.

## الجدول رقم 16

### التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الصين خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: مليار دولار

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2000-1990 (متوسط سنوي)	السنوات
123.91	121.08	123.98	114.73	95.00	83.10	83.52	72.71	72.40	60.63	30.10	حجم الاستثمار الوارد

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

من خلال الجدول يتضح أنه ومنذ مطلع التسعينيات وحتى سنة 2013 بلغ متوسط التدفقات الاستثمارية السنوية إلى الصين أكثر من 80 مليار دولار، وانتقل مجمل مخزون تدفقات الاستثمارات الواردة إليها من حوالي 100 مليار دولار عام 1995 إلى أكثر من 956 مليار دولار أمريكي عام 2013،<sup>1</sup> وهي تدفقات ضخمة لا محالة. وللإشارة، فإنه في بداية التسعينيات لم يكن يتعدى نصيب الصين 4 ملايين دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمي.<sup>2</sup>

وتتميز الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الصين بثلاث خصائص رئيسية هي:<sup>3</sup>

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر القناة الأساسية لتدفق رؤوس الأموال إلى الصين مقارنة بالاستثمارات المحفظة والقروض البنكية؛
- أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى الصين كانت في قطاع الصناعات المصنعة على عكس القطاع الأولي وقطاع الخدمات؛<sup>4</sup>
- أهم المستثمرين الأجانب في الصين هم من الدول الآسيوية وخاصة من هونغ كونغ وتايوان.

<sup>1</sup> - UNCTAD, World Investment Report 2014: [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics).

<sup>2</sup> - World Bank, Global Development Finance, Country Tables, Washington, (2003), P.296.

<sup>3</sup> - Jerome Lambert and Philippe Armand Martin, "Les Investissements Extra communication et le Contrôle des Intérêts Stratégiques Européen", Rapport D'information, N°1602, Commission Des Affaires Européen, Paris, (Janvier 2014), p. 22.

<sup>4</sup> - شجع التحرير المحدود لقطاع الخدمات وخاصة الخدمات المالية، تخصص الصين في القطاع الصناعي والذي استقطب ما بين 65% و70% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الصين في مقابل 2% للقطاع الأولي وما بين 30% و35% لقطاع الخدمات خلال الفترة 2000-2007، انظر:

Thierry Pairault, "Le Rôle des investissements Directs Entrants et Sortants en Chine : une Appréciation", **Région Et Développement**, Note de Document, N°31, (2010), p.123.

إن قدرة الصين على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعود فقط إلى انخفاض تكلفة الأجور أو ضخامة حجم السوق الصينية، بل تعود في جزء كبير منها إلى الحوافز المالية والضريبية التي منحتها الحكومة الصينية وإحداثها لتعديلات جوهرية على نظمها القانونية المنظمة لعملية الاستثمار. ومن الحوافز المالية والضريبية ما يلي:<sup>1</sup> تعفى المشروعات التي يزيد عمرها الإنتاجي عن 10 سنوات من دفع الضرائب لمدة سنتين ثم تحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات؛

تحصل المشروعات التي تزيد صادراتها على 70% من إنتاجها والمشروعات المقامة في المناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zones من دفع الضرائب لمدة 5 سنوات، ثم تحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة المقدرة، كما تحصل على إعفاء جمركي على السلع والمعدات المستوردة من الخارج؛ يحصل المستثمر الأجنبي على ما يعادل 40% من قيمة الضرائب المدفوعة إذا قام بإعادة استثمار أرباحه؛

■ تعفى الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز الأبحاث من الرسوم الجمركية؛

أولوية الحصول على قروض بنكية ميسرة للشركات التي تقوم بتصدير أكثر من 75% من إنتاجها؛ تحديد الضريبة على أرباح الشركات بـ 25% والضريبة على القيمة المضافة من 13% إلى 17%،<sup>2</sup> مع منح تخفيض بنصف الضريبة لكل شركة أجنبية تقوم بنشاط البحث والتطوير داخل الصين؛<sup>3</sup>

يجب أن تتواءم التقنيات والمعدات المستخدمة في المؤسسة الأجنبية مع التطورات الفنية والتكنولوجية في العالم، ومطابقة لاحتياجات الصين وهضمتها الحديثة، مع إمكانية الاستفادة من وفرة مراكز البحث والتطوير بالصين والتي تجاوزت 1200 مركز بحث عام 2008 بعدما كانت لا تتعدى 700 مركز عام 2000؛<sup>4</sup>

■ يجوز للشركة الأجنبية أن تحول إلى الخارج نصيبها من الأرباح الصافية وحصتها من أموال التصفية عند انقضاء مدة المؤسسة المشتركة؛

■ يجوز للمؤسسة المشتركة التي تتميز بالمستويات التقنية المتقدمة أن تطلب التخفيض أو الإعفاء من ضريبة الدخل في العامين الأولين، وحتى العام الثالث من تاريخ كسب الأرباح؛

■ ومن أجل حماية الاستثمارات الأجنبية، قامت الصين بإبرام 128 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات وضمن حقوق الشركات الأجنبية المستثمرة في الصين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Wanda Tseng and Harm Zebregs, "Foreign Direct Investment in China: Some Lessons for Other Countries", IMF Policy Discussion Paper, PDP/02/3, (February 2002), p.15.

<sup>2</sup>- Zi Liang Deng, Rod Falvey and Adam Blake, "Swapping Market Access For Technology Spillovers? Tax Incentives and Foreign Direct Investment In China", International Conference on Applied Economics, (2010), p.149.

<sup>3</sup>- Guide des Affaires en Chine, <https://globalconnections.hsbc.com/.../hsbc-country-guid-fr.pdf>

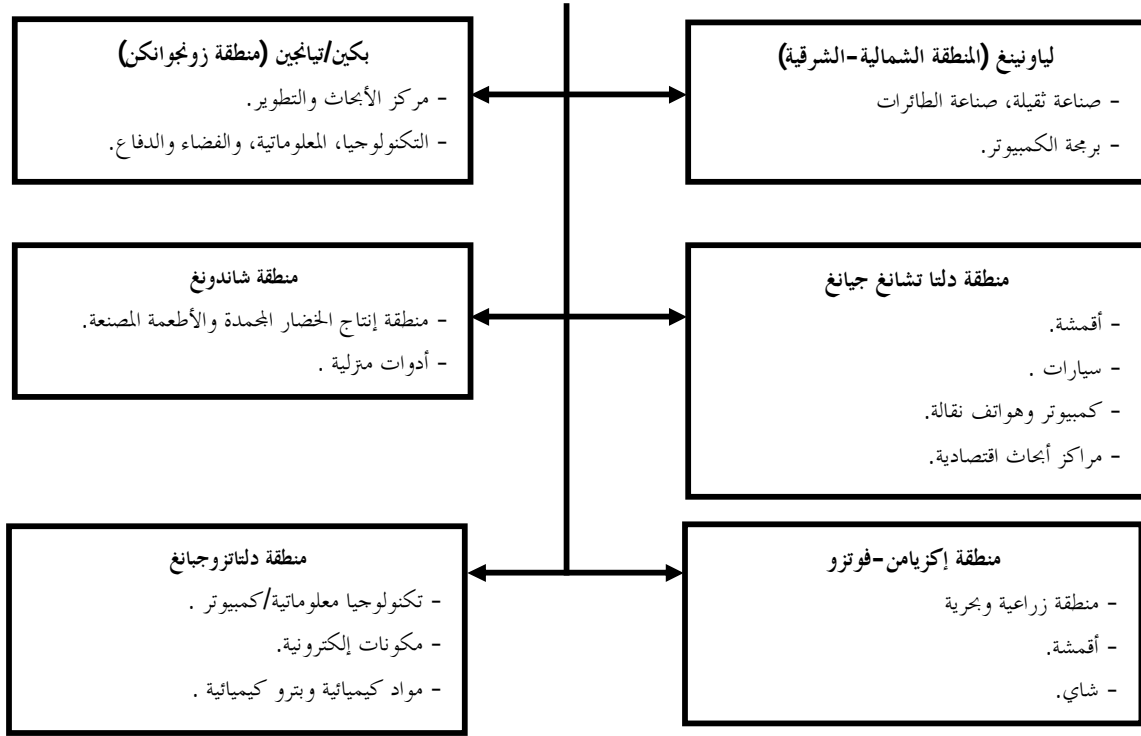
<sup>4</sup>- UNCTAD, World Investment Report 2008, " Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge ", New York,(2008) ,p. 47.

<sup>5</sup>-<http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20china>

إضافة إلى كل ما سبق، قامت الصين بتشريح إمبراطوريتها إلى وحدات سهلة الهضم تسمى بـ "الإقليم-الدولة"<sup>1</sup>. وقد لاقت ظاهرة الدولة الإقليمية نجاحاً هائلاً في الصين، حيث تم افتتاح مناطق اقتصادية مميزة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو مبين في الشكل رقم 4.

#### الشكل رقم 4

##### الجماعات الصناعية الصينية



المصدر: كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص.134.

من الشكل أعلاه يتضح أن الجماعات الصناعية الصينية، قد صممت في شكل أقطاب صناعية متميزة تعمل على تركيز الأنشطة الإنتاجية في مناطق محددة مما يؤدي إلى تخفيض الأجور، والإنتاج باقتصاديات حجم، وتحسين مهارات وإنتاجية العمال. ويسهل على الشركات الأجنبية اختيار المنطقة المناسبة لإقامة نشاطها الاستثماري.

#### ثانياً: التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

استطاعت ماليزيا التحول من مجتمع زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي 67% من صادراته منتجات نصف مصنعة وتجاوزت نسبة الصادرات عالية التقنية منها 50% خلال الفترة 2000-2012.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص.61.

<sup>2</sup> - World Bank, World Development Indicator, 2014; <http://data.worldbank.org/wdi>

وترتب عن هذا التحول زيادة مهمة في نصيف الفرد من الدخل الوطني وصل إلى 10513 دولار أمريكي عام 2013.<sup>1</sup> ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الأساسية المساهمة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي لماليزيا، وعرف تدفقات متزايدة خلال الفترة 1990-2013 حسب ما يوضحه الجدول رقم 17.

### الجدول رقم 17

#### التدفقات الاستثمارية الواردة إلى ماليزيا خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000-1990 (متوسط سنوي)	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الاستثمار الوارد	4.72	2.47	4.62	4.06	6.06	8.59	7.17	1.45	9.10	11.96	10.07	12.30

Source : [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يتضح من الجدول رقم 17، أن المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا يقترب من مستوى 8 ملايين دولار سنويا خلال الفترة (1990-2013)، وبلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ما يقارب 195 مليار دولار في نهاية 2013، في حين لم يتجاوز 29 مليار دولار عام 1995.<sup>2</sup> يضاف إلى ذلك تنامي حركة الاستثمارات الماليزية في الخارج، والتي تجاوزت ما تلقتة ماليزيا من استثمارات مباشرة خلال الفترة 2005-2013.<sup>3</sup> وقد اتجه معظمها إلى دول آسيا وبعض الدول الإفريقية والخليجية، وهي انعكاس للإمكانيات الفنية والتكنولوجية والتمويلية الكبيرة التي أصبحت تتمتع بها الشركات الماليزية في قطاعات عديدة كالنفط والبناء. وكان لصدور قانون تشجيع الاستثمار عام 1986، الأثر الكبير في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، حيث تضمن العديد من النقاط المتعلقة بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية الأجنبية في المشروعات الاستثمارية يمكن ذكر منها:<sup>4</sup>

- السماح للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية للمشروعات عند قيامهم بتصدير ما نسبته 80% أو أكثر للخارج؛

<sup>1</sup>- Ibid.

<sup>2</sup>- UNCTAD, World Investment Report 2014, <http://unctad.org/fdistatistics>

<sup>3</sup>- بلغت استثمارات ماليزيا في الخارج في سنتي 2012 و2013 ما يقارب 17,1 مليار دولار و 13,6 مليار دولار على التوالي. انظر:

[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

<sup>4</sup>- بنك مصر، "قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مركز البحوث، (1997)، ص ص. 97-98.

■ إن الشركات التي تصدر ما بين 51% و 79% من إنتاجها فيسمح للأجانب بتملك نسبة مناظرة من الملكية الأجنبية؛

■ الشركات التي تصدر ما بين 20% و 50% يسمح للأجانب بتملك حتى 51% من حقوق ملكيتها. أما التي تصدر 20% فأقل، فإن الملكية الأجنبية لا تتجاوز كحد أقصى 30% من حقوق الملكية لتلك الشركة.

إضافة إلى تحديد حصص الأجانب في رؤوس أموال الشركات المحلية فقد قامت ماليزيا بإنشاء هيئة تطوير الاستثمار لتكون المركز الوحيد الذي يتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.<sup>1</sup> كما منحت ماليزيا حوافز ضريبية مهمة لتشجيع المستثمرين الأجانب منها:<sup>2</sup>

■ منح إعفاءات ضريبية على أرباح الشركات تتراوح بين 5 و 10 سنوات للاستثمارات الرأس مالية ذات التكنولوجيا العالية وللشركات التي تقوم بأعمال البحث والتطوير في ماليزيا؛<sup>3</sup>

■ الاستفادة الاستثمارات المقامة في المناطق الفقيرة من معدل مخفض يقدر بـ 15% خلال الخمس سنوات الأولى من نشاطها.

إضافة إلى هذا تم إعفاء الواردات من الآلات والمعدات والمواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع الموجهة للتصدير أو للسوق المحلية من الرسوم الجمركية شرط عدم توفرها محليا أو عدم كفاية المعروض منها.<sup>4</sup> وتعزيزا لموقفها قامت ماليزيا بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد من 72 دولة وذلك لحماية الشركات الأجنبية من مخاطر الإخلال بالعقود المبرمة عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي للحصول على التعويضات اللازمة.<sup>5</sup>

إن الجهود الذي قامت به ماليزيا لتوفير بيئة استثمارية ملائمة سمح لها باحتلال المرتبة السادسة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي لسنة 2014 والذي من أبرز ملامحه:<sup>6</sup>

- يحتاج بدء أي مشروع استثماري في ماليزيا ثلاثة إجراءات وفي مدة 6 أيام فقط؛
- يحتاج تسجيل الملكية إلى 5 إجراءات وفي مدة 14 يوما؛
- عدد المستندات اللازمة للتصدير هي 4 مستندات وفي 11 يوما وتكلفة 450 دولار للحاوية أما عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد فهي 4 مستندات وفي 8 أيام وتكلفة 485 دولار للحاوية. وتتجاوز

<sup>1</sup> - [www.mida.gov.my](http://www.mida.gov.my)

<sup>2</sup> - OCDE, Stratégies d'Insitation a l'Investissement et IDE dans Plusieurs Pays de L'ANASE, (2004), p.98.

<sup>3</sup> - تم تخفيض معدل الضريبة المفروضة على أرباح الشركات من 28% عام 2006 إلى 25% عام 2009، انظر:

Doing Business in Malaysia, p.113. [www.pwc.com/my](http://www.pwc.com/my)

<sup>4</sup> - OCDE, Stratégies..., Op. Cit., p.101.

<sup>5</sup> - <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20malaysia>

<sup>6</sup> - <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/malaysia#enforcing-contracts>

في ذلك المتوسط المسجل في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي وأيضاً متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

■ احتلال ماليزيا المرتبة الأولى في مؤشري حماية المستثمرين والحصول على الائتمان.

يتضح من كل ما سبق أن حكومة ماليزيا سعت بصورة منهجية لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتناسب مع متطلبات وأهداف التنمية الوطنية. وتبعاً لذلك انتهجت ماليزيا سياسة التعديل المستمر للحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب والتي انتقلت من تشجيع الاستثمار كثيف العمالة إلى التركيز على تشجيع الاستثمار كثيف عنصر رأس المال والموجه للقطاعات عالية التقنية القادرة على تحسين وضع ماليزيا التنافسي.

### ثالثاً: التجربة المكسيكية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بمعدل سنوي يفوق 23 مليار دولار من الاستثمارات الواردة خلال الفترة 2003-2013، تعتبر المكسيك ثاني أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد البرازيل، إذ تستحوذ على نسبة مهمة من الاستثمارات الإجمالية الوافدة إلى المنطقة.

### الجدول رقم 18

#### التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المكسيك خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000-1990 (متوسط سنوي)	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الاستثمار الوارد	9.32	18.65	24.82	24.40	20.11	31.49	27.14	16.11	20.70	19.55	17.62	38.28

Source : [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

لقد بدأت المكسيك في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح ابتداءً من سنة 1989 حيث تم السماح للأجانب بامتلاك نسبة 100% من المشروعات، باستثناء بعض القطاعات التي بقيت تحت سلطة الدولة والمستثمرين المكسيكيين.<sup>1</sup>

واستفاد المستثمرون الأجانب من حوافز ضريبية ومالية وإدارية مهمة منها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - لا يمكن للأجانب امتلاك أكثر من 25% من حصص المساهمة في رأس مال شركات النقل الجوي، كما لا يمكنهم امتلاك أكثر من 49% من حصص المساهمة في رأس مال شركات التأمين والمؤسسات المالية، انظر:

Lucie Laplante, L'ABC de l'Investissement au Mexique, p.362.

<http://www.usherbrooke.ca/droit/fileadmin/.../36-12-laplante.pdf>

<sup>2</sup> - Doing Business in Mexico, Tax and Legal Services, (2011). [www.pwc.com/mx/db2011](http://www.pwc.com/mx/db2011)



- تحديد معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ 28% مع إمكانية استفادة المؤسسات المصدرة من تخفيض على هذا المعدل بنسبة تتراوح بين 30% و 60%؛
- تحديد الضريبة على القيمة المضافة بـ 16% مع إعفاء الصادرات منها؛
- تخفيض رسوم الاستيراد من 100% إلى 8%؛
- قيام هيئة الاستثمار المكسيكية بتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار ونوعية المشروعات والتسهيلات مع البنوك، وتسهيل إجراءات المستثمرين؛
- تحسين نوعي في هياكل البنية التحتية كالاتصالات، النقل وتكنولوجيا المعلومات.

إضافة إلى الحوافز السابقة انضمت المكسيك إلى كتكتل النافتا (التكتل يضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) عام 1994، وأبرمت اتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة مع كل من الاتحاد الأوروبي (أفريل 2005) واليابان (جويلية 2000)،<sup>1</sup> وبعض دول أمريكا اللاتينية.<sup>2</sup> مما شجعها على القيام بإجراء تعديلات واسعة على تشريعات الاستثمار والتجارة، الأمر الذي ساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي والتي تنمو بمعدل 4% سنويا.<sup>3</sup> نتيجة الإنفاق المستمر على البحوث والتطوير.<sup>4</sup>

إن كل المؤشرات التي تم استعراضها سمحت للمكسيك باحتلال المرتبة 53 في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2014.<sup>5</sup> ومكنتها من استقطاب أحجام استثمارية مهمة من أكبر الشركات العالمية وخاصة في قطاع الصناعة بفروعها المختلفة (السيارات،<sup>6</sup> البترول، الصيدلة) وذات التكنولوجيا العالية، مما يؤدي إلى تحسين قدرات المكسيك التنافسية.

#### رابعا: التجربة التركية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لمواجهة المصاعب الاقتصادية التي عانت منها تركيا كتزايد معدلات العجز والبطالة والمديونية الخارجية ومحدودية معدل النمو الاقتصادي، شهدت السياسة الاقتصادية التركية تحولا جذريا من التركيز على حماية

<sup>1</sup> - Ibid.

<sup>2</sup> - هذه الدول هي: كولومبيا، فنزويلا، بوليفيا، كوستاريكا، نيكارغوا، غواتيمالا، هندوراس، أوروغواي.

<sup>3</sup> - OCDE, Etude Economique de L'OCDE: Mexique, (Mai 2013), p.53.

<http://dx.doi.org/10.1787/eco-surveys-mex-2013-fr>

<sup>4</sup> - بلغ الإنفاق على البحوث والتطوير في سنة 2012 حوالي 3850 مليون دولار وعدد الباحثين 46125 باحث، فيما كان عدد براءات الاختراع المسجلة من قبل المقيمين وغير المقيمين 14055 براءة اختراع. انظر:

Se Développer et Investi ou Mexique : les Opportunités d'Affaires, p.21. [www.pwc.com/mx](http://www.pwc.com/mx)

<sup>5</sup> - <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/mexico#enforcing-contracts>

<sup>6</sup> - احتلت المكسيك المرتبة الرابعة في قائمة أكبر الدول المصدرة للسيارات (والتي تمثل ربع الصادرات المكسيكية)، والمرتبة الثامنة في قائمة أكبر الدول المنتجة للسيارات. مع تشغيل هذا القطاع لـ 20% من اليد العاملة النشيطة. انظر:

الاقتصاد الوطني إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة التوجه نحو قوى السوق. ويتجلى ذلك من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليساهم في عملية التنمية، مثلما تؤكد حجم التدفقات المهمة التي استقبلتها تركيا خاصة بعد سنة 2005.

### الجدول رقم 19

#### التدفقات الاستثمارية الواردة إلى تركيا خلال الفترة 1990-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	متوسط 1999- 1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم الاستثمار الوارد	0.77	0.98	33.5	1.08	1.70	2.78	10.03	20.18	22.04	19.76	8.62	9.05	16.17	13.22	12.86

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يظهر من الجدول رقم 19 أن تركيا تحصلت على تدفقات مهمة خلال الفترة 2005-2013، بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 14 مليار دولار في حين لم يتجاوز 2 مليار دولار للفترة 2000-2004، و772 مليون دولار خلال الفترة 1999-1990.<sup>1</sup> وقد سمحت هذه التدفقات بتزايد المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تركيا ليصل إلى حوالي 145 مليار دولار في آخر سنة 2013.<sup>2</sup>

إن تزايد قدرة تركيا على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها دليل على ثقة الشركات الأجنبية بمناخ الأعمال السائد في تركيا الذي تميزه العديد من الخصائص وعناصر الجذب منها:

#### 1. الحوافز الضريبية:<sup>3</sup>

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات من 33% إلى 20%؛
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة الخاصة بالآلات والمعدات التي تم شراؤها من داخل تركيا أو مستوردة للمشروعات الحاصلة على شهادة تحفيز الاستثمار.<sup>4</sup> مع ملاحظة أن هذا الإعفاء يتوسع ليشمل مجموعة معاملات أخرى؛<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- UNCTAD, Investment Country Profiles: Turkey, (February 2012), p.1.

<sup>2</sup>- UNCTAD, World Investments Report 2014, Investing in the SDGs: an Action Plan, New York, (2014), p. 211.

<sup>3</sup>- <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorguide/pages/taxes.aspx>

<sup>4</sup>- Republic of Turkey, Ministry Of Economy, "the New Investment Incentive Program in Turkey", (March 2013), p.5.

<sup>5</sup>- من هذه المعاملات: تصدير السلع والخدمات، أنشطة التنقيب عن البترول، المعاملات المصرفية وعمليات التأمين.

■ خصم 100% من نفقات البحث والتطوير من القاعدة الضريبية إذا كان عدد الباحثين أكثر من 500 باحث مع إعفاء الباحثين من اقتطاع ضريبة الدخل، والتزام الحكومة بتسديد 50% من حصة صاحب العمل في أقساط التأمين الاجتماعي لمدة 5 سنوات؛

■ إعفاء الأرباح المكتسبة من أنشطة البحث والتطوير من ضريبة الدخل والضريبة على أرباح الشركات؛

■ تنوع معدل الضريبة على القيمة المضافة الذي يتم فرضه بشكل عام بدأً من 1% ووصولاً إلى 18%.

2. توجد بتركيا 20 منطقة حرة تقع بالقرب من أسواق الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وعلى مقربة من الموانئ التركية الكبيرة وتتمتع بسهولة الاتصال بالطرق التجارية الدولية.<sup>1</sup> مع استفادة المشروعات المقامة بهذه المناطق من مزايا خاصة.<sup>2</sup>

3. إقامة الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1996.<sup>3</sup>

4. توقيع 186 اتفاقية لحماية وضمان الاستثمارات.<sup>4</sup>

5. تحقيق الاقتصاد التركي لنمو مستقر في ناتجه المحلي الإجمالي بمتوسط 5% خلال الفترة 2000-2013.<sup>5</sup>

إن المتمعن في طبيعة المناخ الاستثماري بتركيا وحزمة الحوافز التي تقدمها يدرك أنها موجهة بدقة لتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في قطاعات محددة وفي مناطق جغرافية معينة بما يعكس إستراتيجية واضحة لتوظيف هذه الاستثمارات لخدمة عملية التنمية في تركيا.

يتضح مما سبق أن الدول التي تمت الإشارة إليها قد سعت إلى اجتذاب المؤسسات التي تتماشى مع إستراتيجية البلد المضيف وحاجياته التنموية. وبالرغم من أنها لا توفر بيئة حرة تماماً للمستثمرين الأجانب فإن نظام الحوافز الذي اعتمده مكنها من الحصول على تدفقات استثمارية مهمة من شركات اقتنعت بوضوح وشفافية بيئة الأعمال بهذه الدول. بما يسمح باتخاذ القرار الاستثماري بعيداً عن الشك وعدم اليقين.

كما أن النجاح النسبي لهذه التجارب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه محلياً، يجعل منها نموذجاً يمكن أن يحتذى به في الدول التي تعاني من مصاعب اقتصادية والتي يتحتم عليها اتخاذ جملة إجراءات لإقناع المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمار فيها وبالتالي الاستفادة من المزايا المصاحبة لهذه الاستثمارات، كنقل التكنولوجيا وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل.

<sup>1</sup> - <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/specialinvestmentzones.aspx>

<sup>2</sup> - تتمثل المزايا الخاصة في: الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل على رواتب الموظفين بالنسبة للشركات التي تصدر أكثر من 85% من إنتاجها مع السماح بتحويل الأرباح من المناطق الحرة إلى الخارج أو إلى تركيا بدون قيود. انظر:

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/specialinvestmentzones.aspx>

<sup>3</sup> - <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/pages/10Reasons.aspx>

<sup>4</sup> - <http://unctad.org/SearChcenter/Pages/results.aspx?k=bilateral%20investment%20treaties%20signed%20by%20turkey>

<sup>5</sup> - Ernst & Young's attractiveness survey, turkey 2013, p.2. [www.ey.com/attractiveness](http://www.ey.com/attractiveness)

## المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعاين التنمية في العالم العربي من مظاهر ضعف كثيرة، تتجلى من خلال مؤشرات عدة أهمها تراجع معدلات النمو السنوية وتفاقم ظاهرة البطالة وتدني إنتاجية المؤسسات الاقتصادية. هذا الوضع فرض التفكير في حلول بديلة لتصحيح الاختلالات القائمة، ويبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد هذه البدائل التي قد تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول العربية. ولأجل زيادة نصيبها من التدفقات الاستثمارية، حاولت الدول العربية إدخال العديد من التعديلات وإضفاء المزيد من المرونة على القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الاستثمار بها، وتوسيع حزمة الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب بأشكالها المختلفة (الضريبية والمالية والإدارية)، لكن هذا الجهود لم يمكن الدول العربية لتصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول الناشئة.

### 1. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

تؤكد البيانات أنه بالرغم من التحسن المسجل في حجم التدفقات الواردة للدول العربية خلال الفترة 2005-2011 والمقدرة بحوالي 477 مليار دولار، أو بمتوسط سنوي يتجاوز 68 مليار دولار، أي ما يزيد على ستة أضعاف إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة 1998-2004 والتي لم تتجاوز 74 مليار دولار وبتوسط سنوي 10,6 مليار دولار،<sup>1</sup> فإن التدفقات المتجهة إلى الدول العربية شهدت تذبذبا واضحا يتجلى في انخفاض قيمة التدفقات ابتداءً من سنة 2008 إلى غاية سنة 2011، حيث انتقلت من 96.3 مليار دولار عام 2008 إلى 76.3 مليار دولار عام 2009، ثم 68.6 مليار دولار في 2010 لتصل إلى 43 مليار دولار عام 2011،<sup>2</sup> نتيجة تأثر التدفقات الرأسمالية بتداعيات التطورات السياسية والأمنية التي عرفتتها المنطقة العربية ومن قبلها الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري). وفي سنة 2012 رفعت الدول العربية من حصتها بحوالي 10 مليار دولار لتبلغ 53.5 مليار دولار ثم تعاود الانخفاض مرة أخرى في سنة 2013 محققة 48.5 مليار دولار،<sup>3</sup> وهو رقم ضعيف مقارنة بمستواها القياسي الذي سجل في سنة 2008. وقد انعكس التذبذب في حجم التدفقات الوافدة إلى الدول العربية على حصتها من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية والتدفقات العالمية، كما يوضحه الشكل أدناه.

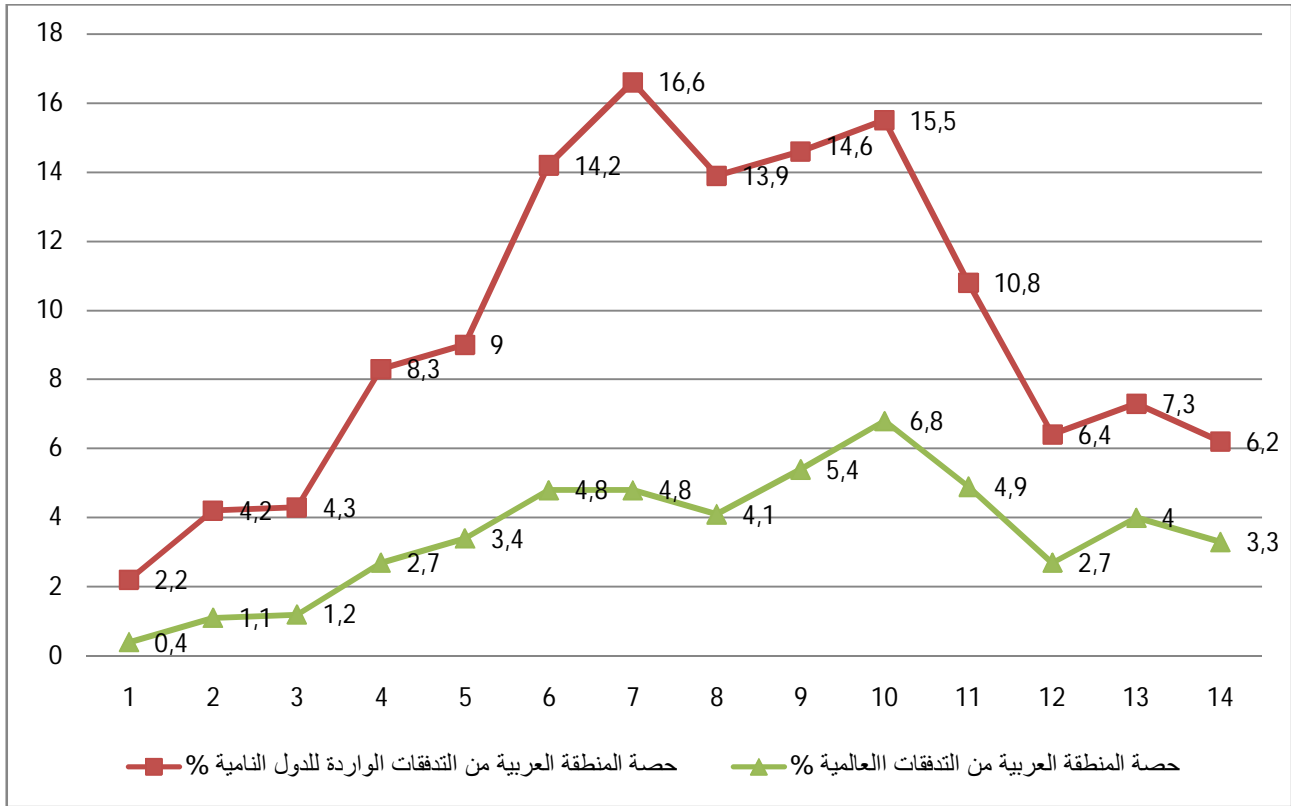
<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ضمان الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، الكويت، (يناير-مارس 2013)، ص.8.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (2014)، ص.73.

## الشكل رقم 5

حصة التدفقات الواردة للمنطقة كنسبة من العالم والدول النامية خلال الفترة 2000-2013



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (2014)، ص.73.

يظهر من هذا الشكل أن التدفقات قد ارتفعت بشكل طفيف من متوسط 4.5% خلال الفترة 2005-2007 إلى 6.8% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 2.7 عام 2011 وتعاود ارتفاعها بنسبة 4% عام 2012. كما بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية 766.9 مليار دولار، عام 2013 وهو ما نسبته 4% من الإجمالي العالمي المقدر بـ 25.5 تريليون دولار.

الجدول رقم 20

أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام 2013

الوحدة: مليار دولار

النسبة من الإجمالي	2013	الدول	الترتيب لعام 2013
27.2	208.330	السعودية	1
13.8	105.496	الإمارات	2
11.1	85.046	مصر	3
7.3	55.604	لبنان	4
6.6	50.280	المغرب	5
4.4	33.557	تونس	6
3.9	29.964	قطر	7
3.8	29.148	السودان	8
3.5	26.668	الأردن	9
3.3	25.298	الجزائر	10
2.8	21.242	الكويت	11
2.6	19.756	سلطنة عمان	12
2.4	18.461	ليبيا	13
2.3	17.815	البحرين	14
2.0	15.295	العراق	15
1.4	10.743	سورية	16
0.7	5.499	موريتانيا	17
0.5	3.675	اليمن	18
0.4	2.750	فلسطين	19
0.2	1.352	جيبوتي	20
0.1	883	الصومال	21
100	766.862	المجموع	

Source: UNCTAD, World Investments Report 2014, Investing In the SDGs: an Action Plan, New York, (2014), p.209.

يتضح من الجدول أن 52% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت في ثلاث دول هي: المملكة العربية السعودية (27.2%) والإمارات (13.8%) ومصر (11.1%)، متجاوزة حصة الدول العربية الثمانية عشر المتبقية والتي لم تتعد نسبة 48%، وهو ما يؤثر على فشل هذه الدول في تحسين مناخها الاستثماري ودعم قدرتها على جذب الشركات الأجنبية.<sup>1</sup>

## 2. الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية

بلغت أرصدة الاستثمارات العربية المباشرة الصادرة من الدول العربية 231.6 مليار دولار بنهاية عام 2013، ما يعني أقل من 1% من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار. وقد استحوذت دول الخليج الستة إضافة إلى ليبيا ومصر ولبنان على 96.3% من إجمالي الأرصدة الصادرة من المنطقة العربية.

### الجدول رقم 21

#### أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية لعام 2013

الوحدة: مليار دولار

النسبة من الإجمالي	2013	الدول	الترتيب لعام 2013
27.3	63.179	السعودية	1
17.4	40.247	الإمارات	2
17.0	39.303	مصر	3
12.3	28.343	لبنان	4
8.4	19.435	المغرب	5
4.6	10.751	تونس	6
3.8	8.849	قطر	7
2.8	6.586	السودان	8
2.7	6.289	الأردن	9
1.1	2.573	الجزائر	10
0.9	1.984	الكويت	11
0.8	1.737	سلطنة عمان	12
0.3	733	ليبيا	13
0.2	525	البحرين	14
0.2	421	العراق	15
0.1	304	سورية	16
0.1	181	موريتانيا	17
0.0	43	اليمن	18
-	-	فلسطين	19
-	-	جيبوتي	20
-	-	الصومال	21
100	231.574	المجموع	

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

<sup>1</sup> - يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7423 شركة بنسبة تصل إلى 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم، كما تستثمر تلك الشركات فيما يزيد عن 10 آلاف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 6% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية المقامة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 167 ألف مشروع، وذلك منذ 2003 إلى أبريل 2014، انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ...، (2014)، مرجع سابق، ص. 78.

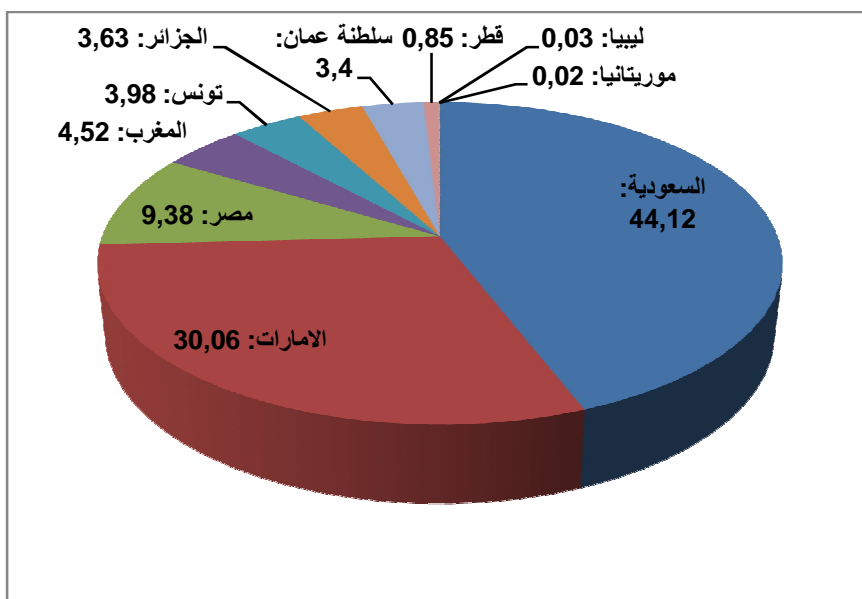
يوضح الجدول رقم 21 أن دولة الإمارات جاءت في صدارة الدول العربية المصدرة للاستثمار الأجنبي بـ63.2 مليار دولار وبنسبة 27.3%، كما يلاحظ عدم تجاوز رصيد 11 دولة عربية نسبة 1% من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول العربية.

### 3. الاستثمارات العربية البينية

يمكن للاستثمارات العربية البينية أن تكون الإطار المناسب للاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والمادية العربية وتمويل التنمية في المنطقة العربية، إذا تم توفير المناخ الملائم لنشاطها. وقياساً إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر غير العربية، فإن الأمر لا يسير بنفس الوتيرة بالنسبة للاستثمارات العربية البينية، مما يدل على هجرة عكسية لرؤوس الأموال العربية إلى وجهات غير عربية. بحثاً عن الربحية والأمان اللتين لا توفرها البيئة الاستثمارية العربية المتميزة بعدم الاستقرار وارتفاع درجة المخاطرة. وقد سجلت الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2012 ما يزيد عن 103 مليار دولار.<sup>1</sup> استحوذت منها السعودية والإمارات على نحو 74%، أي حوالي 3 أضعاف ما حصلت عليه 20 دولة عربية متبقية.

### الشكل رقم 6

تدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عامي 2001 و2012 حسب حصة الدول المستقبلية



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت،

(2014)، ص.82.

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ...، (2014)، مرجع سابق، ص.81.



وبالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2001-2012 فقد كان للكويت والإمارات والسعودية والبحرين حصة الأسد بنسبة 81% من إجمالي الاستثمارات وكان للكويت النصيب الأكبر بنسبة 34.3% وبقيمة 35.4 مليار دولار من الإجمالي.<sup>1</sup>

كما سبق يبدو جليا أن الدول العربية من أضعف الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم تتجاوز حصة الدول العربية مجتمعة ما حصلت عليه البرازيل لوحدها عام 2013 والتي استقطبت ما يزيد عن 64 مليار دولار.<sup>2</sup> يضاف إلى ذلك أن ما تدفق على الدول العربية تركز في عدد محدود من الدول (خاصة السعودية والإمارات) مما يدفع إلى التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء عزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوطين بالمنطقة العربية، وما من شك في أن الأمر يتعلق بطبيعة المناخ الاستثماري بها والذي تميزه الكثير من مظاهر الضعف والنقص بالرغم من ملامح التحسن التي ذكرت آنفا والتي تقف حائلا أمام توفير الإطار الملائم لنشاط هذه الاستثمارات ومنها:

- انعدام الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية، يضاف إليها الخلافات السياسية والحدودية بين بعض الدول العربية، مما حول المنطقة العربية إلى منطقة توتر وبؤرة صراع يصعب على المستثمرين المخاطرة بأموالهم فيها؛
- ضعف البنية التحتية اللازمة لأي نشاط استثماري في بعض الدول العربية على غرار شبكات المواصلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات؛
- ضعف أسواق رأس المال في بعض الدول العربية إذ أن مثل هذه الأسواق يمكن أن تؤدي دورا كبيرا لتوفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية، ولكن غياب هذه الأسواق في بعض الدول العربية وصغر حجمها في بعضها الآخر يخلق كثيرا من المشاكل والمعوقات في وجه الاستثمارات الأجنبية؛
- قلة اليد العاملة المؤهلة في بعض الدول العربية نتيجة ضعف الاستثمار في العنصر البشري وكذا الإنفاق على البحوث والتطور والذي يعتبر عنصرا محوريا في أي نهضة تنموية، مما يجعل مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي؛
- محدودية حجم السوق في بعض الدول العربية سواء من حيث الكثافة السكانية أو مستويات الدخل (والتي تعتبر مؤشرات هامة لدراسة الأسواق المستهدفة). لذلك تبرز ضرورة إنجاح التجربة التكاملية العربية لتندمج أسواق الدول العربية في سوق واحدة تكون عنصر جذب هام للمستثمرين الأجانب؛

<sup>1</sup> - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير ... ، الكويت، (2014)، مرجع سابق، ص.83.

<sup>2</sup> - [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

■ عدم تبني بعض الدول العربية لسياسات ترويجية مكثفة، تضع أمام المستثمرين الأجانب إمكانيات وفرص الاستثمار والحوافز التي توفرها، وبالتالي فالمنطقة لم تقدم ولم تسوق ولم يروج لها بالشكل المطلوب لتكون حاضنة للاستثمارات الأجنبية.

وفي الأخير يمكن القول أنه على الدول العربية القيام بالكثير من أجل رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا على غرار حل نزاعاتها الثنائية وتدعيم بنيتها التحتية وتبسيط إجراءاتها الإدارية وتأهيل أجهزتها المصرفية وإصلاح أنظمتها التعليمية والتكوينية وصولاً إلى توفير بيئة استثمارية مستقرة وآمنة تحفز المستثمرين الأجانب على التوطن بها.

## خاتمة الفصل الثاني

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي حزمة متكاملة من العناصر، والتي قد تكون عنصر جذب وتجعل من البلد حاضناً للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا تم توفيرها، أو عنصر طرد إذا حدث العكس. ورغم عجز الاقتصاديين على صياغة نظرية تحيط بكل المحددات المكونة لمناخ الاستثمار بسبب اختلاف محددات ودوافع القرار الاستثماري لدى الشركات المستثمرة وكذا أهداف الدول المضيفة فإن أهم العناصر التي تكون بيئة الأعمال، يمكن أن تكون اقتصادية: معدل النمو، حجم السوق، توفر الموارد، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي. أو سياسية وإدارية: استقرار سياسي، بساطة الإجراءات الإدارية. أو قانونية: حماية الملكية، حرية تحويل الأرباح.

وتساعد المعلومات التي توفرها مختلف الهيئات والمؤسسات عن فرص وإمكانيات وحوافز الاستثمار في مختلف مناطق العالم والمؤشرات التي تسمح بتقييم أوضاع الاستثمار في أي بلد، المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري استناداً إلى ترتيب البلد في هذه المؤشرات.

ولكي تتمكن الدول النامية من إقناع المستثمرين الأجانب عملت على تحسين إطارها المؤسسي وتسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم حوافز وإعفاءات مالية وضريبية متعددة، إلا أنها لم توفق بنفس القدر في جذب التدفقات الاستثمارية، فهناك دول تقاطعت أهدافها مع مصالح الشركات الأجنبية واستقبلت تدفقات استثمارية هامة. في حين تبقى الدول العربية من أضعف المناطق استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع إلى طبيعة المناخ الاستثماري بها والذي تميزه الكثير من مظاهر الخلل والضعف.

إن تنافس الدول على توفير الإطار الملائم لنشاط الشركات الأجنبية يكون دائماً بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف كزيادة فرص العمل وجلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا وزيادة الصادرات وتحسين معدلات النمو بالبلد المضيف، لذلك سيحاول الفصل الثالث التفصيل في الآثار المترتبة على نشاط الشركات الأجنبية في الدول المضيفة وكذا مدى قدرة الدول المضيفة على تعظيم استفادتها من هذه الاستثمارات.

## الفصل الثالث

### الدراسة النظرية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات

#### الاقتصادية الكلية

##### تمهيد

يعكس النمو مستوى الأداء الاقتصادي لأي بلد. ففي حين تشير معدلات النمو المتباطئة إلى خلل وفشل في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد، تؤكد معدلات النمو المرتفعة على نجاح المسار التنموي المتبع. ونظرا لأهميته، اهتم الاقتصاديون باختلاف مشاربهم الفكرية بدراسته والإحاطة بجميع جوانبه من خلال بحوث نظرية وتطبيقية ترجمت إلى نظريات يختلف مضمونها باختلاف مصادر تحقيق النمو.

لقد عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا كبيرا على يد مجموعة من الاقتصاديين بداية بالمدرسة الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية والحديثة. وقد استخدمت هذه النظريات أسلوبين متباينين في التحليل هما الأسلوب النظري والأسلوب الكمي الذي اعتمد على الطرق الكمية من خلال دراسات قياسية لتحليل مصادر النمو الاقتصادي. وما من شك في أن نمو وديناميكية أي اقتصاد ينعكس إيجابا على أداء القطاع التصديري بالبلد المعني ويخفض من معدلات البطالة ويرفع من مستويات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك. ويظهر جليا أن هذه العوامل قد تكون ذات منشأ داخلي أي أن الدولة قادرة بإمكاناتها الذاتية على تحقيق نسب النمو المرجوة دون الحاجة إلى دعم خارجي، أو ذات منشأ خارجي مكمل للموارد المحلية في صورة استثمار أجنبي مباشر. وهذا ما يستدعي دراسة العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتجارة والعملالة والنقل التكنولوجي.

## المبحث الأول: النمو في النظرية الاقتصادية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر

تستهدف أي سياسة اقتصادية أو أي برنامج تنموي الرفع من مستويات النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق تنمية مستدامة. وقد دأب الفكر الاقتصادي على محاولة تفسير مصادر ومحددات النمو الاقتصادي من خلال شرح الطريقة التي بواسطتها يمكن استغلال عناصر الإنتاج المختلفة لتحقيق النمو المستهدف. مع اختلاف التحليلات النظرية لمختلف المدارس الاقتصادية بحسب اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت فيها.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية في النمو

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية في النمو Classic Theory

##### 1. مضمون النظرية

يركز التحليل الكلاسيكي على أن الأرباح هي المصدر الأساسي لتكوين رأس المال الذي يعتبر الدافع الفعلي لعملية النمو، فزيادة الأرباح ترفع من حجم الادخار الذي بدوره يؤدي إلى الرفع من معدل تكوين رأس المال وبالتالي ارتفاع حجم الناتج الكلي.<sup>1</sup> ويرى الكلاسيكيون أن استمرار المجتمع في تحقيق نمو مستمر ومتزايد يرتبط بتفاعل قوتين أساسيتين هما: حجم السكان والتقدم الفني. فتجاوز معدل التقدم الفني معدل النمو السكاني يسمح للمجتمع بالاستمرار في النمو، كما يتجه إلى حالة الركود إذا حدث العكس. وتتلخص أهم أفكار الكلاسيكيين في النمو فيما يلي:<sup>2</sup>

■ يبني الاقتصاديون الكلاسيكيون تحليلاتهم على أساس:

أ. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى الظروف مع قيام الدولة بتصحيح مسارات النمو وخاصة بالضغط على النمو السكاني.

ب. حرية التجارة بين الدول وما يتبعه من زيادة حجم السوق مما يساهم في نجاح تطبيق التخصص وتقسيم العمل.

■ إن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية والسكان ورأس المال والتقدم الفني وأن الأرض ثابتة وبقية العوامل متغيرة.

<sup>1</sup> - يعرف صندوق النقد الدولي النمو الاقتصادي على أنه مصطلح يشير إلى إحداث زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو السكان) بما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة. انظر:

IMF, "Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works", Economic Issues, n°23, Washington, D.C. , USA, (2000), p.3.

<sup>2</sup> - لمزيد من المعلومات انظر:

- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، (عمان: دار وائل للنشر، 2007)، ص ص. 62-63.

- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1985)، ص ص. 33-34.

- يعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية النمو بسبب مساهمته في تحقيق التقدم الفني.
- نمو المجتمع ووصوله إلى مرحلة الركود يعود إلى سباق بين عاملين أساسيين هما: النمو السكاني ومعدل التقدم الفني، فالنمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الأرض المحدودة المساحة يؤدي إلى ظهور الغلة المتناقصة التي تواجه بالتقدم الفني الذي يعود إلى تراكم رأس المال فيرفع من إنتاجية عناصر الإنتاج ويؤخر سريان قانون تناقص الغلة. ومع هذا فإن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة تفوق معدل نمو التقدم الفني يرفع نصيب كل من الربح والأجور في الناتج الكلي وبالتالي ينخفض نصيب الأرباح ومن ثم يقل الفائض الذي هو مصدر تكوين رأس المال ويتجه المجتمع في النهاية إلى مرحلة الركود.
- اعتبر الكلاسيكيون بأن ارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي إلى امتصاص الفائض وانتهاء الاقتصاد إلى مرحلة الركود. وقد أثبت الواقع خطأه حيث أن أسرع الاقتصاديات نموا حاليا هي الاقتصاديات ذات الكثافة السكانية الكبيرة كالصين والهند، وهو ما حول العنصر البشري من مثبط للنمو حسب الكلاسيكيين إلى محفز رئيسي له خاصة في ظل ارتفاع مستويات الإنتاجية المقرونة بتزايد التطور التكنولوجي. وعلى الرغم من اعترافهم بأهميته، إلا أنهم حصروا دوره فقط في تأخير أثر تناقص الغلة لفترة زمنية معينة ولم يتوقعوا دوره في زيادة إنتاجية القطاعين الصناعي والزراعي.

## 2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين

لم يوضح الكلاسيكيون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر في سد فجوة "الادخار-الاستثمار" إلا أنهم أشاروا إلى أهمية رأس المال والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي من دون تحديد كيفية حدوث ذلك. وباعتبار أن أغلب الدول النامية تعاني شحا في رؤوس الأموال وتفتقر إلى التكنولوجيا التي تعتبر من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فيمكن للبلدان المضيفة لهذه الاستثمارات الاستفادة منه في الرفع من معدلات النمو.

ولبيان العلاقة بين الاستثمارات والنمو الاقتصادي يمكن استخدام نموذج هارود-دومار.

### ثانيا: نموذج هارود-دومار للنمو Harrod Domar Model

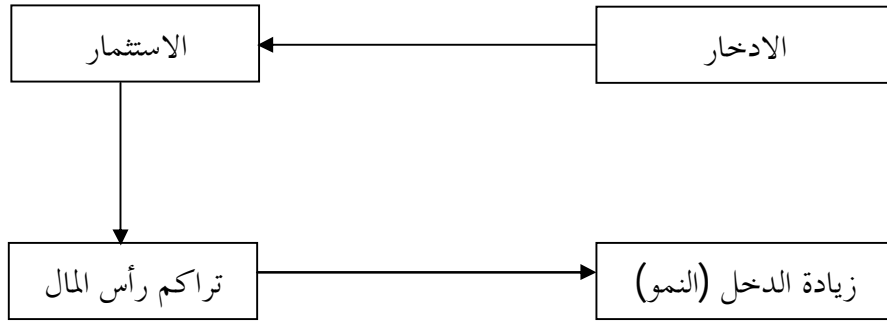
#### 1. مضمون النظرية

بحسب نموذج هارود-دومار، فإن على كل اقتصاد ادخار نسبة من دخله الوطني بهدف تعويض ما اهتلك أو تلف من أصوله الرأسمالية (مباني، معدات، أدوات)، ثم يقوم باستثمار هذه المدخرات لتحقيق إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رأس المال التي سوف تؤدي إلى زيادة في الدخل.<sup>1</sup> وهو ما يوضحه الشكل التالي:

<sup>1</sup> - ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسين، ومحمود حامد محمود، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص.126.

## الشكل رقم 7

### دور الادخار والاستثمار في زيادة الدخل



المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986)، ص.379.

ويوضح النموذج عالما مبسطا مكونا من:<sup>1</sup>

■ مؤسسة تنتج وتبيع السلع، كما تنفق على الاستثمار، ولذلك تدفع دخولا إلى القطاع المتزلي مقابل الخدمات الإنتاجية التي يؤديها هذا القطاع.

■ القطاع المتزلي ينفق جزءا من الدخل الذي يحصل عليه على الاستهلاك ويدخر الباقي. فإذا تعادل الادخار مع الاستثمار في كل فترة زمنية، فإن الاقتصاد الوطني يستطيع أن ينمو بمعدل يتحدد تبعا للميل الحدي للادخار، والمعامل الحدي لرأس المال إلى الإنتاج.<sup>2</sup>

وبافتراض أن معدل الادخار (S) يمثل نسبة معينة (s) من الناتج القومي (Y) وأن الاستثمارات (I) تتحدد بإجمالي الادخار (S)، فإنه يمكن بيان العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج السنوي باستخدام الصورة المبسطة لنموذج هارود-دومار:<sup>3</sup>

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K} \dots \dots \dots (1)$$

ويمثل الجانب الأيسر من المعادلة معدل نمو الناتج الوطني، الذي يتحدد بالارتباط بين معدل الادخار الوطني (s) (وهي علاقة موجبة) ومعامل رأس المال (k) (علاقة عكسية أو سالبة).

إن تركيز نموذج هارود-دومار على أهمية الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا يمكن إنكاره، ولكن يبقى مشروطا بتحقيق الاستثمارات الممولة بالادخار لإنتاجية أكبر ودخول أكبر وهو ما لا يتحقق دائما في جميع

<sup>1</sup> - روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلي عيود، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.17.

<sup>2</sup> - إن العلاقة بين رأس المال والدخل تسمى اقتصاديا بمعامل رأس المال/الناتج، وهنا يجب التمييز بين المعامل المتوسط لرأس المال/الناتج، والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج. ويعرف المعامل المتوسط لرأس المال/الناتج بأنه مقدار رأس المال المستخدم في إنتاج وحدة من الناتج أي إجمالي رأس المال/إجمالي الناتج، بينما يعرف المعامل الحدي لرأس المال/الناتج بأنه الزيادة في رأس المال التي تؤدي إلى زيادة الناتج بوحدة واحدة أي:  $\Delta$  رأس المال/ $\Delta$ الناتج. انظر: كريمة كريم وجودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، ط 2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص.82.

<sup>3</sup> - تودارو، مرجع سابق، ص.126-127.

الدول.<sup>1</sup> فالاختيارات الخاطئة للاستثمارات أو تقلبات الأسعار على المستوى الدولي قد تقلل من مردودية هذه الاستثمارات. يضاف إلى ذلك أن النموذج أغفل دور التطورات التكنولوجية ورأس المال البشري، في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

## 2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند هارود دومار

يتضح من الصورة المبسطة لنموذج هارود دومار الدور الذي يلعبه رصيد رأس المال (بشقيه المحلي والأجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو. وأمام ضعف المدخرات المحلية بالدول النامية وعدم قدرة الاستثمارات المحلية لوحدها على تحقيق معدلات النمو المرجوة، يظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل البدائل لسد هذه الفجوة. وفي الحقيقة فإن الدول التي تعاني من انخفاض مدخراتها المحلية عليها الاختيار بين أربع بدائل:<sup>3</sup>

- **البديل الأول:** يتمثل في التنازل عن معدل النمو المستهدف والرضا بالمعدل المنخفض الذي يتحقق عند الوضع التوازني للادخار والاستثمار المحليين.
- **البديل الثاني:** يتمثل في قيام حكومات هذه الدول باستخدام أدواتها المتاحة كرفع سعر الفائدة على الودائع من أجل زيادة مدخراتها المحلية.
- **البديل الثالث:** يتمثل في اللجوء إلى الاقتراض المحلي و/أو الخارجي.
- **البديل الرابع:** يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير مناخ استثماري ملائم.

ففي حين تظهر لا منطقية البديل الأول باعتبار كل دول العالم تسعى لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة حتى تلبى حاجيات التنمية المحلية، فإن البديل الثاني والثالث يشكل عبئا ثقيلا على كل من المستثمرين المحليين (بالنسبة للثاني) وخزينة الدولة (بالنسبة للثالث). ويبدو البديل الرابع الأكثر قبولا وواقعية بالنظر إلى المنافع التي يمكن أن تعود على البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر من نقل للتكنولوجيا وجلب لرؤوس الأموال وتوفير فرص عمل وصولا إلى الرفع من معدلات النمو فيها.

<sup>1</sup> - النموذج لا يفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة ويعتبر أن إمكانية تحقيق النمو هي نفسها في كلا المجموعتين ولكن الواقع يثبت افتقاد الكثير من الدول النامية لمقومات وشروط وآليات تحقيق نسب النمو المرجوة من خلال الادخار والاستثمار. فنسبة ادخار البلدان النامية تتراوح في الغالب بين 5% و10% من دخولها الوطنية وهي معدلات بعيدة عن المعدلات المطلوبة للادخار (20% و25%)، وهذه الفجوة في الادخار يمكن سدها بمدخرات أجنبية في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة. انظر:

Debraj Ray, **Development Economics**, (Princeton: Princeton university press, 1998), p.57.

<sup>2</sup> -Dwight h. Perkin, **Economie du Développement**, 3 Edition, (Bruxelles: de Boeck, 2008), p.144.

<sup>3</sup> - جمال عطية عبيد وآخرون، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، (2002)، ص ص.127-128.

وفي إشارة غير مباشرة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر نوه هارود دومار إلى أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج من خلال ما أطلق عليه "التغير الفني الطبيعي" والذي يتحقق من خلال اكتشاف طرق إنتاجية جديدة وهي من الخصائص الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية التقليدية للنمو (روبرت سولو Robert Solow)

#### 1. مضمون النظرية

تقوم نظرية النمو لسولو على توسيع إطار نموذج هارود- دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل خارجي هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. التي تأخذ الشكل التالي:<sup>2</sup>  $Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$  ، حيث:

Y : الناتج المحلي الإجمالي، K: رأس المال، L: العمل، A: التكنولوجيا،  $\alpha$  : تعبر عن نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الزيادة في رصيد رأس المال.<sup>3</sup>

وطبقاً لهذه النظرية فإن نمو الناتج يأتي من واحد أو أكثر من عوامل ثلاثة:<sup>4</sup>

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل (عن طريق النمو السكاني والتعليم)؛
- حدوث زيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار)؛
- حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي والذي يعتبره سولو متغيراً مستقلاً خارجياً.

ويقوم النمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:<sup>5</sup>

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (التقدم الفني، زيادة السكان)؛
- إمكانية تدخل الدولة للعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في الزمن الطويل وتحسين مستوى الدخل الفردي وذلك من خلال التأثير على معدل الادخار ومعدل النمو السكاني؛
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يتناسب مع معدل التقدم الفني، أي أن التكنولوجيا تمثل العنصر الوحيد الذي له القدرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل؛<sup>6</sup>
- يتصف الاقتصاد بأنه اقتصاد مغلق وتنسم أسواقه بأنها أسواق للمنافسة الكاملة. كما يحدث تقارب في معدل نمو متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل عندما تتشابه معدلات الادخار ومعدلات النمو

<sup>1</sup> - ناصف، مرجع سابق، ص.208.

<sup>2</sup> - سعيدي، الاستثمار...، مرجع سابق، ص. 25.

<sup>3</sup> - تودارو، مرجع سابق، ص.150.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

<sup>5</sup> - عبد الباسط وفاء، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية ونقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص.15-16.

<sup>6</sup> - إن أي زيادات في الدخل الإجمالي لا تعود إلى العمل أو رأس المال ولكن تعود إلى عنصر ثالث هو التقدم التكنولوجي والذي يعتبر عنه بـ "بواقى سولو". هذه البواقى مسؤول عن

حوالي 50% من النمو التاريخي في الدول الصناعية. انظر: محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص.99.



السكاني<sup>1</sup>. وينتج عن مجموع هذه الافتراضات ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة<sup>2</sup>.

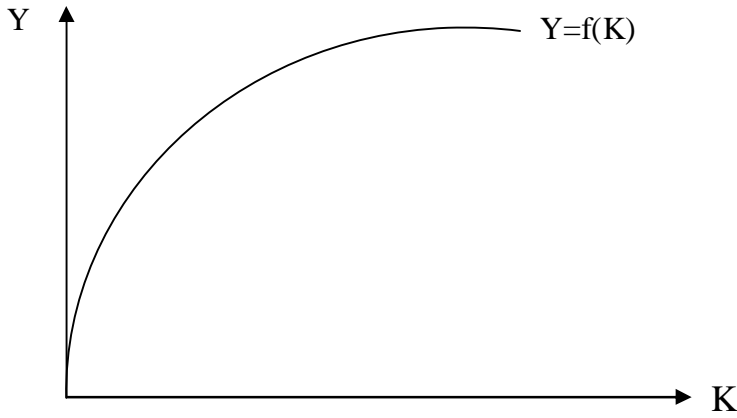
النموذج الذي اقترحه سولو عام 1956 قائم على دالة الإنتاج:

$$Y_t = F(k_t, L_t) \dots \dots \dots (1)$$

هذه الدالة تتميز بمعدل ثابت في التزايد. بمعنى أنه لو تم مضاعفة رأس المال (k) والقوى العاملة (L) فإنه من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج (Y) بالتبعية. أما الخاصية الثانية فتتمثل في أن دالة الإنتاج تخضع لما يعرف بقانون تناقص الغلة لرأس المال، حيث أن إضافة وحدة واحدة من رأس المال بدون إضافة أي يد عاملة جديدة سيترك تأثيراً ضئيلاً على الإنتاج<sup>3</sup>. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

### الشكل رقم 8

#### دالة الإنتاج لنموذج سولو



Source : Dwight H. Perkins , **Economie du Développement**, 3 Edition, (Bruxelles: de Boeck, 2008), p.152.

يظهر الشكل رقم 8 أن مردودات رأس المال تنخفض إذا كانت كل زيادة إضافية من رأس المال لكل عنصر (K) يتبعها زيادة أقل من إنتاج كل عنصر (Y). ويمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج (1) على أساس حصة الفرد من رأس المال بحيث تصبح كالتالي<sup>4</sup>:  $y = f(k)$

<sup>1</sup> - Thorvaldur, Gylfason, **Principles of Economic Growth**, (Oxford: Oxford University Press, 1999), p.27.

<sup>2</sup> - يؤكد سولو على ضرورة حدوث تقارب في مستويات النمو لمختلف البلدان في الأمد الطويل ولكن هذا يتناقض مع درجة التفاوت الكبيرة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في مستويات النمو الذي يعود بالأساس إلى أن واقع الهيكل المؤسسي والسياسي في كثير من دول العالم الثالث يجعل الوصول إلى السياسات الاقتصادية المناسبة سواء كانت مبنية على نظام السوق أو على التدخل الحكومي مهمة غاية في الصعوبة. انظر: تودارو، مرجع سابق، ص.153.

<sup>3</sup> - محمد عمران، "أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مصر"، صندوق النقد العربي، أبوظبي، (2002)، ص.35.

<sup>4</sup> - احمد الكواز، نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، على الموقع: <http://www.arab-api.org/ar/>

وهو ما يعني أن حصة الناتج للعامل ( $y$ ) هي دالة في حصة العامل من رأس المال ( $k$ ) أي أن الناتج يعتمد فقط على رأس المال بغض النظر عن الحجم الإجمالي للاقتصاد.

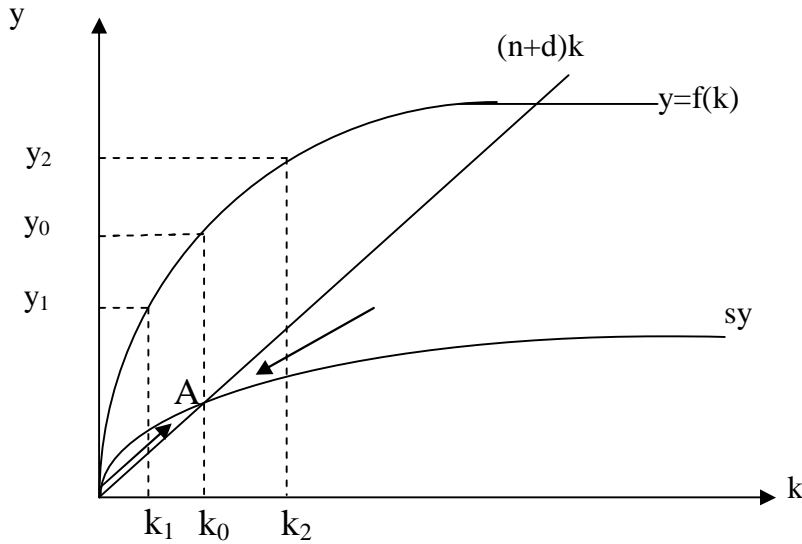
يفترض نموذج سولو أيضا استثمار نسبة ثابتة من الناتج ( $s$ ) أي  $S=sY$ ، كما يفترض أن رأس المال الحالي يهتلك أو يندثر بنسبة ( $d$ ). وبناء على ذلك يمكن كتابة المعادلة الأساسية لنموذج سولو كالتالي:<sup>1</sup>

$$\Delta k = sy - (n+d)k$$

والتي يمكن تمثيلها بيانيا من خلال الشكل التالي:

## الشكل رقم 9

### التمثيل البياني لنموذج سولو



Source: Dwight H. Perkins, **Economie du Développement**, 3 Edition, (Bruxelles: de Boeck, 2008), p.155.

يظهر من الشكل أن التمثيل البياني لسولو يتكون من ثلاث منحنيات:

- الأول يتعلق بدالة الإنتاج  $y=f(k)$ ؛
- الثاني يخص دالة الادخار والمشتقة مباشرة من دالة الإنتاج وهو يمثل الادخار الفردي  $sy=sf(k)$ ؛
- الثالث وهو الخط  $(n+d)k$  وهو خط مستقيم من نقطة الأصل وميله  $(n+d)$  هذا الخط يمثل مبلغ رأس المال الجديد المطلوب لتلبية حاجيات عدد السكان النشطين الجدد وتعويضاً للاهلاك في رأس المال.

<sup>1</sup>- Dwight H. Perkins, Op.Cit., p.151.

المنحنى الثاني والثالث يتقاطعان عند النقطة A أي ( $k=k_0$ ) والنقطة A هي النقطة الوحيدة التي يتعادل فيها المبلغ الجديد للادخار (sy) مع المبلغ الجديد لرأس المال والمطلوب لتغطية الزيادة في حاجة السكان النشطين من رأس المال واهتلاك رأس المال. والنقطة A يطلق عليها الحالة المستقرة (السائنة) لنموذج سولو.

على يسار النقطة A، عند النقطة  $k_1$ ، يلاحظ أن ادخار الفرد أكبر من المبلغ اللازم للحفاظ على الاستقرار في رأس المال وبالتالي زيادة رأس المال بالنسبة للفرد مما يدل على الزيادة إنتاجية العامل وارتفاع الإنتاج الفردي من  $y_1$  إلى  $y_0$ . أما على يمين النقطة A، عند النقطة  $k_2$ ، فيلاحظ انخفاض رأس المال بالنسبة للعامل لان الاستثمار غير كاف لمواجهة معدل نمو السكان والاهتلاك. وبالتالي انخفاض الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد من  $y_2$  إلى  $y_1$ .<sup>1</sup> يتضح من المعادلة الأساسية لسولو أن لتراكم رأس المال علاقة موجبة مع الادخار.<sup>2</sup> حيث أن زيادة الادخار يقود إلى زيادة الاستثمار ومنه زيادة الاحتياطات من رأس المال. وهنا يقر سولو بأن الاقتصاديات التي تدخر أكثر تحقق مستويات معيشة أفضل من تلك التي تدخر أقل.

بالمقابل فإن تراكم رأس المال له علاقة سلبية مع كل من اهتلاك رأس المال والنمو الديموغرافي. فاهتلاك رأس المال يقلص من احتياطات رأس المال بالمقدار  $(-dk)$ .<sup>3</sup> كما أن تزايد عدد العمال نتيجة تزايد عدد السكان مع غياب استثمارات جديدة يؤدي إلى تراجع حصة كل عامل من رأس المال. وهذا يتطلب ارتفاعا سريعا في الإنتاج الإجمالي لمواجهة انخفاض متوسط الدخل الفردي الناجم عن الزيادة عن الزيادة في معدل النمو السكاني. وبالتالي، فإن الزيادة في معدل النمو السكاني يخفض من الدخل المتوسط، مما يتطلب ارتفاعا سريعا في الإنتاج الإجمالي Y للحفاظ على ثبات y.

وبشكل عام يعتبر سولو بأن الادخار ومعدل النمو السكاني محددان رئيسيان للنمو حيث أن تزايد معدلات نمو الإنتاج الإجمالي الناتج عن تزايد معدلات الادخار، يصطدم بمعدل نمو السكان وبالتالي التأثير سلبا على معدل النمو في الدخل الفردي. من هنا جاء التأكيد على الدور الكبير للتكنولوجيا في التقليل من الآثار السلبية لانخفاض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال والرفع من معدلات النمو في الأجل الطويل.

<sup>1</sup> - سعدي، مرجع سابق، ص.28.

<sup>2</sup> - في سنغافورة مثلا يتجاوز متوسط معدل الادخار نسبة 40%، مما مكنها من توفير رأس المال (الآلات والمعدات) للعمال وكذا تعويض الإهلاك في رأس المال، بالمقابل في كينيا معدل الادخار لم يتجاوز 15% وهو معدل ادخار ضعيف لا يمكن الدولة من تعميق رأس المال من خلال شراء الآلات للعمال الجدد وكذلك تعويض الإهلاكات، هذا التفاوت في معدل الادخار أثر على إنتاجية العاملين بين البلدين حيث بلغت في سنغافورة 6.3% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1960-2002، في حين لم تتجاوز 1% في كينيا، انظر:

Dwight H. Perkins, Op.Cit., p.153.

<sup>3</sup> - Dwight H. Perkins, Op.Cit., p.152.

## 2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عند سولو

باعتبار أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في البلدان النامية نتيجة لندرته النسبية مقارنة بوفرة عنصر العمل، فإن هذا يشجع انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة (بلدان الفائض) إلى الدول النامية (بلدان العجز) سواء في شكل استثمار مباشر أو محفطي.<sup>1</sup>

وقد قام سولو ببناء نموذج جديد أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو، أدرج فيه الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عنصر إنتاجي أضيف إلى دالة الإنتاج والتي أخذت الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$Y=A(k, L, F, Z)$$

Y: تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي كتعبير عن النمو الاقتصادي.

A: تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

K: تمثل رأس المال المحلي.

L: تمثل عنصر العمل.

F: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

Z: تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي كالصادرات والواردات والمتغيرات الوهمية.

وقد أكد سولو على أهمية البرامج التكنولوجية ورأس المال البشري في تحفيز النمو واعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن النقص في هذين العنصرين. وفي الأجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة لرأس المال، فإن التقدم التكنولوجي يعتبر القناة الأساسية التي يؤثر من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

من خلال استعراض التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يتضح أن العناصر التقليدية للإنتاج (العمل ورأس المال) لا تكفي لوحدها لتكون مصدرا لعملية النمو الاقتصادي رغم أهميتها في زيادة التراكم الرأسمالي من خلال زيادة حجم الاستثمار المتولد عن ارتفاع مستويات الادخار. وعليه يبرز دور التقدم الفني في مواجهة أثر تناقص الغلة وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية والتأثير ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي. حيث أن السياسات العامة التي ترفع من معدل الاستثمار، تزيد بالتبعية من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبشكل دائم. بالمقابل فإن إنتاج المعرفة يعوض بشكل مستمر الانخفاض في الإنتاجية الحدية لرأس المال ويسمح للاقتصاد الوطني بالحفاظ على معدل نمو ايجابي في الأجل الطويل.

<sup>1</sup>- Szirma, A, **Economic and Social Development: Trends, Problems and Policies**, (London, Prentice Hall, 1997), p.66.

<sup>2</sup>- De Mello, L.R, "Foreign Direct Investment in Development Countries and Growth: a Selective Survey", **the journal of development studies**, vol. 34, n=1, (October 1997), p.123.

## المطلب الثاني: نظريات النمو الداخلي

جاءت نظرية النمو الداخلي كرد فعل عن عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني وعدم تمكن بعض الدول من تحقيق معدلات نمو مرتفعة رغم تزايد مستوى التكوين الرأسمالي بها.<sup>1</sup> وقدمت نظرية النمو الداخلي إطارا نظريا لتفسير أسباب ومصادر النمو الاقتصادي الذي يتميز بـ:<sup>2</sup>

- تنوع مصادر النمو لتشمل رأس المال غير المادي بشقيه (البشري والتكنولوجي) ورأس المال العام، واعتبار أن النمو يستمد قوته من الداخل ومن ثم يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي حتى في ظل ثبات حجم السكان ومخزون رأس المال؛
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بـصور عدة: كتزويد أطراف النشاط الاقتصادي بالبنية الأساسية اللازمة، تمويل ورعاية برامج التعليم، تأمين الاستقرار السياسي، حماية حقوق الملكية الفكرية.
- إن إيرادات رأس المال ليست متناقصة بل متزايدة أو على الأقل ثابتة، وذلك نتيجة للوفورات الإيجابية المحققة، مما يفسر الواقع الذي يعمق التباعد بين الدول الفقيرة والغنية؛
- اعتماد النمو في الأجل الطويل على عوامل مؤسسية، بإعطاء دور أكبر للمؤسسات العامة والخاصة في تحقيق النمو من خلال تكثيف تبادل المعلومات الفنية بين أطراف النشاط الاقتصادي سواء العامة أو الخاصة منها.

من أهم الدوافع لصياغة نظرية النمو الداخلي هو النتيجة التي توصل إليها فريق من الاقتصاديين (أنظر الجدول رقم 22) عبر دراسات تجريبية في فترات زمنية متتالية ضمن بيئة الاقتصاد الأمريكي والتي تؤكد أن التقدم في المعرفة التكنولوجية أصبح العامل الحاسم في النمو الاقتصادي مقارنة بعنصري العمل ورأس المال.

<sup>1</sup> - وفاء، مرجع سابق، ص.46.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

الجدول رقم 22

مساهمة المعرفة التكنولوجية مقارنة بالعمل ورأس المال في النمو الاقتصادي

المعرفة التكنولوجية (%)	عنصر العمل (%)	رأس المال (%)	الفترة الزمنية	الدراسة
48	33	22	1953-1869	Abramowitz (1956)
51	24	21	1949-1909	Solow (1957)
44	34	21	1953-1889	Kendrick (1961)
33	32	26	1929-1909	Denison (1962)
58	16	15	1957-1929	
47	19	25	1962-1950	Denison (1967)
34	32	34	1929-1889	Kuznets (1971)
78	14	8	1957-1929	
56	19	25	1962-1950	
51	8	40	1962-1950	Griliches/Jorgenson (1972)
56	24	21	1966-1948	Kendrick (1973)
50	26	15	1976-1929	Denison (1979)
46	26	19	1982-1929	Denison (1985)
69	20	12	1979-1948	Jorgenson, et al (1987)

**Source:** Kenan P. Jarboe, Robert D, Atkinson, "The Case For Technology in The Knowledge Economy: R&D, Economic Growth and The Role of Government", Policy Briefing, Progressive Policy Institute, Washington D.C, (June 1998), p.9.

يتضح من الجدول رقم 22 تفوق مساهمة المدخلات النوعية (المعرفة التكنولوجية، الاختراع والابتكار، الإنفاق على البحث والتطوير) على مساهمة عناصر الإنتاج التقليدية (العمل ورأس المال) في تحفيز النمو، وهو ما يعني عدم قدرة النظرية النيوكلاسيكية وما قبلها على تفسير أسباب وتحديد مصادر النمو الاقتصادي وبالتالي ضرورة إعادة صياغة نظرية جديدة تأخذ بعين الاعتبار عنصر المعرفة التكنولوجية في التحليل والذي أصبح مرتبطا ارتباطا عضويا بنموذج النمو الاقتصادي ومصدره الأساسي في الأجل الطويل.

## أولاً: مضمون نظريات النمو الداخلي

### 1. نموذج لوكاس Lucas Model

يقر لوكاس بأن الدور الكبير لرأس المال البشري كمحرك للنمو لا يقل أهمية عن العناصر الأخرى، فاستيعاب المعارف والتقنيات الحديثة وتطبيقها في العمليات الإنتاجية والقيام بأنشطة البحوث والتطوير وتنفيذ أحدث النظم الإدارية في المؤسسات لا يتم ولا يتحقق إلا بتوفر مخزون بشري مؤهل وكفاء وذو تكوين عال.<sup>1</sup>

وقد تم إدخال رأس المال البشري في دالة الإنتاج على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$Y_t = AK_t^\alpha (u, HC_t, L_t)^{1-\alpha} HC_{a,t}^y \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y: الإنتاج.

K: رأس المال المادي.

u: جزء من وقت الفرد الذي يُخصص للعمل.

HC: رأس المال البشري.

HCa: متوسط رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد الوطني، ويعكس هذا وفورات خارجية في حالة إذا كانت Y=0.

L: عنصر العمل

A: مستوى التكنولوجيا المتاحة (رصيد المعرفة) ويفترض ثبات هذا المستوى.

وتتحدد عملية تراكم رأس المال البشري طبقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta HC_t = X(1-u) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

X: إنتاجية التعليم.

$\Delta HC_t$ : معدل النمو في رأس المال البشري والذي يعتمد على الوقت المخصص للتعليم (1-u).

<sup>1</sup> - قدرت مساهمة رأس المال البشري في نمو الإنتاجية في الفترة 1960-1990 في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بـ 22%، كما أن متوسط نمو إنتاجية التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت من 0.29% سنوياً في الفترة 1890-1915 حيث كان معدل نمو الناتج الفردي في تلك الفترة 11% إلى 0.53% سنوياً في الفترة 1915-1999 حيث كان معدل نمو الناتج الفردي 20% سنوياً. وفي دراسة لـ Bramovitz & David تبين أن الجزء الخاص بنمو تراكم رأس المال المادي في معدل نمو الناتج الفردي انخفض من 56% في الفترة 1800-1890 إلى 31% في الفترة 1890-1927 ثم إلى 21% في الفترة 1929-1999 في إشارة إلى زيادة دور رأس المال البشري على حساب رأس المال المادي. انظر:

Vitorio Campanelle, "Le Capital Humain dans les Politiques pour la Croissance Economique", *Revue Recherches Sociologiques*, n=2, (2005), pp.159-160.

<sup>2</sup> - مجدي الشوربجي، "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان"، الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسينية بن بوعليل الشلف، (27 و 28 نوفمبر 2007)، ص 5-6.

إذا تزايد الوقت المنفق بواسطة الأفراد من أجل الحصول على رأس المال البشري، فسوف يتحقق معدل نمو مرتفع ودائم للاقتصاد الوطني، وطبقا للمعادلة السابقة فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي  $X(1-u)$  أي أن معدل العائد على رأس المال البشري يتوقف على الزمن المخصص للتعليم.

نموذج لوكاس يلتقي في بعض الخصائص مع نموذج سولو، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج لوكاس نفس الدور الذي يلعبه التقدم التقني في نموذج سولو، لكن لوكاس يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس سولو الذي اعتبره ثابتاً. فلو كاس اعتبر أن زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي مرتبط بتسخير وقت كبير وكاف للتكوين من طرف الأفراد، ويحدث العكس في حالة إهمال التكوين والتعليم.<sup>1</sup> حيث أن الأفراد ذوي المهارات العالية والتكوين الفعال هم المسؤولون عن أغلب الاختراعات والابتكارات، كما أن تطويع التكنولوجيا واستخدامها يتطلب مستويات عالية من رأس المال البشري.<sup>2</sup> وفي هذا النموذج يبدو أن اختلاف الوقت المخصص للتكوين والتعليم سبب رئيسي في اختلاف مستويات النمو بين مختلف الدول. فالدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي استثمرت في تطوير أنظمتها التعليمية وأعطت أهمية كبرى ووقتها كافياً للتكوين حققت معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، في حين أن أغلب البلدان النامية أخفقت في الوصول إلى مستويات النمو المرجوة بسبب ضعف رأس المال البشري بها وعدم اهتمامها بالتكوين. وعليه كلما زاد الوقت المخصص للتكوين في أي بلد كلما انعكس ذلك إيجابياً على النمو الاقتصادي.

## 2. نموذج رومر Romer Modal

للإجابة عن الاستفهامات التي تركتها النظرية النيوكلاسيكية، يؤكد رومر أن الرفع من رأس المال المادي يسمح لأي مؤسسة بالإنتاج بأكثر فعالية، لأن تكرار العملية الإنتاجية يزيد من خبرة العمال ويرفع من إنتاجيتهم. وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار.<sup>3</sup> وقد حاول رومر من خلال ورقته البحثية التي قدمها عام 1986 تحت عنوان "زيادة العائد والنمو طويل الأجل" تقديم نموذج للنمو طويل الأجل يعتمد على التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي يتم الحصول عليه من خلال التراكم المعرفي للشركات التي تسعى إلى تعظيم أرباحها، وذلك بافتراض رئيسي هو إدخال المعرفة كأحد مدخلات دالة الإنتاج وتمتعها بتزايد الإنتاجية الحدية على عكس نموذج النمو النيوكلاسيكي المعتمد على تناقص العائد الحدي لرأس المال.<sup>4</sup> وبالتالي فالتعليم عن

<sup>1</sup> - البشير عبد الكريم ودحمان بو اعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري- على الموقع:

[www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaries\\_2008/com.../com..1.pdf](http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaries_2008/com.../com..1.pdf)

<sup>2</sup> - القريشي، علم...، مرجع سابق، ص. 115.

<sup>3</sup> - Jean Arrow, **Les Théories de la Croissance: la Pensée Economique Contemporaine**, (Paris: Edition du Seuil, 2001), p.192.

<sup>4</sup> - بول رومر، زيادة العائد والنمو طويل الأجل، ترجمة اشرف العربي وآخرون، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2010)، ص.4.



طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص الغلة. كما أن الوفورات الايجابية الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال.

واستمرارا لأبحاثه صاغ رومر نموذجه لسنة 1990 من أجل شرح سبب تحقيق الدول المتقدمة نموا إيجابيا ومستداما والذي يعود بالأساس إلى التطور التقني الذي مصدره البحث والتطوير. ولبناء نموذجه وضع رومر مجموع معادلات تصف الطريقة التي تتطور فيها المدخلات عبر الزمن وتأخذ دالة الإنتاج المجمع الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$Y = K^\alpha (ALy)^{1-\alpha} \text{ حيث:}$$

$0 < \alpha < 1$ ، Ly: العمل المسخر للإنتاج، A: رصيد الأفكار وهو يتطور داخل النموذج، K: رصيد رأس المال ومن أجل مستوى معطى من التكنولوجيا (A)، فإن لدالة الإنتاج عوائد (مردودات) ثابتة في K و Ly ولكن بإعتبار أن الأفكار (A) هي أيضا عنصر إنتاج فتصبح للتكنولوجيا عوائد متزايدة.

بالمقابل إذا كان جزء من السكان يستخدم في إنتاج الأفكار فإن هذا النموذج يصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها النموذج النيوكلاسيكي وهي أن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون الأفكار تنمو بنفس المعدل وهي مرتبطة أساسا بالتطور التقني.<sup>2</sup> كما أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل محدد بعناصر دالة إنتاج الأفكار ومعدل نمو السكان الذي يؤثر على معدل نمو الباحثين.

إن النمو المستمر لا يتحقق إلا إذا تزايد مجموع الأفكار الجديدة المكتشفة عبر الزمن، وهذا ممكن الحدوث إذا تزايد عدد السكان الموجهون لقطاع البحث أو تزايد العدد الإجمالي للسكان. ويرى رومر بأنه في حالة توقف النمو السكاني فإن النمو الاقتصادي سيتوقف أيضا. وتوقف نشاط البحث يقود إلى نمو معدوم، كما أن تميز نشاط البحث بالثبات هذا لا يساعد في الرفع من مخزون المعارف الضرورية للنمو في الأجل الطويل.<sup>3</sup>

### 3. نموذج بارو 1990 Barro Model

يبين نموذج بارو أن النفقات الحكومية أو ما يطلق عليه رأس المال العام مصدر من مصادر النمو الداخلي. ويفترض أن الحكومة تقدم خدمات عامة مجانية ممثلة في الهياكل القاعدية للمنتجين الخواص بما يساعدهم على وقف انخفاض العائد الحدي لرأس المال. ومنه فإن تغييرات في الضرائب أو الإعانات الحكومية، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على معدل نمو الإنتاج.<sup>4</sup> ويفترض بارو أن دالة الإنتاج لمؤسسة (i) تأخذ الشكل التالي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Murat Yildizoglu, "La Croissance Economique", Université Montesquieu, Bordeaux IV, 2001, p.32.

<sup>2</sup> - Ibid., p. 33.

<sup>3</sup> - إن النمو ممكن التحقق حتى في ظل ثبات نشاط البحث لأن إنتاجية البحث متزايدة عبر الزمن حتى وإن كان عدد الباحثين ثابتا ولكن هذا يناقض الواقع لأن معدلات النمو بالدول المتقدمة لم ترتفع بشكل كبير خلال القرن الأخير بالرغم من النمو الكبير في نشاط البحث والتطوير. انظر:

Murat Yildizoglu, Op.Cit., p. 39.

<sup>4</sup> - القريشي، علم...، مرجع سابق، ص.109.

<sup>5</sup> - Jean Arrous, Op.Cit., p.195.

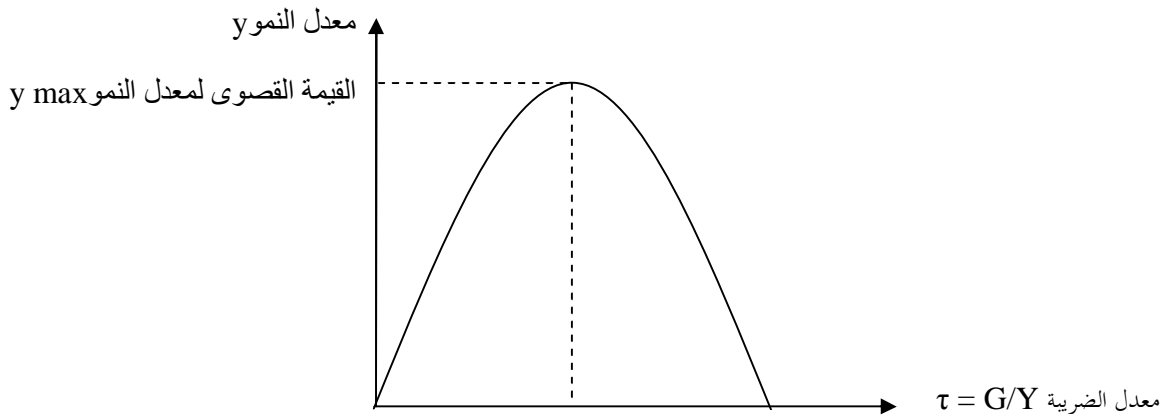
$$Y_i = A L_i^{1-\alpha} K_i^\alpha G^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:  $0 < \alpha < 1$ ;  $G$ : تعبر عن النفقات العمومية.

شكل هذه الدالة يوضح أن عوائد الحجم لعوامل الإنتاج الخاصة  $L_i$  و  $K_i$  لكل مؤسسة ثابتة. والخدمات العمومية مكملة لعناصر الإنتاج الخاصة والزيادة في  $G$  يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحديثة لـ  $L_i$  و  $K_i$  مع ثبات  $L$ . وبافتراض أن الحكومة وحتى توازن ميزانيتها تفرض ضريبة على الناتج الإجمالي بمعدل ثابت  $(\tau)$  ومنه يكون لدينا:  $G = \tau Y$ . والشكل البياني التالي يمثل تغير  $y$  بدلالة حصة  $(\tau)$  في الدخل الوطني.

### الشكل رقم 10

#### العلاقة بين معدل النمو ومعدل الضريبة



Source: Jean Arrous, **Les Théories de la Croissance: la Pensée Economique Contemporaine**, (Paris: Edition du Seuil, 2001), p.197.

يتضح من الشكل رقم 10 أن فرض ضريبة منخفضة يؤدي إلى أثر إيجابي على معدل النمو حتى يصل إلى حده الأقصى والذي يتناسب مع المعدل الأمثل للضريبة  $(\tau^*)$  وهو المعدل الذي يسمح بتمويل المنشآت القاعدية التي تؤثر بشكل غير مباشر على الإنتاج عند استعمالها من قبل القطاع الخاص مما يساهم في الرفع من معدل النمو اعتباراً لأن الأثر الإيجابي للضريبة على تحفيز الإنتاج أكبر من أثرها السلبي على الاستهلاك. في حين عند ارتفاع نسبة الضريبة، فإن الأثر السلبي على معدل النمو يرتفع أيضاً، لأن أثرها السلبي على الاستهلاك يفوق أثرها الإيجابي على الإنتاج، وحيث أن الاستهلاك محرك للنمو الاقتصادي فإن تراجع سيؤثر سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الدور الإيجابي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي لا يعفي من التساؤل حول المبلغ الأمثل لتمويل البنى التحتية عن طريق الإنفاق الحكومي والتي تستوجب اقتطاع ضرائب على تراكم

رأس المال الخاص. إذ ينبغي هنا الموازنة بين الآثار الخارجية للنفقات العمومية وإمكانية إعاقاة النمو بسبب الضريبة الضرورية لتمويل هذه النفقات.

من خلال عرض أهم الأفكار التي جاءت بها نظرية النمو الداخلي يتضح أنها حققت تطورا مهما في فهم الأسباب الكامنة وراء حدوث النمو الاقتصادي واستدامته في الأجل الطويل وذلك بإبراز مساهمة التطور التقني ورأس المال البشري (إلى جانب تراكم رأس المال المادي) التي أصبحت تمثل المعيار الحقيقي لقياس القوة الاقتصادية والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

كما لم تغفل النظرية الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال انجاز البنية التحتية اللازمة والإنفاق على التعليم والصحة وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير مناخ استثماري ملائم. وعلى عكس النظرية النيوكلاسيكية التي تشير إلى أن تناقص عوائد رأس المال في الدول المتقدمة سيؤدي إلى حدوث تقارب في مستويات النمو بينها وبين الدول النامية، فإن نظريات النمو الداخلي تؤكد على استمرار الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية نتيجة لتزايد (أو على الأقل ثبات) عوائد رأس المال بسبب التقدم الفني والتكنولوجي.

#### ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نظريات النمو الداخلي

المستثمرون الأجانب بامتلاكهم لتكنولوجيا متطورة ويد عاملة مؤهلة وكفئة وإنفاق كبير على البحوث والتطوير يمكن أن يساهموا في تحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول المضيفة باستغلال ما لديهم من المميزات السابقة أو يستفيدوا من توفر البلدان المضيفة على طاقات بشرية مكونة ومدربة وماهرة ورؤوس أموال كبيرة تسمح بتمويل أنشطة البحوث والتطوير للشركات الأجنبية داخل هذه البلدان، وبنية تحتية جيدة تشجع على الاستثمار وتقليل التكاليف والرغبة في تدعيمها يمكن أن يكون سببا في قدوم المستثمرين الأجانب والاستثمار في مشاريعها بالبلدان المضيفة.

ويتحقق الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف إذا صاحب هذا الاستثمار أثارا خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول. وهو ما سيتم تفصيله في المبحث الموالي.

## المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا والعمالة

### المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

تشكل التكنولوجيا<sup>1</sup> أحد أهم العناصر الحاكمة لتطور أي اقتصاد والمحددة لموقعه التنافسي على المستوى العالمي، كما تمثل المعرفة والإبداع والابتكار العامل الرئيسي لسيطرة الدول المتقدمة وشركاتها الدولية على الأسواق العالمية. وأمام هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على منابع العلم والمعرفة وتركز أنشطة البحوث والتطوير بها. تجدد الدول النامية التي تعاني من تخلف تكنولوجي كبير نفسها مجبرة على اللجوء إلى محتكري التكنولوجيا للحصول عليها واستغلالها محليا.

إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة ما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية بهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج. لكن الأثر الإيجابي للتكنولوجيا المنقولة إلى البلدان النامية يرتبط أساسا بمدى مطابقتها لاحتياجات الأجهزة الإنتاجية المحلية وتكلفتها وطرق نقلها وقدرة الدول المضيفة على استيعابها، خاصة مع التغيرات والضوابط التي تحكم سوق التكنولوجيا العالمي.

### أولاً: الملامح العامة لسوق التكنولوجيا

تشهد سوق التكنولوجيا العالمية تغيرات جذرية وسعت المهوة بين الدول الرائدة تكنولوجيا (الدول المتقدمة) والدول المتأخرة تكنولوجيا (الدول النامية)، يمكن حصرها فيما يلي:

- تعاضم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات وهو ما أثبتته دراسة علمية جرت في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة عوامل زيادة الإنتاج وتطور النوعية للمنتج، حيث تبين أن الزيادة في الإنتاج والحصول على النوعية الأفضل يرجع الفضل فيه وبنسبة تتراوح بين 80% و 90% إلى التطور التكنولوجي، في حين أن الزيادة في الإنتاج نتيجة الزيادة في رأس المال المستثمر لم تزيد عن 20% فقط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - تعرف التكنولوجيا على أنها المعرفة أو العمليات التقنيات والمكائن والأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (المواد والمعلومات والأفكار) إلى المخرجات (المنتجات والخدمات)، انظر:

Richard L. Daft, **Organisation, Theory And Design**, 8<sup>th</sup> ed, (USA: Thomson, 2004) p. 244.

<sup>2</sup> - يعقوب فهد العبيد، التنمية التكنولوجية، مفهومها ومتطلباتها، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1989)، ص.53.

- اتجاه العالم نحو اقتصاد المعرفة، حيث تدل المؤشرات على أن نسبة صادرات المعرفة تزداد في صادرات الدول المتقدمة والاقتصاديات الناشئة وتتجاوز هذه النسبة لدى بعض الدول 40% (سنغافورة 45.2%، ماليزيا 43.4%)<sup>1</sup>.
- احتكار عمليات توليد التكنولوجيا وأنشطة البحوث والتطوير من قبل عدد محدود من الدول ومن الشركات المتعددة الجنسيات مع توفير إطار قانوني لحماية هذه التكنولوجيا من كل تقليد غير شرعي من خلال اعتماد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية والتي وسعت من نطاق الحماية المقدمة لبراءات الاختراع سواء كانت منتجات أو عمليات صناعية في كافة ميادين التكنولوجيا.
- تركز عمليات توليد التكنولوجيا في عدد قليل من الدول وفي عدد قليل من مؤسسات القطاع الخاص والتي تعتبر الممول الرئيسي لنشاطات البحوث والتطوير.

### الجدول رقم 23

نسبة البحوث والتطوير الممولة من قبل المؤسسات الخاصة من المجموع الإجمالي

الدول	السنوات	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011
دول OECD		64.2	63.2	63.5	62.7	60.2	60.3	60.4
الصين		57.6	69.1	70.4	71.7	71.7	71.7	93.9
تايوان		65.0	67.2	68.8	70.4	69.7	71.2	72.5
الولايات م.أ		69.4	64.3	64.9	63.7	61.0	61.0	60.0
ألمانيا		66.0	68.3	68.1	67.3	66.1	65.6	-
الأرجنتين		23.3	29.4	29.3	26.5	21.4	22.3	23.9
رومانيا		49.0	30.4	26.9	23.3	34.8	32.3	37.4

Source: OECD, Main Science and Technologie Indicators, Issue 1,(2012):

<http://dx-doi.org/10.1787/msti-v2013-1-Fr>.

يتضح من الجدول رقم 23 أن المؤسسات الخاصة هي المهيمنة على تمويل نشاط البحث والتطوير في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية على عكس الدول النامية التي لا تزال الجهات الحكومية هي الممول الرئيسي لهذا النشاط. وفي ظل هذه المعطيات والحقائق، فإن أغلب الدول النامية كانت على الهامش ولم تكلف نفسها عناء الإنفاق على التكنولوجيا والعمل على إنتاجها محليا، بل كانت طريقتها في اكتشافها هو استيرادها جاهزة معتقدة

<sup>1</sup>- World Bank, World Development Indicators: Science and Technology, (2012):

<http://wdi.worldbank.org/table/5.13>.

أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات ولكن العكس هو الذي حدث وتكرست بذلك تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

#### ثانياً: مؤشرات الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية

تعتبر التكنولوجيا من العوامل الحاسمة التي مكنت للدول المتقدمة وأعطتها وضعاً احتكاريًا ساعدها على السيطرة على منابع العلم والمعرفة ومنه على الإنتاج والاستثمار على المستوى الدولي ووسع الهوة بينها وبين الدول النامية. وتؤكد مؤشرات عديدة على وجود فارق شاسع في المستوى التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية ومنها:

- الإنفاق الكبير للدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية على البحوث والتطوير في مقابل الضعف الكبير في حجم الإنفاق في الدول النامية.

#### الجدول رقم 24

#### الإنفاق على البحوث والتطوير في دول مختارة

الترتيب	الدولة	الإنفاق على البحوث والتطوير (مليار دولار)	من الناتج المحلي الإجمالي %	السنة
1	الولايات ا.م.	415.19	2.77	2011
2	الصين	208.71	1.84	2011
3	اليابان	146.53	3.39	2011
4	ألمانيا	93.05	2.88	2011
5	كوريا الجنوبية	59.89	4.03	2011
6	فرنسا	51.89	2.24	2011
7	المملكة المتحدة	39.62	1.77	2011
31	جنوب إفريقيا	3.7	0.7	2011
35	الأرجنتين	4.64	0.65	2011
45	مصر	0.91	0.23	2007
47	المغرب	0.76	0.6	2007
54	سلوفاكيا	0.5	0.4	2011
62	السعودية	0.271	0.05	2007
67	الجزائر	0.16	0.07	2007

Source: <http://unesdoc.unesco.org/0018/001899/189958E.pdf>

يتبين من هذا الجدول أن الدول رقم 24 المتقدمة تخصص نسبة مهمة من ناتجها المحلي الإجمالي لتمويل نشاط البحث والتطوير والذي يعتبر الأساس لأي اختراع في مقابل تخصيص البلدان النامية وخاصة العربية منها نسبة ضعيفة من ناتجها المحلي الإجمالي لتمويل هذا النشاط وهو ما يجعلها في تبعية دائمة للدول المتقدمة.

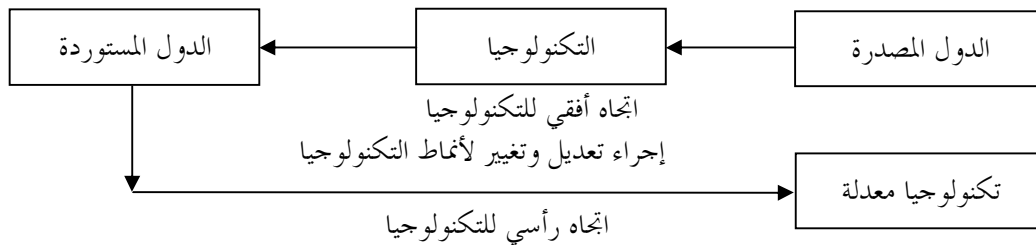
- في سنة 2012 بلغ عدد براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية 542815 وفي اليابان 342796 براءة اختراع، في حين لم تتجاوز في الجزائر والمغرب 900 و1040 براءة اختراع على التوالي.<sup>1</sup>
- بلغ متوسط عدد الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2002-2010 حوالي 4673 باحث لكل مليون نسمة وفي اليابان 5189 باحث، في حين أن المتوسط بالنسبة للجزائر ومصر هو 170 و420 باحث على التوالي خلال نفس الفترة.<sup>2</sup>
- عدد الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية التقنية لم يتجاوز في الدول النامية ذات الدخل المنخفض 1612 بحثا علميا في سنة 2011 في حين بلغ العدد في الدول المتقدمة 407339 بحثا علميا.<sup>3</sup>
- هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بسبب غياب شروط العمل والتحفيز والإبداع والابتكار داخل بلدانهم الأصلية.

### ثالثا: شروط استيراد التكنولوجيا وطرق نقلها

إن المؤشرات السابقة تدل بوضوح على أن الدول النامية لا تزال بعيدة عن بناء قاعدتها التكنولوجية بشكل مستقل دون الاعتماد على الآخرين مما يجعلها دائما في قلب قسمة العمل الدولية التقليدية كدول أطراف ترتبط باستراتيجيات ومصالح وأهداف دول المركز وشركاتها المتعددة الجنسيات في تحديد بنية التكنولوجيا المنقولة وطرق نقلها وتكلفتها والقطاعات التي ستستفيد منها.

## الشكل رقم 11

### مسار نقل التكنولوجيا



المصدر: محمد علي منصور، مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم)، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 1999)، ص.294.

<sup>1</sup> - Patent Applications by Patent Office and Origine, 2012: <http://www.wipo.int/ipstats/en/wipi>.

<sup>2</sup> - UNDP, Human Development Report, 2013, "The rise of the south : Human Progress in a Diverse World", (2013), pp. 198-200.

<sup>3</sup> - World Bank, World Development Indicators : Science and Technology, Op.Cit.

يتضح من هذا الشكل رقم 11 أن الطريقة المناسبة لنقل التكنولوجيا هي طريقة النقل الرأسي.<sup>1</sup> وهذا لأن النقل الأفقي لا يمكن أن ينجر عنه نقل للمعلومات الخاصة بالتكنولوجيا وللأسرار الصناعية المتعلقة بعمليات الإنتاج. أما الذي يتم نقله عادة هي منتجات عينية تتمثل في الآلات والمعدات ومنتجات بشرية متمثلة في الخبراء والمهندسين وقد جرى في الواقع نقل للسلع الرأسمالية وللخبراء بل وحتى المصانع الجاهزة ولكن قلما جرى نقل للمعلومات والمهارات التكنولوجية الأجنبية.

أي أن عملية نقل التكنولوجيا لم تسمح للدول المضيفة بالتحكم في أساليب الإنتاج وإنما سمح لها فقط باستعمال التكنولوجيا. لذلك وجب على الدول النامية أن تجعل من نقل التكنولوجيا مرحلة أولى تتبعها مراحل أخرى مكتملة يكون لها دور مهم في الوصول بالبنية الصناعية والاقتصادية من مرحلة استيراد التكنولوجيا وتقليدها إلى مرحلة توليدها ذاتيا بحيث يمكن اعتبارها تكنولوجية وطنية.

إن الدول النامية أمام خيارين للحصول على التكنولوجيا، إما الحصول عليها من مصادر محلية من خلال تحويل البحوث العلمية التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحث إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطية والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق.<sup>2</sup> أو اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول عليها سواء من خلال:<sup>3</sup>

- التبادل التجاري وهذا عن طريق استيراد سلع وسيطية ورأسمالية؛
- بيع التراخيص من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا الأخير يعتبر من التدفقات الرأسمالية التي نمت بشكل متزايد ومستمر بسبب حاجة الدول المضيفة إلى الاستفادة من المزايا المصاحبة له على غرار نقل التكنولوجيا. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر من القنوات الهامة للحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال التفاعل بين الشركات الأجنبية والمحلية من خلال أربع قنوات هي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - يقصد بالنقل الرأسي للتكنولوجيا: تطوير الفكرة والمعرفة الجديدة إلى واقع ملموس ضمن قطاع اقتصادي واحد، انظر: محمد علي منصور، مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم)، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 1999)، ص.293.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.293.

<sup>3</sup> - De Mello, L.R, Op.Cit., p.21.

<sup>4</sup> - مجدي الشوريجي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، (2005)، ص ص.262-264.



## 1. قناة المنافسة

تركز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقاً للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج الشركات المنافسة لها.

## 2. قناة التدريب

تنشأ قناة التدريب إذا تطلب إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح وتكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول من أجل استيعاب التكنولوجيا وتطويرها محلياً. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية بشكل مباشر في فروع الشركات الأجنبية والتي تنقل خبراتها فيما بعد إلى الشركات المحلية أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الشركات المحلية على تأهيل عمالها لمواجهة المنافسة المفروضة عليها من الشركات الأجنبية.

## 3. قناة التقليد

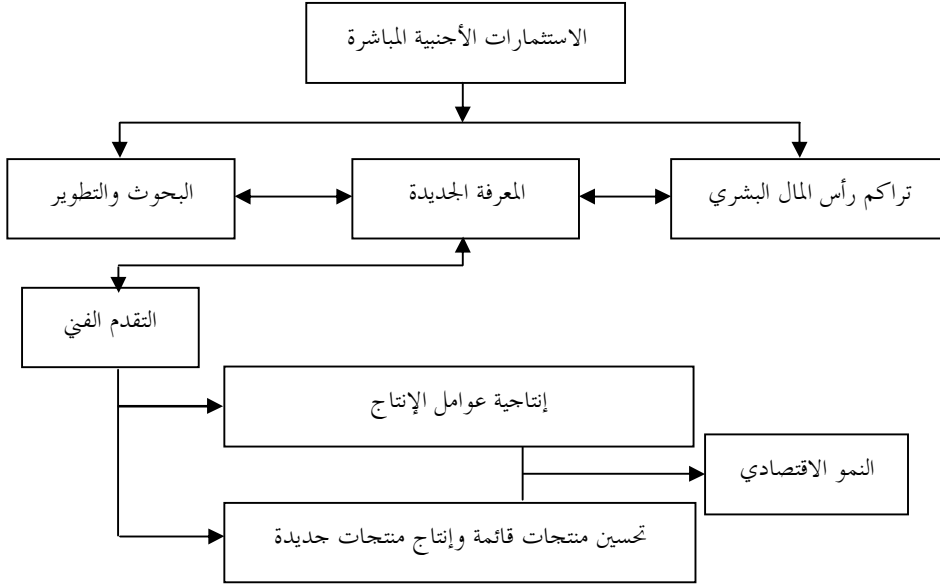
تقوم قناة التقليد على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة وتقليد التكنولوجيا والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية بهذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية وستعزز من فرص استمرارها في السوق.

## 4. قناة الروابط

تركز هذه القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، بالدول المضيفة من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية. فبالنسبة للروابط الأمامية فتحدث من خلال معاملات الشركات الأجنبية المباشرة مع العملاء وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات المحلية. فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يؤدي إلى تحسين منتجاتهم القائمة وإنتاج منتجات جديدة، مما يترتب عليه حدوث منافسة داخل السوق المحلي. وتشجع هذه المنافسة الشركات المحلية على زيادة إنفاقها على البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات ومن ثم الزيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية. والحصول على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

## الشكل رقم 12

### الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي



المصدر: مجدي الشوريجي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، (2005)، ص.264.

أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال اعتماد الشركات الأجنبية على الوحدات المحلية (موردين، مقاولين..). في توفير مستلزماتها الإنتاجية من خامات ومكونات محلية وسلع وسيطة لازمة لعمليات التصنيع والتجميع. وبالتالي فالعلاقة التي تربط الشركات الأجنبية بالمحلية من الممكن أن تتطور لتشمل قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج التدريب إلى الشركات المحلية من أجل تحسين جودة منتجاتها.<sup>1</sup> إن اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل واكتساب التكنولوجيا تترتب عليه مجموعة آثار (إيجابية وسلبية) تحدد مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المصاحبة لهذا الاستثمار.

فبالنسبة للآثار الإيجابية يمكن للشركات الأجنبية وفروعها القيام بأنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية المضيفة. وفي هذا الإطار ارتفع نصيب الشركات التابعة الأجنبية في نشاط البحوث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من 2% إلى 18% بين عامي 1996 و2002.<sup>2</sup> وتشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن الاونكتاد والمتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن امتداد البحوث والتطوير إلى أماكن جديدة أصبح كبيرا وفي توسع دائم. فمن بين 1773 مشروعا للاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على أنشطة

<sup>1</sup> - مجدي الشوريجي، مرجع سابق، ص. 264.

<sup>2</sup> - الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير: استعراض عام، نيويورك، (2005)، ص. 31.

البحوث والتطوير على مستوى العالم أثناء الفترة 2002-2004 تتوافر معلومات بشأنها هناك حوالي 1095 مشروعاً قد تمت في الواقع في الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة.<sup>1</sup>

إن تدويل أنشطة البحوث والتطوير في اتجاه البلدان النامية يعود إلى عدة أسباب جوهرية يمكن حصرها فيما

يلي:<sup>2</sup>

■ اشتداد درجة المنافسة بين الشركات العالمية يجبرها على القيام بمزيد من الابتكار وخاصة في البلدان النامية لاسيما إذا كان عدد أصحاب المهارات غير كاف في بلدانها الأم؛

■ الحاجة إلى مرونة أكبر في مجال البحوث والتطوير استجابة للتغيرات التكنولوجية السريعة، يتطلب البحث عن مواقع جديدة للقيام بهذه البحوث، وهو ما يمكن أن توفره بعض البلدان النامية بسبب جودة نظامها التعليمي والتكويني. على غرار الصين والهند والاتحاد الروسي أين بلغ نصيبها مجتمعة قرابة ثلث جميع طلاب التعليم التقني العالي في العالم خلال الفترة 2000-2001؛

■ شيخوخة السكان في كثير من البلدان المتقدمة من المحتمل أن تسفر عن عدم كفاية المعارف من المهارات المتخصصة مما يجبر الشركات متعددة الجنسيات على البحث في أماكن أخرى عن مهارات فنية.

بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من أنشطة البحوث والتطوير فقد يؤدي التفاعل بين فروع الشركات الأجنبية مع الموردين المحليين إلى تدفقات تكنولوجية إلى الشركات المحلية المرتبطة عمودياً بتلك الفروع وإلى مقدمي الخدمات المختلفة في الدول المضيفة.<sup>3</sup>

في مقابل هذه الآثار الإيجابية هناك آثار سلبية واضحة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر

أهمها:

■ إن نقل التكنولوجيا يجري في العادة بصورة داخلية بين الشركة الأجنبية وفروعها المنتشرة عبر العالم مما يحد من استفادة البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من التكنولوجيا التي تحوزها الشركات الأجنبية؛ وبالرغم من توسع هذه الشركات في تدويل أنشطة البحوث والتطوير بالبلدان النامية إلا أن المراكز الرئيسية للاختراعات والابتكارات والتكنولوجيا الحديثة والبحوث الرئيسية تبقى في دائرة الشركات متعددة الجنسيات وفروعها رغبة منها في الحفاظ على موقعها الاحتكاري لأطول فترة ممكنة.

<sup>1</sup> - الأونكتاد، مرجع سابق، ص.34.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.40.

<sup>3</sup> - عمر الفاروق البرزي، "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا"، مجلة الاقتصادية السعودية، العدد 86، (أكتوبر 2002)،

ص.190.

■ إن الصناعات ذات الطابع التقليدي هي الأكثر انتشارا في مجال تدويل الإنتاج من صناعات التكنولوجيا العالية، وهذا لأن عمليات الإنتاج كثيفة المعرفة مرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط التركيز الإقليمي لقدرات التكنولوجيا لصالح الدول الصناعية الأكثر تطورا. وحينما تقرر الشركات الدولية نقل شطر من مراكزها للبحث والتطوير والابتكار، فإنها تعتمد عموما على المواقع المتميزة القائمة بالفعل في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تكون هذه الشركات أكثر ميلا إلى الانتقال للخارج من أجل استغلال القدرات الوطنية للدولة المضيفة عوضا عن توسيع القدرات الأساسية الخاصة بهذه الدولة بالذات، وبالتالي فهي ترفع من ميزاتها التكنولوجية انطلاقا من المصادر الخارجية؛<sup>1</sup>

■ طبيعة التكنولوجيا المنقولة هذه قد تكون تكنولوجيا قديمة تجاوزتها التطورات التقنية في العالم وبالتالي فهي لن تحسن من القدرات التكنولوجية للبلد المضيف أو تكون تكنولوجيا كثيفة عنصر العمل وهي وإن تساهم في إيجاد فرص عمل إضافية والتقليل من نسب البطالة فهي لن تحقق النقل التكنولوجي المرجو لتطوير الاقتصاد الوطني وسوف توسع وبلا شك من الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والنامية. وحتى تتمكن البلدان النامية من تعظيم استفادتها من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب عليها:

- إقامة جهاز يتولى تحديد نوع التكنولوجيا المراد نقلها وطرق نقلها ومدى ملاءمتها والقطاعات المراد تطويرها تكنولوجيا؛
- تحسين جودة النظام التعليمي والتكويني والذي يسمح بإفراز عمالة مدربة ومؤهلة وطاقات بشرية قادرة على الإبداع والابتكار واستيعاب التكنولوجيا المنقولة وبالتالي تشجيع الشركات الأجنبية على نقل جزء من أنشطتها في مجال البحوث والتطوير إلى البلدان النامية المضيفة؛
- زيادة نسب الإنفاق على البحوث والتطوير وتدعيم المراكز البحثية المحلية وزيادة قدرتها على توليد تكنولوجيا محلية تقلل من التبعية التكنولوجية للخارج؛
- تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسموح به في الدول المضيفة بما يسمح بتنويع أساليب وطرق نقل التكنولوجيا.

<sup>1</sup> - محمد عبد الشفيق عيسى، "التأهيل التكنولوجي-الابتكاري للمؤسسة الاقتصادية- في الإطار الاقتصادي الدولي (مراجعة نظرية ورؤية تطبيقية نقدية)"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، (29-30 أكتوبر 2001)، ص.7.

## المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تشكل البطالة إحدى أهم المشكلات المستعصية الحل التي تواجه صانعي القرار في كل بلدان العالم وفي البلدان النامية تحديداً. وقد سطرت لها الخطط وأعدت لها البرامج والآليات المختلفة لمعالجتها بعدما بلغت معدلات البطالة مستويات قياسية أثقلت كاهل اقتصاديات هذه البلدان.

### الجدول رقم 25

#### مؤشرات سوق العمل العالمي خلال الفترة 2000-2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2000	
197.2	197.3	205.2	182.9	177.3	184.6	191.2	192.5	177.2	عدد عاطلين إجمالي (مليون)
74.7	75.8	79.6	74.4	73.5	76.9	79.6	79.2	74.4	عدد عاطلين من الشباب (مليون)
60.3	60.2	61.2	61.6	61.7	61.6	61.4	61.4	61.5	نسبة عاطلين إلى إجمالي السكان
6.0	6.1	6.3	5.7	5.6	5.9	6.2	6.4	6.3	معدل البطالة على المستوى العالمي
8.5	8.8	8.4	6.1	5.8	6.3	6.9	7.2	6.7	معدل البطالة في الدول المتقدمة والاتحاد الأوروبي
8.6	9.5	10.4	8.6	8.6	9.3	9.4	9.9	10.9	معدل البطالة في دول أوروبا الوسطى والشرقية
10.5	9.7	10.10	14.90	10.35	10.60	11.40	11.55	12.35	معدل البطالة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط
3.9	4.0	4.40	4.30	4.15	4.30	4.45	4.50	4.50	معدل البطالة في جنوب شرق آسيا
12.7	12.8	12.8	11.9	11.8	12.4	12.9	13.0	12.80	معدل البطالة بين الشباب عالمياً
26.6	25.1	24.15	23.55	24.4	24.4	26	25.45	26.6	معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

**Source:** Bureau International du Travail, Tendances Mondiales de l'Emploi, 2012: Prévenir une Aggravation de la Vise de l'Emploi, Genève, (2012), pp.100-102.

يلاحظ من الجدول رقم 25 التزايد المستمر لعدد البطالين على المستوى العالمي حيث انتقل من 177.2 مليون عاطل سنة 2000 ليتجاوز الـ 200 مليون عاطل في 2009 وقد مثل عدد العاطلين من الشباب نسبة مهمة إلى إجمالي العاطلين وذلك بمتوسط 76 مليون عاطل خلال فترة الدراسة مما أثر على نسبة العاطلين إلى إجمالي عدد سكان العالم والتي استقرت في حدود 61%.

أما عن مستويات البطالة بحسب المناطق الجغرافية، فقد حققت الدول المتقدمة ودول جنوب شرق آسيا أدنى معدلات للبطالة على المستوى العالمي مقارنة بمستوياتها بدول أوروبا الوسطى والشرقية وكذا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تميز هذه الأخيرة بارتفاع معدل البطالة بين الشباب والذي لم يتزل تحت مستوى 23%. وإن كانت البطالة في الدول المتقدمة هي بطالة مؤقتة يمكن إيجاد حل لها نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي والتوسع في حجم الاستثمارات في أوقات الرواج من الدورة الاقتصادية، فإن البطالة في البلدان النامية تكون مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها. فضلا عن انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي فليس من السهل استيعاب نسبة كبيرة من قوة العمل.<sup>1</sup>

وأمام العجز الذي تعانيه المؤسسات المحلية بالبلدان النامية وعدم قدرتها على مواكبة ومسيرة التطورات التي تفرضها المنافسة الدولية وتطبيق أغلب هذه البلدان لبرنامج خصخصة أدت إلى تسريح الآلاف من العمال ليضافوا إلى الأعداد الكبيرة التي لم تلج بعد عالم الشغل ومع ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات المحلية، اضطرت البلدان النامية إلى فتح الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أمل استحداث فرص عمل جديدة للتخفيف من حدة البطالة.

ويمكن معالجة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة من خلال الإشارة إلى أثرها على استحداث فرص العمل ومستويات الأجور ومستويات الإنتاجية والمهارات الفنية لليد العاملة.

#### أولاً: أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على استحداث فرص عمل

يعتبر استحداث فرص عمل جديدة في الدول المضيفة من الأهداف الأساسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن الواقع أثبت بأن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات وفروعها مهمة وواضحة في توفير الملايين من مناصب العمل على المستوى العالمي وفي الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

#### الجدول رقم 26

##### مساهمة فروع الشركات الأجنبية في توفير فرص عمل خلال الفترة 1990-2012

2012	2011	2010	متوسط 2007-2005	1990	
71695	67852	63043	51795	21458	عدد العمال في فروع الشركات الأجنبية بالآلاف

Source: UNCTAD, World Investment Report, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development", New York, (2013), p. Xvi.

<sup>1</sup> - نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص.411.

يتضح من الجدول رقم 26 أن القدرة التوظيفية لفروع الشركات الأجنبية تطورت في نسق تصاعدي من سنة إلى أخرى حيث تضاعفت بأكثر من ثلاث أضعاف بين سنتي 1990-2012 وهذا بسبب انتشار موجة التحرير وإزالة القيود أما نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي قامت بتوطين أنشطتها في مناطق عديدة من العالم وساهمت بذلك في توفير أعداد كبيرة من مناصب العمل وصلت في بعض الدول إلى مستويات قياسية على غرار سويسرا، حيث يعمل 30% من بين 4 ملايين عامل في سويسرا (حوالي 1.29 مليون عامل) في الشركات متعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

ويتبين أثر هذا الاستثمار بين أثر مباشر يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة وما توفره من فرص عمل وأثر غير مباشر يرتبط بتحفيز مختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى على التوسع في التوظيف من خلال علاقاتها بالشركات الأجنبية.

### 1. الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يتوقف الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على عوامل عديدة مرتبطة أساسا بممارسات الشركات متعددة الجنسيات وطبيعة نشاطها داخل الدولة المضيفة يمكن توضيحها فيما يلي:

أ. شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع: إن شكل الدخول إلى السوق يعد من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على توليد فرص عمل بالدول المضيفة. فتوطن المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ صورا متعددة منها إقامة مؤسسات جديدة (تملك مطلق) أو مشاريع مشتركة مع مؤسسات محلية أو شراء مشروعات قائمة (خاصة في إطار برامج الخصخصة والاندماج والاستحواذ) ولكل شكل من هذه الأشكال انعكاس مباشر على حجم التوظيف.

فالاستثمارات الجديدة أو المشاريع المشتركة تسمح بتوظيف عمالة أكبر (ماهرة وغير ماهرة) سواء في فترة الانجاز أو أثناء فترة الإنتاج والتشغيل. أما عند شراء مشروعات قائمة فإن المالكين الجدد في أحسن الأحوال يحافظون على العمالة الموجودة دون زيادتها، كما يمكنهم أيضا التخلي عن جزء من العمالة المحلية وهو ما يؤثر سلبا على رغبة الدول المضيفة في زيادة فرص العمل.<sup>2</sup>

بالمقابل فإن حجم المشروع يؤثر بشكل مباشر على حجم التوظيف، فالمشروعات الكبيرة والتي تنتج بوفورات حجم وتوسع إلى السيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة وبالتالي التوسع في طاقتها الإنتاجية ستحتاج

<sup>1</sup> - Office Fédérale de la Statistique, (septembre 2012):

[www.bfs.Admin.ch/bfs/.../mediennmittlungen.Document.162726.pdf](http://www.bfs.Admin.ch/bfs/.../mediennmittlungen.Document.162726.pdf).online.

<sup>2</sup> - Sanjaya lall, "Employment and Foreign Investment: Policy Options for Developing Countries", **International Labour Review**, vol.(134), n (4-5), (1995), p.522.

بالتأكيد إلى تشغيل عمالة جديدة لتحقيق هذا الهدف. أما المشروعات الصغيرة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة فإنها إذا لم تكفي بالعمالة المتوفرة لديها فإنها ستوظف عددا محدودا من العمالة الجديدة.

ب. **طريقة الإنتاج المستخدمة والسوق المستهدف:** يؤثر نوع القطاع أو الصناعة التي سيستثمر فيها المستثمر الأجنبي على العمالة. فالقطاع أو الصناعة كثيفة عنصر العمل تساهم بشكل فعال في امتصاص اليد العاملة العاطلة وهي حال أغلب المشاريع في الدول النامية والتي يقل فيها المكون الرأسمالي وترتفع فيها الحاجة إلى اليد العاملة على عكس المشروعات كثيفة رأس المال والتي يقل اعتمادها على عنصر العمل إلا الماهر منه.

وبالنسبة للسوق المستهدف فيجب التفرقة بين الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات الموجهة لإحلال الواردات، فالأولى لها اتجاه إنتاجي توسعي يستهدف مجموعة أسواق خارجية وهو ما يتطلب توظيف يد عاملة بشكل متزايد للاستجابة للطلب الخارجي الذي يرتبط به نمو مناصب العمل. أما الثانية فموجهة بالأساس لسوق واحدة غير قابلة للنمو (أو ذات نمو بطيء) على الأمدين القصير والمتوسط وهو ما يقلل من نسبة مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة.

ج. **توطن الاستثمار:** يتوقف اختيار الشركات الأجنبية للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري على ظروف سوق العمل ودور النقابات العمالية والقوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل ونوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات وما يتطلبه من مهارات معينة.<sup>1</sup>

ويعتبر المكان الذي يقام فيه المشروع الاستثماري محددًا رئيسيًا للقدرة التوظيفية للشركات الأجنبية، فإذا أقيم المشروع في مناطق صناعية تحتاج إلى عمالة مدربة ومؤهلة ذات أجور مرتفعة، فلن يترتب على ذلك سوى توفير فرص عمل أقل ولعمالة محددة (لأن النشاط الاستثماري المقام بهذه المناطق يحتاج إلى مثل هذا النوع من العمالة). أما إذا أقيم المشروع في مناطق أقل تقدما ويحتاج إلى عمالة غير مؤهلة وبأجور منخفضة فإن هذا يساهم في امتصاص المزيد من العاطلين عن العمل وبتكلفة أقل.

## 2. الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

بالإضافة إلى فرص العمل المباشرة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يؤدي إلى زيادة غير مباشرة في فرص التوظيف وهذا من خلال تحفيز النمو في مختلف مجالات الاقتصاد الأخرى بإشكال عدة يمكن ذكر منها ما يلي:

أ- **دعم درجة الاعتماد المتبادل بين الشركات الأجنبية والمؤسسات المحلية:** تحتاج الشركات الأجنبية إلى خدمات مكاملة يقوم بها موردون ومقاولون محليون بالدول المضيفة من أجل توفير المدخلات الضرورية للعملية

<sup>1</sup> - Sanjaya lall, Op.Cit., p.523.



الإنتاجية كالمواد الخام أو السلع الوسيطة اللازمة لعمليات التصنيع والتجميع وهو ما يدفع المؤسسات المحلية من أجل الاستجابة لحاجات الشركات الأجنبية إلى توظيف المزيد من اليد العاملة. ولكي يتمكن الموردون المحليون من دعم نشاط الشركات الأجنبية (خاصة في مجال إنتاج السلع الوسيطة) يجب أن يتوفروا على إمكانيات تكنولوجية مقبولة مع توفر بنية تحتية متميزة وكذا وجود سياسات حكومية تحفز على الإبداع والابتكار وتحسن الروابط الخلفية للشركات المحلية.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار مثلاً أشارت هيئة التنمية الصناعية بماليزيا إلى أن 20% من المدخلات لبعض شركات الالكترونيات الأجنبية كانت من مصادر محلية، وهذا نتيجة استفادة الموردين المحليين من دورات تدريبية من قبل الشركات الأجنبية في إطار عقود توريد أجزاء من المنتج النهائي بالمواصفات المطلوبة من قبل هذه الشركات.<sup>2</sup> تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض فروع الشركات الأجنبية ترغب في الحفاظ على علاقة الترابط بينها وبين الشركة الأم وبالتالي تحصل على مدخلاتها الإنتاجية (مواد خام و سلع وسيطة) من مصادر خارجية عوض الحصول عليها من موردين محليين وهو ما يقلل من قدرتهم على توظيف عمالة جديدة.

**ب- الأثر على إيرادات الدولة:** تمثل حصيلة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية إيرادا مهما للدولة يمكن أن تستخدمه في تمويل مشاريع استثمارية إنتاجية أو مشاريع بنية تحتية أو غيرها من المشاريع الاستثمارية الأخرى التي يمكن أن تساهم في النهوض بمستويات التشغيل. ولكن هذا الهدف يمكن أن يتحقق فقط على المدى الطويل لأنه على المدى القصير والمتوسط عادة ما تستفيد الشركات الأجنبية من إعفاءات جمركية على الآلات والتجهيزات والمعدات والسلع الوسيطة وإعفاءات ضريبية على الأرباح التجارية والصناعية من أجل إقناعها بالاستثمار في البلد المضيف مما يؤدي إلى تراجع حصيلة الضرائب المجمعة ومنه تراجع إيرادات الدولة وبالتالي إضعاف قدرتها على إقامة مشاريع جديدة بإمكانها زيادة فرص العمل.

**ج- الأثر على المنافسة:** نتيجة للإمكانيات التكنولوجية والمالية والتسويقية والتنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية فإنها تفرض منافسة غير متكافئة مع الشركات المحلية ويجعلها في وضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة، مما يدفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق وبالتالي تضييع أعداد كبيرة من مناصب العمل، وهو ما حدث مثلاً في البرازيل خلال الفترة (1970-1975) حيث انسحبت من السوق أزيد من 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل الشركات متعددة الجنسيات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Sanjaya lall, Op.Cit., p.525.

<sup>2</sup> - بنك مصر، مرجع سابق، ص 101-106.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989)، ص 208.

وقد يأخذ الوضع شكلا مغايرا إذا حفز دخول الشركات الأجنبية المستثمرين المحليين على توسيع طاقتهم الإنتاجية وتحسين طرقهم التصنيعية وتطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة وكذا تنمية مهارات اليد العاملة وهو ما يمكن المؤسسات المحلية من التكيف مع نسق المنافسة وبالتالي المحافظة على مناصب العمل واستحداث مناصب جديدة.

### ثانيا: أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات الأجور

تقدم الشركات الأجنبية وفروعها في البلدان المضيفة (وخاصة النامية منها) أجورا تفوق ما تقدمه الشركات المحلية من أجل استقطاب العمالة المدربة وذات المؤهلات والمهارات والإنتاجية العالية وحرمان منافسيها من المؤسسات المحلية منها.

وللدلالة على أن الشركات الأجنبية توفر أجورا أفضل مقارنة بالمؤسسات المحلية، أكدت الدراسات المقارنة ما يلي:<sup>1</sup>

■ إن الشركات الأمريكية وفروعها في الدول النامية تدفع أجورا تزيد عن مستوى الأجور السائد في تلك الدول فيما بين 40% و100%. وفي بنغلاديش لوحظ أنه بالنسبة للعاملين في الشركات التي تنشط في المناطق الصناعية الحرة أن العاملين غير الماهرين يحصلون على أجور تزيد عن 40% عن الحد الأدنى بالدولة و15% بالنسبة للعاملين متوسطي المهارة و50% بالنسبة للعاملين مرتفعي المهارة. وفي الصين وبعد دراسة على 48 شركة أمريكية، تبين أنها تدفع للعامل في الساعة 5.25 دولار هذا باستثناء المزايا الأخرى أي ما يعادل 10900 دولار سنويا. أما في المكسيك فلوحظ أن الشركات الأجنبية التي تصدر ما بين 40% و80% من إنتاجها تقدم أجورا أعلى بنسبة 11% مقارنة بالشركات التي لا تعمل من أجل التصدير، أما بالنسبة للشركات التي تصدر ما يزيد على 80% من إنتاجها فإن الأجور فيها كانت ما بين 58% و67% أعلى من نظيراتها التي تعمل لخدمة السوق المحلي؛

■ وفي عام 1996 خلصت دراسة حول تفسير العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور في كل من المكسيك وفترويل والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أسهمت في زيادة الطلب على العمالة وارتفاع مستويات الأجور في المؤسسات المملوكة للأجانب فقط في كل من المكسيك وفترويل دون أن ينعكس ذلك على زيادة الأجور في المؤسسات المحلية بالبلدين. أما في الولايات

<sup>1</sup> - رضا عبد السلام، "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل، دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، (ماي 2006)، ص ص. 28-29.

المتحدة الأمريكية فقد أدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة في الأجور تكاد تكون متماثلة سواء في المؤسسات المحلية أو الأجنبية نظرا للتفاوت البسيط في الأجور بين هذه المؤسسات<sup>1</sup>،

■ وفي دراسة قامت بها OCDE عام 2008 في بعض الدول المتقدمة (ألمانيا، إنجلترا، البرتغال) ودولتين ناشئتين (اندونيسيا والبرازيل) وجد أن:<sup>2</sup>

- الشركات الأجنبية توظف ضعف ما توظفه الشركات المحلية؛
  - الأجور المدفوعة من الشركات متعددة الجنسيات تفوق 50% أجور الشركات المحلية؛
  - الفرق في مستوى الإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية يفوق الفرق في الأجور.<sup>3</sup>
- من خلال كل ما سبق تشير كل الدلائل التطبيقية إلى الفوارق الواضحة في مستويات الأجور بين الشركات الأجنبية والمؤسسات المحلية بالبلد المضيف مع ملاحظة الاختلاف في نسبة الزيادة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة والذي يعزى إلى التفاوت في إنتاجيتهما والتي كلما زادت عززت فرصة العامل في الحصول على أجر أكبر. مع الإشارة إلى أن الزيادة في الأجور التي تمنحها الشركات الأجنبية قد تكون دافعا للشركات المحلية للرفع من أجور موظفيها وعمالها للحفاظ عليهم من إغراءات الشركات الأجنبية وخاصة بالنسبة للمهرة منهم.

### ثالثا: أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الإنتاجية والمهارات الفنية لليد العاملة

تعتبر الإدارة الفعالة أحد العناصر الأساسية للإنتاج، وتلعب دورا رئيسيا في تحسين إنتاجية المؤسسات وتقوية مركزها في سوق المنافسة ومساعدتها على مواجهة تهديدات المحيط سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ولعل مصيبة البلدان النامية اليوم تعود إلى سوء الإدارة وغياب التنظيم وضعف جهاز التكوين، مما يدفع أغلب هذه البلدان لفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من خبراتها الإدارية وهذا اعتبارا لأن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر فقط على توفير فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة البطالة بالدول المضيفة، بل يمكنه أن يساهم في تحسين القدرات الفنية والمهارية والإدارية للعمالة المحلية وبالتالي الرفع من مستوى إنتاجيتهم.

كما أن تحويل التكنولوجيا بين الشركات الأجنبية وفروعها المنتشرة في الدول المضيفة لا يتوقف فقط على الآلات والمعدات وبراءات الاختراع والمديرين والمهندسين والتقنيين بل يتعداه إلى نقل المهارات الفنية والتدريب إلى اليد العاملة المحلية العاملة بالفروع الأجنبية بدءا بالعمال البسطاء وصولا إلى كبار المديرين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Brian Aitken, Ann Harrison, and Robert E. Lipsey, "Wages and Foreign Ownerships a Comparative Study of Mexico, Venezuela, and United States", **Journal of International Economic**, (1996), pp. 345- 371.

<sup>2</sup> - OCDE, " L'Impact de L'Investissement Direct Etranger sur les Salaires et les Conditions de Travail", Conférence OECD, OIT sur La Responsabilité Sociale des Entreprises, Paris, (23-24 juin 2008), p.17.

<sup>3</sup> - Ibid., P. 17.

<sup>4</sup> - M. Blomstrom, A. Kokko, "the Impact of Foreign Investment on Host Countries", Working Paper (Washington: **Policy Research**, December 1996), p.16.

ومن الواضح أن ارتفاع مستوى الإنتاجية هو انعكاس لارتفاع مستوى التأهيل والتدريب والتكوين الذي يتلقاه العامل. طالما أن الشركات الأجنبية هي التي تملك القدرة على ضمان أفضل تدريب وتأهيل لعمالها، فإن هذا سيؤدي إلى الرفع من مستوى إنتاجيتهم ويقلص من الفجوة الإنتاجية بين الدول المصدرة للاستثمار والدول المستقبلية له. ولهذا أصبحت معدلات الإنتاجية في العديد من دول شرق وجنوب آسيا كماليزيا والصين وهونج كونج وتايوان وسنغافورة تعادل تقريبا مستويات الإنتاجية المحققة في الدول المتقدمة.<sup>1</sup> ففي سنغافورة مثلا وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الأجور من 5567 دولار عام 1984 إلى 21500 دولار عام 1999 إلا أن القيمة المضافة لكل عامل ارتفعت من 16500 دولار عام 1984 إلى 41000 دولار لكل عامل عام 1999،<sup>2</sup> وهو ما يبين ارتفاع مهارة وإنتاجية العمال في سنغافورة.

إن الشركات الأجنبية تمتلك المقومات اللازمة للمساهمة في عملية التكوين للعمال بالدول المضيفة وذلك لأنها شركات تمتلك قدرات وتقنيات تكوينية حديثة قادرة على تحسين أداء الموارد البشرية، وتمتلك قدرات مالية ضخمة تمكن من تمويل أي عملية تكوين. بما فيها الأكثر تخصصا. وهي عملاقة ولها فروع في مختلف مناطق العالم وبإمكانها القيام بعملية التكوين على مستوى فروعها بطريقة التعلم عن طريق التمرن وهذا عكس المؤسسات المحلية والتي تلجأ في أغلبها إلى الاستعانة بأطراف خارجية للقيام بعملية التكوين.<sup>3</sup>

وتتجلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين: أولهما مباشرة وهذا من خلال التدريب داخل مقرات العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي مساهمة غير مباشرة وذلك لأن الشركات الأجنبية عندما تقوم بالاستثمار فهي تزيد من معدل النمو وبالتالي ارتفاع إيرادات الدولة من خلال الضرائب المدفوعة، وهو ما يدفع الحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والتدريب.<sup>4</sup>

بالإضافة إلى كل هذا فإن حصول العمالة المحلية بالشركات الأجنبية على التعليم والتدريب أو اكتسابهم لتقنيات جديدة سيؤدي إلى نشر التقنية والمعرفة في الاقتصاد ككل، كما يمكن أن يتجه عدد منهم لترك العمل بالشركات الأجنبية والانضمام إلى شركات محلية أو تأسيس مشاريع خاصة بهم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء وتدعيم الوضع التنافسي للمؤسسات المحلية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - عبد السلام، مرجع سابق، ص.33.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.39.

<sup>3</sup> - Alaya, Merouane, " L'Investissement Direct Etranger et Croissance Economique: une Estimation a Partir d'un Modele Structurel Pour Les Pays de Rive Sud de La Méditerrané ", Les Cahiers De L'IRD, (Paris: Auf: Septembre 2006), p.6.

<sup>4</sup> - عبد السلام، مرجع سابق، ص.31.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص.33.

إن حصول العمالة المحلية بالشركات الأجنبية على برامج تدريب وتكوين لا يعفي حكومات البلدان المضيفة من تبني وتطبيق نظام تعليمي وتكويني متطور وكفاء يسمح بإفراز عمالة مدربة ومؤهلة تكون قادرة على استيعاب المهارات والمعارف الجديدة، وتكون بذلك محمدا رئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، فإن الدول التي يتميز فيها العنصر البشري بالتأهيل وارتفاع مستوى الإنتاجية تكون الأوفر حظا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية وميزان المدفوعات

#### المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بوصفها إحدى المظاهر المميزة للعولمة علاقة معقدة ولا يمكن تفسيرها فقط من خلال تحليل نظري بحت، خاصة في ظل تنامي التجارة بين فروع الشركات الأجنبية والتي أصبحت تمثل نسبة مهمة من التجارة الدولية. فضلا عن ذلك، فإن قسمة العمل الدولية أصبحت أكثر تعقيدا، بعدما فقدت النماذج الكلاسيكية في التخصص والمبنية على امتلاك الميزة النسبية في الإنتاج قدرتها على تفسير التبادل الدولي بسبب تنامي التبادل بين الفروع وارتفاع الصادرات والواردات بين منتجات متعددة لنفس الفرع وتطور نظم المعلومات والاتصال وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير والتعليم والتدريب. وهذه عوامل سمحت للمؤسسات بتطوير وتنويع منتجاتها والاستجابة لأذواق المستهلكين.

وعلى الرغم من اختلاف طبيعة كل منهما، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه بينهما ومنها:<sup>1</sup>

- تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير مثل حجم السوق المزمع الدخول فيه، مدى القرب والبعد من مناطق الاستثمار ومدى وجود استقرار اقتصادي؛
- تأثير السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين. فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، فعلى سبيل المثال إذا قامت الدول المضيفة بفرض قيود على التجارة سيدفع هذا إلى تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها للتغلب على هذه القيود بالمقابل فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة مرهون بتوفر درجة معقولة من الانفتاح الاقتصادي؛
- وجود علاقة سببية بينهما، فإذا كانت الدول المضيفة تشجع على التصدير من خلال منحها حوافز متعددة فرما يكون ذلك دافعا لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول. كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على المزيد من الاستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية إذا لم يستطع

<sup>1</sup> - عبيد، مرجع سابق، ص. 140.

الحصول عليها محليا وكذا المزيد من الصادرات إذا كان يعمل في إطار إستراتيجية "الإنتاج الموجه للتصدير".

وقد بدأت أولى المحاولات النظرية لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية منذ خمسينيات القرن الماضي على يد مانديل Mundel والذي اعتمد على النموذج النيوكلاسيكي في التجارة الدولية الذي صاغه الاقتصاديان السويديان هيكشر وأولين.

وفي تحليله اعتبر مانديل وجود بلدين (A) و (B) وسلعتين (X) و (Y) (القطن والفولاذ) وعاملي إنتاج العمل (L) ورأس المال (K). فالبلد (A) يتميز بكثافة في رأس المال وبالتالي فهو يمتلك ميزة في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة عنصر رأس المال (Y)، أما البلد (B) سيخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة عنصر رأس العمل (X) باعتباره يتميز بكثافة في عنصر العمل.

وعلى عكس نموذج هبات عوامل الإنتاج، فإن مانديل أهمل فرضية عدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال دوليا وافترض أن فرض تعريفه جمركية من قبل البلد (B) من أجل الحد من الواردات من السلعة (Y) كثيفة عنصر رأس المال التي يتخصص فيها البلد (A) سيؤدي إلى ارتفاع سعر رأس المال في البلد (B) باعتباره عنصرا نادرا. ويترتب عنه انتقال رأس المال من البلد (A) إلى البلد (B) بسبب ارتفاع عائد رأس المال في هذا الأخير، وتعديل أسعار عناصر الإنتاج بسبب هذا الانتقال بين البلدين. وسيستمر تدفق رؤوس الأموال من (A) إلى (B) طالما أن الاختلاف في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج لا يزال قائما ولا يتوقف إلا في حالة المساواة بين أسعار عوامل الإنتاج في البلدين.<sup>1</sup>

ويخلص مانديل في النهاية إلى أن وضع القيود الجمركية على حركة السلع يدفع بعوامل الإنتاج إلى الانتقال بين البلدين المتبادلين في شكل استثمار أجنبي مباشر لمواجهة هذه القيود،<sup>2</sup> وهو ما يعبر عنه بحالة الإحلال التام بين عناصر الإنتاج والسلع.<sup>3</sup> وعلى الرغم من محاولته الجدية لتفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية إلا أن تحليل مانديل تعرض لانتقادات كثيرة تخص بالأساس الفرضيات التي وضعها وبنى عليها نتائجه كالمنافسة الكاملة، استبعاد النقود كوسيط للتبادل، عدم انتقال السلع وانتقال عناصر الإنتاج وحصر عملية الانتقال في

<sup>1</sup>- Linda S. Goldberg & Michael W. Klein, 1999. "International Trade and Factor Mobility: an Empirical Investigation", National Bureau of Economic Research, Working Paper, 7196, (June, 1999), p.6.

<sup>2</sup>- هناك عوامل مهمة في التأثير على الانتقال من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

- السياسات الحكومية ولا سيما المتعلقة بالتعريف الجمركية أو الحواجز الأخرى أمام السلع المستوردة أصبحت تمثل حافزا قويا يدفع الشركات المصدرة إلى الشروع في الإنتاج بالبلد المضيف.

- إن التنافس بين الشركات العاملة في صناعات احتكار القلة يشجعها غالبا على الاستثمار في الخارج بهدف تثبيت وجودها في الأسواق الخارجية.

- يمكن القيام بالإنتاج في الخارج بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف النقل وتكاليف الإنتاج بشكل عام.

- إن وجود الشركات في الأسواق الخارجية يتيح لها التعرف على أذواق المستهلكين في البلد المضيف على نحو أفضل ومن ثم جعل المنتجات منسجمة مع الأذواق المحلية انظر: هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص.71.

<sup>3</sup>- Linda. S, Op.Cit., p.6.

عنصر رأس المال دون عنصر العمل، وهي كلها فرضيات بعيدة عن الواقع. وعلى عكس ماندال يرى كوجيما Kojima بأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية هي علاقة تكاملية إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتم في صناعات ذات ميزة نسبية في البلد المضيف ونقيصة نسبية في البلد الأم. في حين إذا حدث العكس وتم الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات يمتلك فيها البلد الأم ميزة نسبية والبلد المضيف نقيصة نسبية فإن العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر تصبح علاقة إحلال.<sup>1</sup>

وللتحقيق من مدى صحة صياغة النظرية يقارن كوجيما بين الاستثمارات اليابانية والأمريكية في الخارج. وقد وجد أن الاستثمارات اليابانية ذات طبيعة تكاملية مع التجارة لأنها تقوم بتنمية الموارد الطبيعية وتساهم في تقوية الميزة التنافسية للبلد المضيف وتحسين إنتاجيته وبالتالي تحسين معدل التبادل بين البلد الأم والبلد المضيف. أما الاستثمارات الأمريكية يعتبرها مقيدة للتبادل الدولي على اعتبار أنها تنفذ في الصناعات ذات التقنية العالية والكثيفة رأس المال وتسعى دائما إلى تدعيم الوضع الاحتكاري للشركات الأمريكية.

يتضح من هذا التحليل أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية قد تكون علاقة تكامل أو إحلال بحسب طبيعة الترابط بين الشركات الأم وفروعها وعلاقتها بالدول المضيفة.<sup>2</sup> فبالنسبة للبلد الأم يمكن اعتبار العلاقة بين المتغيرين علاقة إحلال على اعتبار أن ما كان يصدره سابقا قد تم تعويضه بمنتجات محلية للشركات المستثمرة في البلد المضيف وفي شكل منتجات نهائية وهو ما قد يؤثر على صناعة البلد المستثمر من حيث حجم الإنتاج وحجم التوظيف.

ويمكن أيضا اعتبار العلاقة بين المتغيرين علاقة تكاملية على أساس أن الاستثمار في الخارج يسمح بتقوية القدرة التنافسية لفروع شركات البلدان المستثمرة في الخارج وزيادة حجم التجارة بين المؤسسات الأم وفروعها في الخارج خاصة المنتجات الوسيطة أو نصف المصنعة مما يرفع من صادرات البلدان الأم وينمي صناعاتها.

أما بالنسبة للبلد المضيف وعلى غرار الوضع بالبلدان المستثمرة (الأم) يمكن للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية أن تكون تكاملية أو إحلالية. فعمليات البيع والشراء التي تقوم بها فروع الشركات الأجنبية بالدول المضيفة تعوض الواردات التي كانت تحصل عليها من الدول المستثمرة وتحسن بذلك من وضع الحساب الجاري، الإنتاج الداخلي ومستوى التشغيل. فإذا أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة المدخلات المستوردة، فإن العلاقة تكون علاقة تكامل، ويمكن أن يؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري للبلد المضيف.

<sup>1</sup> - Mary A. Marchant, Dyana N. Cornelle, and Won Koo, "International Trade and Foreign Direct Investment: Substitutes or Complements?", Journal of Agricultural and Applied Economic, (August 2002), p. 293.

<sup>2</sup> - Fontange, Lionel, "l'Investissement Étranger Direct et le Commerce International sont-ils Complémentaires ou Substituables ?", (1999) : <http://dx.doi.org/10.1787/771416201121>.

وفي حقيقة الأمر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة غالبا ما يؤدي إلى زيادة الواردات في المدى القصير في حين أن أثره على زيادة الصادرات لا يكون إلا في الأمد الطويل.<sup>1</sup> ومع ذلك، فإن البلدان المضيفة يمكن أن تحصل في الأمد القصير على مجموعة من المكاسب من خلال استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر كتحويل التكنولوجيا، استحداث مناصب عمل، تشجيع الاستثمارات المحلية خاصة المقاوله من الباطن.

### المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن نشاط الشركات الأجنبية في البلدان المضيفة ينعكس لا محالة على وضع ميزان المدفوعات بما من خلال التدفقات السلعية والخدمية والمالية المرتبطة بنشاط هذه الشركات. فالمستثمر الأجنبي بقدر مساهمته في زيادة الصادرات من السلع والخدمات يمكن أن يرفع من حصة الواردات منها ورغم قدرته على جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل استثماره بالبلد المضيف يمكن أن يولد تدفقا عكسيا لرؤوس الأموال. لذلك، فإن تقييما دقيقا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وضع ميزان المدفوعات يستدعي تحليل هذا الأثر على بنود الميزان ذات العلاقة المباشرة بحركة هذه الاستثمارات وهي الحساب الجاري (السلع والخدمات والتحويلات) وحساب رأس المال.

### أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على الحساب الجاري من خلال القنوات التالية:

**1. بالنسبة للسلع:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يدعم صادرات البلد المضيف وهذا بسبب: جودة منتجات الشركة، شهرة علامتها التجارية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية وقدرتها على الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة بالبلد المضيف وهو ما يؤثر إيجابا في المستقبل على تنافسية هذا القطاع بالبلد المضيف ويزيد من تدفقات العملة الصعبة إليه.<sup>2</sup>

وقد قدرت مساهمة صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي صادرات سنغافورة بـ 60.6% (عام 1996) وفي ماليزيا بـ 51% (عام 1994) وفي الصين بـ 36.1% (عام 1997) وفي النمسا بـ 24.7% (عام 1996).<sup>3</sup> كما ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأرجنتين بزيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2% في المتوسط في السنة وزيادة حجم الصادرات بنسبة 9.4% في السنة خلال الفترة 1992-1999.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Fontange, Lionel, Op.Cit.

<sup>2</sup> - OCDE, "l'Investissement Direct Étranger au Service du Développement : Optimiser les Avantages, Minimiser les Coûts", (2002), p.101.

<sup>3</sup> -UNCTAD, World Investment Report 1999, " Foreign Direct Investment and the Challenge of Development", New York, (1999), p. 410.

<sup>4</sup> - بيدرو بو، "الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات"، مجلة التمويل والتنمية، (مارس 2000)، ص.15.



وتعتبر المناطق الحرة من أهم الأشكال المساعدة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه على تشجيع الصادرات وهذا بسبب الخصائص التي تتميز بها ومنها:<sup>1</sup>

- إعفاء الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة وسلع التجهيز من الرسوم؛
- تخفيف الأعباء الإدارية والتنظيمية مع إعفاءات ضريبية لفترات زمنية معينة؛
- توفير بنية تحتية متميزة تحت تصرف هذه المؤسسات.

وقد ساهمت هذه المناطق في تشجيع صادرات بعض البلدان المضيفة على غرار جزر موريس والتي شكلت صادرات المناطق الحرة بها 71% من مجموع الصادرات الإجمالية مع ضمان توظيف 16.6% من اليد العاملة النشيطة بالبلد.<sup>2</sup>

ولكن مع هذه الميزات للمناطق الحرة لا يمكن الجزم بأثرها الايجابي على الميزان التجاري في البلدان المضيفة وهذا بسبب حجم وارداتها من الخارج لتمويل عملياتها الإنتاجية وأيضا الإعفاءات الجمركية التي تستفيد منها هذه المؤسسات وهو ما يمثل عبئا على ميزانية الدول المضيفة.

والاستثمار الأجنبي المباشر بقدر مساهمته في زيادة صادرات الدول المضيفة، فإنه قد يعتمد بشكل كلي أو جزئي على سلع وسيطة ورأسمالية ذات مصدر خارجي نتيجة عدم توفرها أو ارتفاع تكلفتها محليا مما يزيد من حجم الواردات ويفقد الأثر الايجابي للصادرات على ميزان المدفوعات. وهذا ما أكدته دراسة أجريت على 18 مؤسسة من أكبر المؤسسات الأجنبية العاملة بقطاع الكهرباء والإلكترونيك في ماليزيا حيث توصل كل من Arif و Young إلى أن عناصر الإنتاج المستوردة من قبل هذه المؤسسات يمثل حوالي 80% من القيمة الإجمالية لعناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج، وهو ما يوضح أن المكون المحلي في القطاع ضعيف جدا.<sup>3</sup>

لكن إذا توجهت الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية للحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لعملياتها الإنتاجية فإن هذا يحسن من وضعية الميزان التجاري خاصة إذا زادت صادراتها. كما تهدف المؤسسات الأجنبية إلى تلبية حاجيات السوق المحلية بالبلد المضيف من سلعة معينة كانت تستوردها سابقا مما يساهم في تخفيف إجمالي وارداتها وتوفير العملات الصعبة والحد من خروجها والتأثير إيجابا على ميزان المدفوعات شرط تقليل الاعتماد على مدخلات الإنتاج ذات المصدر الأجنبي. وفي هذا السياق قدرت مبيعات الشركات الأجنبية المستثمرة سنة 2005 في كل من ألمانيا واليابان وهونغ كونغ والهند بـ 805 و 317.1 و 266.8 و 41.2 مليار دولار على التوالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - OCDE, L'Investissement Direct Étranger au Service du Développement : Optimiser..., Op.Cit., p.104.

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - Ibid., pp.104-105.

<sup>4</sup> - UNCTAD, World Investment Report 2008, Op.Cit., p.283.

ويرتبط تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والواردات وعلى الميزان التجاري بدرجة استخدام الشركات الأجنبية لسياساتها التسعيرية والمتمثلة في أسعار التحويل بينها وبين فروعها.<sup>1</sup> ففي حالة التصدير من الفرع إلى المؤسسة الأم يطبق الفرع سعرا أقل من السعر العالمي أما في حالة استيراد الفرع لسلع وسيطية أو مواد أولية من المؤسسة الأم، فإن السعر المطبق يكون أعلى بكثير من السعر العالمي وهو ما يعني في المحصلة تخفيض حجم الأرباح الخاضعة للضريبة بالدول المضيفة وخسارة هذه الأخيرة لمورد مهم كان يمكن استخدامه لتعزيز حصيلة النقد الأجنبي بهذه الدول.

**2. بالنسبة للخدمات وباقي التحويلات:** تحتاج الشركات الأجنبية إلى الكثير من الخدمات المرافقة لأنشطتها الإنتاجية كالنقل والتأمين والخدمات المصرفية وخدمات الإشهار. وقد تحصل عليها الشركات المستثمرة من داخل البلد المضيف أو من خارجه. فإن كان مصدر هذه الخدمات داخليا، فإن الأثر على ميزان الخدمات يكون معدوما لأنها تتم بين مقيمين بحسب تعريف ميزان المدفوعات. أما إذا حصلت الشركات الأجنبية على الخدمات التي تحتاجها من مصدر خارجي، فإن الأثر سيكون سلبيا.

والواقع أن تحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ودفع فوائد القروض الأجنبية وثمان استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الفنية وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب إلى الخارج، سينعكس سلبا على ميزان الخدمات والتحويلات.<sup>2</sup> وسيزداد الأمر سوءا في حالة ضعف مهارات وخبرات العمالة في الدول المضيفة الأمر الذي لا يسمح بإشراكها في المشاريع الأجنبية ويؤدي إلى ارتفاع نفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية وهو ما يعني امتصاص قسم كبير من الدخل الوطني والذي كان سيتحول إلى ادخار في البلد المضيف.<sup>3</sup>

### ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مكونا من مكونات حركة رأس المال طويلة الأجل فإن أثره يظهر من خلال التدفقات المناسبة منه إلى الدول المضيفة ومصدر الحصول عليها. فإذا استخدم المستثمر الأجنبي موارده الذاتية أو استعان بمصادر خارجية للحصول على قيمة الاستثمار، فإن الأثر يكون بالتأكيد إيجابيا خاصة إذا قام

<sup>1</sup> - يقصد بأسعار التحويل أسعار السلع والخدمات (المباعة أو المشتراة) المحولة أو المتبادلة بين فروع الشركة الواحدة أو بين المركز الرئيسي وواحد الفروع، وينطبق هذا التعريف أيضا على المواد الخام والسلع نصف المصنعة والقروض ومقابل استخدام العلامات التجارية وبراءة الاختراع وغيرها. وتلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى استخدام أسعار التحويل بدافع إما:

- تخفيف الأعباء الضريبية وزيادة الأرباح وكسر القيود المفروضة على تحويل الأرباح؛  
- توفير وإدارة التدفقات النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المترتبة على الشركة وفروعها؛  
- التغلب على قيود التجارة وتخفيض الأثر السلبي لمعوقات التصدير والاستيراد فضلا عن تجنب الرقابة على أسعار الصرف وتقلباتها وصولا في النهاية إلى تدعيم المركز التنافسي للشركات الدولية وفروعها في الأسواق الدولية، انظر: أبو جحف، بحث...، مرجع سابق، ص. 167-181.

<sup>2</sup> - هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص. 285-286.

<sup>3</sup> - شلغوم عميروش، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 410، (أفريل 2013)، ص. 71.

بإعادة استثمار جزء من الأرباح التي حققها بالبلد المضيف (وهذا باعتبار الأرباح المعاد استثمارها تعامل على أنها رأس مال أجنبي داخل يدعم رصيد حساب رأس المال). وكلما زادت مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس مال المشروع الاستثماري المنشأ بالبلد المضيف (الملكية المطلقة أو الحيازة على أغلبية الأسهم) سمح ذلك بزيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي وتحسين وضع حساب رأس المال.

أما إذا اعتمد على المصادر المحلية بالبلد المضيف لتمويل الجزء الأكبر من استثماره من خلال حصوله على القروض من البنوك التجارية المحلية أو الاستدانة من أسواق رأس المال بالبلد المضيف، فإن حجم رأس المال المتدفق يكون ضعيفا وتأثيره محدودا على حساب رأس المال. يضاف إلى ذلك أن عدم رغبة المستثمر الأجنبي في إعادة استثمار جزء من أرباحه في البلد المضيف وسعيه إلى تحويلها إلى البلد الأم والتي كانت كنتاج لاستثمار مصدره محلي وبالتالي فإن المعادلة تصبح معكوسة. فعوض أن يستفيد البلد المضيف من هذا الاستثمار أصبح هو من يموله من مدخراته المحلية ويمكنه من تحقيق أرباح تحول إلى البلدان المصدرة لهذه الاستثمارات (يتم تحويلها إلى الخارج) مع عدم إغفال أن البلدان المضيضة مسئولة مسؤولية مباشرة عن عدم إعادة استثمار هذه الأرباح بسبب عدم توفرها لمناخ استثماري ملائم يشجع ويحفز المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار جزء من أرباحهم في البلدان التي حققوها فيها.

وتشير البيانات إلى قيام الشركات الأمريكية بين عامي 1957-1965 بتمويل نسبة 83% من قيمة استثماراتها في أمريكا اللاتينية من المصادر المحلية، خلال الفترة 1960-1970 كانت نسبة 78% من الاستثمارات الصناعية لفروع هذه الشركات تمول محليا، وفي تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في عام 1973 قدرت مساهمة الشركات الأمريكية فيما تقوم به من استثمارات خارج الولايات المتحدة الأمريكية بما لا يزيد عن 15% من مجموع استثماراتها. وفي هذا السياق يرى فيرنون أن مقابل كل دولار من رأس المال المنقول فعليا من الولايات المتحدة إلى الشركات التابعة لها في البلدان المضيضة تجمع هذه الشركات 4 دولارات من المصادر الأخرى من ضمنها السوق المحلية لرؤوس الأموال.<sup>1</sup> وفي عام 1994 تم تمويل 30% من أصول الشركات الأمريكية من خلال أدوات الدين الصادرة من المؤسسات المالية القائمة في البلدان المضيضة.<sup>2</sup>

ويبدو جليا أنه ماعدا بعض الدول النامية التي استطاعت التفاعل إيجابيا مع استراتيجيات الشركات الأجنبية وتحقق منافع اقتصادية مهمة من وراء نشاطها وتحسن من وضع ميزان مدفوعاتها، فإن أغلب البلدان النامية الأخرى تعرضت لاستنزاف مقصود لفائضها الاقتصادي وعوض أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لعملية التراكم الرأسمالي الداخلي كان منبعاً لتدفق عكسي خارجي استفادت منه الشركات الأجنبية وبلدانها الأم.

<sup>1</sup> - هناء عبد الغفار، مرجع سابق، ص. 282-284.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 284.

### خاتمة الفصل الثالث

لقد كان الغرض الأساسي لنظريات النمو الاقتصادي هو شرح الطريقة التي بواسطتها يمكن استغلال عناصر الإنتاج المختلفة (موارد طبيعية، عمل، رأس المال، تقدم فني) لتحقيق النمو المستهدف. وقد كان هناك تباين في تحليل كل نظرية تبعا لاختلاف افتراضاتها ونظرتها لمحددات ومصادر النمو. ورغم اتفاق كل النظريات على أن العمل ورأس المال عنصرين أساسيين لتحقيقه إلا أنها تؤكد على الدور الفعال للتطور التقني ورأس المال البشري كمتغيرات أساسية مفسرة للنمو الاقتصادي. حيث أن مستويات النمو التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة وبعض الاقتصاديات الناشئة لم تكن لتحدث لولا الطفرة التكنولوجية التي شهدتها هذه الدول واستثمارها في تكوين الإنسان القادر على تطوير المعرفة والبحوث التطبيقية وتحويلها وترجمتها إلى منتجات تنافسية وهو ما يعني أن التطور التقني قادر على تحقيق النمو حتى في حال ثبات عنصري العمل ورأس المال.

وباعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد المصادر الأساسية لتمويل عملية التنمية ومنبعها رئيسيا للتطور التقني، فإن الدول المضيفة لهذه الاستثمارات يمكن أن تستفيد من الشركات الأجنبية في زيادة إمكانياتها التكنولوجية وتحسين كفاءة العنصر البشري بها وزيادة حجم صادراتها وبالتالي تحسين وضع ميزان مدفوعاتها وتحقيق نسب النمو المرجوة خاصة في ظل شح الموارد المالية لبعض الدول النامية وسوء إدارتها بالنسبة لبعض الآخر.

ومع هذا، فإن استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لتحسين أوضاعها الاقتصادية مرتبط أساسا بمدى قدراتها على صياغة سياسة ورؤية واضحة تقوم على تذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب في مقابل الاستفادة من عناصر تميز هذه الاستثمارات، وأيضا بمدى استعداد المستثمرين الأجانب لنقل تكنولوجيا حديثة تسمح بتطوير طرائق وأساليب الإنتاج وتدريب العمالة المحلية والرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد المضيف.

## الفصل الرابع

### واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

#### تمهيد

تواجه الدول النامية تحديات تنموية متزايدة تتطلب مواجهتها البحث عن مصادر تمويل كافية كانت داخلية أم خارجية. وبسبب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها أغلب البلدان النامية في ظل شح الموارد المحلية، تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت هدفا أساسيا لكل الدول للاستفادة منها في تحسين أوضاعها المحلية شرط توفير مناخ استثماري ملائم يسمح للشركات الأجنبية بالنشاط بأقل المخاطر والتكاليف مع تحقيق أفضل المكاسب لها وللبلد المضيف.

واستجابة لاملاءات المؤسسات المالية الدولية وتحت ضغط المديونية الخارجية ومن اجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيتها الاقتصاد الجزائري وإيجاد مصادر دخل بديلة للمحروقات، اضطرت الجزائر إلى الانفتاح على رأس المال الأجنبي في شكله المباشر لمواجهة عبء وتكاليف المديونية والمساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. وعملت من اجل تحقيق هذا الهدف على تحسين مكونات المناخ الاستثماري بأبعاده المتعددة لإقناع المستثمرين الأجانب بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في الجزائر.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الإشارة إلى عوامل الجذب والطرده في بيئة الأعمال بما مع القيام بنمذجة قياسية لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

#### المبحث الأول: تحليل طبيعة المناخ الاستثمار في الجزائر

يعتبر مناخ الاستثمار محددًا رئيسيًا لحجم التدفقات الاستثمارية، إذ يفرض على الدول المضيقة التوسع في منح الحوافز مع تدليل العقبات التي تثبط العملية الاستثمارية. وفي هذا الإطار قدمت الجزائر مجموعة من الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية لجذب المستثمرين الأجانب. ورغم أهمية الجهد المبذول، فإنه لا يمكن أن يحجب صعوبات كثيرة لا زالت تعيق عمل المستثمرين الأجانب والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

#### المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من تشابه محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان، إلا أنها تتفاوت بل وتختلف من بلد إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى. وفيما يلي عرض لأهم محفزات الاستثمار في الجزائر.

## أولاً: مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بفترات صعبة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات أثرت بالتراجع على مختلف مؤشرات الاقتصاد، استدعت لجوء الجزائر إلى صندوق النقد والبنك الدوليين وتطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي. استعادة الجزائر الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي استمر بعد ذلك بسبب الطفرة النفطية التي حدثت خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 27

#### المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012

المؤشرات السنوات	الناتج الخلي الإجمالي (مليار دولار)**	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي**	معدل التضخم**	رصيد الميزانية العامة (مليار دولار)*	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)*	المديونية الخارجية (مليار دولار)*	سعر صرف الدينار مقابل الدولار*	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)**	معدل البطالة*
2000	54.79	2.2	0.33	5.29	7.57	25.26	75.25	13.55	29.79
2001	54.74	4.6	4.22	2.31	6.19	22.57	77.26	19.62	27.30
2002	56.76	5.6	1.41	0.13	3.66	22.64	79.68	25.15	25.90
2003	67.86	7.2	4.26	5.76	7.47	23.35	77.39	35.45	23.71
2004	85.32	4.3	3.96	6.05	9.25	21.82	72.06	45.69	20.10
2005	103.19	5.9	1.38	12.21	16.94	17.19	73.35	59.16	15.30
2006	117.02	1.7	2.31	15.83	17.73	5.61	72.64	81.46	12.30
2007	134.97	3.4	3.67	6.38	29.55	5.60	69.37	114.97	13.80
2008	170.98	2.0	4.90	13.5	36.99	5.58	64.58	148.09	11.30
2009	137.22	1.6	5.73	- 9.80	3.86	5.41	72.63	155.11	10.19
2010	161.20	3.6	3.91	- 0.99	15.33	5.45	74.39	170.46	10.00
2011	199.07	2.8	4.51	- 0.87	20.06	4.40	72.93	191.36	9.90
2012	204.33	3.3	8.89	- 9.70	12.06	3.90	77.53	200.58	9.80

المصدر: تم تجميع البيانات من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، (2013): <http://www.amf.org.ae> ومن:

World Bank, World Development Indicators, (2014): <http://data.worldbank.org/wdi>

يتضح من الجدول رقم 27 أن الجزائر سجلت تحسنا كبيرا في المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية

والخارجية والتي يمكن شرحها في ما يلي:

## 1. مؤشرات التوازن الداخلي

- **معدل نمو الناتج المحلي:** سجل الاقتصاد الجزائري معدلات نمو إيجابية بلغت أقصى مستوياتها سنة 2006 بنسبة اقتربت من 7% ويمكن إرجاع ذلك إلى الارتفاع المستمر لأسعار البترول خاصة بعد سنة 2000 مما مكن الجزائر من تحقيق إيرادات مالية كبيرة بالموازاة مع التخفيض من ضغط المديونية التي قدرت في نهاية 2012 بحوالي 3.9 مليار دولار أمريكي.<sup>1</sup> وهذا سمح للجزائر بتوجيه عائداتها من المحروقات لتمويل برامج التنمية المختلفة التي خصصت لها اعتمادات مالية كبيرة انطلقت بـ 7 مليار دولار خلال الفترة 2000-2004 إلى 155 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009 ثم 286 مليار دولار للفترة 2010-2014.<sup>2</sup>
- إن تطبيق الجزائر لهذه البرامج كان هدفه الأساسي دعم النمو من خلال إنشاء بنية تحتية متميزة تساهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة للاقتصاد الجزائري. لكن الملاحظ أنه رغم الأموال الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد الجزائري، إلا أن معدلات النمو بقيت متواضعة، حيث أن متوسط الفترة 2006-2012 لم يتجاوز 2.5% وهي نسبة ضعيفة لا تمكن الاقتصاد الجزائري من استيعاب الأعداد الهائلة من البطالين والتخفيض من معدلات البطالة. كما يوضح أن هناك سوء توزيع واستغلال للموارد المتاحة للجزائر خاصة نحو القطاعات المنتجة للثروة والتي يرتفع فيها المكون التكنولوجي والمعرفي كقطاعي الصناعة والخدمات، حيث لا يزال الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات القطاع الأولي.
- **الميزانية العامة للدولة:** بفضل تحسن حصيلة إيرادات قطاع المحروقات سجلت الميزانية العامة رصيذا موجبا استمر إلى غاية سنة 2008. وقد حققت الميزانية فائضا مهما بـ 13.5 مليار دولار ليتحول الفائض إلى عجز بعد سنة 2009 ويصبح العجز هو السمة الأساسية لرصيد الميزانية. ويعود هذا إلى التراجع في الجباية البترولية وتزايد النفقات خاصة المتعلقة بالرفع من أحوار الوظيفة العمومية بنحو 50% والتوسع في آليات الدعم الاجتماعي للفئات المحدودة الدخل التي مثلت نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي، و 45% من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2011.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات: [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

<sup>2</sup> - خلال برنامج دعم النمو (2005-2009) تم التخطيط لإنشاء: طريق سيار من الشرق إلى الغرب بطول 900 كلم، ترامواي الجزائر العاصمة وإنهاء الشطر الأول من ميتر الجزائر وكذا تحويل المياه من عين صالح إلى تفراسات بطول 700 كلم. انظر:

Algérie Le Plan d'Investissements Publics 2010-2014 et Les Orientations Prioritaires du Nouveau Gouvernements, (Novembre 2012): [www.tresor.economie.gouv.fr/file/378897](http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/378897)

<sup>3</sup> - تتمثل آليات الدعم في: دعم أسعار بعض المواد الأساسية (الحبوب، حليب الغيرة، الزيت والسكر)، المساعدات المقدمة في إطار قطاع السكن بصيغته المختلفة، المساعدات المقدمة في إطار برامج التشغيل المختلفة للتقليل من بطالة الشباب وتغطية جزء من تكاليف القروض الموجهة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة. انظر:

FMI, "Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV-Rapport des Services du FMI", (Janvier 2012), p.7.

■ **معدلات التضخم:** رغم الاستقرار النسبي والتذبذب الطفيف في معدلات التضخم، إلا أنها بدأت تأخذ منحى تصاعديا لتبلغ سنة 2012 معدل 8.89% وهو مؤشر على تزايد الإنفاق الاستثماري من خلال برامج الاستثمار العمومي المطبقة والإنفاق الاستهلاكي المدفوع بتزايد الأجور. بمتوسط سنوي قدر بـ 6.5% خلال الفترة 2000-2008 في حين لم يتجاوز متوسط النمو السنوي للإنتاجية خلال نفس الفترة 0.4%.<sup>1</sup> وهو مؤشر على تراجع الإنتاجية في مقابل تزايد الطلب الذي يؤدي إلى تزايد الضغوط التضخمية ويرفع من معدلات التضخم السنوية. لذلك يجب على الجزائر تنفيذ سياسة نقدية ومالية صارمة تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم.

## 2. مؤشرات التوازن الخارجي

■ **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا مستمرا و متزايدا في صافي التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الجزائر ابتداء من سنة 2000 كنتيجة أساسية للفائض في الميزان التجاري الذي تحقق بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى غاية سنة 2008. وقد بلغ الفائض خلال هذه الفترة مستوى قياسيا قارب 37 مليار دولار. لينخفض بعدها إلى أدنى مستوى له في سنة 2009 ويسجل 3.86 مليار دولار متأثرا بالتراجع الكبير في أسعار البترول والذي نزل إلى مستوى 61 دولار للبرميل في سنة 2009،<sup>2</sup> ثم ارتفع مجددا في السنوات اللاحقة بعد تزايد الطلب على المحروقات وارتفاع أسعارها من جديد في الأسواق الدولية (115 دولار للبرميل في 2012).

■ **الاحتياطات الدولية:** ساهم الفائض في ميزان المدفوعات في تكوين احتياطات صرف مهمة بلغت في أواخر 2012 نحو 200 مليار دولار وهو ما يمثل تغطية للواردات فاقت 40 شهرا، وفي حين لم تتجاوز شهرا واحدا في سنة 1990.<sup>3</sup>

■ **المديونية الخارجية:** تمكنت الجزائر من تسديد جزء مهم من مديونيتها الخارجية وتراجعت إلى أقل من 4 مليارات دولار في أواخر 2012. بعدما تجاوزت 33 مليار دولار في سنة 1996.<sup>4</sup> وهو ما يعبر عن ارتفاع القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني من الموارد المحلية والتقليل من الاعتماد على موارد خارجية وما يتبعها من ضغوط وأعباء وتكاليف. وفي الوقت ذاته يسمح بتمويل برامج التنمية.

■ **سعر صرف الدينار الجزائري:** إن البحث عن التوازن الخارجي فرض على السلطات الجزائرية إصلاح نظام الصرف وتحديد قيمة الدينار الجزائري وجعل نظام الصرف أكثر شفافية وهو ما سمح باقتراب

<sup>1</sup> - Ibid., p.8.

<sup>2</sup> - Indicateurs Economiques et Financiers de l'Algérie, (Novembre 2013): [www.tresor.economie.gouv.fr/file/392572](http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/392572)

<sup>3</sup> - Ibid.

<sup>4</sup> - إحصائيات وزارة المالية الجزائرية: [www.Finance-Algeria.org/dgep/a5.htm](http://www.Finance-Algeria.org/dgep/a5.htm)



الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بعد تبني البنك المركزي التخفيض في قيمته لتتعاقد قوته الشرائية مع باقي العملات الأخرى. وقد ساعد ذلك على استقرار سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي، خاصة مع تنامي احتياطات الصرف لدى السلطات النقدية، بما يتيح لها الحفاظ على هذا الاستقرار. غير أن هذا الأخير قد يكون ظرفيا في ظل هشاشة الاقتصاد الجزائري من حيث الإنتاج والتصدير.

من خلال استعراض مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي يتبين أن الجزائر حققت التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات، ولكنها تبقى توازنات هشة وقابلة للتراجع والتلاشي بمجرد حدوث انخفاض في أسعار النفط في السوق العالمية.

### ثانيا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والتحول العميقة التي يقتضيها الانتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد حر، عملت الجزائر على تكيف منظومتها القانونية وفق متطلبات هذا التحول وجعلها أكثر ليونة لاسيما في ميدان الاستثمار لكونه ركيزة أساسية لأي نهضة اقتصادية.

وفي هذا الإطار أصدرت الجزائر مجموعة قوانين وتشريعات لتنظيم عملية الاستثمار وفتح السوق الجزائرية أمام المستثمرين الأجانب وكانت بدايتها مع قانون النقد والقرض،<sup>1</sup> ثم المرسوم التشريعي 93-12،<sup>2</sup> والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار والأميرين 03-01<sup>3</sup> و 08-06.<sup>4</sup> وقد منحت هذه القوانين تحفيزات كثيرة للمستثمرين الأجانب والمحليين المقيمين وغير المقيمين يمكن ذكرها فيما يلي:

■ ينص الأمر 08-06 في مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات والمعمول بها، وهي إشارة واضحة على إمكانية الاستثمار في مختلف فروع الاقتصاد الوطني؛

■ التزام المشرع الجزائري بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 15 من الأمر 03-01). وهو التزام صريح من قبل الدولة بعدم إخضاع الاستثمارات التي شرع في إنجازها إلى نصوص قانونية جديدة، إلا إذا قبل بها المستثمرون باعتبارها أكثر ملاءمة وتحقق لهم مكاسب إضافية؛

<sup>1</sup> - القانون 10/90 المؤرخ في 18 افريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1990.

<sup>2</sup> - المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.

<sup>3</sup> - الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2001.

<sup>4</sup> - الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2006.

■ تقديم تسهيلات إدارية ومزايا خاصة للاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي أشارت إليها المادة الخامسة من الأمر 06-08:

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز في أجل أقصاه 72 ساعة من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا؛

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في أجل 10 أيام. مع إتاحة حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر (المادة السادسة من الأمر 01-03)؛

- ضمان تحويل رأس المال والعوائد الناجمة عنه وكذلك الناتج الصافي للتنازل أو التصفية وهو ما أشارت له المادة 31 من الأمر 01-03، "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل، يسعها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا، مع ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية". وتشير المادة 30 من الأمر 01-03 إلى وجوب تعهد أي مالك جديد تعود إليه ملكية المشروع (بعد تنازل المالك القديم) بتنفيذ كل الالتزامات التي تعهد بها المالك القديم.

بموجب المادة السابعة من الأمر 06-08،<sup>1</sup> تستفيد الاستثمارات من المزايا التالية:

**1. بعنوان الإنجاز:** الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

■ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

■ الإعفاء من دفع حق الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

**2. بعنوان الاستغلال:** ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد من:

■ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

■ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

<sup>1</sup> - المادة السابعة من الأمر 08/06 تعدل وتنص المادة التاسعة من الأمر 01-03.

كما أن الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا المنجزة في بعض المناطق تستفيد من المزايا التالية:<sup>1</sup>

1. بعنوان الانجاز: تمنح نفس الإعفاءات الواردة في المادة السابعة من نفس الأمر بالإضافة إلى تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنان في الألف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
2. بعنوان الاستغلال: الإعفاءات لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.

وقد أفردت مزايا خاصة للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني تمثلت في:<sup>2</sup>

### 1. بعنوان الانجاز: ولمدة أقصاها خمس سنوات:

■ إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار؛

■ إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛

- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2. بعنوان الاستغلال: ولمدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

بالإضافة إلى جملة الإعفاءات التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي فقد تم:

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) من أجل تقديم المساعدة للمستثمرين وتسهيل الإجراءات الإدارية أمامهم وذلك عن طريق إنشاء الشباك الموحد الذي يضم جميع الإدارات والهيئات ذات العلاقة بالاستثمار؛

<sup>1</sup> - المادة الثامنة من الأمر 08-06 تعدل وتتمم المادة 11 من الأمر 03-01.

<sup>2</sup> - المادة 11 من الأمر 08-06 تتمم المادة 12 مكرر من الأمر 03-01.

■ إخضاع المنازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة الجزائرية للسلطة القضائية المختصة، وقد أعطى القانون الفرصة للأطراف المتنازعة لاختيار الطريقة التي تراها مناسبة لتسوية الخلاف بينهما شرط مطابقتها لمبادئ التحكيم الدولي. وتدعيما لموقفها أمام المستثمرين الأجانب انضمت الجزائر إلى مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية منها ما يلي:<sup>1</sup>

- اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى؛
- اتفاقية إنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات؛
- اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك؛
- اتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي؛
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

وقد عقدت أيضا اتفاقيات ثنائية عديدة مع مجموعة من الدول بهدف حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة

والمبينة في الجدول التالي:

### الجدول رقم 28

#### الاتفاقيات الثنائية للاستثمار التي عقدتها الجزائر بنهاية جوان 2013

العدد	المناطق	إفريقيا	أمريكا	آسيا	أوروبا	الدول العربية
	اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	6	2	7	19	13

Source: UNCTAD, Full List of Bilateral Investment Agreement, (1 June 2013):

<http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Algeria>

يظهر من الجدول رقم 28 أن الجزائر عقدت اتفاقيات مع دول من مختلف القارات لحماية وتشجيع الاستثمارات، كانت أغلبها مع الدول الأوروبية. بمجموع 19 اتفاقية والدول العربية بـ 13 اتفاقية بحكم أن أغلب التعاملات التجارية تتم مع هذه الدول. كما أبرمت الجزائر اتفاقيات أخرى مع قوى اقتصادية مهمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وهذا من شأنه أن يسمح للجزائر بزيادة حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها إن وفرت المناخ الاستثماري الملائم.

<sup>1</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

## ثالثا: الموارد الطبيعية والبشرية

تعتبر الجزائر همزة وصل مهمة بين أوروبا وإفريقيا عبر شريطها الساحلي، مما يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية. وتتوفر الجزائر على موارد طبيعية وثروات باطنية تعري الكثير من الشركات الأجنبية الباحثة على تخفيض تكاليف إنتاجها سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها. ومن أهم هذه الموارد:

- الاحتياطات النفطية والغازية الهامة حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 من حيث الاحتياطات النفطية، والمرتبة السابعة من حيث موارد الغاز المؤكدة في العالم؛<sup>1</sup>
- ثروات منجمية أخرى كالفوسفات والزنك والحديد والذهب واليورانيوم.

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية هامة تتمثل في 8.2 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (في الشمال والجنوب) و32 مليون هكتار من الأراضي السهلية الصالحة لتربية أحسن السلالات الحيوانية.<sup>2</sup> إضافة إلى ما سبق تزخر الجزائر بإمكانات طبيعية وتنوع تضاريسي ومناخي هام يجعل منها قطبا سياحيا عالميا متميزا نتيجة توفرها على شريط ساحلي بطول 1200 كلم وصحراء شاسعة بمساحة 2 مليون كلم<sup>2</sup> ومعالم أثرية وتاريخية منتشرة عبر مختلف ربوع الوطن.

ويعد انخفاض تكلفة اليد العاملة في الجزائر عاملا مهما من شأنه أن يجفز المستثمرين الأجانب للاستفادة من هذه الميزة خاصة في القطاعات التي لا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة كالبناء والسياحة والصناعات الغذائية، وتكمن قوة اليد العاملة الجزائرية في عنصر الشباب. الذي يمثل قوة مستعدة للعمل خاصة مع تفاقم ظاهرة البطالة.<sup>3</sup>

## رابعا: اتفاق الشراكة

لقد تميز الاقتصاد العالمي في مرحلة التسعينات بتنامي ظاهرة التكتلات الجهوية والإقليمية، وحتى لا تكون معزول عن التحولات التي يشهدها العالم وخاصة في شقها الاقتصادي، سعت العديد من الدول النامية إلى إقامة اتفاقات للشراكة أو للتبادل الحر مع دول متقدمة من أجل النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا وتأهيل اقتصادها حتى يحسن من قدرته التنافسية.

وفي هذا الإطار وقعت الجزائر على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 مما يعني انفتاحها على المنافسة في إطار مجال اقتصادي يمثل حوالي 60% من تجارتها الخارجية. وهذا الإجراء

<sup>1</sup> - تقدر الاحتياطات النفطية والغازية بنهاية سنة 2012 بحوالي 12.2 مليار برميل نفط و 4504 مليار متر مكعب من الغاز. انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، (2013)، ص.8. وص.14.

<sup>2</sup> - إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الرابط: [www.minagri.dz](http://www.minagri.dz)

<sup>3</sup> - متوسط الأجر بالنسبة للقطاع العام محصور بين 180 أورو و 540 أورو. أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو محصور بين 180 أورو و 700 أورو وهي أخفض الأجر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انظر: [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

يشكل فرصة للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى الجزائر واقتحام السوق الأوروبية التي تجاوزت الـ 500 مليون نسمة وذلك باستغلال القطاعات التي تتميز فيها الجزائر بالميزة التنافسية والاستفادة من الإعفاءات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي شرط تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة وكفيلة بتوفير الشروط الضرورية لاستقبال هذه الاستثمارات والاستفادة منها في نقل التكنولوجيا وطرق الإدارة الحديثة والرفع من مستويات الإنتاج والتصدير. وإلا فإن العكس سيحدث وتصبح الجزائر سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية دون المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

## المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### أولاً: مشكلة العقار الصناعي

عوض أن يكون العقار الصناعي في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة للاستثمار المحلي والأجنبي، ويتجلى ذلك من خلال:

- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية وهو ما يطرح مشكلات كبيرة للمستثمرين في تعاملهم مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية للحصول على التمويل؛
- تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار التزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي؛
- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة (كهرباء، غاز، ماء، قنوات صرف صحي)؛
- العراقيل الإدارية التي تطيل المدة الزمنية اللازمة للحصول على العقار الصناعي؛
- عدم قدرة مختلف التشريعات القانونية على تسوية وضعية العقار في الجزائر خاصة في ظل بروز قوى استطاعت توظيف واستغلال الثغرات القانونية لفرض سلطة المضاربة على العقار في غياب رادع قانوني واضح وسريع.

### ثانياً: انعدام المناطق الحرة

تساعد المناطق الحرة على تحقيق العديد من الأهداف كاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل وتنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً. ورغم إصدارها للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة والذي أشارت إليه المادة 25 من المرسوم التشريعي 93-12 (أشير إليه في الصفحة 134)، إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصاً كبيرة للاستثمار وبالتالي للإنتاج والتوظيف.

### ثالثا: بطء تأهيل الجهاز المصرفي

- لم تتمكن الجزائر من تأهيل جهازها المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي. فالمنظومة البنكية الجزائرية لا زالت تعاني من العديد من المشاكل الهيكلية منها:
- البطء المسجل في معالجة الصكوك والتحويلات المالية؛<sup>1</sup>
  - غياب شبكة موحدة للدفع البنكي؛
  - نقص التأهيل لدى البنكيين وقلة معرفتهم لآليات القروض والأدوات المالية؛
  - تعقد الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال إلى الخارج؛
  - انتشار ظاهرة المحسوبية والمحابة في منح القروض البنكية عوض الاعتماد على معايير تقنية بحتة في منحها والتأكد من إمكانية تسديدها.

### رابعا: البنية التحتية

رغم التطور الذي عرفته البنية التحتية بالجزائر، إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى استثمارات إضافية سواء في شبكة المواصلات،<sup>2</sup> (من حيث الإنجاز والصيانة) أو الاتصالات،<sup>3</sup> والتي تبقى متأخرة قياسا إلى دول الجوار حيث لم تدخل مثلا تقنية الجيل الثالث للهاتف النقال حيز الخدمة إلا في بداية سنة 2014.

### خامسا: العوائق الإدارية والقانونية وانتشار الفساد

لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد على الأنماط القديمة في الإدارة والتميزة بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات وهو ما يفسره مثلا احتلال الجزائر للمرتبة 153 من بين 183 دولة في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري.<sup>4</sup> كما أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويؤدي عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ إلى مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء و 7 أيام أخرى للتفريغ.<sup>5</sup> ويضاف إلى ذلك عدم استقرار القوانين المنظمة

<sup>1</sup> - إن عملية تحصيل شيك بين وكالتين في نفس المدينة ولنفس البنك تتطلب مدة أسبوعين ومن 4 إلى 9 أسابيع بين بنكين في مدينتين. كما أن فتح خطاب ائتمان ( lettre de crédit) تتطلب مدة تتراوح من أسبوع إلى 9 أسابيع وهذا بسبب عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل البنكي. انظر: وصاف سعدي ومحمد قويدري، "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 8، (2008)، ص.55.

<sup>2</sup> - تتوفر الجزائر على شبكة طرق بطول 112696 كلم وسكك حديدية بطول 2150 كلم أما في مجال البحري والجوي فتملك 11 ميناء تجاريا وميناءين للنفط و 31 ميناء للصيد البحري مع وجود 35 مطارا منها 13 دولية. انظر إحصائيات وزارة النقل الجزائرية على الموقع:

[www.ministere-transports.gov.dz](http://www.ministere-transports.gov.dz)

<sup>3</sup> - إلى غاية نهاية سنة 2012 بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت 6.32 مشترك لكل 100 ساكن وللهااتف النقال 97.95 مشترك لكل 100 ساكن، أما مستخدمي الانترنت فقد بلغ 15.23% من مجموع السكان. انظر:

World Bank & International Telecommunication Union, "the Little Data Book on Information and Communication Technology", (2013), p.20.

<sup>4</sup> - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي"، (2012)، ص.103.

<sup>5</sup> - وصاف سعدي وقويدري محمد، مرجع سابق، ص.47.

لعملية الاستثمار. فبعد ما كانت قوانين الاستثمار تسمح بإمكانية التملك المطلق للمشروع الاستثماري ماعدا في بعض القطاعات الإستراتيجية، جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ليحدد حجم المساهمة الأجنبية في أي مشروع يجسد في الجزائر حيث "لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي".<sup>1</sup> والمعروف أن التغيير المستمر للقوانين يؤثر سلبا على المستثمرين الأجانب في اختيارهم للجزائر لإقامة مشاريعهم.

من جانب آخر يسجل تعدد الإدارات المعنية بعملية الاستثمار وضعف التنسيق بينها مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات ومن ثم تأخر إنجاز المشاريع الاستثمارية خاصة في ظل انتشار مظاهر الفساد والرشوة والتعدي الصارخ على القوانين وتنافي الممارسات العملية مع روح التشريعات والقوانين.

### سادسا: تأخر مسار الخصخصة

شرعت الجزائر في خصخصة المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها أمام المشاركة المحلية والأجنبية بموجب الأمر 95-22<sup>2</sup> والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية. وعلى الرغم من دخول هذا الأمر حيز التنفيذ بالموازاة مع تخصيص الخزينة العمومية لاعتمادات مالية ضخمة من أجل التطهير المالي للمؤسسات، إلا أن النتائج كانت ضعيفة إذ لم تتجاوز عائدات الخصخصة 46 مليون دولار في سنة 1999، في حين بلغت عائدات المغرب من الخصخصة في نفس السنة 1163 مليون دولار.<sup>3</sup> ويضاف إلى ذلك تميز إجراءات الخصخصة بالتعقيد والبيروقراطية الأمر الذي يربك المستثمر الأجنبي الذي يريد المشاركة ولكنه لا يقبل بتحمل تبعات الإدارة السيئة للمؤسسات الجزائرية.

### سابعا: ضعف التكوين والعمل المؤهل

تعاني الجزائر من تدهور نظامها التعليمي والتكويني الأمر الذي يجعل من مخرجات المنظومة التعليمية والتكوينية لا تتناسب واحتياجات الجهاز الإنتاجي. فضلا عن ضعف التكوين والتدريب على مستوى المؤسسات الإنتاجية نتيجة للصعوبات المالية التي تعانيها وقدم وسائل الإنتاج التي لا تمكن من تحسين المستوى الفني للعمال وغياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري. وعليه فمن الضروري تبني إستراتيجية لإصلاح النظام التعليمي والتكويني وزيادة معدل الإنفاق على البحث والتطوير وربط المؤسسة الاقتصادية بالجامعة وبرامج التكوين المختلفة في حلقة تكاملية تسمح باستخدام وتطبيق خلاصة التجارب والأبحاث في المجال الإنتاجي.

<sup>1</sup> - المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009، المورخ في 26 يوليو 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44.

<sup>2</sup> - الأمر 22/25 المورخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 48.

<sup>3</sup> - كمال شحادة، "عبر من الخصخصة"، ترجمة غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، (يناير 2002)، ص.83.



## ثامنا: هروب رؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج

بالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة عن قيمة رؤوس الأموال الجزائرية المستثمرة في الخارج سواء في شكل استثمارات مباشرة أو استثمارات محفظية أو في شكل ودائع مصرفية، إلا أن المؤكد أن قيمتها كبيرة وبإمكانها حل الكثير من المشاكل لو استثمرت محليا. ولا شك أن توجه رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج يعود إلى الاختلالات التي تعرفها بيئة الأعمال في الجزائر وهو ما يشكل ضمنيا وبطريقة غير مباشرة إشارة للمستثمرين الأجانب بعدم جدوى استثمار أموالهم في الجزائر.

## تاسعا: ضعف الإعلام والجهود الترويجية

تسعى مختلف دول العالم إلى تعظيم نصيبها من الاستثمارات الأجنبية عن طريق إتباع سياسات ترويجية مكثفة تضع المستثمرين الأجانب والمحليين في صورة الإصلاحات التي تقوم بها وإمكانيات وفرص الاستثمار والحوافز التي توفرها.

من هذا التصور يمكن القول بأن الجزائر لم تقدم ولم تسوق ولم يروج لها بالشكل المطلوب. وعلى الرغم من التصريحات الرسمية الداعية إلى قدوم الاستثمارات الأجنبية مع توفير الحوافز والضمانات اللازمة لها، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لإبراز فرص الاستثمار في الجزائر خاصة في ظل الدور السلبي الذي تقوم به تمثيلاتها الدبلوماسية في الخارج وغياب التنسيق والتضارب في الأرقام والمعطيات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية الاستثمار.

## المبحث الثاني: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وأثره على حصتها من التدفقات الاستثمارية

تعتبر المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه. وسيحاول هذا المبحث تبيان وضع الجزائر في مختلف هذه المؤشرات بما يسمح بتكوين صورة واضحة عن طبيعة المناخ الاستثماري بها وأثره على حجم الرساميل المناسبة إليها في شكلها المباشر.

### المطلب الأول: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

#### أولاً: وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر سهولة أداء الأعمال

مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2009-2014 يظهر التراجع الكبير والمستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى

المرتبة 153 عام 2014 مسجلة بذلك تراجعاً في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 29

#### وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2014

2014	2013	1012	2011	2010	2009	السنوات المكونات الفرعية للمؤشر
153	151	148	143	136	134	الترتيب في المؤشر الإجمالي لسهولة أداء الأعمال
164	159	153	150	147	141	بدء المشروع
147	136	118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
148	139	164	165	122	118	الحصول على الكهرباء
176	174	167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
130	126	150	138	135	131	الحصول على الائتمان
133	131	127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
98	95	79	74	73	70	حماية المستثمر
173	174	164	162	168	166	سداد الضرائب
129	128	122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
60	61	59	52	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

Source: World Bank, Doing Business, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, and 2014.

<http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreconomies/Algeria>.

من خلال قراءة المعطيات الواردة في الجدول رقم 29 يتبين أن ترتيب الجزائر قد تراجع في جميع المؤشرات الفرعية نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها. وحسب مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2014 فإن:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - World Bank & International Finance Corporation, Doing Business 2014, "Economie Profile: Algeria", Washington D.C., (2012), pp.10-13.

- **بدء مشروع استثماري** يحتاج إلى 14 إجراء ومدة 25 يوما وبتكلفة تمثل 12.4% من متوسط الدخل الفردي في حين لا تتجاوز في تونس مثلا 10 إجراءات وفي مدة 11 يوما وبتكلفة 4.7% من متوسط الدخل الفردي.
- **استخراج تراخيص البناء** تحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 241 يوما وهو أعلى من المعدل المسجل في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط بـ16 إجراء وفي مدة لا تتجاوز 146 يوما.
- **الحصول على الكهرباء:** يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي مدة 180 يوما وبتكلفة 1563% من متوسط الدخل الفردي. وإن كانت عدد الإجراءات هي نفسها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن مدة وتكلفة الحصول على الكهرباء أقل بكثير من الجزائر حيث لا تتجاوز 86 يوما وبتكلفة 1038% من متوسط الدخل الفردي.
- **تسجيل ملكية الأصل العقاري:** تتطلب 10 إجراءات وفي مدة 63 يوما وبتكلفة تقدر بـ7.1% من قيمة العقار، في حين أن عملية التسجيل في لبنان تتم من خلال 8 إجراءات وفي مدة لا تتعدى 25 يوما وبتكلفة 5.9% من قيمة العقار.
- **الحصول على الائتمان:** رغم التحسن المؤقت المسجل في سنة 2013 واحتلال الجزائر للمرتبة 126 بعدما كانت في المرتبة 150 سنة 2012. إلا أن ترتيب الجزائر عاود الارتفاع لتصنف في المرتبة 130 بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (3 نقاط من 10) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (4 نقاط من 6) مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.
- **التجارة عبر الحدود الدولية:** لإتمام عمليات التصدير لابد من استخدام 8 سندات وفي مدة 17 يوما وبتكلفة 1270 دولار لكل حاوية مصدرة. ومن ناحية أخرى، فإن إتمام عملية الاستيراد تتطلب 9 مستندات وفي مدة 27 يوما وبتكلفة 1330 دولار لكل حاوية. وبالمقارنة مع تونس يتبين أن عمليات التصدير تحتاج إلى 4 إجراءات فقط وفي 13 يوما وبتكلفة 775 دولار للحاوية. أما عمليات الاستيراد فتحتاج إلى 6 إجراءات وفي 17 يوما وبتكلفة 860 دولار للحاوية.
- **حماية المستثمر:** يعتبر ترتيب الجزائر مقبولا في هذا المؤشر وهي في نفس الوضع مع اسبانيا (المرتبة 98) وأفضل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمؤشرات الجزئية توضح ذلك كمؤشر قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (4 نقاط من 10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (5 نقاط من 10).

■ **دفع الضرائب:** يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 29 ضريبة وفي مدة 451 ساعة في السنة. كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 71.9% وهي أعلى بكثير من المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أن عدد الضرائب هو 18 ضريبة وفي مدة 220 ساعة في السنة مع نسبة ضريبة إجمالية من الربح تقدر بـ32.3%.

■ **تنفيذ العقود التجارية:** يتطلب تنفيذ العقود 45 إجراء إلزاميا وفي مدة تصل إلى 630 يوما بينما لا تتجاوز في فرنسا مثلا 29 إجراء وفي مدة 395 يوما.

■ **تسوية حالات الإعسار:** جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة. فإهاء المشروع يتطلب 2.5 سنوات (وهي فترة طويلة نسبيا) وتكلفة 7% كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 41.7 سنت لكل دولار.

من خلال المعطيات السابقة وتحليل أهم مكونات مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر، يتضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب سواء عند تأسيس الكيان القانوني للمشروع الاستثماري (بدء المشروع، تراخيص البناء، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الاستغلال والنشاط (صعوبة الحصول على التمويل، الارتفاع في الضغط الضريبي وفي تكاليف عمليات التجارة الخارجية) وهو ما يعني تراجعا في جاذبية الجزائر كحاضنة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

#### ثانيا: وضعية الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية

يظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا مهما في تنافسية الاقتصاد الجزائري حيث جاء في المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة بعدما صنف في المرتبة 87 من بين 142 دولة في العام 2011-2012 وبالتالي خسارة 23 مرتبة (أنظر الجدول رقم 33).

وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وانتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1% لكل منها).<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, (2012-2013), p.88.

الجدول رقم 30

ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2013

فرق الأداء (التطور في الترتيب)	ترتيب الجزائر حسب تقرير 2012-2013		ترتيب الجزائر حسب تقرير 2011- 2012		المحاور الرئيسية
	النقاط/7	الرتبة من بين 144 دولة	النقاط/7	الرتبة من بين 142 دولة	
-23	3.7	110	4.0	87	ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي
-14	4.2	89	4.4	75	المتطلبات الأساسية
-14	2.7	141	3.1	127	1. مؤشر المؤسسات
-7	3.2	100	3.4	93	2. مؤشر البنية التحتية
-4	5.7	23	5.7	19	3. مؤشر الاقتصاد الكلي
-11	5.4	93	5.5	82	4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
-14	3.1	136	3.4	122	معززات الكفاءة
-7	3.4	108	3.5	101	1. مؤشر التعليم العالي والتدريب
-9	3.0	143	3.4	134	2. مؤشر كفاءة سوق السلع
-7	2.8	144	3.4	137	3. مؤشر كفاءة سوق العمل
-5	2.4	142	2.6	137	4. مؤشر تطور الأسواق المالية
-13	2.6	133	2.8	120	5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية
-2	4.3	49	4.3	47	6. مؤشر حجم السوق
-8	2.3	144	2.7	136	عوامل تطور الإبداع والابتكار
-9	2.5	144	2.9	135	1. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
-9	2.1	141	2.4	132	2. مؤشر الابتكار

Source: World Economic Forum, the Global Competitiveness Reports: (2011-2012), pp. 94-95. and (2012-2013), pp.88-89.

من الجدول رقم 30 يتضح أن تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي هو نتيجة أساسية للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر وهي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل تطور الإبداع والابتكار.

1. بالنسبة لمحور المتطلبات الأساسية فقد خسرت الجزائر 14 مرتبة عن سنة 2011-2012 منتقلة من المرتبة 75 إلى المرتبة 89 وقد مس التراجع كل العناصر المكونة لهذا المحور وهو ما يمكن إيضاحه فيما يلي:<sup>1</sup>
- **مؤشر المؤسسات:** تراجع الجزائر بـ14 مرتبة بسبب تراجع أغلب المؤشرات المكونة له كمؤشر حقوق الملكية من 127 إلى 144 ومؤشر شفافية السياسة الحكومية من 137 إلى 144 ومؤشر الجريمة المنظمة من 103 إلى 137.
  - **مؤشر البنية التحتية:** تراجع بـ7 مراتب متأثرا بتراجع أغلب المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة الطرق من 77 إلى 88 ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي من 106 إلى 125 وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لتدارك النقص المسجل في عناصر البنية التحتية لتكون عاملا مسهلا للاستثمار لا عائقا له.
  - **مؤشر الاقتصاد الكلي:** هو من أقل المؤشرات تراجعا بأربع مراتب فقط، وهذا نتيجة لتراجع مؤشر نسبة رصيد الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 54 إلى 82 ومؤشر الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3 إلى 6 ومؤشر نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8 إلى 11. ورغم هذا التراجع، إلا أن أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية تبقى مستقرة وإيجابية وتشكل ضمانا وحافزا للمستثمر الأجنبي.
2. أما بالنسبة لمحور معززات الكفاءة فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 122 إلى المرتبة 136 لتخسر 14 مرتبة بسبب التراجع في كل المؤشرات الفرعية المكونة له:
- **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** سجلت فيه الجزائر المرتبة 108 بسبب تراجع بعض المؤشرات المكونة له كمؤشر جودة النظام التعليمي من 123 إلى 131 ومؤشر استخدام الانترنت في المدارس من 125 إلى 132 وهو دليل واضح على تدني مستوى النظام التعليمي والتكويني بالجزائر وبالتالي محدودية مساهمته في إفراز عمالة مدربة وكفئة.
  - **مؤشر كفاءة سوق السلع:** رتبت الجزائر المرتبة 143 من بين 144 دولة وهي دلالة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر وبالتالي عدم خضوعها لمبدأ المنافسة التامة. وهو ما يؤكد مؤشرا فعالية سياسة منع الاحتكار من 144 إلى 140 ومؤشر إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح من 134 إلى 135.
  - **مؤشر تطور الأسواق المالية:** نظرا لشلل سوقها المالي رتبت الجزائر في المرتبة 142 كنتيجة لتراجع المؤشرات الأساسية المحددة له كمؤشر سهولة الحصول على القروض من 95 إلى 128 ومؤشر وفرة الخدمات المالية من 139 إلى 143.

<sup>1</sup> - Ibid., p.89.

■ **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** سجلت الجزائر تراجعاً بـ13 مرتبة بين سنتي الدراسة وهذا بسبب التراجع في بعض مؤشراتته كمؤشر توفر أحدث التقنيات التكنولوجية من 122 إلى 142 ومؤشر مستوى استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا من 134 إلى 144 ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا من 123 إلى 140 وهو ما يعني أن قدرة الجزائر محدودة في إنتاج التكنولوجيا واستيعابها واستخدامها.

■ **مؤشر حجم السوق:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي عرفت استقراراً، إذ تراجع بمرتبتين عن سنة 2011-2012 وهو ما يعني أن المستثمر الأجنبي يمكن أن يتوطن في السوق الجزائرية سواء لتلبية الطلب المحلي أو يستخدمها كمنطقة عبور للنفاذ إلى الأسواق الخارجية كأسواق الاتحاد الأوروبي.

**3. محور عوامل تطور الإبداع والابتكار:** على غرار المحورين السابقين سجلت الجزائر تراجعاً في ترتيبها حيث صنفت في المرتبة الأخيرة وكان ذلك انعكاساً لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة مؤشر الابتكار الذي عرف تراجعاً بـ9 مراتب (المرتبة 141). وقد رتبت الجزائر في أهم مؤشرات الجزئية في مراتب متأخرة كمؤشر القدرة على الابتكار من 138 إلى 143، مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير من 136 إلى 144 ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي من 126 إلى 141. وتؤكد معطيات هذا المؤشر على التراجع الكبير في مستويات الابتكار والإبداع على مستوى الجامعات ومؤسسات البحث وضعف تحويل مخرجات هذا القطاع من اختراعات إلى منتجات من خلال القطاع الصناعي.

من خلال استعراض ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمية يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها لتحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر. وهذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة. لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في بعض المؤشرات المهمة كمؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشر الابتكار والجاهزية التكنولوجية مما يسمح لها بتعزيز تنافسية اقتصادها.

### ثالثاً: وضع الجزائر في مؤشر الشفافية

يرصد مؤشر الشفافية درجة شفافية اقتصاد ما من خلال قياس مدى تفشي الفساد والرشوة بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. وإذا أخذ المؤشر النقطة صفر، فهذا يعني أن البلد فاسد جداً أما إذا أخذ النقطة 10 أو 100 فهذا دلالة على أن البلد نظيف جداً. وقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

### الجدول رقم 31

#### ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003-2012

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب / عدد الدول	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92	178/111	180/105	180/112	180/105
التنقيط	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4

Source: Transparency International: [www.Trancparency.org/index](http://www.Trancparency.org/index).

يتضح من الجدول رقم 31 أن القيمة القصوى للمؤشر لم تتجاوز 3.4 من 10، وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، وتؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها. وفي هذا الصدد، أشار تقرير التنافسية العالمي لعام 2011-2012 والذي يتم فيه استقصاء آراء شركات أجنبية ومحلية حول قيود ممارسة الأعمال وإنجاز المشاريع في دولة ما، إلى أن الفساد يعتبر ثالث أهم عقبة تقف في وجه الاستثمار بنسبة 16%.<sup>1</sup>

#### رابعا: وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

بحسب تنقيطها في مؤشر الحرية الاقتصادية يتضح أن أداء الجزائر وضعها في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة خلال الفترة 2008-2014 كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 32

#### ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2014

2014 (186 دولة)		2013 (179 دولة)		2012 (179 دولة)		2011 (179 دولة)		2010 (179 دولة)		2009 (183 دولة)		2008 (162 دولة)		الترتيب
الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	
14	146	14	145	15	140	14	132	13	105	14	107	13	102	
50.8		49.6		51.0		52.9		56.9		56.6		55.7		التنقيط

Source: the Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index of Economic Freedom:

<http://www.heritage.org/index>

<sup>1</sup> - World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, (2011-2012), p.94.



يتضح من الجدول رقم 32 أن أسوأ تنقيط حصلت عليه الجزائر كان سنة 2013 بـ49.6 نقطة يضعها في منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة. وسبب تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر هو التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر محدودية الفساد بـ28.7 نقطة مئوية ومؤشر حرية القطاع المالي والملكية الفكرية بـ30 نقطة مئوية وحرية الاستثمار بـ45 نقطة مئوية وحرية العمل بـ48.3 نقطة مئوية.<sup>1</sup>

إن هذه الأرقام تعبر على أن بيئة الأعمال في الجزائر لا زالت تتميز بكثير من القيود التي تحد من عملية الاستثمار بسبب كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية وغموض القوانين والتشريعات المنظمة للجوانب التجارية والمالية والنقدية وهو ما يستوجب العمل على تسهيل العملية الاستثمارية ومحاربة الفساد ونشاط السوق السوداء وحماية حقوق الملكية الفكرية.

### خامسا: مؤشر المخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو مالية وكلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، في حين أن انخفاض قيمته دلالة على أن البلد المضيف يتميز بارتفاع درجة مخاطرته. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

### الجدول رقم 33

#### وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	-	72

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، لسنوات: 2002، 2004، 2006، 2008، 2010، 2012.

يتضح من الجدول رقم 33 أن درجة مخاطرة الجزائر تراوحت بين معتدلة ومنخفضة. وباستثناء سنتي 2002 و2007 والتي تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة، فإن باقي السنوات عرفت درجة مخاطرة منخفضة. كما أن مؤشر وكالة داند أند برادستريت للمخاطر القطرية Dun & Bradstreet<sup>2</sup>، منح للجزائر التصنيف DB5c في سنة

<sup>1</sup> - Terry Miller, Kim R.Holmes, and Eduin J. Feulner, 2013, Index of Economic Freedom, (Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company, (2013), pp.23-24.

<sup>2</sup> - هو مؤشر يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليست فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر، بل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة. ويعتمد المؤشر على أربع مجموعات تغطي كلا من المخاطر السياسية والاقتصادية والخارجية والتجارية. انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ...، (2011)، مرجع سابق، ص.57.

2012 وهي درجة مخاطرة معتدلة رغم تراجعها بدرجة واحدة عند سنة 2010 والتي صنفت فيها في الدرجة DB5b. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 34

#### وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012

الكوفاس		اليورومني	دان أند برادستريت		المؤشر الدولة
157 دولة 2012	165 دولة 2011	186 دولة 2012	133 دولة 2012	132 دولة 2010	الجزائر
A4	A4	40.01	DB5c	DB5b	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (2011)، ص.62.

أما المؤشر اليورومني فقد منح للجزائر 40.01 نقطة من 100 في سنة 2012، وهو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة المعتدلة ما يؤكد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ولتأكيد انخفاض مخاطر ممارسة الأعمال في الجزائر، فقد صنفتها مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدرجة A4 والتي تعني أن احتمال السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ولكن إمكانية السداد تبقى مقبولة جدا وهو ما وضع الجزائر في درجة المخاطرة المنخفضة.

#### سادسا: مؤشر الأداء والإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر

يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جدا أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جدا. وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسبا مع هذه الإمكانيات.

### الجدول رقم 35

#### وضع الجزائر في مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة 1990-2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	السنوات
102	82	115	128	117	118	119	-	98	مؤشر الأداء
-	77	71	69	67	66	86	96	51	مؤشر الإمكانيات

Source: UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings, 1990-2010

Web table 28: www.unctad.org/fdistatistics

يتضح من الجدول رقم 35 أن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكاناتها أي بأداء منخفض وبإمكانيات مرتفعة. ومع الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية وبنى تحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن ما قابلها من تدفقات استثمارية كان محدودا، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذه الاستثمارات.

### سابعاً: مؤشر التنمية البشرية

يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. وقد شهدت الجزائر تحسناً مستمرا في ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية ومعدلات متزايدة.

### الجدول رقم 36

#### تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1980-2012

السنوات	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012
المعدل	0.461	0.562	0.625	0.680	0.691	0.710	0.711	0.713

**Source:** PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud: le Progrès Humain dans un Monde Diversifié, (2013), p.161.

من خلال قراءة أرقام هذا الجدول يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من تنمية بشرية منخفضة سنة 1980 إلى تنمية بشرية متوسطة خلال الفترة 1990-2010 لترتقي بعدها إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. ففي سنة 2012 ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.4 سنة<sup>1</sup> وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 22%<sup>2</sup> مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 5402 دولار<sup>3</sup> ويضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الاعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة<sup>4</sup> مما أدى إلى زيادة قدرتهما الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتدريس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية.

<sup>1</sup> - PNUD, Op.Cit., p.157.

<sup>2</sup> - www.ons.dz

<sup>3</sup> - World Bank, World Development Indicators Database, 2013, <http://databank.org/data/home.aspx>

<sup>4</sup> - بلغت نفقات التعليم 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 2005-2012 ونفقات الصحة 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2011. انظر:

UNDP, Human Development Report, Sustaining Human Progress : Reducing Vulnerabilities and Building Resilience, (2014), p.189. and p.193.

## المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ الاستثماري الذي توفره الدول المضيفة، والذي يحدد حجم التدفقات المناسبة إليها وإمكانية الاستفادة منها محليا في تحسين أوضاعها الداخلية. وعليه يمكن أن يكون هذا المناخ عنصر جذب فتزداد التدفقات الاستثمارية بتحسسه أو تتراجع بتدهور مختلف مكوناته.

### أولاً: تطور التدفقات السنوية ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مرحلتين أساسيتين تميزت الأولى (فترة التسعينيات) بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتحول الجذري في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مبني على الحرية الاقتصادية والاعتماد على آليات السوق وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار.

كان من أولى ثمرات هذا التوجه الجديد اعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس إيجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى. وشهدت هذه التدفقات منحى تصاعديا ابتداء من سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية) كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 37

#### الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التدفقات	0.28	1.107	1.065	0.633	0.881	1.081	1.795	1.661	2.593	2.746	2.264	2.571	1.484

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يظهر الجدول رقم 37 أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1.107 مليار دولار عام 2001 وهو ما يعني نموا بأربع مرات ساهمت فيه بشكل خاص بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجر لصالح شركة إسبات ESPAT الهندية ليتأرجح بعد ذلك بين الزيادة والنقصان ويبلغ مداه في سنة 2009 بحجم تدفقات قدرت بـ 2.74 مليار دولار وبشكل مخالف للتوقعات

لأنها أعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي. وقد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال Total وبارتاكس Partex الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارهما بـ1.436 مليار أورو،<sup>1</sup> يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار،<sup>2</sup> وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية<sup>3</sup> ورفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية.

بعد ذلك نزلت هذه التدفقات تحت سقف المليارين في سنة 2012 لتسجل 1.48 مليار دولار وبانخفاض 40% عن سنة 2011 وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2%،<sup>4</sup> وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع.

وقد مثلت تدفقات الاستثمار الواردة على الجزائر في سنة 2012 كنسبة من التدفقات إلى شمال إفريقيا (12.4%) وإلى إفريقيا (2.96%) والدول النامية (0.21%) ومن التدفقات العالمية (0.1%) وهي نسب تبين محدودية حصة الجزائر من التدفقات الإقليمية والعالمية وهو ما انعكس بالتبعية على مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ 23.26 مليار دولار نهاية سنة 2012.

### الجدول رقم 38

#### مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
مخزون الاستثمارات الواردة إلى الجزائر	3.37	5.55	7.06	9.94	14.19	19.20	23.26

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

إن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى غاية سنة 2012 يعادل نصف مخزون الاستثمارات الواردة إلى المغرب و10.24% بالنسبة لدول شمال إفريقيا و3.7% من مخزون الدول الإفريقية و0.3% من مخزون

<sup>1</sup> - ANIMA Investment Network, "Investissements Directs Etrangers et Partenariats Vers les Pays MED en 2009", Etude N° 14, (Avril 2010), p.64.

<sup>2</sup> - Ibid., p.38.

<sup>3</sup> - فروع البنوك الأجنبية بالجزائر هي:

Francabank, Trust Bank Alegria, Citigroup, Gulf Bank Algeria, Société Générale, BNP PARIBAS.

<sup>4</sup> - Les Investissements Directs Etrangers en Algérie en 2012, (Novembre 2013) : [www.tresor.economie.gouv.fr/file/](http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/)

الدول النامية و 0.1 % من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. كما أن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي كانت في حدود 11.2 % في مقابل 49.4 % في المغرب و 73.8 % في تونس.<sup>1</sup>

إن تواضع التدفقات الاستثمارية المتجهة إلى الجزائر قياسا إلى إمكانياتها يؤكد أن الجزائر لم تستطع توفير بيئة استثمارية ملائمة تسمح للمستثمرين الأجانب بإنجاز مشاريعهم، ولم تستغل الظروف الاقتصادية المواتية التي عرفتتها ابتداء من سنة 2000 لجعل المستثمرين الأجانب شركاء حقيقيين في عملية التنمية والقيام بتوظيف جزء من الفوائض المالية الهامة التي حصلت عليها الجزائر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

### الجدول رقم 39

#### المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2012

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون د ج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	52739	99.1	6050318	74.9	759361	89
الاستثمار الأجنبي	468	0.9	2022164	25.1	94043	11
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

توضح بيانات الجدول رقم 39 أن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع 53207 مشروع مصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2012 لم تتجاوز نسبة 1% في حين أن 99% المتبقية كانت في شكل مشاريع قام بها مستثمرون محليون. أما من حيث قيمة المبالغ المرصدة لهذه المشاريع، فإن الاستثمارات المحلية مثلت ثلاث أرباع القيمة الإجمالية للمشاريع الإجمالية في مقابل 25% للاستثمارات الأجنبية، وهي نسبة مهمة ومعبرة تؤكد القيمة المالية الكبيرة للمشاريع الأجنبية والتي تفوق بكثير نظيراتها المحلية.

إن التباين في عدد المشاريع وقيمتها انعكس بالتبعية على مناصب الشغل المستحدثة حيث أن حوالي 90% من هذه المناصب كان مصدرها استثمارات محلية، في حين لم تساهم الاستثمارات الأجنبية إلا بنسبة 11%.

#### ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة كما يوضح الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Ibid.

## الجدول رقم 40

### تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بحسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	8	1.17	4747	0.23	514	0.55
البناء والأشغال العمومية	75	16.03	48345	2.39	16196	17.22
الصناعة	260	55.56	1301291	64.35	45192	48.05
الصحة	6	1.28	13573	0.67	2196	2.34
النقل	17	3.63	12127	0.60	1497	1.59
السياحة	9	1.92	445592	22.04	13980	14.87
الخدمات	92	19.66	107049	5.29	12968	13.79
الاتصالات	1	0.21	89441	4.42	1500	1.60
المجموع	468	100	2022164	100	94043	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

يتضح من الجدول رقم 40 أن القطاعات الأساسية التي استقطبت استثمارات أجنبية هي قطاع الصناعة وخاصة قطاع المحروقات بـ55% والخدمات بحوالي 20% ثم البناء والأشغال العمومية بـ16% في حين لم تتجاوز القطاعات الأخرى في أحسنها 4%. أما من حيث قيمة المشاريع بحسب كل قطاع فقد جاء قطاع الصناعة في الصدارة بحوالي 65% ثم قطاع السياحة بـ22% وهي نسبة مهمة مقارنة بعدد المشاريع المسجلة في القطاع والتي لم تتجاوز 2%. وتجاوزت قيمة مشاريع قطاع السياحة قيمة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية معا والذين مثلت قيمتهما مجتمعين ثلث القيمة الإجمالية لقطاع السياحة. كما أن حوالي نصف مناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية كانت لصالح قطاع الصناعة والنسبة المتبقية توزعت في أغلبها على ثلاث قطاعات أساسية وبنسب متقاربة وهي قطاع البناء بـ17.22% والسياحة بـ14.87% والخدمات بـ13.79%. بالإضافة إلى ما سبق، فإن بيانات الجدول رقم 52 تشير إلى تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى قطاعات النقل والزراعة والصحة والاتصالات رغم أهميتها.

إن الضعف الواضح في حصة هذه القطاعات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن تبريره بالنسبة لقطاع الاتصالات بسبب تشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه، إلا أن عزوف المستثمرين عن القطاعات الأخرى سببه

عدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها وهو ما يضيع فرصا حقيقية لتطوير هذه القطاعات وزيادة كفاءتها.

### ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة الواردة إلى الجزائر

تكشف بيانات الجدول رقم 41 تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية المنجزة بالجزائر بين مختلف مناطق العالم رغم تباين أحجامها من منطقة إلى أخرى.

#### الجدول رقم 41

#### توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب منطقة الأصل خلال الفترة 2002-2012

المنطقة	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
أوروبا	257	54.9	521531	25.8	48408	51.40
الاتحاد الأوروبي	205	43.8	444845	22	37069	39.41
آسيا	34	7.26	98580	4.87	5103	5.41
أمريكا	10	2.13	61580	3.05	3473	3.50
الدول العربية	154	32.9	1237112	61.17	35230	37.46
إفريقيا	1	0.23	1000	0.05	30	0.32
استراليا	1	0.23	2974	0.15	264	0.28
متعدد الجنسيات	11	2.35	99117	4.96	1535	1.63
المجموع	468	100	2022164	100	94043	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

يتضح من الجدول رقم 41 أن الدول الأوروبية جاءت في الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والتي مثلت حوالي نصف العدد الإجمالي للمشاريع وتعتبر فرنسا وإيطاليا وأهم البلدان المستثمرة في الجزائر وفي قطاعات متعددة كالمحروقات والصناعات الغذائية والخدمات. كما سمحت هذه المشاريع باستحداث حوالي 48400 منصب عمل وهو ما يمثل حوالي نصف العدد الإجمالي لمناصب العمل التي وفرتها المشاريع الأجنبية. ثم تأتي بعدها الدول العربية كثاني مستثمر في الجزائر بحوالي ثلث عدد المشروعات المنجزة، ومن أهم الدول العربية المستثمرة: مصر، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن والسعودية وتوزعت استثماراتها على قطاعات الخدمات (خاصة الاتصالات) والبناء والصناعة (صناعة غذائية، صناعة الحديد، الدواء). ومكنت من توفير 35230 منصب عمل بنسبة تقترب من 38%.



أما عدد المشاريع المنجزة من الدول الآسيوية فلم يتجاوز نسبة 8% من المجموع الإجمالي وقامت بها خاصة كل من الصين واليابان واندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية ومست قطاعات متعددة كالمحروقات والبناء والأشغال العمومية وتكنولوجيا المعلومات واستطاعت توفير 5103 منصب عمل خلال الفترة 2002-2012.

أما المشاريع المتبقية فكانت موزعة على كل من الشركات متعددة الجنسيات (11مشروعاً) وأمريكا (10مشاريع) وإفريقيا وأستراليا (بمشروع واحد لكل منهما) وكانت أغلبها في قطاع المحروقات. أما من حيث قيمة المشاريع المنجزة فإن الدول العربية جاءت في المقدمة بنسبة تجاوزت 60% تليها الدول الأوروبية بنسبة 26% لتتوزع القيم المتبقية على كل من الشركات متعددة الجنسيات والدول الآسيوية بحوالي 5% لكل منهما وأمريكا بـ3% وأستراليا بـ0.15% وإفريقيا بـ0.05%.

### المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

إذا كانت النظرية الاقتصادية تعمل على تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، فإن القياس الاقتصادي يهدف إلى دراسة هذه العلاقة بشكل كمي والوصول إلى نتائج تمكن من فهم الواقع الاقتصادي ورسم السياسات المناسبة له. كما يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية. وسيتم بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: بناء النموذج القياسي

##### أولاً: تصميم النموذج وتقدير معلماته

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي.

#### 1. تصميم النموذج

يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

<sup>1</sup> - الاقتصاد القياسي يعرف على أنه " ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة القياس الاقتصادي للعلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية وتفسير قوة العلاقة بينها بمهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة". أنظر: مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد الرياضي**، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص.21. وهناك ثلاثة أهداف رئيسية لموضوع القياس الاقتصادي، يمكن ذكرها فيما يلي:

1. بناء النماذج القياسية الاقتصادية، أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني.
2. تقدير واختبار هذه النماذج باستعمال البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية للقياس الاقتصادي.
3. استعمال النماذج المقدرة بغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي، أو اتخاذ القرارات المناسبة.

لمزيد من المعلومات انظر:

- صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص.5.

- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص.11.

$$gdp = f ( fdi , inv , x , m , u )$$

## 2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية، بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبين المتغيرات المستقلة (الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية، الاستثمارات المحلية الحقيقية، إجمالي الصادرات الحقيقية، إجمالي الواردات الحقيقية). تم إدخال اللوغاريتم على النموذج، ويجري هذا التحويل لغرض تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده بين المتغيرات، وخاصة في وحدات القياس، حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$\ln GDP_{r_i} = \alpha_0 + \alpha_1 \ln FDI_{r_i} + \alpha_2 \ln INV_{r_{2i}} + \alpha_3 \ln X_{r_{3i}} + \alpha_4 \ln M_{r_{4i}} + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2012.

lnGDP<sub>r</sub>: لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

lnFDI<sub>r</sub>: لوغاريتم الاستثمارات الأجنبية الحقيقية.

lnINV<sub>r</sub>: لوغاريتم إجمالي الاستثمار المحلي الحقيقي.

lnX<sub>r</sub>: لوغاريتم إجمالي الصادرات الحقيقية.

lnM<sub>r</sub>: لوغاريتم إجمالي الواردات الحقيقية.

u<sub>i</sub>: الخطأ العشوائي.

قبل الشروع في تقدير النموذج، لا بد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنباً لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Regressions Spurious)<sup>1</sup>، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة R<sup>2</sup>، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

## 3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

لاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، لديكي فولر<sup>2</sup> (Dickey and Fuller (DF) وديكي فولر الموسع (ADF)، Augmented Dickey-Fuller test). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فولر لا بد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، ويوضح

<sup>1</sup>- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy : **Econométrie appliquée**, (Bruxelles : Edition De Boeck, 2004), p.319.

<sup>2</sup>- R. Borbonais, M. Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies**, (Paris : PUF, 2004), pp.150-152.

الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

### جدول رقم 42

#### نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				ADF			
	درجة التأخير	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
lnGD Pr	P=1	-2.127	-2.251	غير مستقرة	P=0	-5.255	-5.424	مستقرة
lnFDIr	P=1	-1.939	-2.289	غير مستقرة	P=0	-6.163	-6.146	مستقرة
lnINV r	P=1	-1.521	-1.663	غير مستقرة	P=0	-4.661	-4.837	مستقرة
lnXr	P=1	-2.142	-2.853	غير مستقرة	P=0	-3.725	-3.752	مستقرة
LnMr	P=1	-1.656	-1.864	غير مستقرة	P=0	-4.932	-4.911	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (E-views.8). الواردة في الملاحق من 1 إلى 10.

▪ t-Statistic المحدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت هي على التوالي: -3.78، -3.01، -2.64.

▪ t-Statistic المحدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التوالي: -4.47، -3.64، -3.26.

من الجدول رقم 42 يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى CI~(1). وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

#### 4. اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن-جسلس (Johanson-Juslius)

على ضوء اختبار الاستقرار، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

i / $H_0 : r = 0$ / $H_1 : r > 0$
ii / $H_0 : r = 1$ / $H_1 : r > 1$
iii / $H_0 : r = 2$ / $H_0 : r > 2$
iiii / $H_0 : r = 3$ / $H_0 : r > 3$
iiiii / $H_0 : r = 4$ / $H_0 : r > 4$

### جدول رقم 43

نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن -جسلس (Johanson-Juslius)

Date: 08/24/15 Time: 16:08				
Sample (adjusted): 1992 2012				
Included observations: 21 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LNGDPR LNFDIR LNINVR LNXR LNMR				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.887693	93.35587	69.81889	0.0002
At most 1	0.642697	47.43890	47.85613	0.0547
At most 2	0.500107	25.82633	29.79707	0.1340
At most 3	0.333309	11.26575	15.49471	0.1957
At most 4	0.122813	2.751735	3.841466	0.0971
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.887693	45.91697	33.87687	0.0012
At most 1	0.642697	21.61257	27.58434	0.2409
At most 2	0.500107	14.56058	21.13162	0.3209
At most 3	0.333309	8.514012	14.26460	0.3288
At most 4	0.122813	2.751735	3.841466	0.0971
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

نتائج هذا الإختبار الموضحة في الجدول رقم 43 تؤدي إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المحدولة لها عند مستوى معنوية 5%: (tr=45.91>33.87).

نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعومة لنتائج إختبار الأثر، ما يعني قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات). وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

## المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف يتم بتقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونة للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع. بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الاعتيادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع.<sup>1</sup>

وكما تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews-8)، في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختباراتها. لكن الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة نظرا لوجود بعض المشاكل القياسية في النموذج متمثلة في الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يستدعي إعادة تصحيحها بإعادة التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة (FMOLS) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج فوجد عدم معنوية متغير الواردات الحقيقية (LnMr)، لذلك تم استبعاده من النموذج وإعادة التقدير فكانت نتائج تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص. 251.

## جدول رقم 44

### نتائج تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر

Dependent Variable: LNGDPR				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 24/08/15 Time: 14:31				
Sample (adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnFDIr	-0.082758	0.019534	-4.236723	0.0005*
LnINVr	0.452192	0.092670	4.879613	0.0001*
LnXr	0.325176	0.102915	3.159640	0.0054*
C	7.315050	1.572351	4.652300	0.0002*
R-squared	0.923983	Mean dependent var		22.31717
Adjusted R-squared	0.911314	S.D. dependent var		0.330545
S.E. of regression	0.098437	Sum squared resid		0.174418
Long-run variance	0.011593			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8) الواردة في الملحق رقم 11. \*معنوي عند مستوى 5%.

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعقدة فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يكون عند حدود 7.315، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $(P < 0.05)$ .
- تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمارات الأجنبية الحقيقية إلى أن أثر هذه الاستثمارات كان سالباً ومعنوي (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-0.082)، أي أنه إذا زادت الاستثمارات الأجنبية الحقيقية بمقدار 100% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 8.2%. وتفسير ذلك أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم يصل إلى المستوى الذي يسمح بأن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. يضاف إلى ذلك التحويلات المهمة لأرباح المستثمرين الأجانب في الجزائر إلى الخارج التي قدرت خلال الفترة 2002-2011 بحوالي 45 مليار دولار،<sup>1</sup> في حين أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية سنة 2011 لم يتجاوز 22 مليار دولار (كما ورد في الجدول 38).

<sup>1</sup> Banque d'Algerie, "Rapport Economique et Monétaire de l'Agerie", (2012), p.50., et Fond Monétaire Internationale, "Rapport du FMI", n°.11/39, (mars 2011), p.23.

■ كذلك تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمارات المحلية إلى أن أثر هذه الاستثمارات كان موجبا ومعنوي (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (0.452)، وتشير هذه القيمة الضئيلة إلى أن زيادة الاستثمارات المحلية بمقدار 100% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 45.2%، هذا تأكيد على دور الاستثمار المحلي كمحرك للنمو خاصة مع الحجم الكبير للإنفاق الاستثماري للجزائر والذي تجسد من خلال ثلاث برامج أساسية امتدت من 1999 إلى 2014، ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة قدرة الشركات على إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع الاستثمارات القائمة لمواجهة هذا الطلب. مع ملاحظة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي محدودة وضعيفة ولم تبلغ بعد مرحلة الشراكة الإنتاجية باستثناء قطاعات محدودة كقطاع الصناعات الدوائية الذي عرف تطورا ملموسا بفعل مساهمة العديد من مخابر الأدوية العالمية في تحسين أداء المؤسسة الوطنية صيدال.

■ وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $(P < 0.05)$ ، ما بين إجمالي الصادرات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار (0.325)، أي أنه إذا زادت الصادرات الإجمالية بمقدار 100% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 32.5%. وتفسير ذلك أن الصادرات تعمل على تحفيز الطلب المحلي وتشجيع الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي ومنه دعم النمو الاقتصادي مع زيادة مقدرة الاقتصاد المحلي على استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

■ قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.923$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 92.3% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 7.7% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي  $(u_i)$ .

■ يلاحظ أن نسبة دربن واتسون DW للنموذج غير موجودة ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS)، حيث أن اختبار دربن واتسون DW يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار دربن واتسون DW ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة.

- ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة و ( $P > 0.05$ ) وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

### جدول رقم 45

دالة الارتباط الذاتي correlogram of Residuals لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

Date: 24/08/15 Time: 14:37						
Sample: 1990 2012						
Included observations: 22						
Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
.  **.	.  **.	1	0.252	0.252	1.5946	0.207
. *  .	. **  .	2	-0.178	-0.258	2.4297	0.297
***  .	***  .	3	-0.436	-0.360	7.7022	0.053
. *  .	.   .	4	-0.197	-0.045	8.8365	0.065
.  * .	.  * .	5	0.207	0.173	10.169	0.071
.  * .	. **  .	6	0.090	-0.232	10.438	0.107
.   .	.   .	7	0.024	-0.001	10.459	0.164
.   .	.  * .	8	0.009	0.188	10.462	0.234
.   .	. *  .	9	-0.018	-0.076	10.475	0.313
.   .	. *  .	10	-0.017	-0.107	10.488	0.399
. *  .	.   .	11	-0.132	-0.020	11.318	0.417
.   .	.   .	12	-0.053	0.020	11.464	0.490

\*Probabilities may not be valid for this equation specification.

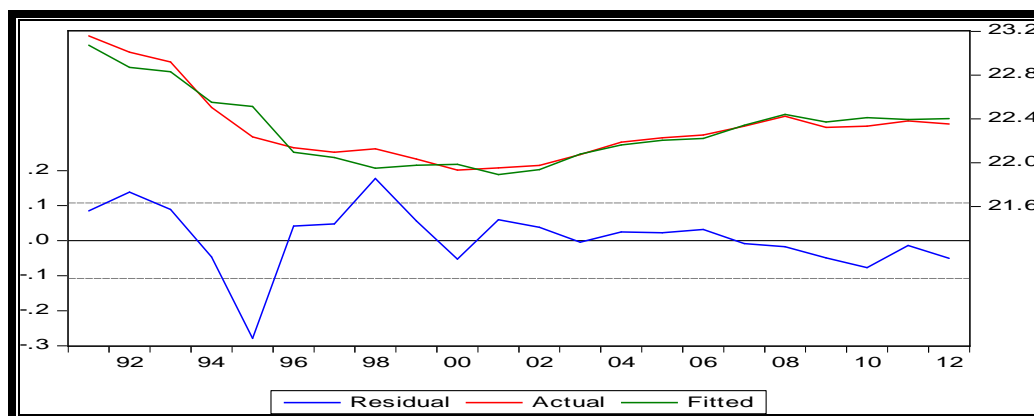
المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم

البياني التالي:

### شكل رقم 13

القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

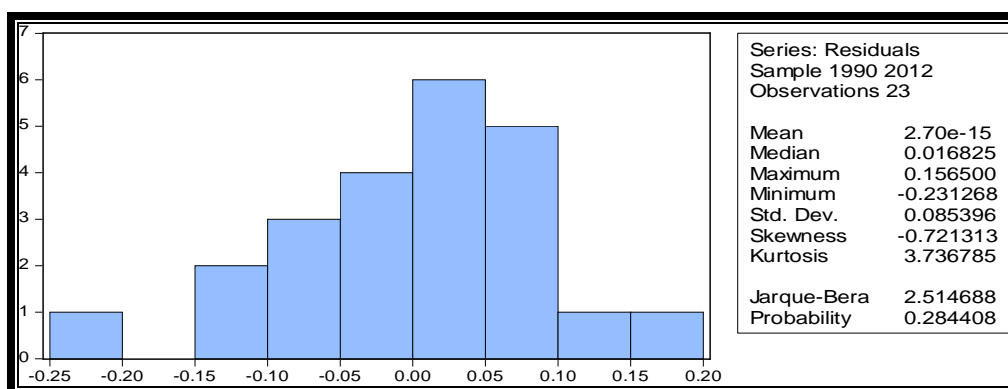


يلاحظ من الشكل رقم 13 تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي لبواقبي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقبي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=2.51$  أقل من  $X^2_{0.95}=5.99$ ، والشكل الموضح أدناه يوضح ذلك:

#### شكل رقم 14

#### التوزيع الطبيعي لبواقبي نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

- كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخدام قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما تشير القيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج. بمعنى تقريبي أن النموذج خال من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لجميع المتغيرات.

## جدول رقم 46

نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي لنموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

Variance Inflation Factors			
Date: 08/24/15 Time: 15:31			
Sample: 1990 2012			
Included observations: 22			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
LNFDIR	0.000382	209.8084	1.453344
LNINVR	0.008588	7182.311	2.600303
LNXR	0.010592	9063.930	2.209809
C	2.472289	4691.468	NA

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

من خلال الجدول رقم 46 نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب

التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

## خاتمة الفصل الرابع

يتضح من تحليل طبيعة المناخ الاستثماري بالجزائر، أنه وبرغم الإجراءات الايجابية التي اتخذت في سبيل تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب إلا أن هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي لا تزال تعرقل إقامة المشاريع الاستثمارية بها. فعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية والفساد وتراجع المؤشرات الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على صورة الجزائر كموقع محتمل لتوطين الاستثمارات الأجنبية.

وباعتبار أن المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وسيلة يستخدمها المستثمر لفهم حقيقة المناخ الاستثماري بالدول المضيفة والحكم على إمكانية الاستثمار بها أم لا، فإن تراجع ترتيب الجزائر فيها ، أثر بشكل مباشر على التدفقات المتجهة إليها والتي جاءت ضعيفة ومحدودة ومتقلبة (لم تتجاوز في أحسن الأحوال الثلاث مليارات دولار) ولا تعكس حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر. مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الذي يأتي مصدره بالأساس من عوامل داخلية كالاستثمار المحلي.

إن هذا التوصيف يحتم إجراء المزيد من الإصلاحات لتبسيط العملية الاستثمارية وإزالة العوائق البيروقراطية. بما يضمن الاقتصاد في الإجراءات والوقت والتكلفة مع ضرورة وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الجزائري.

## الفصل الخامس

### واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في المغرب

#### تمهيد

إن السياسة الاقتصادية الرشيدة هي التي تستطيع المزاوجة بين المصادر الداخلية والخارجية للنمو والتي تؤدي تحقيق معدلات نمو مناسبة تسمح بتقويم الاختلالات التي يعانيتها أي اقتصاد. ويتجلى دور المصادر الخارجية مع زيادة علاقات التشابك والترابط والاعتماد المتبادل بين دول العالم كإحدى ميزات ظاهرة العولمة، والتي جعلت من انتقال رأس المال من منطقة إلى أخرى أمرا ميسرا خاصة مع اشتداد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات والاستفادة منها في تحسين مؤشراتهما الاقتصادية وتدعيم موقعها التنافسي في الأسواق الدولية.

وبسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها المغرب وحاجتها لإيجاد مصادر تمويل إضافية تعوضها نقص في مصادرها المحلية، ولجوتها إلى المؤسسات المالية الدولية وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي (كإحدى النتائج الأساسية لمديونية البلد) التي تقوم على زيادة درجة الانفتاح وتخفيف القيود على عمليات التجارة والاستثمار. فقد عملت المغرب على استقطاب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال فيها وإقرارها لمجموعة قوانين وتشريعات لتشجيع هذه الاستثمارات ومنحها العديد من الحوافز والتسهيلات. لتكون عنصرا محوريا في إستراتيجية التنمية بهذا البلد.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب من خلال استعراض حوافز ومعوقات المناخ الاستثماري به وتأثير ذلك على ترتيبه في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار ومنه على حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إليه.

#### المبحث الأول: تحليل طبيعة المناخ الاستثماري في المغرب

رغم ما يشوب بيئة الأعمال فيه من عوائق وقيود، فقد حاول المغرب توفير الشروط المناسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم حزمة حوافز متنوعة للشركات الأجنبية، بهدف إقناعها بتوطين مشاريعها الاستثمارية في مختلف قطاعات الاقتصاد المغربي.

المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

أولاً: مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد المغربي

عرف الاقتصاد المغربي خلال مسيرته التي تمتد لأكثر من نصف قرن من الزمن ثلاث مراحل أساسية اتسمت الأولى منها بالمنهج الحمائي وتدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية (من الاستقلال إلى بداية تطبيق برنامج التكيف الهيكلي)، أما المرحلة الثانية فقد تزامنت مع تطبيق المغرب لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية والتي تميزت بالانسحاب التدريجي للدولة لفائدة قوى السوق، لتتبعها مرحلة ثالثة تميزت بتحول جذري في السياسة الاقتصادية لصالح اقتصاد مفتوح من خلال تحرير الاقتصاد والشروع في برنامج الخصخصة والتوقيع على عدد من اتفاقيات التبادل الحر.

إن هذا التطور للمنهج الاقتصادي المتبع لا شك أن له انعكاسات أكيدة على مجموع المؤشرات الاقتصادية

للمغرب التي يمكن عرضها فيما يلي:

### 1. مؤشرات التوازن الداخلي

- الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو: لقد نما الاقتصاد المغربي بمعدلات سريعة نسبياً حيث سجل خلال الفترة 2005-2011 متوسط معدل نمو سنوي بـ 4.6% مقابل 4.7% خلال الفترة 2000-2004. حدث هذا بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي أفرزتها أزمة الرهن العقاري التي ألحقت أضراراً بالغة بالاقتصاد الأمريكي والعالمي. وقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ثلاث مرات خلال الفترة 2000-2011 وهو ما يبيّن الجدول التالي:

## الجدول رقم 47

### المؤشرات الكلية للاقتصاد المغربي خلال الفترة 2000-2012

المؤشرات السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)**	معدل النمو**	معدل التضخم**	عجز الموازنة (مليار دولار)*	سعر صرف الدولار مقابل الدرهم*	معدل البطالة**	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)*	مديونية خارجية(مليار دولار)*	احتياطات الصرف(مليار دولار)**
2000	37.02	1.6	1.9	- 1.7	10.62	13.60	- 0.41	16.04	5.16
2001	37.72	7.6	0.6	0.04	11.30	12.50	3.76	14.30	8.66
2002	40.41	3.3	2.8	- 1.5	11.02	11.60	0.64	13.99	10.37
2003	49.82	6.3	1.2	- 1.8	9.61	11.90	1.64	14.36	14.14
2004	56.94	4.8	1.5	- 1.4	8.89	10.80	1.84	13.98	16.64
2005	59.52	3.0	1.0	- 3.2	8.90	11.00	4.42	12.52	16.55
2006	65.63	7.8	3.3	- 1.0	8.82	9.70	2.68	13.70	20.79
2007	75.22	2.7	2.04	0.33	8.22	9.70	2.07	14.80	24.71
2008	88.88	5.6	3.7	0.34	7.76	9.60	- 1.98	17.31	22.71
2009	90.90	4.8	1.0	- 2.47	8.05	9.10	0.19	19.37	23.56
2010	90.77	3.6	0.98	- 7.76	8.41	9.10	- 1.21	20.79	23.60
2011	99.21	5.0	0.92	- 10.76	8.08	8.90	2.97	22.04	20.61
2012	96.72	2.7	1.3	- 14.83	8.62	9.00	3.16	25.22	17.53

المصدر: تم تجميع هذه البيانات من: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، (2013):

<http://www.amf.org.ae> ومن:

World Bank, World Development Indicators, (2014): <http://data.worldbank.org/wdi>

يعتبر المغرب من الدول الأعلى نمواً في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. حيث أن معدل نمو الاقتصاد المغربي تجاوز كل من تونس والجزائر خلال الفترة 2008-2011 بالإضافة إلى إحدى أهم الاقتصاديات الناشئة وهي تركيا والتي لم يتجاوز معدل نمو ناتجها المحلي 3%<sup>1</sup> وقد انعكس ذلك إيجاباً على نمو الدخل الفردي<sup>2</sup>. ويعود هذا التطور إلى النتائج الإيجابية التي حققتها القطاعات الثلاثة المكونة للاقتصاد المغربي (الأولى والصناعة والخدمات). فالإقتصاد المغربي لا يعتمد على قطاع واحد، بل إن مصادر نموه يتوزع على القطاعات الثلاث، إذ يساهم قطاع الخدمات بـ 55.7% في مقابل 28.9% لقطاع الصناعة و15.3% للقطاع الأولي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - World Bank, World Development Indicators, (2013): <http://data.worldbank.org/wdi>.

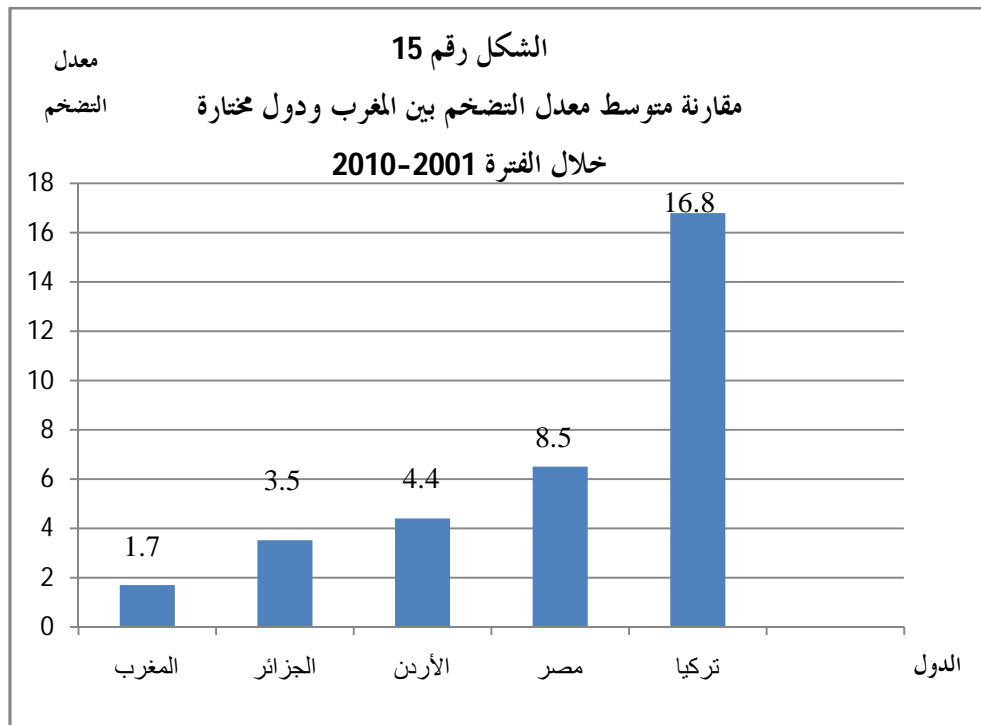
<sup>2</sup> - زاد الدخل الفردي بأكثر من الضعف بين سنتين 2000 و 2010 حيث انتقل من 1275 دولار عام 2000 إلى 2822 دولار عام 2010. انظر:

World Bank, World Development Indicators, (2013): <http://data.worldbank.org/wdi>

<sup>3</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, "Tableau de Bord des Indicateurs Macro- Économiques", (Avril 2013), P.II.

- الميزانية العامة للدولة: شهدت نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي منحي تنازليا خلال الفترة 2000-2006 لتحقق فائضا خلال سنتي 2007 و2008. لكن الميزانية عاودت لتحقيق عجزا خلال السنوات اللاحقة، بسبب ارتفاع نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي وانتقالها مثلا من 27.4% سنة 2010 إلى 29.9% سنة 2011 مقارنة بارتفاع نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أقل خلال نفس الفترة (22.8% و23.5% على التوالي).<sup>1</sup>

- معدلات التضخم: تعتبر معدلات التضخم مقبولة وتحت السيطرة، إذ انتقلت من 9.3% خلال الفترة 1990-1997 إلى 1.7% خلال الفترة 2000-2011. ويعود هذا الانخفاض إلى التغير الضعيف في أسعار المنتجات الغذائية التي تساهم بحوالي 42.1% في تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم المحقق خلال الفترة 2001-2011 يعتبر الأقل في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. أنظر الشكل التالي:



Source: IMF, World Economic Outlook, (April 2012):

[www.imf.org/external/bubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf](http://www.imf.org/external/bubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf)

يتضح من الشكل رقم 15 أن متوسط معدل التضخم في المغرب هو الأقل بين البلدان الواردة في الشكل حيث لم يتجاوز 1.7% في حين بلغ في مصر وتركيا 8.5 و 16.8 على التوالي. وبالتالي فإن المغرب أكثر استقرارا في المستوى العام للأسعار مقارنة بالبلدان الأربعة.

<sup>1</sup> - Banque Africaine, "Maroc : Document de Stratégie Pays 2012-2016", (2012), p.3.

## 2. مؤشرات التوازن الخارجي

- **المبادلات الخارجية:** يتميز الاقتصاد المغربي بالانفتاح نحو الخارج. وقد اقترن هذا الانفتاح بالتغيرات الهيكلية في التجارة الخارجية سواء في السلع المتداولة أو في توزيعها الجغرافي. ومن هنا، يمكن إبراز التطورات التي حدثت في المبادلات الخارجية المغربية من خلال النقاط التالية:

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2012 ليبلغ 21.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11.3% خلال الفترة 2000-2004.<sup>1</sup> وهذه الوضعية مردها ارتفاع تكلفة فواتير الطاقة التي مثلت 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي،<sup>2</sup> بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية والمصنعة. والتي نمت في المتوسط بـ 11.8% خلال الفترة 2005-2012، في حين أن الصادرات لم تتجاوز نسبة ارتفاعها 9.7%، مما يعكس انخفاضاً في نسبة تغطية الواردات بواسطة الصادرات التي انتقلت من 62.2% خلال الفترة 2000-2004 إلى 48.7% خلال الفترة 2005-2012؛<sup>3</sup>
- ارتفعت احتياطات الصرف لتغطي 9.2 شهراً من الواردات خلال الفترة 2000-2004 بعدما كانت في حدود 5.4 شهراً من الواردات، ويعود هذا التحسن إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن عمليات الخصخصة وتحويلات العمال المهاجرين وإيرادات قطاع السياحة.<sup>4</sup> وقد استقر هذا المؤشر في حدود 7.7 شهراً من الواردات خلال الفترة 2005-2012 ليصل إلى حده الأدنى في سنة 2012 بمعدل تغطية 4.4 شهراً من الواردات.<sup>5</sup> ومرد هذا تنامي العجز في الميزان التجاري؛
- أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد سجلت انخفاضاً مهماً خلال الفترة 2000-2005، إذ تقلصت إلى 12 مليار دولار بعدما كانت في حدود 16 مليار دولار. غير أنها ارتفعت ثانية خلال الفترة التي تلت 2005 لتنتقل إلى 25 مليار دولار عام 2012. وهذا يعني أن المغرب أصبح يلجأ إلى المديونية الخارجية لتسديد عجزه الخارجي الذي تفاقم بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة وبخاصة البترول إضافة إلى ما تفرضه الأوضاع السياسية والاجتماعية من مصاريف إضافية.

<sup>1</sup> - Banque Africaine, Op, Cit.

<sup>2</sup> - انتقل سعر البرميل من النفط من 33 دولار عام 2000 إلى 109 دولار عام 2012. انظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، (2013)، ص.110.

<sup>3</sup> - Ministère de l'Economie et des Finances , Tableau..., (2013), Op.Cit., p.IV.

<sup>4</sup> - معدل الزيادة السنوية لتحويلات العمال المغاربة المهاجرين بلغت 6.1% خلال الفترة 2004-2009 وقد بلغ حجم هذه التحويلات سنة 2010 ما مقداره 54.1 مليار درهم. انظر: المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية 2012: التقرير الاقتصادي والمالي، (2012)، ص.49.

<sup>5</sup> -Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau..., (2013), Op.Cit., p.IX.



## ثانيا: التحفيزات القانونية

لتشجيع المستثمرين الأجانب على إنشاء مشاريع استثمارية بالمغرب تم اعتماد ميثاق الاستثمار.<sup>1</sup> وحسب المادة الثانية منه، فإن التدابير المنصوص عليها في الميثاق تهدف إلى:

- تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لانجاز استثمار؛
- تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح؛
- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية؛
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني أو المحلي؛
- إنعاش مناطق التصدير الحرة.

وقد تضمن الميثاق جملة من التدابير ذات الطابع الضريبي يمكن إجمالها فيما يلي:

- **الرسوم الجمركية:** وفقا للمادة الثالثة من ميثاق الاستثمار يفرض رسم استيراد بسعر لا يقل عن 2.5% من قيمة السلع المستوردة أو بسعر لا يتجاوز 10% منها. وفضلا عن ذلك تعفى السلع التجهيزية والمعدات والآلات اللازمة لإنعاش وتنمية الاستثمار من الاقتطاع الضريبي عند الاستيراد.

- **الضريبة على القيمة المضافة:** حسب المادة الرابعة من ميثاق الاستثمار تعفى من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد السلع التجهيزية والمعدات والآلات المقرر إدراجها في حساب للأصول الثابتة وتحويل الحق في الخصم طبقا للتشريع المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة. كما تستفيد المنشآت المزمرة التي تكون قد أدت الضريبة بمناسبة استيراد السلع المشار إليها أعلاه أو شرائها محليا من الحق في استرجاع مبلغ الضريبة المذكورة.

- **رسوم التسجيل:** تنص المادة الخامسة من ميثاق الاستثمار على الإعفاء من رسوم التسجيل عقود شراء الأراضي المعدة لانجاز مشروع من مشاريع الاستثمار شريطة انجاز المشروع خلال أجل لا يتجاوز 24 شهرا ابتداء من تاريخ العقد. ويفرض رسم تسجيل نسبته 2.5% على عقود شراء الأراضي المعدة للقيام بعمليات التجزئة والبناء وعمليات الشراء الأول للبناءات من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين غير مؤسسات الائتمان أو شركات التأمين. هذا الرسم أقصاه 0.50% على حصص المساهمة في الشركات حين تأسيسها أو الزيادة في رأسمالها.

- **الضريبة على الشركات وعلى الدخل:** تحدد المادتين السابعة والثامنة من ميثاق الاستثمار الإعفاءات والتخفيضات من الضريبة على الشركات وعلى الدخل على النحو التالي:

<sup>1</sup> - ميثاق الاستثمار، المرسوم الملكي رقم 1-95-213 المؤرخ في 8 نوفمبر 1995 ودخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1996.

- تخفيض نسبة الضريبة على الشركات إلى 35%<sup>1</sup>؛
- تعديل نسبة الضريبة العامة على الدخل بحيث لا تزيد نسبة الضريبة القصوى على 41.5%؛
- تعفى منشآت تصدير المنتجات أو الخدمات بالنسبة إلى مجموع رقم معاملاتهما المتعلق بالتصدير والمنجز بعمليات أجنبية من الضريبة على أرباح الشركات طوال فترة 5 سنوات ومن تخفيض نسبته 50% من الضريبة المذكورة بعد هذه الفترة؛
- تستفيد المنشآت التي تقام بالأقاليم التي تتميز بنظام ضريبي تفضيلي من تخفيض نسبته 50% من الضريبة على الشركات طوال الخمس سنوات المالية الأولى التالية لتاريخ استغلالها؛
- تستفيد منشآت الصناعة التقليدية التي يكون إنتاجها حصيلة عمل يدوي أساسا من تخفيض نسبته 50% من الضريبة على الشركات طوال الخمس سنوات المالية الأولى التالية لتاريخ استغلالها وذلك أينما وجد مكان إقامتها.

#### - تدابير مالية وعقارية وإدارية:<sup>2</sup>

- حرية تحويل الأرباح والرساميل إلى الخارج بالنسبة لمن قام باستثمارات بالعملية الصعبة؛
- توفير رصيد عقاري لانباز مشاريع استثمارية وتوضيح مساهمة الدولة في اقتناء وتجهيز القطع الأرضية اللازمة للاستثمار؛
- توجيه ومساعدة المستثمرين في انجاز مشاريعهم وذلك بإحداث جهاز وطني موحد؛
- تحويل الأرباح الخالصة من الضرائب دون تحديد للمبلغ أو المدة؛
- تحويل حصيلة بيع الاستثمار أو تصفيته كله أو بعضه بما في ذلك زائد القيمة.

وبالنظر إلى كل هذه الحوافز، فإن المنشآت التي يكتسي برنامجها الاستثماري أهمية كبرى بالنظر إلى مبلغه (يعادل أو يفوق 200 مليون درهم) أو عدد مناصب الشغل التي سيحدثها (تعادل أو تفوق 250 منصب) أو

<sup>1</sup> - في سنة 2007 تم تخفيض الضريبة على أرباح الشركات إلى 30% والضريبة على المؤسسات المصدرة إلى 17.5% بعد إعفائها منها في الخمس سنوات الأولى من نشاطها. انظر:

ANIMA Investement Network, "Investir en Méditerranée :la Carte des Investissements en Méditerranée :Guide Sectoriel des Politiques pour l'Investissement en Méditerranée", Etudes N° 7, (Janvier 2010), P.132.

<sup>2</sup> - المادة 15 و 16 من ميثاق الاستثمار.

المنطقة التي سينجز فيها أو التكنولوجيا التي سيحولها يمكن أن تبرم مع الدولة عقوداً خاصة تخول لها الإعفاء الجزئي من النفقات الأتي ذكرها:<sup>1</sup>

- نفقات اقتناء الأراضي اللازمة لانجاز الاستثمار؛
- نفقات البنيات الأساسية الخارجية؛
- مصاريف التكوين المهني.

ومن أجل ضمان حقوق المستثمرين، فإن كل نزاع قد ينشأ بين الدولة المغربية والمستثمر الأجنبي بخصوص الاستثمار يفض وفقاً للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في ميدان التحكيم الدولي. وفي هذا الإطار صادق المغرب على:<sup>2</sup>

- معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار في سبتمبر 1992؛
- الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في جوان 1965؛
- اتفاقية المنظمة العربية لضمان الاستثمار في سنة 1976؛
- الاتفاقية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي في جويلية 1990.
- بالإضافة إلى توقيع المغرب على ميثاق المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994.

ومن أجل تعزيز الحماية والضمان للمستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة، أبرمت المغرب عدداً مهماً من الاتفاقيات الثنائية والتي يوضحها الجدول الموالي.

#### الجدول رقم 48

##### اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي عقدتها المغرب بنهاية جوان 2013

الدول العربية	ارويا	آسيا	أمريكا	إفريقيا	المناطق
					العدد
15	25	8	4	10	اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

**Source:** UNCTAD, Full List of Bilateral Investment Agreement concluded, (1 June 2013): <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Morocco>

<sup>1</sup> - المادة 17 من ميثاق الاستثمار.

<sup>2</sup> - Royaume du Maroc, Office des Changes, "Guide de l'Investissement Etranger en Matière de Change", (Janvier 2005), pp.5-6.

يظهر من الجدول رقم 48 أن اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات التي وقعتها المغرب قد مست دولا عديدة ومن مختلف القارات وإن كانت أغلبها مع دول الاتحاد الأوروبي (باعتباره الشريك التجاري الأول للمغرب) والدول العربية (بحكم انضمام أغلبها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى). كما شملت الاتفاقيات الموقعة قوى اقتصادية مهمة في آسيا وأمريكا (الصين، الهند، والولايات المتحدة الأمريكية) وهي فرصة سانحة للمغرب للرفع من حصتها من الاستثمارات الوافدة إليها من هذه الدول نتيجة للضمانات والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب من خلال هذه الاتفاقيات.

### ثالثا: الانفتاح على العالم الخارجي

يعتبر المغرب من أكثر الدول المغاربية والعربية انفتاحا على العالم الخارجي من خلال عقدها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة اتفاقات لإقامة مناطق التجارة الحرة مع مجموعة من الدول كما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 49

#### اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة من طرف المغرب

الاتفاقيات	تاريخ التصديق	الدخول حيز التنفيذ
- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
- اتفاق التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	19 جوان 1997	1 ديسمبر 1999
- اتفاق التجارة الحرة مع تركيا	7 افريل 2004	1 جانفي 2006
- اتفاق التجارة الحرة مع تونس	16 مارس 1999	16 مارس 1999
- اتفاق التجارة الحرة مع الإمارات العربية المتحدة	25 جوان 2001	11 سبتمبر 2003
- اتفاق التجارة الحرة مع مصر	27 ماي 1998	29 افريل 1999
- اتفاق التجارة الحرة مع الأردن	16 جوان 1999	21 اكتوبر 1999
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية	19 فيفري 1997	1 جانفي 1998
- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات م.أ	15 جوان 2004	1 جانفي 2006
- اتفاقية أغادير: المغرب، تونس، مصر والأردن	25 افريل 2004	27 مارس 2007

Source : OCDE, "Examen de l'OCDE des Politiques de l'Investissement: Maroc", (2010), p.68.

يتضح من الجدول رقم 49 أن الدول التي وقعت معها المغرب اتفاقات للتبادل الحر تمثل أهم الشركاء التجاريين للمغرب وتعتبر مصدرا لـ 61% من واردات المغرب ومتلقية لـ 77% من صادراته.<sup>1</sup> إن توقيع المغرب

<sup>1</sup> - OCDE ,Examen de l'OCDE des Politiques de l'Investissement: Maroc, (2010),p.67.

لهذه الاتفاقيات يضع أمام المستثمرين في المغرب سوقا واسعة تتكون من 55 دولة وبحوالي مليار مستهلك وتساهم بـ 60% من الناتج الإجمالي العالمي.<sup>1</sup> وبالإضافة إلى اتفاقات التجارة الحرة المصادق عليها، فإن المغرب بصدد التفاوض على عقد اتفاقات جديدة مع كل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى (CEMAC) وكندا.<sup>2</sup>

#### رابعا: برنامج الخصخصة

تنت الحكومة المغربية قانون الخصخصة عام 1990 الذي يقوم على مبدأ الخصخصة التدريجية وذلك باعتماد ثلاث وسائل لتطبيقها وهي:<sup>3</sup> البيع عبر الأسواق المالية، الدعوة إلى تقديم العروض أو التخلص من الموجودات على نحو مباشر أو هذه الوسائل الثلاثة مجتمعة.

وقد تم الشروع في عملية الخصخصة عام 1993 وشملت 36 شركة و 26 مؤسسة فندقية وكانت حصيلتها 346.6 مليون دولار عام 1994.<sup>4</sup> ومنذ بداية هذه العملية إلى سنة 2008 تم خصخصة 73 مؤسسة عمومية وكانت حجم العوائد المحققة من هذه العملية ما يقارب 14 مليار دولار. وكانت أهم عملية لشركة vivendi universal الفرنسية التي تحصلت على 53% من أسهم شركة اتصالات المغرب بقيمة إجمالية بلغت 5 ملايين دولار أمريكي.<sup>5</sup> وهو ما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بقسط كبير في عمليات الخصخصة وكانت حصته منها أكثر من 70% ومن دول مختلفة جاءت في صدارتها فرنسا بـ 69%، مع تركزه في قطاع الخدمات بـ 30% والصناعة بـ 25% ثم الطاقة والمناجم بـ 20%.<sup>6</sup>

#### المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

يعاني مناخ الاستثمار في المغرب من نقائص متعددة أثرت بشكل مباشر على حجم التدفقات الواردة إليه ومنها:

#### أولا: مشكلة العقار الصناعي

يعتبر العقار الصناعي من أهم العوائق التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنبان وذلك من خلال:<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - Agence Marocaine de Développement des Investissements: Investir au Maroc , les 7 raisons clé: [www.invest.gov.ma/?lang=fr&id=3](http://www.invest.gov.ma/?lang=fr&id=3).

<sup>2</sup> - Ibid.

<sup>3</sup> - كمال شحاته، مرجع سابق، ص.83.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.13.

<sup>5</sup> - NATION UNIS, "Guide de l'Investissement au Maroc : Opportunités et Conditions", (Juillet 2010), p.10.

<sup>6</sup> - OCDE, "Stratégie de Développement du Climat des Affaires, Maroc , Dimension: Politique de Privatisations et Partenariats Public-Privé", (2011), pp.23-24.

<sup>7</sup> - CNUCED, "Examen de la Politique de l'Investissement du Maroc", (2007), p.45.

- قلة المعروض من الأراضي المعدة للاستثمار وارتفاع تكلفتها بسبب المضاربة؛
- عدم توفر بعض الأوعية العقارية على عقود الملكية وعدم تسوية وضعيتها القانونية؛
- صعوبة تحديد المالكين الحقيقيين للأراضي؛
- تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على العقار وتسجيل الممتلكات (يحتاج إلى 8 إجراءات وفي مدة 60 يوما وتكلفة تمثل 5.9% من قيمة العقار).<sup>1</sup>

### ثانيا: البنية التحتية

رغم الانجازات التي حققتها المغرب في مجال البنى التحتية، إلا أن هناك نقائص عديدة لا زالت تميز قطاعي النقل والمواصلات<sup>2</sup> (الطرق البرية على وجه الخصوص) والاتصالات<sup>3</sup> (الارتفاع النسبي لأسعار الاتصالات والخاصة بشبكة الهاتف النقال).<sup>4</sup> وهو ما جعل المستثمرون يعتبرون في دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي أن النقص في المعروض من البنى التحتية هو العائق الثالث للاستثمار بنسبة 11.6% بعد كل من الحاجة إلى التمويل بـ 18.6% والرشوة بـ 17.7%.<sup>5</sup>

### ثالثا: صعوبات قانونية

وتتمثل هذه الصعوبات في النقاط التالية:<sup>6</sup>

- ببطء تكييف المنظومة القانونية المتعلقة بعالم الأعمال لتتلاءم مع القوانين الدولية، خاصة بعد انفتاح الاقتصاد المغربي على العالم الخارجي من خلال إبرامه لعدة اتفاقيات للتجارة الحرة؛
- قلة خبرة القضاة بالمسائل المتعلقة بقانون الأعمال وبقضايا التحكيم والتراعات التجارية؛
- انتشار الرشوة في قطاع العدالة المغربية والتي اعتبرها المنتدى الاقتصادي العالمي في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2011-2012 كثاني أهم عنصر معيق للاستثمار في المغرب بنسبة 17%.

<sup>1</sup> - World Bank, Doing Business, 2014: <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/Morocco>

<sup>2</sup> - يتوفر المغرب على شبكة من الطرق بطول 57706 كلم وشبكة من السكك الحديدية تجاوزت 2800 كلم في حين أن النقل البحري يتوفر على 29 ميناء منها 11 مفتوحا للتجارة الدولية، أما بالنسبة للنقل الجوي فيملك المغرب 31 مطارا منها 15 دولية. انظر:

Agence Marocaine de Développement des Investissements, Op.Cit.

<sup>3</sup> - بلغ متوسط عدد المشتركين في الهاتف الثابت 10.08 مشترك لكل 100 ساكن، والهاتف النقال 119.97 مشترك لكل 100 ساكن. أما المشتركون في الانترنت فقد وصل عددهم 3.2 مليون مشترك. انظر:

World Bank & International Telecommunication Union, Op.Cit., p.149

<sup>4</sup> - تسجل الإمارات العربية المتحدة أقل الأسعار حيث يبلغ معدل سعر الاتصالات مقارنة مع الدخل الفردي 0.21 وفي تونس 2.63 ومصر 2.76. أما المغرب فسجلت معدل 10.32 وهو أعلى سعر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. انظر: وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية 2012، مرجع سابق، ص.49.

<sup>5</sup> - World Economic Forum : <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2011.2012>.

<sup>6</sup> - Ibid.

## رابعاً: صعوبات تمويلية

- الحجم الكبير للضمانات المطلوبة والتي تمثل 230% من قيمة القرض البنكي؛<sup>1</sup>
- صرامة الإطار التشريعي المنظم لعمليات منح القروض؛
- غياب المعلومات المفصلة عن طرق الحصول على القروض والتسهيلات المالية.

## خامساً: انتشار أنشطة السوق السوداء

تمثل أنشطة السوق السوداء حوالي 36.4% من الناتج الداخلي الخام للمغرب. وقد مست قطاعات عديدة كالتهرب (12% من واردات المغرب)، الاقتباس والتقليد غير الشرعي (بمعدل 58%)، في حين أن المعدل العالمي هو 39%. وكبدت الخزينة المغربية خسائر هامة تقدر بـ 7.5 مليار درهم سنوياً.<sup>2</sup>

إن الانتشار الكبير لأنشطة هذه السوق سيساهم في تسويق صورة غير مشجعة عن المغرب ويضع المستثمرين المحليين والأجانب أمام منافسة غير متكافئة وغير شريفة ويقلل من أرباحهم لصالح المتعاملين في هذه السوق.

من خلال استعراض عناصر الجذب والطرده التي تميز مناخ الأعمال بالجزائر والمغرب، يتضح أن مناخ الاستثمار بالبلدين يعرف عقبات كثيرة تقف حائلاً أمام المستثمرين الأجانب. وتتجلى أهم هذه العقبات في ضعف البنية التحتية وبطء تأهيل الجهاز المصرفي ومشكلة العقار الصناعي وانتشار البيروقراطية والفساد، الأمر الذي سينعكس سلباً على ترتيب البلدين في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار ومنه على قدرتهما في جذب الحجم المرغوب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

## المبحث الثاني: ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار وأثره على حصتها من التدفقات الاستثمارية

تسمح المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار بتبيان طبيعة بيئة الأعمال ببلد ما والتي قد تكون حافزاً للاستثمار فيه أو عنصراً مثبطاً يدفع إلى اختيار وجهات استثمارية أخرى. وسيحاول هذا المبحث الإشارة إلى ترتيب المغرب في مختلف هذه المؤشرات بما يسمح بفهم طبيعة مناخ الاستثمار بها وأثره على حجم التدفقات الاستثمارية التي استقبلتها.

<sup>1</sup> - Banque Mondiale & Société Financière Internationale, "Royaume du Maroc : Evaluation du Climat de l'Investissement", (Juin 2005), p.25.

<sup>2</sup> - UNCTAD, "Examen de la Politique de l'Investissement: Maroc", New York, (2008), pp.47-48.

## المطلب الأول: ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار

### أولاً: وضعية الاقتصاد المغربي في مؤشر سهولة أداء الأعمال

سجلت المغرب تحسنا ملحوظا في ترتيبها ضمن أهم المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لسنة 2014، مما انعكس إيجابا على ترتيبها السنوي في لائحة الدول المكونة للمؤشر، لتأتي في المرتبة 87 من بين 183 دولة.

### الجدول رقم 50

#### وضع المغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
					المكونات الفرعية للمؤشر
87	95	94	115	128	الترتيب في المؤشر الإجمالي
39	53	93	82	76	بدء المشروع
83	81	75	76	99	استخراج تراخيص البناء
97	95	107	102	-	الحصول على الكهرباء
156	166	144	143	-	تسجيل ملكية الأصل العقاري
109	105	98	96	87	الحصول على الائتمان
115	113	43	80	75	التجارة عبر الحدود الدولية
78	115	97	154	165	حماية المستثمر
37	34	112	124	122	سداد الضرائب
83	83	89	87	106	تنفيذ العقود التجارية
69	84	67	63	68	تصفية وإغلاق المشروع

Source: World Bank, Doing Business, 2010, 2011, 2012, 2013, and 2014.

<http://arabic.doingbusiness.org/data-explore/economies/morocco>

يتضح من خلال الجدول تباينا في وضع المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال. ففي حين سجلت بعضها تقدما (بدء المشروع، تسجيل الملكية، حماية المستثمر، تسوية حالات الإعسار)، شهدت بقية المؤشرات تراجعا كما سيتم توضيحه في ما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - World Bank, Doing Business 2014, Economic Profile : Morocco, Washington, (2014), pp.10-13.



- **بدء مشروع:** يحتاج إلى 5 إجراءات إلزامية وفي فترة لا تتجاوز 11 يوما وهي أقل بمرتين من المدة المستغرقة في الجزائر وتكلفة 9.5% من متوسط الدخل الفردي.
- **استخراج تراخيص البناء:** يتطلب استخراجها القيام بـ15 إجراء وفي مدة 97 يوما وتكلفة تصل إلى 218.2% كنسبة من متوسط الدخل الفردي.
- **الحصول على الكهرباء:** يستلزم اتخاذ 5 إجراءات في مدة 62 يوما وهي أقل بثلاث مرات من المدة المستغرقة في الجزائر، ولكن بتكلفة مرتفعة قدرت بـ2476.3% كنسبة من متوسط الدخل الفردي.
- **تسجيل الممتلكات:** رغم تقدم المغرب بـ10 مراتب بين سنتي 2013 و2014، إلا أن عملية تسجيل الممتلكات لا زالت تتميز ببعض التعقيد حيث تتطلب 8 إجراءات وفي مدة 60 يوما وتكلفة 5.9% من تكلفة العقار.
- **الحصول على الائتمان:** تعتبر صعوبة الوصول إلى التمويل من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين بالمغرب خاصة ما تعلق بالضمانات التي تطلبها البنوك. لذلك جاء ترتيبها في المرتبة 109 بسبب تراجع المؤشرات الفرعية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (3 نقاط من 10) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (5 نقاط من 10).
- **التجارة عبر الحدود:** يتطلب إتمام عمليات التصدير في المغرب 5 مستندات وفي مدة 11 يوما وتكلفة 595 دولار لكل حاوية. في حين أن عمليات الاستيراد تحتاج إلى 7 مستندات وفي مدة 16 يوما وتكلفة 970 دولار وهي أفضل من النتائج المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعني أن عمليات التجارة الخارجية تتميز بالمرونة وانخفاض التكلفة.
- **حماية المستثمر:** احتلت المغرب المرتبة 78 في ترتيب هذا المؤشر كدليل على تزايد الحماية والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب وهو ما تؤكد المؤشرات الجزئية كمؤشر نطاق الإفصاح (6 نقاط من 10) ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (6 نقاط من 10) ومؤشر قوة حماية المستثمرين (4.7 نقاط من 10).
- **سداد الضرائب:** يبلغ عدد الضرائب المدفوعة 6 ضرائب في السنة، وإجمالي الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية 232 ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 49.6% وهي أقل بكثير من المعدلات المسجلة في الجزائر. وقد سهلت السلطات المغربية

طرق دفع الضرائب عن طريق تعزيز إمكانية تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة من خلال شبكة الانترنت.<sup>1</sup>

- **تنفيذ العقود التجارية:** يتطلب تنفيذ العقود 40 إجراء إلزاميا وفي مدة 510 يوما وهي أقل من منطقة المينيا التي تحتاج في تنفيذ العقود إلى 44 إجراء وفي مدة تصل إلى 658 يوما.
- **تسوية حالات الإعسار:** يشار هنا إلى أن المغرب حافظ على استقرار مرتبته المحققة في سنة 2013 وهي المرتبة 83. وتأخذ حالات التصفية وإغلاق المشاريع 1.8 سنة وبتكلفة 18% كنسبة من قيمة موجودات الشركة المفلسة مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 38.3 سنتا عن كل دولار.

ومن خلال المعطيات السابقة يبدو أن المغرب تمكن من التخفيف الجزئي للإجراءات الإدارية وبعض التكاليف المرتبطة بعملية الاستثمار مما يعني اقتصادا في الوقت والتكلفة وبالتالي الرفع من حصة المغرب من التدفقات الاستثمارية العالمية. ومع ذلك، فإن هذه الإيجابيات لا يمكن أن تحجب بعض السلبيات التي ميزت بيئة الأعمال والتي رصدها مؤشر سهولة أداء الأعمال كصعوبة الحصول على التمويل وبطء إجراءات تسجيل الملكية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة تصفية المؤسسات المفلسة.

#### ثانيا: وضعية الاقتصاد المغربي في مؤشر التنافسية

يظهر تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تحسنا طفيفا في تنافسية الاقتصاد المغربي بثلاث مراتب لينتقل من المرتبة 73 إلى المرتبة 70 من بين 144 دولة (أنظر الجدول رقم 42). وعلى الرغم من هذا التحسن، إلا أن مناخ الاستثمار في المغرب لا يزال يعاني من مشكلات متعددة أهمها حسب ما أشار إليه التقرير، البيروقراطية (17.6%)، الحصول على التمويل (14.8%)، الرشوة (12.6%) وضعف تأهيل اليد العاملة (11.6%).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة...، مرجع سابق، ص.99.

<sup>2</sup> - World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, (2012-2013), p.264.

الجدول رقم 51

ترتيب المغرب في تقرير التنافسية العالمية للفترة 2011-2013

فرق الأداء (التطور في الترتيب)	ترتيب المغرب حسب تقرير 2013-2012		ترتيب المغرب حسب تقرير 2012-2011		المحاور الرئيسية
	النقاط/7	الرتبة من بين 144 دولة	النقاط/7	الرتبة من بين 142 دولة	
+3	4.1	70	4.2	73	ترتيب المغرب في المؤشر الإجمالي
-14	4.6	68	4.7	54	المتطلبات الأساسية
+5	4.1	54	4.0	59	1. مؤشر المؤسسات
+8	4.1	61	3.9	69	2. مؤشر البنية التحتية
-45	4.6	70	5.6	25	3. مؤشر الاقتصاد الكلي
+12	5.5	81	5.4	93	3. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
+4	3.9	79	3.9	83	معززات الكفاءة
-3	3.5	101	3.6	98	1. مؤشر التعليم العالي والتدريب
+7	4.2	69	4.2	76	2. مؤشر كفاءة سوق السلع
+10	3.8	122	3.5	132	3. مؤشر كفاءة سوق العمل
-1	4.1	63	4.2	62	4. مؤشر تطور الأسواق المالية
-9	3.7	75	3.7	66	5. مؤشر الجاهزية التكنولوجية
بدون تغير	4.1	57	4.0	57	6. مؤشر حجم السوق
-5	3.3	84	3.4	79	عوامل تطور الإبداع والابتكار
-1	3.8	81	3.8	80	1. مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
-17	2.9	97	3.0	80	2. مؤشر الابتكار

Source: World Economic Forum, the Global Competitiveness Reports: (2011-2012), pp. 266-267. and (2012-2013), pp.264-265.

يتبين من الجدول أن محورين من المحاور الثلاثة المكونة للمؤشر قد شهدت تراجعاً خلال الفترة (2011-2012 و 2013) وهما محور المتطلبات الأساسية وعوامل تطور الإبداع والابتكار في حين شهد محور معززات الكفاءة تحسناً طفيفاً بأربع مراتب. وانطلاقاً من المعطيات الواردة في الجدول، فإن النتائج تشير إلى:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- World Economic Forum, Op. Cit.

1. **محور المتطلبات الأساسية:** سجل هذا المؤشر تراجعاً مهماً بـ14 مرتبة ليحتل المرتبة 68 من بين 144 دولة خلال سنة 2012-2013. ويمكن فهم هذا الوضع من خلال التراجع الكبير لمؤشر الاقتصاد الكلي رغم التحسن الملاحظ في بقية المؤشرات المكونة لهذا المحور وذلك على النحو التالي:

■ **مؤشر المؤسسات:** تحسن بـ5 مراتب مستفيداً من تحسن أغلب مؤشرات كمؤشر حقوق الملكية (من 62 إلى 53) ومؤشر شفافية السياسة الحكومية (من 62 إلى 53) ومؤشر الجريمة المنظمة (من 53 إلى 42) وهو ما يعني زيادة فعالية النظام المؤسساتي في المغرب.

■ **مؤشر البنية التحتية:** تحسن هذا المؤشر بـ8 مراتب ليحتل المرتبة 61 وهو دلالة على تحسن أغلب المؤشرات المكونة له مثل مؤشر جودة الطرقات (90 إلى 70) ومؤشر البنية التحتية للموانئ (57 إلى 49). وهذا التحسن المستمر في جودة البنية التحتية يسهل إقامة المشاريع الاستثمارية ويخفض من التكلفة والوقت.

■ **مؤشر الاقتصاد الكلي:** شهد ترتيب المغرب في هذا المؤشر تراجعاً كبيراً بـ45 مرتبة لينتقل من المرتبة 25 إلى المرتبة 70. وقد ساهم في هذا التراجع النتائج التي حققتها مؤشرات الفرعية كمؤشر رصيد الميزانية الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (من 40 إلى 131) ومؤشر إجمالي الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (من 25 إلى 33) بالإضافة إلى مؤشر إجمالي الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (من 93 إلى 102)، وهو ما يؤكد المتاعب الاقتصادية التي يعانيها المغرب والتي أثرت على القيمة الإجمالية للمؤشر.

2. **محور معززات الكفاءة:** كسب المغرب في هذا المحور 4 مراتب. ورغم تراجع بعض المؤشرات المكونة له إلا أنه استفاد من تحسن ترتيب مؤشري كفاءة سوق السلع وسوق العمل وذلك على النحو الآتي:

■ **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** عرف هذا المؤشر تراجعاً طفيفاً وفقد ثلاث مراتب بسبب تراجع بعض مؤشرات الفرعية كمؤشر جودة النظام التعليمي (من 93 إلى 105) ومؤشر استخدام الانترنت في المدارس (من 87 إلى 95).

■ **مؤشر كفاءة سوق السلع:** حسنت المغرب من ترتيبها في هذا المؤشر لتحتل المرتبة 69 بعدما كانت في المرتبة 76 في سنة 2011-2012. وقد جاء هذا التحسن نتيجة لتحسن بعض مؤشرات الفرعية كمؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار (من 68 إلى 56) ومؤشر تكاليف السياسة الزراعية (من 125 إلى 80) وهو ما يعني زيادة كفاءة أسواق السلع في المغرب وخضوعها التدريجي لمنطق المنافسة.

■ **مؤشر تطور الأسواق المالية:** تميز هذا المؤشر بالاستقرار لأنه تراجع بمرتبة واحدة بين سنتي الدراسة وقد مس التراجع بعض مؤشرات الفرعية كمؤشر سهولة الحصول على القروض (من 38 إلى 59) ومؤشر وفرة الخدمات المالية (من 55 إلى 59). وتؤكد المرتبة المتقدمة التي يحتلها المغرب في هذا المؤشر (المرتبة 63) التطور الذي تعرفه السوق المالية المغربية ومساهمتها في تمويل الاقتصاد.

■ **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** رغم تراجع هذا المؤشر بـ9 مراتب إلا أن بعضا من مؤشرات الفرعية سجلت تحسنا ملحوظا يظهره مؤشر توفر معدات التقنيات التكنولوجية (من 65 إلى 63) ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا (من 54 إلى 46) وهو ما يعني تنامي استفادة المغرب من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الأجنبية، والتحسين المستمر في البنية التحتية التكنولوجية ويتجلى ذلك خاصة في النمو المطرد لقطاع الاتصالات.

■ **مؤشر حجم السوق:** تميز هذا المؤشر بالثبات واستقرار مرتبته عند الرتبة 57 خلال سنتي الدراسة وهو تأكيد لأهمية السوق المغربية خاصة بعد انفتاح المغرب على الكثير من الدول من خلال اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة معها.

3. **محور عوامل تطور الإبداع والابتكار:** سجل هذا المحور تراجعا بـ5 مراتب (انتقل من 79 إلى 84) يمكن تفسيره من خلال التراجع في مؤشرات الفرعية كمؤشر الابتكار الذي فقد فيه المغرب 17 رتبة وهو تراجع كبير جاء نتيجة لتراجع أغلب المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر القدرة على الابتكار (108-115) ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي (96-104) وأيضا مؤشر إنفاق الشركات على البحوث والتطوير (104-119) بالإضافة إلى مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير (102-116). ويؤكد هذا التراجع على ضعف الابتكار والإنفاق على البحوث والتطوير ونقص الروابط بين النظام التعليمي والمحيط الاقتصادي.

من خلال استعراض ترتيب المغرب في مختلف المؤشرات المكونة لمؤشر التنافسية العالمي يتبين أن وضع المغرب أفضل من الجزائر خاصة في المؤشرات المرتبطة بالتكنولوجيا ومؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر المؤسسات التي ساهمت فعليا في تحسين مرتبة المغرب في تصنيف التنافسية الإجمالي. لكن هذا التحسن لا يعفي المغرب من تحسين مؤسراتها الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية والتي كانت سببا في خسارة 45 مرتبة في مؤشر الاقتصاد الكلي.

### ثالثا: وضع المغرب في مؤشر الشفافية

جاء ترتيب المغرب في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 52

#### ترتيب المغرب في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003-2012

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب/	170	177	178	179	172	180	189	185	180	188
عدد	133	146	159	163	179	180	178	180	180	180
الدول										
التنقيط	3.3	2.3	2.3	3.2	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	3.7

Source: Transparency International: [www.Transparency.org/index](http://www.Transparency.org/index).

يتضح من هذا الجدول أن متوسط قيمة مؤشر الشفافية في المغرب قد بلغ 3.33 من 10 خلال الفترة 2003-2012 وهذا يؤكد أن بيئة الأعمال في المغرب كما في الجزائر تعتبر في نظر رجال الأعمال والمنظمات الدولية أقل شفافية وتتميز بارتفاع معدلات الفساد والرشوة. وهو ما يؤكد تقرير الشفافية العالمي لعام 2012-2013 والذي قام بترتيب أهم عقبات الاستثمار التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب في المغرب، حيث تبين أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية بنسبة 12.6%<sup>1</sup>.

#### رابعا: وضع المغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية

جاء ترتيب المغرب في هذا المؤشر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 53

#### ترتيب المغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2014

2014 (186 دولة)		2013 (179 دولة)		2012 (179 دولة)		2011 (179 دولة)		2010 (179 دولة)		2009 (183 دولة)		2008 (162 دولة)	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
10	103	9	90	4	87	10	93	10	91	12	101	12	98
58.3		59.6		60.2		59.6		59.2		57.7		56.4	
التنقيط													

Source: the Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index of Economic Freedom

<http://www.heritage.org/index>

<sup>1</sup> - Ibid., p.264.

يتضح من الجدول رقم 53 أنه باستثناء سنة 2012 حيث كان تنقيط المغرب 60.2، مما يعني وقوع المغرب في منطقة الحرية الاقتصادية المتوسطة، فإنه بالنسبة لباقي سنوات الفترة 2008-2014 صنف المغرب في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة. ويعود هذا التصنيف المتواضع للمغرب إلى التنقيط الضعيف لأغلب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، فمؤشر حرية العمل سجل 30.1 نقطة مئوية ومؤشر محدودية الفساد 34 نقطة مئوية ومؤشر حقوق الملكية 40 نقطة مئوية. وعلى خلاف الجزائر، حققت المغرب تنقيط جيدا في باقي المؤشرات كمؤشر حرية الاستثمار 70 نقطة مئوية، مؤشر حرية التجارة 70.8 نقطة مئوية ومؤشر حرية الأعمال 76.4 نقطة مئوية ومؤشر حرية السياسة النقدية 78.9 نقطة مئوية.<sup>1</sup> وهذا دليل واضح على الجهود المهم الذي بذله المغرب لتحسين أهم عناصر المناخ الاستثماري لكن مع ضرورة تعميق الإصلاحات التي يجب أن تمس أساسا: سوق العمل، القطاع المالي ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

#### خامسا: وضع المغرب في مؤشر المخاطر القطرية

يعتبر المغرب من الدول العربية التي يمتاز مناخها الاستثماري بدرجة مخاطرة مقبولة تعكس ترتيب المغرب في مختلف المؤشرات التي تقيس المخاطر القطرية كالمؤشر المركب للمخاطر القطرية.

#### الجدول رقم 54

#### وضع المغرب في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
درجة مخاطرة المغرب	70.5	-	72.3	-	72	73.3	-	73	-	75.3	72.8

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت لسنوات: 2002، 2004، 2006، 2008، 2010، 2012.

يتبين من الجدول رقم 54 أن مناخ الاستثمار في المغرب يتميز بدرجة مخاطرة منخفضة، وهذا دليل على انخفاض حجم المخاطر بأشكالها المختلفة والتي يمكن أن تعوق نشاط المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المغربي. أما مؤشر وكالة داند اندبرادستريت للمخاطر القطرية فقد منح للمغرب التصنيف DB3d في سنة 2012، والتي تعبر عن درجة مخاطرة منخفضة جدا.

<sup>1</sup> - Miller, Op.Cit., pp.23-24.

## الجدول رقم 55

### وضع المغرب في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012

الكوفاس		اليورومني	دان أند برادستريت		المؤشر الدولة
157 دولة 2012	165 دولة 2011	186 دولة 2012	133 دولة 2012	132 دولة 2010	المغرب
A4	A4	48.52	DB3d	DB3d	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (2011)، ص.62.

إن مؤشر اليورومني لسنة 2012 منح المغرب 48.52 نقطة من 100 وهو تصنيف يسمح للمغرب بأن يكون في درجة المخاطر المعتدلة وهو دليل على استمراره في الوفاء بالتزاماته الخارجية كسداد قيمة الواردات وخدمات الديون الأجنبية وحرية تحويل الأرباح.

كما رتب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية المغرب ضمن الدرجة A4 وهي درجة مخاطر منخفضة. وبقدر ما تشير هذه الدرجة إلى أن الأوضاع الاقتصادية الحالية هشة وقابلة للتدهور بحسب تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية على المستويين المحلي والدولي، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

سادسا: مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر

رغم تذبذب ترتيب المغرب في مؤشر الأداء والإمكانات إلا أنه أكثر استقرارا من وضع الجزائر في المؤشرين وهو ما بينه الجدول رقم 56.

## الجدول رقم 56

### وضع المغرب في مؤشري الأداء والإمكانات خلال الفترة 1990-2010

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	السنوات
101	78	91	88	75	77	107	78	67	مؤشر الأداء
-	95	94	93	89	88	94	94	74	مؤشر الإمكانات

Source: UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings, 1990-2010

Web table 28: www.unctad.org/fdistatistics

تبين معطيات الجدول رقم 56 أنه ما عدا بعض السنوات والتي صنف فيها المغرب في مجموعة الدول ما دون إمكاناتها فإن المغرب استطاع في أغلب السنوات استقطاب أحجام من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (رغم ضعفها) فاقت إمكاناته، مما جعله ضمن الدول المتجاوزة إمكاناتها وهو مؤشر على النجاح الجزئي للجهود



الترويجية التي يقوم بها المغرب من خلال الإصلاحات الدورية التي يقوم بها لتحسين المكونات الأساسية لبيئة الأعمال.

### سابعاً: وضع المغرب في مؤشر التنمية البشرية

عرف ترتيب المغرب في مؤشر التنمية البشرية تحسناً خلال الفترة 1980-2012 ولكن بمعدلات ضعيفة حسب ما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 57

#### مؤشر التنمية البشرية في المغرب خلال الفترة 1980-2012

السنوات	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012
المعدل	0.371	0.440	0.512	0.558	0.571	0.586	0.589	0.591

Source: PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud: le Progrès

Humain dans un Monde Diversifié,(2013),p.162.

يتبين من الجدول رقم 57 أن وضع المغرب في مؤشر التنمية البشرية انقسم إلى مرحلتين أساسيتين تميزت الأولى بتنمية بشرية ضعيفة وامتدت من سنة 1980 إلى سنة 2000، ليحسن المغرب بعد ذلك من موقعه ويصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. وقد تحصل المغرب على أحسن معدل سنة 2012 بـ 0.591 مما يستدعي ضرورة تحسين ترتيبه في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنمية البشرية. وبالرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 72.4 سنة في سنة 2012،<sup>1</sup> إلا أن نصيب الفرد من الدخل الإجمالي لا يزال محدوداً وقدر بـ 2924 دولار،<sup>2</sup> بالإضافة إلى نسبة الأمية المرتفعة والتي كانت في حدود 30% في نهاية سنة 2012.<sup>3</sup> ومما سبق يبدو جلياً أن ترتيب الجزائر والمغرب في مختلف المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، ما هو إلا انعكاس لطبيعة المناخ الاستثماري بهما. وبالرغم من تحسن ترتيبهما في بعضها وتراجعهما في البعض الآخر، فإن وضعهما يتطلب بذل مجهودات كبيرة لتحسين المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتنمية البشرية وزيادة تنافسية الاقتصاد وشفافيته، مما يقنع المستثمرين الأجانب بجدوى الاستثمار بهذين البلدين.

#### المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب

بعد دراسة العناصر المحددة لمناخ الاستثمار في المغرب وترتيبها في المؤشرات الدولية لتقييمه، سيتم تحليل التدفقات التي حصل عليها المغرب من حيث الحجم والمخزون والتوزيع الجغرافي والقطاعي.

<sup>1</sup> - PNUD, Rapport..., Op. Cit., p.158.

<sup>2</sup> - Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau ..., 2013, p.1.

<sup>3</sup> - World Bank , World Development Indicators, Op.Cit.

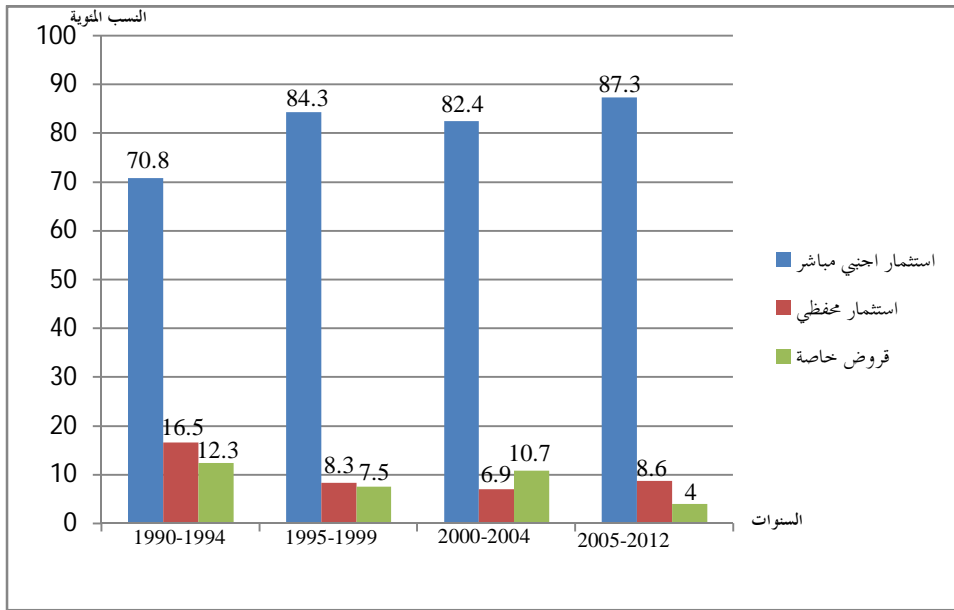
## أولاً: تطور التدفقات السنوية ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أهم قناة لتدفق رؤوس الأموال إلى المغرب مقارنة بالاستثمارات

المحفظية والقروض الخاصة كما يوضحه الشكل التالي:

### الشكل رقم 16

#### مكونات التدفقات الرأسمالية الواردة إلى المغرب



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماداً على المعطيات الواردة في:

Ministère de l'Economie et des Finances, "Tableau de Bord des Indicateurs Macro -Economiques", (Avril 2013), p.13.

يظهر الشكل رقم 16 أن التدفقات الرأسمالية في شكل استثمارات مباشرة لم تتزل عن سقف 70% من مجموع التدفقات التي استقطبتها المغرب وبلغت مداها خلال الفترة 2005-2012 بحوالي 87%. ومن العوامل الأساسية التي ساهمت في ذلك، منح المغرب لحزمة حوافز وامتيازات مالية وقانونية وإدارية للمستثمرين الأجانب من خلال ميثاق الاستثمار وكذا الشروع في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي تم بموجبه فتح رأس مال الشركات العمومية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، يضاف إلى ذلك ارتفاع التكاليف والمخاطر المرتبطة بالقروض المصرفية والاستثمارات المحفظية وهو ما يفسر انخفاض نسبتهما ابتداء من الفترة الثانية. وقد تلقت المغرب أحجاماً مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2012.

## الجدول رقم 58

### الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التدفقات	422	2807	480	2314	894	1654	2449	2804	2487	1951	1573	2568	2835

Source: www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx

يبين الجدول رقم 58 أن التدفقات الاستثمارية تميزت بالتقلب الشديد خلال الفترة 2001-2005 وهذا بحسب تطور مسار الخصخصة في المغرب والذي عرف ديناميكية سريعة في سنوات وبطيئة في سنوات أخرى. والجدول الموالي يوضح قيمة المشاريع الأجنبية المنفذة في إطار برنامج الخصخصة.

## الجدول رقم 59

### قيمة المشاريع الأجنبية المنفذة في المغرب في إطار برنامج الخصخصة

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة المشاريع	0	2065.9	0	1477.7	0	733.7

Source: UNCTAD, "Examens de la Politique d'Investissement au Maroc", (2008), p.5.

يظهر الجدول رقم 59 أن تنامي عمليات الخصخصة كانت سببا مباشرا في بلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات قياسية خاصة خلال سنتي 2001 و2003 والتي مكنت المغرب من احتلال المرتبة الأولى مغاربيا والثانية إفريقيا وبمجم تدفقات قدر بـ 2807 مليون دولار في 2001 و2014 في 2003 وقد تمت خصخصة 35% من رأس مال المتعامل العمومي للهاتف النقال (المغرب للاتصالات) لشركة Vivendi Universal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001 وفي سنة 2003 تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح الشركة الفرانكو-اسبانية (Actadis).<sup>1</sup>

أما خلال الفترة 2005-2007 فقد عرفت التدفقات السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسقا تصاعديا لتحقيق رقما قياسيا قدر بـ 2.8 مليار دولار في نهاية 2007 وبزيادة قدرت بـ 16% عن سنة 2006. وبسبب موجة الركود وتراجع الطلب الذي مس الاقتصاد العالمي نتيجة لأزمي الرهن العقاري والديون السيادية فقد تراجع نصيب المغرب من التدفقات الاستثمارية ابتداء من سنة 2008 واستمر بعدها خلال سنتي 2009

<sup>1</sup> - UNCTAD, Examens ..., 2008, Op.Cit., p.6.

و2010 التي بلغت فيها حجم التدفقات 1.57 مليار دولار وهو ما يعني انخفاضا بجوالي النصف عن التدفقات المحصلة سنة 2007.

ومع التجاوز الجزئي لتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وبداية عودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي فقد عادت المغرب لتسجل استقطابات مهمة من الاستثمارات الأجنبية خلال سنتي 2011 و2012 أين بلغت ذروتها سنة 2012 بحجم تدفقات وصل إلى 2.83 مليار دولار، وهذا بسبب الاستثمارات المهمة التي نفذتها بعض الشركات الأجنبية كالشركة السعودية ACWA والشركتين الإسبانيتين ISC و ARIES في مجال الطاقة الشمسية باستثمار قدر بـ618.5 مليون أورو وشركة دانون الفرنسية بـ550 مليون أورو.<sup>1</sup>

وقد انعكس التزايد المستمر في حجم التدفقات الواردة إلى المغرب على نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 1.7% خلال الفترة 1990-1997<sup>2</sup> إلى 3.4% خلال الفترة 2000-2004 و4.2% خلال الفترة 2005-2012.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من أهمية هذه التدفقات إلا أنها تبقى محدودة وغير كافية قياسا إلى حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مختلف مناطق العالم، حيث أن حصة المغرب من التدفقات المتوجهة إلى إفريقيا كانت في حدود متوسط 5% ومن التدفقات الواردة إلى البلدان النامية كانت ضعيفة جدا بمتوسط يقارب 0.4%.

إن هذه المقارنة البسيطة لموقع المغرب في خريطة الاستثمار العالمي يبين أن المغرب لا يزال بعيدا من أن يكون حاضرا لهذه الاستثمارات وفضاء مهما لتوطينها خاصة وأن الشركات الأجنبية وجدت في دول أخرى المكان الملائم لإقامة مشاريعها الاستثمارية. أما بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب فقد عرف نموا معتبرا انتقل من 3.4 مليار دولار عام 1989،<sup>4</sup> إلى 20.7 مليار دولار عام 2005، ليتجاوز 48 مليار دولار في نهاية سنة 2012.

<sup>1</sup> - ANIMA Investment Network, "les Pays Emergents Investissent la Méditerranée", Etude n°65, (2013), p.45.

<sup>2</sup> - Ministère de l'Economie et des Finances, Tableau ..., (2013), Op.Cit., p.45.

<sup>3</sup> - Ibid, p.VII.

<sup>4</sup> - UNCTAD, Examen..., (2008), Op.Cit., p.7.

## الجدول رقم 60

### مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

الوحدة: مليار دولار

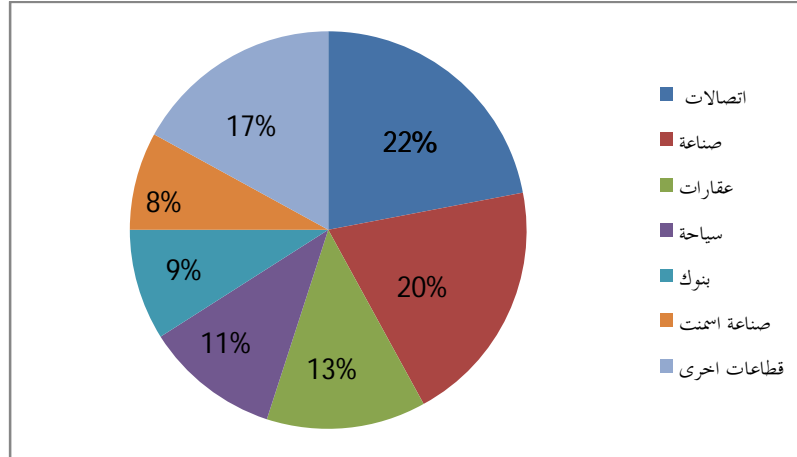
السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
مخزون الاستثمارات الواردة إلى المغرب	8.84	12.13	19.88	29.93	39.38	44.51	48.17

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

يتضح من الجدول رقم 60 أن حصة المغرب من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول شمال إفريقيا تقترب من الربع وكان نصيب فرنسا وإسبانيا من هذا المخزون 67.7% في نهاية سنة 2010 (حوالي الثلثين)، أما عن التوزيع القطاعي لهذا المخزون فقد سيطرت عليه أربع قطاعات رئيسية هي الاتصالات والصناعة والعقارات والسياحة، كما يوضح الشكل الموالي:

## الشكل رقم 17

### التوزيع القطاعي لمخزون الاستثمار الوارد إلى المغرب نهاية 2010



Source: Ministre de l'Economie et de Finances, Office des Changes : Panorama des IDE au Maroc, 2007-2011, (Décembre 2012), [www.oc.gov.ma/](http://www.oc.gov.ma/)

من خلال الشكل رقم 17 يظهر أن القطاعات الأربع سالفة الذكر استأثرت بثلاثي (66%) المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب في نهاية سنة 2010، والقطاعات الأكثر ديناميكية ونموا خلال الفترة 2007-2011 هي قطاع العقار بنسبة نمو (84.3%) السياحة (48.2%) والصناعة (28.5%).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - Ministre de l'Economie et de Finances, Office....., Op. Cit.

## ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

يتلقى المغرب استثمارات مباشرة من مختلف دول العالم، إلا أن الدول الأوروبية تبقى المستثمر الأول في هذا البلد مع تزايد حصة الدول العربية في إجمالي التدفقات الاستثمارية كما يوضحه الجدول التالي.

### الجدول رقم 61

#### التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

الوحدة: %

الدول	فرنسا	بريطانيا	البرتغال	الولايات م.ا.	الإمارا ت.ع.م.	السعودية	اسبانيا	ألمانيا	بلجيكا	الكويت	سويسرا
متوسط الفترة -2000 2004	51.5	2.4	3.4	3.0	1.0	1.2	26.9	2.1	1.4	0.8	2.1
متوسط الفترة -2005 2012	46.6	4.1	0.2	2.9	8.9	2.1	10.9	3.3	4.2	3.8	4.1

**Source:** Ministère de l'Economie et des Finances, "Tableau de Bord des Indicateurs Macro – Economiques", (Avril 2013), p.13.

تظهر بيانات الجدول رقم 61 أن فرنسا واسبانيا هما أكبر بلدين مستثمرين في المغرب رغم تراجع حصتهما من 51.5% و 26.9% على التوالي خلال الفترة 2004-2000 إلى 46.6% و 10.9% خلال الفترة 2005-2012. هذا التراجع بين الفترتين كان لصالح دول أخرى رفعت من حصتها في السوق المغربية كالإمارات (8.9% خلال الفترة 2005-2012 مقابل 1% في الفترة 2004-2000)، بلجيكا (4.2% مقابل 1.4%) سويسرا (4.1% مقابل 2.1%) بريطانيا (4.1% مقابل 2.4%) والكويت (3.8% مقابل 0.8%).

#### ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب

تعددت القطاعات الاقتصادية المتلقية للاستثمارات الأجنبية بالمغرب ومست مختلف جوانب النشاط الاقتصادي كما يوضحه الجدول التالي:

## الجدول رقم 62

### التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: %

القطاع	الصناعة	البنوك	العقارات	السياحة	الاتصالات	التأمينات	الطاقة والمناجم	التجارة
متوسط الفترة 2004-2000	32.8	3.3	9.1	3.3	38.6	0.6	0.9	4.1
متوسط الفترة 2012-2005	14.2	10.0	21.7	18.5	16.8	1.8	3.5	2.1

Source: Ministère de l'Economie et des Finances, "Tableau de Bord des Indicateurs Macro - Economiques", (Avril 2013), p.13.

من خلال بيانات جدول رقم 62 يظهر أن القطاع الذي جذب أكبر حجم من الاستثمارات خلال الفترة 2012-2005 هو قطاع العقارات بنسبة 21.7% مقابل 9.1% خلال الفترة 2004-2000 متبوعا بقطاع السياحة بحصة 18.5% مقابل 3.3% في الفترة الأولى، ثم قطاعي الصناعة والاتصالات الذين انخفضت حصتهما من 32.8% و 38.6% على التوالي خلال الفترة 2004-2000 إلى 14.2% و 16.8% خلال الفترة 2012-2005. ويمكن تفسير ذلك باتجاه المستثمرين الأجانب إلى قطاعات أكثر مردودية وأقل خطورة كالعقارات والسياحة. ويشار في الأخير إلى أن نسبة الأرباح المعاد استثمارها في المغرب ضئيلة كما يوضحه الجدول الموالي:

## الجدول رقم 63

### قيمة الأرباح المعاد استثمارها في المغرب من التدفقات الإجمالية

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي تدفقات الاستثمار الإجمالي	357	1079	333	850	427	2807	480	2314
الأرباح المعاد استثمارها	19	4	12	3	10	3	-	8

Source: UNCTAD, "Examens de la Politique d'Investissement au Maroc", (2008), p.7.

من البيانات السابقة يتبين أن متوسط الأرباح المعاد استثمارها لم تتجاوز 0.72% من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية خلال السنوات الثمانية (1996-2003) وهي انعكاس ربما لعدم اقتناع المستثمرين بمناخ الأعمال بالمغرب وحجم العراقيل والقيود التي تواجههم في فترة الانجاز أو الاستغلال.

إن تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب يبين أنها تميزت بالتقلب نتيجة ارتباطها بالتطورات الدولية (الأزمات الاقتصادية) والأوضاع المحلية (طبيعة المناخ الاستثماري). وبالرغم من ضعف حصة المغرب من التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مختلف مناطق العالم، إلا أن مخزونها من هذه الاستثمارات يمثل ضعف ما استقطبته الجزائر.

إضافة إلى ذلك فإن التمرکز الجغرافي سمة أساسية لطبيعة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المغرب، إذ تسيطر فرنسا وإسبانيا على الجزء الأكبر منها. أما من حيث التوزيع القطاعي، وبالرغم من أفضلية قطاع الخدمات، إلا أن المغرب تمكنت على عكس الجزائر من توزيع ما حصلت عليه من استثمارات على القطاعات الثلاث (الأولي والصناعي والخدمات) بغية الاستفادة من إمكانيات الشركات الأجنبية في تحسين أداء هذه القطاعات.

### المبحث الثالث: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المغرب

#### خلال الفترة 1990-2012

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المغربي سيتم القيام بنمذجة قياسية من خلال استخدام نموذج قياسي الغاية منه معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، مع تناول نتائج التقدير الإحصائي ومن ثم تقدير معاملات الانحدار وفق الطريقة الأنسب، وبناء على ذلك سيتم تحليل المضامين والأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج.

#### المطلب الأول: بناء النموذج القياسي

سيتم بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المغرب، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

#### أولاً: تصميم النموذج وتقدير معالمته

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معالمته من أهم مراحل القياس الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - تمثل مراحل القياس الاقتصادي في:

- مرحلة تحديد أو صياغة النموذج.
- مرحلة تقدير معالم النموذج.
- مرحلة تقييم التقديرات.
- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ. أنظر: تومي، مرجع سابق، ص.7.



## 1. تصميم النموذج

يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$$gdp = f ( fdi , inv , x , m , u )$$

## 2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية، بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وبين المتغيرات المستقلة (الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحقيقية، إجمالي الصادرات الحقيقي، الاستثمارات المحلية الحقيقية، إجمالي الواردات الحقيقية). سيتم إدخال اللوغاريتم على النموذج، ويجري هذا التحويل لغرض تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده بين المتغيرات، وخاصة في وحدات القياس، حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$\ln GD Pr_i = \alpha_0 + \alpha_1 \ln FDIr_{1i} + \alpha_2 \ln IN Vr_{2i} + \alpha_3 \ln Xr_{3i} + \alpha_4 \ln Mr_{4i} + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2012.

$\ln GD Pr$ : لوغاريتم الناتج المحلي الحقيقي.

$\ln FDIr$ : لوغاريتم الاستثمارات الأجنبية الحقيقية .

$\ln IN Vr$ : لوغاريتم إجمالي الاستثمار المحلي الحقيقي.

$\ln Xr$ : لوغاريتم الصادرات الإجمالية الحقيقية.

$\ln Mr$ : لوغاريتم إجمالي الاستهلاك المحلي الحقيقي.

$u_i$ : الخطأ العشوائي.

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (Regressions Spurious)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,F)، وقيمة  $R^2$ ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل.

## 3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لاختبار استقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test)، لديكي فولر (Dickey and Fuller (DF) وديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test، (ADF). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وقبل تطبيق اختبار ديكي فوللر لا بد من إيجاد درجة التأخير

للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

#### جدول رقم 64

#### نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى				الفرق الأول			
	ADF				ADF			
	درجة التأخير	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام	النتيجة	درجة التأخير	وجود ثابت	وجود ثابت واتجاه عام	النتيجة
LnGDPr	P=0	0.272	-1.865	غير مستقرة	P=0	-4.068	-4.214	مستقرة
LnFDIr	P=0	-1.697	-2.142	غير مستقرة	P=0	-6.446	-6.400	مستقرة
LnINVr	P=1	-0.204	-2.317	غير مستقرة	P=0	-3.166	-3.094	مستقرة
LnXr	P=1	0.146	-1.898	غير مستقرة	P=0	-4.428	-4.442	مستقرة
LnMr	P=1	0.251	-1.542	غير مستقرة	P=0	-4.178	-4.292	مستقرة

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (E-views.8). الواردة في الملاحق من 12 إلى 20.

▪ t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت هي على التوالي: -3.77، -3.01، -2.64.

▪ t-Statistic المجدولة عند مستوى (1%، 5%، 10%) بوجود ثابت واتجاه عام هي على التوالي: -4.47، -3.64، -3.26.

من الجدول رقم 64 يتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى Non stationary in the level، في حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد اخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)~CI. وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

#### 4. اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن - جوسلس (Johanson-Juslius):

على ضوء اختبار الاستقرار، اتضح أن كل متغير على حدا متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نقوم بما يلي:

- i /  $H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$   
 ii /  $H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$   
 iii /  $H_0 : r = 2 / H_0 : r > 2$   
 iiiii /  $H_0 : r = 3 / H_0 : r > 3$   
 iiiiii /  $H_0 : r = 4 / H_0 : r > 4$

### جدول رقم 65

نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن - جسلس (Johanson-Juslius).

Date: 26/08/15 Time: 13:32 Sample (adjusted): 1992 2012 Included observations: 21 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: LNGDPR LNFDIR LNINVR LNXR LNMR Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.866437	99.02536	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.757047	56.74849	47.85613	0.0059
At most 2	0.514981	27.03587	29.79707	0.1008
At most 3	0.422415	11.84096	15.49471	0.1647
At most 4	0.014843	0.314047	3.841466	0.5752
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.866437	42.27687	33.87687	0.0040
At most 1 *	0.757047	29.71263	27.58434	0.0263
At most 2	0.514981	15.19491	21.13162	0.2755
At most 3	0.422415	11.52691	14.26460	0.1297
At most 4	0.014843	0.314047	3.841466	0.5752
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

نتائج هذا الإختبار الموضحة في الجدول رقم 65 إلى قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر Trace Statistic أكبر من القيمة المحدولة لها عند مستوى معنوية 5%:  $(tr=99.02 > 69.81)$ ، و  $(tr=56.74 > 47.85)$ .

نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى Max-Eigen Statistic هي الأخرى جاءت مدعومة لنتائج إختبار الأثر، ما يعني قبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات). وهكذا يتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

### المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف يتم تقدير النموذج القياسي، حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مروانات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع. بما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الاعتيادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع.

وكما تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews-8)، في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختباراتها، حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج فوجد عدم معنوية متغير الصادرات الحقيقية ( $LnXr$ )، لذلك تم استبعاده من النموذج وإعادة التقدير فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي يوضح نتائج تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المغرب.

## جدول رقم 66

نتائج تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المغرب

Dependent Variable: LNGDPR				
Method: Least Squares				
Date: 25/08/15 Time: 15:39				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR	0.097137	0.025666	3.784731	0.0011*
LNINVR	0.325161	0.110321	2.947420	0.0083*
LNMR	0.337723	0.104646	3.227280	0.0044*
C	9.113676	0.562986	16.18811	0.0000*
R-squared	0.982402	Mean dependent var		24.60734
Adjusted R-squared	0.979623	S.D. dependent var		0.309501
S.E. of regression	0.044181	Akaike info criterion		-3.244289
Sum squared resid	0.037087	Schwarz criterion		-3.046811
Log likelihood	41.30932	Hannan-Quinn criter.		-3.194624
F-statistic	353.5499	Durbin-Watson stat		1.808191
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8). الواردة في الملحق رقم 21.

\*معنوي عند مستوى 5% .

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

■ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعقدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون عند حدود 9.11، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $(P < 0.05)$ .

■ تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل الاستثمارات الأجنبية إلى أن أثر هذه الاستثمارات كان موجبا ومعنوي (عند مستوى 5%) وذلك لأن  $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.0971، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية بمقدار 100% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 9.71%، وتفسير ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان سببا في تحسين أداء وتنافسية القطاعات عديدة السياحة والاتصالات والصناعة وزادت من قيمتها المضافة، خاصة تلك التي تمت في إطار عملية الخصخصة، كما أنها استطاعت تلبية جزء مهم من حاجيات السوق المحلية والتقليل من الاستيراد.

■ وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5 % وذلك لأن ( $P < 0.05$ )، بين إجمالي الاستثمار المحلي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.325، أي أنه إذا زاد إجمالي الاستثمار المحلي الحقيقي بمقدار 100% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 32.5%. وهو ما يؤكد أن الاستثمار المحلي رافعة أساسية لدعم النمو في المغرب.

■ وجود علاقة إيجابية ما بين إجمالي الواردات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% وذلك لأن ( $P < 0.05$ )، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 0.337، أي أنه إذا زاد إجمالي الواردات الحقيقية بمقدار 100 % فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 33.7%، وتفسير ذلك أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يرفع من الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري والذي لا يمكن تلبيةه بالكامل من مصادر داخلية لذلك يتم اللجوء إلى الاستيراد، كما أن التوسع في الاستثمار المحلي مرتبط بزيادة حجم الاستيراد من مدخلات الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية والتي لا تتوفر محلياً.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.982$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 98.2 % يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 1.8 % يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي ( $u_i$ ).

- وللكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Auto Correlation) باستخدام اختبار داربن واتسن (Durbin Watson). وعند التحقق من قيمة (D.W) للنموذج (1.80) ومقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة السفلى ( $dL=1.08$ ) والعليا ( $du=1.66$ ) وبمستوى معنوية 5%، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمتين الحدية والعليا، وفي نفس الوقت أقل من قيمة (2) ، الأمر الذي يؤكد خلو النموذج من الارتباط الذاتي، إذ أن:

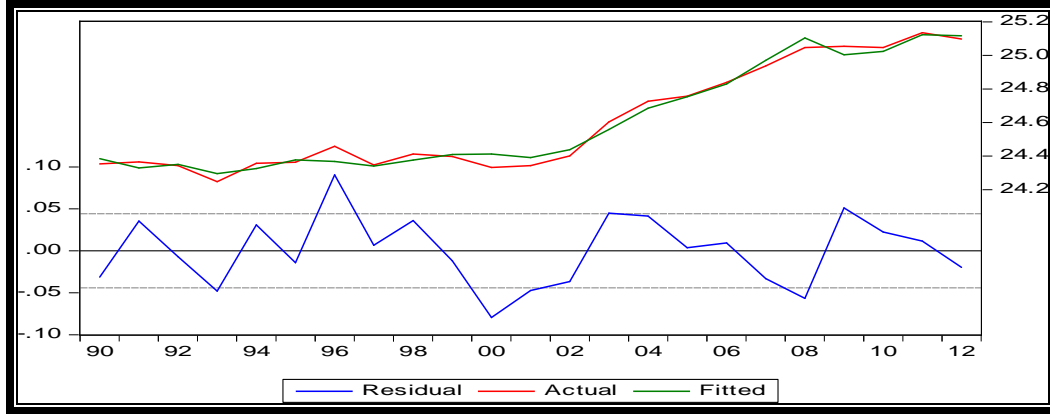
$$du < dw < 2$$

$$1.66 < 1.80 < 2$$

- ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

## شكل رقم 18

### القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج النمو الاقتصادي في المغرب



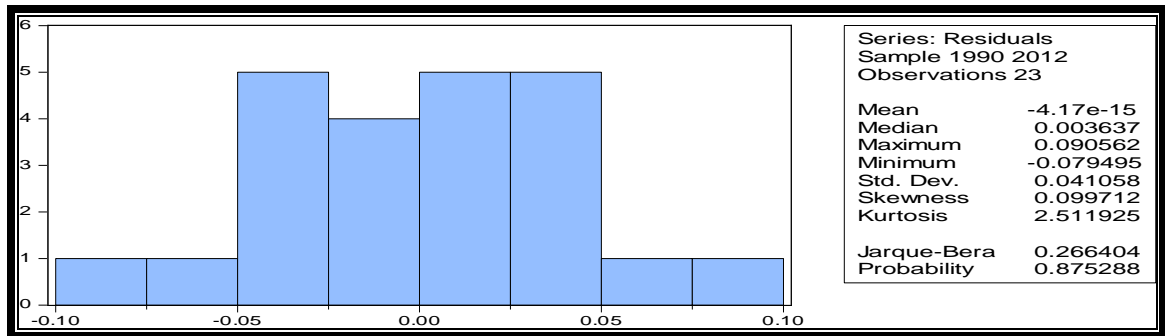
المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام برنامج (Eviews -8).

حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم 18 تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera): وجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج التوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=0.26$  أقل من  $X^2_{0.95}=5.99$ .

## شكل رقم 19

### التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج النمو الاقتصادي في المغرب



المصدر: تم إعداد الشكل باستخدام برنامج (Eviews -8).

- كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما تشير القيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير

السلبى لهذه المشكلة على النموذج. بمعنى تقريبي أن النموذج حال من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لجميع المتغيرات.

### جدول رقم 67

#### نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي

Variance Inflation Factors			
Date: 25/08/15 Time: 16:22			
Sample: 1990 2012			
Included observations: 23			
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LNFDIR	3.73E-05	171.6221	1.732382
LNINVR	0.012171	77486.47	27.92588
LNMR	0.010951	71700.70	28.73700
C	0.316953	3734.725	NA

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8).

من خلال الجدول رقم 67 نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات اقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبى للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر.

■ للتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي سوف يتم استخدام اختبار BG-LM Test، واختبار ARCH- LM Test.

### جدول رقم 68

#### إختبار ARCH-LM Test، BG-LM Test لنموذج النمو الاقتصادي في المغرب

	Obs*R-squared	Probability
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test	0.214	0.8981
Heteroskedasticity ARCH Test	0.7625	0.3825

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات (Eviews-8) الواردة في الملحقين رقم 22 و23.



- من الجدول 68، ولاختبار مشكلة الارتباط التسلسلي، يستخدم اختبار BG-LMTest، أي أن:
 
$$LM = n \times R^2 = 23 \times 0.00934 = 0.214$$
 حيث أن  $n$  : عدد المشاهدات المستعملة في النموذج، ومقارنتها بإحصائية  $X^2_K$  الجدولية بدرجة حرية  $K=2$  ومستوى معنوية 5%، وتساوي 5.99 ومنه لدينا :
 
$$0.214 < 5.99$$
 وبالتالي تقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.
- اختبار ARCH-LM Test المهدف منه هو معرفة إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج  $LM = n \times R^2 = 22 \times 0.0346 = 0.7625$ ، ومقارنتها بإحصائية  $X^2_K$  الجدولية بدرجة حرية  $K=1$  ومستوى معنوية 5%، وتساوي 3.84 ومنه لدينا :  $0.7625 < 3.84$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات التباين لحد الخطأ العشوائي (البواقي).

## خاتمة الفصل الخامس

تبين مكونات بيئة الأعمال بالمغرب أن فيها الكثير من الحوافز والضمانات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي للقيام بالعملية الاستثمارية بأقل المخاطر. فالمغرب من أكثر من البلدان العربية انفتاحا على العالم الخارجي من خلال ما عقدته من اتفاقيات للتجارة الحرة مع مجموعة مهمة من الدول النامية منها والمتقدمة، كما يملك بنية تحتية متميزة ومنظومة قانونية محفزة واستقرارا نسبيا في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتنوعا في فرص الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين الأجانب وفي قطاعات متعددة، هذه العناصر الايجابية مكنت المغرب من استقطاب أحجام استثمارية مقبولة (خاصة في إطار عملية الخصخصة التي تعتبر من أنجح البرامج في الدول العربية) وفي قطاعات متنوعة كالصناعة والخدمات بأشكالها المختلفة (سياحة، اتصالات، خدمات مالية،...).

إن هذه التدفقات وبرغم أهميتها لا تزال بعيدة عن الإمكانيات الكبيرة والفرص الكثيرة التي يتوفر عليها المغرب والتي يمكن أن تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي به. فالوضع الحالي يبين أن تأثيرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا وضئيلا ما يعني أن مصادر النمو في المغرب داخلي بالأساس من خلال أثر الاستثمار المحلي حسب ما بينته نتائج الدراسة القياسية وهي إشارة واضحة على مظاهر الخلل التي تميز مناخ الاستثمار بالمغرب والتي انعكست سلبا على ترتيبه في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.

إن هذا التحليل يدل على فشل المغرب كما في الجزائر في جذب أحجام كافية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخدامها في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بهما، بسبب مناخهما الاستثماري غير المحفز على قدوم الشركات الأجنبية بالرغم من الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يتوفر عليها البلدان وفي مختلف القطاعات.

## الخاتمة

حاولت هذه الدراسة معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عرض أفكار أهم المدارس الاقتصادية التي أكدت على الدور الريادي للتكنولوجيا ورأس المال البشري في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي قياسا بمصادر النمو التقليدية (العمل ورأس المال). وباعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي للتكنولوجيا المتطورة ونشاط البحوث والتطوير ولها القدرة على تكوين وتأهيل اليد العاملة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له دور كبير في إحداث عملية التنمية بالدول المضيفة، شرط تهيئة مناخ استثماري ملائم يسمح بتسهيل العملية الاستثمارية ويمكن الشركات الأجنبية من تحقيق أفضل المكاسب والعوائد. وقد استطاعت الكثير من الدول تسويق صورتها كأحسن الحواضن المفضلة لتوطين رؤوس الأموال الأجنبية، وانعكس ذلك على حجم التدفقات الواردة إلى هذه الدول. إذ تشير بيانات الاونكتاد أن أغلب التدفقات الاستثمارية العالمية كانت وجهتها إلى الدول المتقدمة وبعض الاقتصاديات الناشئة، كما كانت هي مصدرها الأساسي من خلال شركاتها ذات الميزات الاحتكارية الواسعة، مع ملاحظة أنه ابتداء من سنة 2010 فاقت التدفقات الواردة إلى الدول النامية والانتقالية ما حصلت عليه الدول المتقدمة. وكان هذا نتيجة تحسن مؤشرات بيئة الأعمال (الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية) بهذه الدول، والمصاعب الاقتصادية التي عرفتتها الدول المتقدمة بسبب الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي مست النظام الرأسمالي، ما دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى توسيع أنشطتها والبحث عن فرص استثمارية جديدة بالدول النامية.

وفي هذا الإطار لاحظت الدراسة نجاح بعض الاقتصاديات الناشئة كالصين وماليزيا والمكسيك وتركيا في الحصول على تدفقات استثمارية مهمة تضاهي ما حصلت عليه الدول المتقدمة، بسبب تقديمها لحزمة حوافز متكاملة جعلت منها منطقة جذب استثماري وأتاح لها فرصة الاستفادة من مزايا الشركات الأجنبية في تحسين أدائها الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن حصة الدول العربية كانت محدودة وضعيفة، وتدل على عدم اقتناع المستثمرين الأجانب بجذوى الاستثمار في منطقة تميزها الصراعات السياسية وتدهور المؤشرات الاقتصادية وجمود أنظمتها الإدارية. وما تدفق إليها من استثمارات تركز أغلبها في قطاع المواد الأولية ذو الأهمية البالغة في إدارة الأجهزة الإنتاجية في الدول المتقدمة.

وتعتبر الجزائر والمغرب عينة من الدول العربية التي دفعتها الظروف الاقتصادية الصعبة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي إلى البحث عن مصادر إضافية مكملية للمصادر المحلية وعملت على اتخاذ إجراءات تحفيزية للمستثمرين الأجانب بهدف إقناع الشركات الأجنبية بجذوى الاستثمار في البلدين. وإذا كانت المغرب قد حققت نتائج مقبولة في قطاع الخدمات وفي القطاع الزراعي، فقد فشلت في باقي القطاعات شأنها في ذلك

شأن الجزائر. ويعود سبب فشل البلدين في استقطاب مبالغ كافية من هذه الاستثمارات بسبب العوائق التي تميز مناخ الاستثمار وتعرقل إقامة المشاريع الاستثمارية بهما وتحرمهما من الاستفادة من قدرات الشركات الأجنبية في جلب رؤوس الأموال وتوفير فرص عمل إضافية وتحسين وضع ميزان المدفوعات وبالتالي تدعيم الوضع التنموي للبلدين.

هذا الوضع أكدته نتائج الدراسة القياسية التي توصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان محدودا وضئيلا، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي بالبلدين يعتمد بالأساس على عناصر داخلية ممثلة في الاستهلاك والاستثمار المحليين. مع الإشارة إلى اعتماد الاستثمار المحلي بالجزائر والمغرب بشكل يكاد يكون كلياً على الاستيراد للحصول على حاجياته من السلع الرأسمالية، وهو ما يكرس تبعية اقتصاد البلدين للخارج وفشلهما في الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

ولدراسة الموضوع تم وضع فرضيتين رئيسيتين كانت نتيجة اختبارهما على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: تشير الفرضية الأولى إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر وهو ما نفتته نتائج الدراسة القياسية حيث وجد أن أثره كان معنوياً وسلبياً ما يبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالأساس بعوامل داخلية كالاستثمار المحلي والصادرات.
- الفرضية الثانية: تشير الفرضية الثانية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أكدته نتائج الدراسة القياسية والتي تظهر أن أثره كان معنوياً وإيجابياً ولكنه محدود جداً ما يبين أن النمو الاقتصادي في المغرب مرتبط بالأساس بعوامل أخرى كالاستثمار المحلي والواردات.

في ضوء ما تقدم يمكن إيجاز أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث في النقاط التالية:

- تنامي ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فأصبحت تشكل عنصراً هاماً من عناصر النمو الاقتصادي واحد الحلول لمعالجة الكثير من المشكلات الداخلية للدول المضيفة خاصة مع حاجة الدول النامية لرؤوس الأموال لتمويل عملية التنمية.
- هناك تحول جذري في طبيعة التدفقات الاستثمارية العالمية بتزايد حصة البلدان النامية من التدفقات الإجمالية وتراجع نصيب الدول المتقدمة خاصة مع توالي حدوث أزمات النظام الرأسمالي التي أصابت هذه الأخيرة.

- المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات تجعلها في موقع قوة في تعاملها مع الدول المضيفة وتسمح لها بتحديد هيكل واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في ظل توفر بدائل متعددة أمام هذه الشركات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية بالدول المضيفة من خلال التكنولوجيا المصاحبة له أن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية. وقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الاختراع والابتكار والتجديد في تحديد القدرة التنافسية لأي مؤسسة أو دولة على المستوى الدولي.
- الترويج للاستثمار أصبح صناعة تتسابق الدول على تطويرها من اجل مواجهة المنافسة الدولية المحتدمة لجلب المزيد من الاستثمارات التي يمكن أن تحقق فوائد هامة للاقتصادات المضيفة ومحددات رئيسيا للتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- رغم ما بذلته الجزائر والمغرب من مجهودات في سبيل إصلاح بيئة الأعمال بهما، إلا أن ما تدفق إلى البلدين لم يكن في مستوى انتظارا قهما. حيث كانت التدفقات ضعيفة وقليلة الأثر على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ومتمركزة في قطاعات محدودة.
- إن تضاءل الاستثمارات الواردة إلى البلدين يدل على حجم الإختلالات التي يعانيها مناخ الاستثمار بالجزائر والمغرب والتي يؤكدها الترتيب المتأخر للبلدين في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار، مما يعطي صورة سلبية عن البلدين ويضعهما في آخر اهتمامات المستثمرين الأجانب.
- إن بعض عناصر الجذب في المغرب تعتبر عناصر طرد في الجزائر. فإن كانت الخصخصة واتفاقيات التجارة الحرة عاملين مهمين في جذب المستثمرين الأجانب إلى المغرب، فإن غياب الشفافية في الأولى وانعدام الثانية (باستثناء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، حرم الجزائر من تدفقات استثمارية مهمة كانت ستساعد على تطوير قطاعات أخرى بجانب قطاع المحروقات.
- رغم تقارب حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى البلدين إلا أن التوزيع القطاعي يبين أن المغرب قد نجح في توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الثلاث وخاصة قطاع الخدمات الذي يعتبر أكبر القطاعات نموا وديناميكية على المستوى العالمي. أما القسط الأكبر من التدفقات الواردة إلى الجزائر كانت وجهتها قطاع المحروقات، وهو ما يعني أنه لولا حاجة الدول المتقدمة لهذه المادة الحيوية لإدارة أجهزتها الإنتاجية، لكانت حصيلة الجزائر من هذه الاستثمارات بعيدة جدا عن مستوياتها الحالية.

ومن أجل زيادة نصيب الجزائر والمغرب من التدفقات الاستثمارية العالمية والاستفادة منها في تحسين الأداء الاقتصادي بهما يمكن إعطاء الاقتراحات التالية:

■ العمل على إزالة العراقيل البيروقراطية بما يتيح تخفيضا في الإجراءات واقتصادا في الوقت والتكاليف، مع وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمارات الأجنبية بحسب أهميتها للاقتصاد الوطني وأولويات التنمية المحلية بالبلدين.

■ تنويع المشاريع المرخص لها في البلدين بين المشاريع كثيفة رأس المال للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وأتماط الإدارة الحديثة. والمشاريع كثيفة عنصر العمل لتنمية المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية الكبيرة وتوفير عدد كبير من فرص العمل.

■ تفعيل دور الهيئات المشرفة على إدارة ملف الاستثمار وضبط مهامها على النحو التالي:

- وضع خطة شاملة للاستثمار في البلدين تتضمن: فرص الاستثمار، طرق الاستثمار، محفزات الاستثمار.

- تقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.

- الإشراف والمتابعة الدورية لنشاط الشركات الأجنبية للوقوف على مدى احترامها لالتزاماتها. ومن الأهمية الإشارة إلى أن تمتع هذه الهيئات بالتفويض الكامل للتكفل بملف الاستثمار في البلدين يمنح لها مصداقية كبيرة أمام المستثمرين الأجانب الذين لا يقبلون بتعدد مصادر القرار.

■ تدعيم البنية التحتية التي تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات. وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الاستمرار في إنجاز وتطوير شبكة النقل بمختلف أشكالها مع اعتماد مخطط للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية. يضاف إلى ذلك أهمية التوسع في شبكة الاتصالات مع إدخال أحدث التقنيات لتطوير هذا القطاع.

■ ضرورة إزالة كافة العراقيل التي تقف حاجزا أمام قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى البلدين ومن بينها:

- حل مشكلة العقار الصناعي وتطهير المناطق الصناعية والحسم في مسألة ملكيتها مع ضرورة إقامة مناطق حرة في الجزائر.

- تأهيل الجهاز المصرفي وتحسين نوعية خدماته وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال إرساء قواعد تسيير شفافة.

- محاربة البيروقراطية والفساد وفرض العقوبات اللازمة ضد كل مخالف للقوانين.

- إصلاح النظام التعليمي والتكويني بما يسمح بإفراز عمالة مدربة ومؤهلة.
- تبني سياسة ترويجية مكثفة تعمل على تحسين صورة البلدين أمام المستثمرين الأجانب وتفعيل دور سفارات الجزائر والمغرب في الخارج لتسويقهما كمستقبل واعد للاستثمارات الأجنبية.
- العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين بلدان المغرب العربي للاستفادة من مزايا السوق الواسعة والتي تمثل حجما سكانيا وتنوعا طبيعيا وبشريا يحتاجه أي استثمار.
- يجب إحداث تغيير جذري للذهنيات والسلوكيات السائدة، لأنه لا يمكن القيام بإصلاح مع ذات الأشخاص ونفس التصورات والممارسات السائدة. لذلك يتعين إحداث ثورة حقيقية بفضل الجيل الجديد من الأطارات الكفؤة (تعتبر الركيزة الأساسية لأي هضبة تنموية) والتي بإمكانها قيادة التنمية مزاحة في ذلك بين القدرات المحلية والإمكانات الخارجية.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### I. الكتب

1. أوهمي، كينيشي. الاقتصاد العالمي المرحلة التالية: تحديات وفرص في عالم بلا حدود. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
2. برتان، جيل. الاستثمار الدولي. ترجمة علي مقلد، ط2، بيروت: منشورات عويدات، 1982.
3. تودارو، ميشال. التنمية الاقتصادية. تعريب ومراجعة محمود حسن حسين، ومحمود حامد محمود، الرياض: دار المريخ للنشر، 2006.
4. تومي، صالح. مدخل لنظرية القياس الاقتصادي. ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
5. الجميل، سرمد كوكب. الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2001.
6. الجنابي، هيل عجمي جميل. التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية. عمان: دار وائل للنشر، 2014.
7. الحبيب، فايز إبراهيم. نظريات التنمية والنمو الاقتصادي. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1985.
8. حسب الله محمد، أميرة. حوافز الاستثمار الخاص المباشر وغير المباشر في مصر. القاهرة: جامعة عين شمس، 2002.
9. حسين، مجيد علي وسعيد، عفاف عبد الجبار. الاقتصاد الرياضي. عمان: دار وائل للنشر، 2000.
10. الدويني، محمود. الإحصاء الزراعي. الرياض: جامعة الملك سعود، 2008.
11. رومر، بول. زيادة العائد والنمو طويل الأجل. ترجمة اشرف العربي وآخرون، القاهرة: جامعة القاهرة، 2010.
12. زكي، رمزي. ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1993.
13. السامرائي، دريد محمود. الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
14. سلامة، رمزي علي إبراهيم. اقتصاديات التنمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1986.
15. سعدي، يحيى. الاستثمار الأجنبي المباشر. عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2013.
16. السيد، عاطف. لغات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للغات وإستراتيجية المواجهة. الإسكندرية: مطبعة رمضان وأولاده، 1999.
17. شحاتة، إبراهيم. نحو الإصلاح الشامل. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
18. صقر، عمر. العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
19. صولو، روبرت. نظرية النمو. ترجمة ليلي عبود، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
20. عباس، علي. إدارة الأعمال الدولية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007.
21. عبد السلام، رضا. محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة. القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002.
22. عبد الغفار، هناء. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجاً. بغداد: بيت الحكمة، 2002.
23. عبد المطلب، عبد الحميد. السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.



24. عبد المطلب، عبد الحميد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
25. عبد المقصود، نزيه. الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
26. العبيد، يعقوب فهد. التنمية التكنولوجية، مفهومها ومتطلباتها. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1989.
27. عطية، طاهر مرسى. إدارة الأعمال الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.
28. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
29. عوض الله، صفوت عبد السلام. منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
30. أبو قحف، عبد السلام. بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
31. أبو قحف، عبد السلام. مقدمة في إدارة الأعمال الدولية. ط4، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998.
32. أبو قحف، عبد السلام. نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989.
33. قادري، عبد العزيز. الاستثمارات الدولية: التحكيم التجاري الدولي وضمان الاستثمارات. الجزائر: دار هومة، 2004.
34. القريشي، محمد صالح تركي. علم اقتصاد التنمية. عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2010.
35. القريشي، مدحت. التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. عمان: دار وائل للنشر، 2007.
36. القليوبي، سميحة. الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص. ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1992.
37. كريم، كريمة وعبد الخالق، جودة. أساسيات التنمية الاقتصادية. ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
38. منصور، محمد علي. مبادئ الإدارة (أسس ومفاهيم). القاهرة: مجموعة النيل العربية، 1999.
39. النجار، سعيد. آفاق الاستثمار في الوطن العربي. القاهرة: اتحاد المصارف العربية، 1992.
40. نجيب إبراهيم، نعمة الله. مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
41. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي. إيطاليا: مطابع أديتار، 2000.
42. وفاء، عبد الباسط. النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي - نظريات النمو الذاتي - دراسة تحليلية ونقدية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2000.

## II. الدراسات والتقارير

1. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2013، "عرض عام، سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية"، 2013.
2. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير: استعراض عام، نيويورك، 2005.
3. البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي"، 2012.
4. البنك الدولي، "تقرير الاستثمار العالمي: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع"، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005.
5. بنك مصر، "قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، مركز البحوث، 1997.

6. التهامي، ماهر عبد الحليم أحمد. "مناخ الاستثمار الدولي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد". معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2003.
7. شحادة، كمال. "عبر من الخصوصية". ترجمة غسان غصن، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يناير 2002.
8. عبد السلام، رضا. "الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل، دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية". وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، ماي 2006.
9. عمران، محمد. "أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مصر". صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2002.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ضمان الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول، الكويت، يناير-مارس 2013.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تأثير اتفاقيات الاستثمار الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر". نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثاني، السنة الخامسة والعشرون، الكويت، يونيو 2007.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2002.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2011.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2006.
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، افريل 2010.
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول يناير، مارس، 2013.
18. المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية 2012: التقرير الاقتصادي والمالي، 2012.
19. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2013.

### III. المؤتمرات والملتقيات

1. الخالدي، ذكاء مخلص. "التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية: هل يكون ماكينه النمو الاقتصادي للدول العربية". ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 24-26 سبتمبر 1996.
2. الشوربجي، مجدي. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر، 2005.
3. الشوربجي، مجدي. "العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان". الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 27 و 28 نوفمبر 2007.
4. عبد الله، إسماعيل صبري. "الكوكبة". المؤتمر العلمي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1995.

5. عجيل، طارق كاظم. "القيمة القانونية للضمانات التشريعية الممنوحة للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة". المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 25-27 افريل 2011.
6. عيسى، محمد عبد الشفيق. "التأهيل التكنولوجي-الابتكاري للمؤسسة الاقتصادية- في الإطار الاقتصادي الدولي (مراجعة نظرية ورؤية تطبيقية نقدية)". الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
7. ناصف، إيمان عطية. "تأثير الوفورات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الدول النامية". مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، 11-13 سبتمبر 2003.

#### IV. المجلات والدوريات

1. الباجوري، خالد عبد الوهاب البنداري. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في مصر". مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد الثالث، جويلية 2012.
2. البرزي، عمر الفاروق. "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا". المجلة الاقتصادية السعودية، العدد 86، أكتوبر 2002.
3. بو، بيدرو. "الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات". مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000.
4. جميل، هيل عجمي. "الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن". مجلة أربد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، 2002.
5. حبيقة، لويس. "فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار". مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد، 1748، 8 يوليو 2002.
6. خليل، محمد خليل. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية: بحث في النظرية". المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، ديسمبر 1994.
7. الدباس، معتصم محمد. "أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، المجلد العشرون، العدد الثاني، 2012.
8. سعدي، وصاف. وقويدري، محمد. "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 8، 2008.
9. عميروش، شلغوم. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2011)". مجلة المستقبل العربي، العدد 410، افريل 2013.
10. غرايبي، هشام وعزام، نضال. "محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني". مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 13، العدد 1 (ب)، 1997.
11. فيفرمان، غي. "تيسير الاستثمار الأجنبي". مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992.
12. اللوزي، موسى سلامة والمومني، جبريل أحمد. "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن-دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية-". مجلة دراسات، المجلد 31، العدد 2، 2004.
13. مهران، حسني. "الاستثمار الأجنبي في مصر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول، يونيو 2000.

14. نديم، إيهاب عز الدين. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم". *المجلة العلمية الاقتصادية والتجارية*، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1996.

15. والاس، لورا. "الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار: تنطلق قدما بنشاط". *مجلة التمويل والتنمية*، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992.

## V. الرسائل الجامعية

1. عبيد، جمال عطية وآخرون. "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2002.

## VI. مقالات ومواقع على الانترنت

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "خدمات الضمان": <http://www.iaige.net/?id=3>

2. الهبيتي، نوزاد عبد الرحمن. "الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي". *مجلة الجندول*، العدد 32، السنة الرابعة، جانفي 2007:

<http://Jandoolmag.150m.com/Prev%20issues.htm>

3. الكواز، احمد. نموذج سولو. المعهد العربي للتخطيط، الكويت: <http://www.arab-api.org/ar/>

4. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2013:

<http://www.amf.org.ae>

5. عبد الكريم، البشير ودحمان، بو اعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري:-

[www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaries\\_2008/com.../com..1.pdf](http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaries_2008/com.../com..1.pdf)

## VII. الأوامر والمراسيم والقوانين

1. الأمر 22/25 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 48.
2. الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2001.
3. الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 2006.
4. القانون 10/90 المؤرخ في 18 افريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 1990.
5. المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1993.
6. قانون المالية التكميلي 2009، المؤرخ في 26 يوليو 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44.
7. ميثاق الاستثمار، المرسوم الملكي رقم 1-95-213 المؤرخ في 8 نوفمبر 1995.

## ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

### I. الكتب

1. Arrows, Jean. **Les Théories de la Croissance: la Pensée Economique Contemporaine**. Paris: Edition du Seuil, 2001.

2. Bennett, A. Leroy. **International organizations: principles and Issues**. sixth edition, new jersey :printice\_hall, Inc.,1995.
3. Bitzenis, Aristidis. **the Balkans Foreign Direct Investment and EU Accession**. UK: Ashgate publishing limited, 2009.
4. Chaudhuri, Sarbajit and Mukhopadhyay, Ujjaini. **Foreign Direct Investment in Developing Countries: a Theoretical Evaluation**. India: Springer, 2014.
5. Dominick, Salvatore. **International Economics**. Seventh Edition, london: McGraw- Hill, 2001.
6. Dwight, h. Perkin. **Economie du Développement**. 3 Edition, Bruxelles: de Boeck, 2008.
7. Imad A. Moosa, **Foreign Direct Investment: Theory, Evidence and Practice**. NewYork: PAZGRAVE,2002.
8. Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy : **Econométrie appliquée**, Bruxelles : Edition De Boeck, 2004.
9. Jones, Jonathan and Wren, Colin. **Foreing Direct Investment and the Regional Economy**. UK: Ashgate Publishing limited, 2006.
10. Kotler, Philip et Dubois, Bernard. **Marketing Management**. 8<sup>eme</sup> Edition, Tome1, Paris : Publi Union,1994.
11. Mazerolle, Fabric. **Les Firmes Multinationals**. Paris: Vuibert, 2006.
12. Meier, Olivier and Schier, Guillaume. **Entreprises Multinationales: Stratégie, Restructuration, Gouvernance**. Paris: Dunod, 2005.
13. Michael R, Gzinkota and others. **International Business**. George Town University: The Dryden Press Ahar Court Brace Jovanovich College Publisher,1992.
14. Mucchielli J.L., **Multinationales et Mondialisation**. Paris: Seuil, 1998.
15. R. Borbonais, M. Terraza, **L'analyse des séries temporelles en économies**, Paris : PUF, 2004.
16. Ray, Debraj. **Development Economics**. Princeton: Princeton university press, 1998.
17. Richard L. Daft, **Organisation, Theory And Design**. 8<sup>th</sup> ed, USA: Thomson, 2004.

18. Rugman A.M et al, **International Business, Firm and Environment**. London: Mc Graw Hill, 1987.
19. Szirma, A. **Economic and Social Development: Trends, Problems and Policies**. London, Prentice Hall, 1997.
20. Thorvaldur, Gylfason. **Principles of Economic Growth**. Oxford: Oxford University Press, 1999.
21. Yabi, Olakounlé Gilles. **Investissements Directs Etrangers Et Croissance: Théories Et Analyse Econométrique Appliquée Aux Pays En Développement**. Allemagne : Edition Universitaire Européennes, 2010.

## .II الدراسات والتقارير

1. Alaya. Merouane, " L'Investissement Direct Etranger et Croissance Economique: une Estimation a Partir d'un Modele Structurel Pour Les Pays de Rive Sud de La Méditerrané ", Les Cahiers De L'IRD, Paris : Auf : Septembre 2006.
2. ANIMA Investement Network, "Investir en Méditerranée :la Carte des Investissements en Méditerranée :Guide Sectoriel des Politiques pour l'Investissement en Méditerranée", Etudes N° 7, Janvier 2010.
3. ANIMA Investment Network, "Investissements Directs Etrangers et Partenariats Vers les Pays MED en 2009", Etude N° 14, Avril 2010.
4. ANIMA Investment Network, "les Pays Emergents Investissent la Méditerranée", Etude n°65, 2013.
5. Banque Africaine, "Maroc : Document de Stratégie Pays 2012-2016", 2012.
6. Banque d'Algerie, "Rapport Economique et Monétaire de l'Agerie", 2012,
7. Banque Mondiale & Société Financière International, "Royaume du Maroc : Evaluation du Climat de l'Investissement", Juin 2005.
8. Bureau International du Travail, Tendances Mondiales de l'Emploi, 2012: Prévenir une Aggravation de la Vise de l'Emploi, Genève, 2012.
9. CNUCED, "Examen de la Politique de l'Investissement du Maroc", 2007.
10. FMI, "Algérie : Consultation de 2011 au titre de l'article IV-Rapport des Services du FMI", Janvier 2012.
11. Fond Monétaire Internationale, "Rapport du FMI", n°.11/39, mars 2011.
12. IMF, "Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI", Washington D.C., 2001.

13. IMF, "Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works", Economic Issues, n°23, Washington, D.C. , USA, 2000.
14. Kenan P. Jarboe, Robert D, Atkinson, "The Case For Technology in The Knowledge Economy: R&D, Economic Growth and The Role of Government", Policy Briefing, Progressive Policy Institute, Washington D.C, June 1998.
15. Lambert, Jerome and Armand, Philippe Martin. "Les Investissements Extra communication et le Contrôle des Intérêts Stratégiques Européen". Rapport D'information, N°1602, Commission Des Affaires Européen, Paris, Janvier 2014.
16. Linda, S. Goldberg & Michael W. Klein, 1999. "International Trade and Factor Mobility: an Empirical Investigation". National Bureau of Economic Research, Working Paper, 7196, June, 1999.
17. M. Blomstrom, A. Kokko, "the Impact of Foreign Investment on Host Countries". Working Paper Washington: Policy Research, December 1996.
18. Michael, G. Pollitt and Stephen J. Steer. "Economies Of Scale And Scope In Network Industries: Lessons for the UK Water and Sewerage Sectors". Cambridge Working Paper in Economics, N°1152, .July 2011.
19. Mohamed A. El- Erian and Mohamed A. El Gamel. "Attracting Foreign Investment to Arab Countries, Gritting the Basic Right". Economic Research Forum, working paper n°: 9718, Egypt, July 1997.
20. Murat, Yildizoglu. "La Croissance Economique". Université Montesquieu, Bordeaux IV, 2001.
21. NATION UNIS, "Guide de l'Investissement au Maroc : Opportunités et Conditions", Juillet 2010.
22. OCDE ,Examen de l'OCDE des Politiques de l'Investissement: Maroc. 2010.
23. UNCTAD, "Examens de la Politique d'Investissement au Maroc", 2008.
24. OCDE, " L'Impact de L'Investissement Direct Etranger sur les Salaires et les Conditions de Travail". Conférence OECD, OIT sur La Responsabilité Sociale des Entreprises, Paris, 23-24 juin 2008.
25. OCDE, "l'Investissement Direct Étranger au Service du Développement : Optimiser les Avantages, Minimiser les Coûts". 2002.
26. OCDE, "Manuel de L'OCDE sur Les Indicateurs de la Mondialisation Economique". 2005.

27. OCDE, "Stratégie de Développement du Climat des Affaires, Maroc , Dimension: Politique de Privatisations et Partenariats Public-Privé". 2011.
28. OCDE, Stratégies d'Insitation a l'Investissement et IDE dans Plusieurs Pays de L'ANASE. 2004.
29. OECD,"OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment". Fourth Edition, 2008.
30. PNUD,Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud: le Progrès Humain dans un Monde Diversifié, .2013.
31. Read, Robert. "Foreign Direct Investment in Small Island Developing States". United Nation University, Research paper N=°2007/ 28, May 2007.
32. Republic of Turkey, Ministry Of Economy, "the New Investment Incentive Program in Turkey", March 2013.
33. Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, "Tableau de Bord des Indicateurs Macro-Economiques", Avril 2013.
34. Royaume du Maroc, Office des Changes, "Guide de l'Investissement Etranger en Matière de Change", Janvier 2005.
35. Singh, H. and K.W.Jun," Some New Evidence on Determinants of Foreign Investment in Developing Countries". Policy Research working paper, N°1531, the worldbank, November 1995.
36. Terry Miller, Kim R. Holmes, and Eduin J. Feulner, 2013, Index of Economic Freedom, Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company, 2013.
37. Tseng, Wanda and Zebregs, Harm. "Foreign Direct Investment in China: Some Lessons for Other Countries. IMF Policy Discussion Paper, PDP/02/3, February 2002.
38. UNCTAD, World Investment Report 2007, "Transnational Corporations:Extractive Industries and Development", New York, 2007.
39. UNCTAD, World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development", New York, 2013.
40. UNCTAD, "Examen de la Politique de l'Investissement: Maroc", New York, 2008.



41. UNCTAD, "the Impact of Trade-Related Investment Measures on Trade and Development", New York, 1991.
42. UNCTAD, Investment Country Profiles: Turkey, February 2012.
43. UNCTAD, Scope and Definition ,UNCTAD Series on Issues International Investment Agreements (IIA Issues Paper –Series), Geneva, February 1999.
44. UNCTAD, World Investment Report 1999, " Foreign Direct Investment and the Challenge of Development", New York, 1999.
45. UNCTAD, World Investment Report 2001, Promoting Linkages, New York, 2001.
46. UNCTAD, world Investment Report 2002, Transnational Corporations and Export Competitiveness, New York, 2002.
47. UNCTAD, World Investment Report 2008, " Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge ", New York, 2008.
48. UNCTAD, World Investments Report 2014, Investing in the SDGs: an Action Plan, New York, 2014.
49. UNDP, Human Development Report, 2013, "The rise of the south: Human Progress in a Diverse World", 2013.
50. UNDP, Human Development Report, Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience, 2014.
51. World Bank & International Telecommunication Union, "the Little Data Book on Information and Communication Technology", 2013.
52. World Bank & International Finance Corporation, Doing Business 2014, "Economic Profile: Algeria", Washington D.C., 2012.
53. World Bank, Doing Business 2014, Economic Profile : Morocco, Washington, 2014.
54. World Bank, Global Development Finance, Country Tables, Washington, 2003.
55. World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2011-2012.
56. World Economic Forum, the Global Competitiveness Report, 2012-2013.

### III. المؤتمرات والملتقيات

1. Gouia, Ridha. "Un Siècle d'IDE dans Le Monde". Colloque sur Investissement Directs Etrangers et Développement Industriel Méditerranéen, Université Tunis III, Economica, 1998.

2. Michalet, Charles-Albert. "L'enseignement pour l'Avenir". La Rencontre Internationale sur l'Investissement Etranger Direct, Université de Fès, Maroc, 1997.
3. Zi Liang Deng, Rod Falvey and Adam Blake, " Swapping Market Access For Technology Spillovers? Tax Incentives and Foreign Direct Investment In China", International Conference on Applied Economics, 2010.

#### IV. المجلات والدوريات

1. Adams, S. Foreign Investment, "Domestic Investment And Economic Growth In Sub-Saharan Africa". Journal Of Policy Modelling, N°31, 2009,
2. Brian Aitken, Ann Harrison, and Robert E. Lipsey, "Wages and Foreign Ownerships a Comparative Study of Mexico, Venezuela, and United States". **Journal of International Economic**, 1996.
3. De Mello, L.R, "Foreign Direct Investment in Development Countries and Growth: a Selective Survey". **the journal of development studies**, vol. 34, n=1, October 1997.
4. Dos Santos.T., "The Structure of Dependence". **the American Economic Review**, vol. Lx, N°2, 1970.
5. Gray Hufbauer, Darius Lakdwalla and Anup Malan." Determinants of Direct Foreign Investment an its Connection to Trade". **UNCTAD Review**, United Nations, New York, 1994.
6. Dunning, John H. "The Electic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future". **International Journal of the Economics of Business**, Vol 8, N°2, 2001.
7. Markusen, J.R, "Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development". **European economic review**, London, vol 43, 1999.
8. Mary, A. Marchant, Dyana N. Cornelle and Won Koo. "International Trade and Foreign Direct Investment: Substitutes or Complements?". **Journal of Agricultural and Applied Economic**, August 2002.
9. Miller, Robert and Glen, Jack." International Joint Ventures in Developing Countries". **finance & development**, march 1997.

10. Rugman, A.M., "Reconciling internalization theory and the eclectic paradigm". **Multinational Business Review**, 2010.
11. Lall, Sanjaya. "Employment and Foreign Investment: Policy Options for Developing Countries". **International Labour Review**, vol.(134), n (4-5), 1995.
12. Pairault, Thierry. "le Rôle des investissements Directs Entrants et Sortants en Chine : une Appréciation". **Région Et Développement**, Note de Document, N°31, 2010.
13. Tim Birth and Helen .V. Miler,"the Politics of Foreign Direct Investment Into Developing Countries: Increasing FDI Through International Trade Agreement", **American Journal of Political Science**, vol52,N=°4, October 2008.
14. Denisia, Vintila. "Foreign Direct Investment Theorie : An Overview of the Main FDI Theories". **European Journal of Interdisciplinary Studies**, Issue 2, December 2010.
15. Campanelle, Vitorio. "Le Capital Humain dans les Politiques pour la Croissance Economique". **Revue Recherches Sociologiques**, n=2, 2005.
16. Nocke, Volker & Yeaple, Stephane. "An Assignment Theory of Foreign Direct Investment". **the Review of Economic Studies**, 2008.
17. Munhar, Wai. "FDI and Economic Growth Relationship: An Empirical Study on Malaysia". *International Business Research*, Vol 1, N°2, April 2008.
18. Zakia Michal, The Impact Of Foreign Direct Investment And Impacts On Economic Growth: The Case Of Jordan, *Journal Of Economic And Administrative Science*, Vol 23, Iss 1, 2007.

#### V. مقالات ومواقع على الانترنت

1. Agence Marocaine de Développement des Investissements: Investir au Maroc, les 7 raisons clé: [www.invest.gov.ma/?lang=fr&id=3](http://www.invest.gov.ma/?lang=fr&id=3).
2. Algérie Le Plan d'Investissements Publics 2010-2014 et Les Orientations Prioritaires du Nouveau Gouvernements, (Novembre 2012): [www.tresor.economie.gouv.fr/file/378897](http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/378897)
3. Doing Business in Malaysia, [www.pwc.com/my](http://www.pwc.com/my)
4. Doing Business in Mexico, Tax and Legal Services, 2011: [www.pwc.com/mx/db2011](http://www.pwc.com/mx/db2011)

5. Ernst & Young's attractiveness survey, turkey 2013,  
[www.ey.com/attractiveness](http://www.ey.com/attractiveness)
6. Guide des Affaires en Chine,  
<https://globalconnections.hsbc.com/.../hsbc-country-guid-fr.pdf>
7. Human Development Index, [www.undp.org](http://www.undp.org)
8. IMF, World Economic Outlook, April 2012:  
[www.imf.org/external/bubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf](http://www.imf.org/external/bubs/ft/weo/2012/01/pdf/text.pdf)
9. Indicateurs Economiques et Financiers de l'Algérie, Novembre 2013:  
[www.tresor.economie.gouv.fr/file/392572](http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/392572)
10. Les Investissements Directs Etrangers en Algérie en 2012, Novembre 2013:  
[www.tresor.economie.gouv.fr/file/](http://www.tresor.economie.gouv.fr/file/)
11. Lionel, Fontange. " L'Investissement Étranger Direct et le Commerce International sont-ils Complémentaires ou Substituables ?", 1999 :  
<http://dx.doi.org/10.1787/771416201121>.
12. Lucie Laplante, L'ABC de l'Investissement au Mexique.  
<http://www.usherbrooke.ca/droit/fileadmin/.../36-12-laplante.pdf>
13. Neil Saravana Mutoo, Investissement Etranger Direct et Réduction de la Pauvreté dans Les pays en développement:  
[www.acdi-cida\\_ge.ca/Inet/images.NSF/rluimages/poverty réduction \\$ file/ied.pdf/](http://www.acdi-cida_ge.ca/Inet/images.NSF/rluimages/poverty_réduction_$file/ied.pdf/)
14. OECD, Main Science and Technologie Indicators, Issue 1, 2012: <http://dx-doi.org/10.1787/msti-v2013-1-Fr>.
15. OCDE, Etude Economique de L'OCDE: Mexique, Mai 2013.  
<http://dx.doi.org/10.1787/eco-surveys-mex-2013-fr>
16. Office Fédérale de la Statistique, septembre 2012:  
[www.bfs.Admin.ch/bfs/.../medienmittlungen.Document.162726.pdf.online](http://www.bfs.Admin.ch/bfs/.../medienmittlungen.Document.162726.pdf.online).
17. Office of the United States Trade Representation :  
<http://www.ustr.org/countries-regions/Americas/brazil>
18. Overseas Development Institute, "Foreign Direct Investment Flows to Low-Income Countries". **A Review of the evidence**, briefing Paper, september, 1997.  
[www.odi.org/resources/docs/2626.pdf](http://www.odi.org/resources/docs/2626.pdf).
19. Patent Applications by Patent Office and Origine, 2012:

- <http://www.wipo.int/ipstats/en/wipi>.
20. RHODIUM GROUP, it's official: Chinese FDI in the United State is soaring:  
<http://rhg.com/hotes/its-official-chinese-fdi-in-the-U-S-is-soaring>
  21. Se Développer et Investi ou Mexique : les Opportunités d'Affaires,  
[www.pwc.com/mx](http://www.pwc.com/mx)
  22. The General Agreement on trade:Services (GATS):Objectives,Coverage and Disciplines:  
<http://www.wto.org/english/tratop-e/serv-e/gatsqa-e.htm>
  23. The Heritage Foundation & Wall Street Journal, Index Of Economic Freedom,  
<http://www.Heritage.org/Index>.
  24. Trade- Related Investment Measures:  
[http://www.wto.org/English/res\\_e/booksp\\_e/analytic\\_index\\_e/trims\\_01\\_e.htm#article1](http://www.wto.org/English/res_e/booksp_e/analytic_index_e/trims_01_e.htm#article1)
  25. Transparency International: [www.Trancparency.org/index](http://www.Trancparency.org/index).
  26. UNCTAD, FDI Inflow, by Region and Economy, 1990-2012, web table1:  
[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)
  27. UNCTAD, FDI Inflow, by Region and Economy, 1990-2012, web table28:  
[www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)
  28. UNCTAD, World Investment Report 2014: [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics).
  29. UNCTAD, Full List of Bilateral Investment Agreement, 1 June 2013:  
<http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Algeria>
  30. UNCTAD, Full List of Bilateral Investment Agreement, 1 June 2013:  
<http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Morocco>
  31. UNCTAD, Inward FDI Performance and Potential Index Rankings,1990-2010  
Web table 28: [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)
  32. World Bank, Doing Business 2014, <http://arabic.doingbusiness.org>
  33. World Bank, Doing Business,2014 :  
<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/Morocco>

34. World Bank, Doing Business, 2014:  
<http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreconomies/Algeria>.
35. World Bank, World Development Indicator, 2014:  
<http://data.worldbank.org/wdi>
36. World Bank, World Development Indicators Database,2013:  
<http://databank.org/data/home.aspx>
37. World Bank, World Development Indicators, 2013:  
<http://data.worldbank.org/wdi>.
38. World Bank, World Development Indicators, 2014:  
<http://data.worldbank.org/wdi>
39. World Bank, World Development Indicators: Science and Technology, 2012:  
<http://wdi.worldbank.org/table/5.13>.
40. World Economic Forum :  
<http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2011.2012>.
41. World Economic Forum, "the Global Competitiveness Reports",  
<http://www.weforum.com>
42. [www.andi.dz](http://www.andi.dz)
43. [www.Finance-Algeria.org/dgep/a5.htm](http://www.Finance-Algeria.org/dgep/a5.htm)
44. [www.mida.gov.my](http://www.mida.gov.my)
45. [www.minagri.dz](http://www.minagri.dz)
46. [www.ministere-transports.gov.dz](http://www.ministere-transports.gov.dz)
47. [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
48. [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)
49. <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/malaysia#enforcing-contracts>
50. <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreconomies/mexico#enforcing-contracts>
51. <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Brazil>
52. <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20UnitedState>

53. <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20china>
54. <http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?k=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20malaysia>
55. <http://unctad.org/SearChcenter/Pages/results.aspx?k=bilateral%20investment%20treaties%20signed%20by%20turkey>
56. <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/taxes.aspx>
57. <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/pages/specialinvestmentzones.aspx>
58. <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/pages/10Reasons.aspx>
59. <http://www.wto.org/french/thwto-f/whatis-f/tif-f/fact2-f.htm>
60. <http://unesdoc.unesco.org/0018/001899/189958E.pdf>

## الملاحق

### الملحق رقم 1

#### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستوى

Null Hypothesis: LNGDPR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.127392	0.2367
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 17:19  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPR(-1)	-0.179858	0.084544	-2.127392	0.0475
D(LNGDPR(-1))	0.154752	0.143787	1.076255	0.2960
C	3.986414	1.880700	2.119644	0.0482
R-squared	0.415895	Mean dependent var	-0.038356	
Adjusted R-squared	0.350994	S.D. dependent var	0.128492	
S.E. of regression	0.103515	Akaike info criterion	-1.566644	
Sum squared resid	0.192875	Schwarz criterion	-1.417427	
Log likelihood	19.44976	Hannan-Quinn criter.	-1.534260	
F-statistic	6.408180	Durbin-Watson stat	1.299931	
Prob(F-statistic)	0.007914			

Null Hypothesis: LNGDPR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.251166	0.4399
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 17:22  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPR(-1)	-0.175753	0.078072	-2.251166	0.0379
D(LNGDPR(-1))	-0.037086	0.162931	-0.227617	0.8227
C	3.768131	1.739473	2.166249	0.0448
@TREND("1990")	0.009405	0.004632	2.030309	0.0583
R-squared	0.529887	Mean dependent var	-0.038356	
Adjusted R-squared	0.446926	S.D. dependent var	0.128492	
S.E. of regression	0.095558	Akaike info criterion	-1.688515	
Sum squared resid	0.155234	Schwarz criterion	-1.489558	
Log likelihood	21.72941	Hannan-Quinn criter.	-1.645336	
F-statistic	6.387184	Durbin-Watson stat	1.499528	
Prob(F-statistic)	0.004271			

### الملحق رقم 2

#### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNGDPR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.255287	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 17:25  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPR(-1))	-0.665252	0.126587	-5.255287	0.0000
C	-0.014244	0.026231	-0.543019	0.5934
R-squared	0.592432	Mean dependent var	0.033675	
Adjusted R-squared	0.570982	S.D. dependent var	0.172079	
S.E. of regression	0.112711	Akaike info criterion	-1.437593	
Sum squared resid	0.241370	Schwarz criterion	-1.338114	
Log likelihood	17.09472	Hannan-Quinn criter.	-1.416003	
F-statistic	27.61804	Durbin-Watson stat	1.474487	
Prob(F-statistic)	0.000045			

Null Hypothesis: D(LNGDPR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.424785	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 17:26  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPR(-1))	-0.866825	0.159790	-5.424785	0.0000
C	-0.144860	0.073470	-1.971685	0.0642
@TREND("1990")	0.009675	0.005127	1.886950	0.0754
R-squared	0.659739	Mean dependent var	0.033675	
Adjusted R-squared	0.621933	S.D. dependent var	0.172079	
S.E. of regression	0.105806	Akaike info criterion	-1.522849	
Sum squared resid	0.201510	Schwarz criterion	-1.373632	
Log likelihood	18.98992	Hannan-Quinn criter.	-1.490465	
F-statistic	17.45031	Durbin-Watson stat	1.442274	
Prob(F-statistic)	0.000061			



### الملحق رقم 3

#### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في المستوى

Null Hypothesis: LNFDIR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-2.289576</b>	<b>0.4210</b>
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:21  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR(-1)	-0.654170	0.285717	-2.289576	0.0351
D(LNFDIR(-1))	0.020311	0.211390	0.096085	0.9246
C	9.942892	4.105353	2.421934	0.0269
@TREND("1990")	0.104584	0.070482	1.483840	0.1562
R-squared	0.301861	Mean dependent var	0.121732	
Adjusted R-squared	0.178660	S.D. dependent var	1.046586	
S.E. of regression	0.948498	Akaike info criterion	2.901769	
Sum squared resid	15.29402	Schwarz criterion	3.100725	
Log likelihood	-26.46857	Hannan-Quinn criter.	2.944947	
F-statistic	2.450147	Durbin-Watson stat	1.954050	
Prob(F-statistic)	0.098808			

Null Hypothesis: LNFDIR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-1.939342</b>	<b>0.3092</b>
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:20  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR(-1)	-0.287659	0.148328	-1.939342	0.0683
D(LNFDIR(-1))	-0.156518	0.180331	-0.867943	0.3968
C	5.041656	2.518022	2.002229	0.0606
R-squared	0.211440	Mean dependent var	0.121732	
Adjusted R-squared	0.123822	S.D. dependent var	1.046586	
S.E. of regression	0.979650	Akaike info criterion	2.928320	
Sum squared resid	17.27484	Schwarz criterion	3.077538	
Log likelihood	-27.74736	Hannan-Quinn criter.	2.960704	
F-statistic	2.413212	Durbin-Watson stat	2.110444	
Prob(F-statistic)	0.117899			

### الملحق رقم 4

#### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNFDIR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-6.163963</b>	<b>0.0001</b>
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:24  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNFDIR(-1))	-1.185493	0.192326	-6.163963	0.0000
C	0.177093	0.235874	0.750795	0.4620
R-squared	0.666634	Mean dependent var	-0.176725	
Adjusted R-squared	0.649089	S.D. dependent var	1.769845	
S.E. of regression	1.048417	Akaike info criterion	3.022832	
Sum squared resid	20.88437	Schwarz criterion	3.122310	
Log likelihood	-29.73974	Hannan-Quinn criter.	3.044421	
F-statistic	37.99444	Durbin-Watson stat	2.279977	
Prob(F-statistic)	0.000006			

Null Hypothesis: D(LNFDIR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-6.146832</b>	<b>0.0003</b>
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:25  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNFDIR(-1))	-1.232213	0.200463	-6.146832	0.0000
C	0.610117	0.542862	1.123890	0.2758
@TREND("1990")	-0.034923	0.039381	-0.886812	0.3869
R-squared	0.680589	Mean dependent var	-0.176725	
Adjusted R-squared	0.645099	S.D. dependent var	1.769845	
S.E. of regression	1.054359	Akaike info criterion	3.075307	
Sum squared resid	20.01011	Schwarz criterion	3.224524	
Log likelihood	-29.29072	Hannan-Quinn criter.	3.107691	
F-statistic	19.17691	Durbin-Watson stat	2.280917	
Prob(F-statistic)	0.000035			

## الملحق رقم 5

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي في المستوى

Null Hypothesis: LNINVR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.521925	0.5032
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:27  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINVR(-1)	-0.129064	0.084803	-1.521925	0.1454
D(LNINVR(-1))	0.236319	0.151228	1.562665	0.1355
C	2.693868	1.776186	1.516659	0.1467
R-squared	0.286611	Mean dependent var	-0.029083	
Adjusted R-squared	0.207346	S.D. dependent var	0.166638	
S.E. of regression	0.148359	Akaike info criterion	-0.846795	
Sum squared resid	0.396189	Schwarz criterion	-0.697578	
Log likelihood	11.89135	Hannan-Quinn criter.	-0.814411	
F-statistic	3.615840	Durbin-Watson stat	1.397768	
Prob(F-statistic)	0.047856			

Null Hypothesis: LNINVR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.663806	0.7311
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:28  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINVR(-1)	-0.132582	0.079686	-1.663806	0.1145
D(LNINVR(-1))	0.023096	0.183197	0.126074	0.9012
C	2.607582	1.669175	1.562198	0.1367
@TREND("1990")	0.012200	0.006618	1.843365	0.0828
R-squared	0.405451	Mean dependent var	-0.029083	
Adjusted R-squared	0.300530	S.D. dependent var	0.166638	
S.E. of regression	0.139366	Akaike info criterion	-0.933780	
Sum squared resid	0.330190	Schwarz criterion	-0.734824	
Log likelihood	13.80469	Hannan-Quinn criter.	-0.890602	
F-statistic	3.864365	Durbin-Watson stat	1.439745	
Prob(F-statistic)	0.028223			

## الملحق رقم 6

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNINVR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.661267	0.0015
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:29  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINVR(-1))	-0.684945	0.146944	-4.661267	0.0002
C	-0.008870	0.034779	-0.255034	0.8014
R-squared	0.533484	Mean dependent var	0.035074	
Adjusted R-squared	0.508930	S.D. dependent var	0.218921	
S.E. of regression	0.153412	Akaike info criterion	-0.820984	
Sum squared resid	0.447171	Schwarz criterion	-0.721505	
Log likelihood	10.62033	Hannan-Quinn criter.	-0.799394	
F-statistic	21.72741	Durbin-Watson stat	1.524729	
Prob(F-statistic)	0.000170			

Null Hypothesis: D(LNINVR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.837350	0.0047
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:30  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINVR(-1))	-0.891460	0.184287	-4.837350	0.0001
C	-0.165351	0.096742	-1.709191	0.1046
@TREND("1990")	0.011936	0.006934	1.721470	0.1023
R-squared	0.599432	Mean dependent var	0.035074	
Adjusted R-squared	0.554924	S.D. dependent var	0.218921	
S.E. of regression	0.146051	Akaike info criterion	-0.878155	
Sum squared resid	0.383957	Schwarz criterion	-0.728937	
Log likelihood	12.22062	Hannan-Quinn criter.	-0.845771	
F-statistic	13.46809	Durbin-Watson stat	1.467003	
Prob(F-statistic)	0.000266			

## الملحق رقم 7

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الصادرات الحقيقية في المستوى

Null Hypothesis: LN XR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.142615	0.2313
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LN XR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:36  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN XR(-1)	-0.245141	0.114412	-2.142615	0.0461
D(LN XR(-1))	0.246048	0.175793	1.399647	0.1786
C	5.188818	2.427964	2.137107	0.0466
R-squared	0.290445	Mean dependent var	-0.026688	
Adjusted R-squared	0.211606	S.D. dependent var	0.198240	
S.E. of regression	0.176020	Akaike info criterion	-0.504869	
Sum squared resid	0.557698	Schwarz criterion	-0.355652	
Log likelihood	8.301130	Hannan-Quinn criter.	-0.472485	
F-statistic	3.684009	Durbin-Watson stat	2.052277	
Prob(F-statistic)	0.045590			

Null Hypothesis: LN XR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.853356	0.1957
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LN XR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:37  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN XR(-1)	-0.315288	0.110497	-2.853356	0.0110
D(LN XR(-1))	0.022891	0.194197	0.117875	0.9075
C	6.489242	2.318686	2.798672	0.0123
@TREND("1990")	0.014821	0.007151	2.072659	0.0537
R-squared	0.433580	Mean dependent var	-0.026688	
Adjusted R-squared	0.333624	S.D. dependent var	0.198240	
S.E. of regression	0.161827	Akaike info criterion	-0.634933	
Sum squared resid	0.445196	Schwarz criterion	-0.435977	
Log likelihood	10.66680	Hannan-Quinn criter.	-0.591755	
F-statistic	4.337688	Durbin-Watson stat	1.956646	
Prob(F-statistic)	0.019195			

## الملحق رقم 8

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الصادرات الحقيقية في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LN XR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.725895	0.0114
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LN XR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:39  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN XR(-1))	-0.709124	0.190323	-3.725895	0.0014
C	-0.012692	0.042873	-0.296030	0.7704
R-squared	0.422181	Mean dependent var	0.021430	
Adjusted R-squared	0.391770	S.D. dependent var	0.246104	
S.E. of regression	0.191934	Akaike info criterion	-0.372937	
Sum squared resid	0.699935	Schwarz criterion	-0.273458	
Log likelihood	5.915835	Hannan-Quinn criter.	-0.351347	
F-statistic	13.88230	Durbin-Watson stat	2.182723	
Prob(F-statistic)	0.001433			

Null Hypothesis: D(LN XR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.752985	0.0408
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LN XR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:40  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN XR(-1))	-0.830767	0.221362	-3.752985	0.0015
C	-0.121405	0.110615	-1.097548	0.2869
@TREND("1990")	0.008572	0.008045	1.065483	0.3007
R-squared	0.456462	Mean dependent var	0.021430	
Adjusted R-squared	0.396069	S.D. dependent var	0.246104	
S.E. of regression	0.191255	Akaike info criterion	-0.338859	
Sum squared resid	0.658410	Schwarz criterion	-0.189642	
Log likelihood	6.558021	Hannan-Quinn criter.	-0.306475	
F-statistic	7.558187	Durbin-Watson stat	2.053293	
Prob(F-statistic)	0.004141			

## الملحق رقم 9

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الواردات الحقيقية في المستوى

Null Hypothesis: LNMR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.656453	0.4376
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNMR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:42  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNMR(-1)	-0.147455	0.089019	-1.656453	0.1150
D(LNMR(-1))	0.207874	0.146729	1.416722	0.1736
C	3.069360	1.860018	1.650177	0.1162
R-squared	0.296653	Mean dependent var	-0.030767	
Adjusted R-squared	0.218503	S.D. dependent var	0.157326	
S.E. of regression	0.139079	Akaike info criterion	-0.975979	
Sum squared resid	0.348176	Schwarz criterion	-0.826762	
Log likelihood	13.24778	Hannan-Quinn criter.	-0.943595	
F-statistic	3.795956	Durbin-Watson stat	1.496603	
Prob(F-statistic)	0.042124			

Null Hypothesis: LNMR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.864588	0.6366
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNMR)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:43  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNMR(-1)	-0.157639	0.084544	-1.864588	0.0796
D(LNMR(-1))	0.017278	0.176727	0.097765	0.9233
C	3.141239	1.762791	1.781969	0.0926
@TREND("1990")	0.010738	0.006147	1.746788	0.0987
R-squared	0.403683	Mean dependent var	-0.030767	
Adjusted R-squared	0.298451	S.D. dependent var	0.157326	
S.E. of regression	0.131774	Akaike info criterion	-1.045820	
Sum squared resid	0.295193	Schwarz criterion	-0.846864	
Log likelihood	14.98111	Hannan-Quinn criter.	-1.002641	
F-statistic	3.836116	Durbin-Watson stat	1.521719	
Prob(F-statistic)	0.028895			

## الملحق رقم 10

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الواردات الحقيقية في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNMR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.911740	0.0041
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNMR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:48  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMR(-1))	-0.871386	0.177409	-4.911740	0.0001
C	-0.141739	0.091572	-1.547834	0.1391
@TREND("1990")	0.009947	0.006541	1.520811	0.1457
R-squared	0.611444	Mean dependent var	0.034507	
Adjusted R-squared	0.568271	S.D. dependent var	0.213903	
S.E. of regression	0.140547	Akaike info criterion	-0.954985	
Sum squared resid	0.355563	Schwarz criterion	-0.805767	
Log likelihood	13.02734	Hannan-Quinn criter.	-0.922601	
F-statistic	14.16268	Durbin-Watson stat	1.570832	
Prob(F-statistic)	0.000202			

Null Hypothesis: D(LNMR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.932672	0.0008
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNMR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 08/27/15 Time: 21:48  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMR(-1))	-0.700671	0.142047	-4.932672	0.0001
C	-0.011228	0.033039	-0.339847	0.7377
R-squared	0.561517	Mean dependent var	0.034507	
Adjusted R-squared	0.538439	S.D. dependent var	0.213903	
S.E. of regression	0.145322	Akaike info criterion	-0.929340	
Sum squared resid	0.401250	Schwarz criterion	-0.829862	
Log likelihood	11.75807	Hannan-Quinn criter.	-0.907751	
F-statistic	24.33125	Durbin-Watson stat	1.645253	
Prob(F-statistic)	0.000092			

## الملحق رقم 11

تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر

Dependent Variable: LNGDPR				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 24/08/15 Time: 14:31				
Sample (adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR	-0.082758	0.019534	-4.236723	0.0005
LNINVR	0.452192	0.092670	4.879613	0.0001
LNXR	0.325176	0.102915	3.159640	0.0054
C	7.315050	1.572351	4.652300	0.0002
R-squared	0.923983	Mean dependent var		22.31717
Adjusted R-squared	0.911314	S.D. dependent var		0.330545
S.E. of regression	0.098437	Sum squared resid		0.174418
Long-run variance	0.011593			

## الملحق رقم 12

نتائج استقرار سلسلة لوغار يتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المستوى

Null Hypothesis: LNGDPR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.885458	0.8378
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.832896	
10% level	-3.254671	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:35  
Sample (adjusted): 1991 2012  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPR(-1)	-0.220589	0.118249	-1.885458	0.0778
C	5.317904	2.851645	1.884855	0.0777
@TREND("1990")	0.012097	0.005415	2.234177	0.0377
R-squared	0.210974	Mean dependent var		0.033815
Adjusted R-squared	0.127918	S.D. dependent var		0.077112
S.E. of regression	0.072011	Akaike info criterion		-2.297859
Sum squared resid	0.098527	Schwarz criterion		-2.149081
Log likelihood	28.27845	Hannan-Quinn criter.		-2.262811
F-statistic	2.540155	Durbin-Watson stat		1.915042
Prob(F-statistic)	0.105288			

Null Hypothesis: LNGDPR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.272020	0.9710
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:53  
Sample (adjusted): 1991 2012  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPR(-1)	0.015746	0.057884	0.272020	0.7884
C	-0.353294	1.423191	-0.248241	0.8065
R-squared	0.003686	Mean dependent var		0.033815
Adjusted R-squared	-0.046130	S.D. dependent var		0.077112
S.E. of regression	0.078871	Akaike info criterion		-2.155506
Sum squared resid	0.124412	Schwarz criterion		-2.056320
Log likelihood	25.71056	Hannan-Quinn criter.		-2.132140
F-statistic	0.073995	Durbin-Watson stat		1.896789
Prob(F-statistic)	0.788395			

## الملحق رقم 13

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNGDPR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.068576	0.0054
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:35  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPR(-1))	-0.951170	0.233785	-4.068576	0.0007
C	0.033041	0.019666	1.680110	0.1093
R-squared	0.465591	Mean dependent var	-0.002370	
Adjusted R-squared	0.437465	S.D. dependent var	0.107748	
S.E. of regression	0.080813	Akaike inf criterion	-2.102980	
Sum squared resid	0.124085	Schwarz criterion	-2.003482	
Log likelihood	24.08108	Hannan-Quinn criter.	-2.081371	
F-statistic	16.55331	Durbin-Watson stat	1.963550	
Prob(F-statistic)	0.000655			

Null Hypothesis: D(LNGDPR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.214832	0.0168
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNGDPR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:36  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPR(-1))	-1.052033	0.249603	-4.214832	0.0005
C	-0.004535	0.039152	-0.115823	0.9091
@TREND("1990")	0.003444	0.003109	1.107684	0.2826
R-squared	0.499694	Mean dependent var	-0.002370	
Adjusted R-squared	0.444105	S.D. dependent var	0.107748	
S.E. of regression	0.080335	Akaike inf criterion	-2.073664	
Sum squared resid	0.116166	Schwarz criterion	-1.924447	
Log likelihood	24.77347	Hannan-Quinn criter.	-2.041280	
F-statistic	8.989007	Durbin-Watson stat	1.888371	
Prob(F-statistic)	0.001964			

## الملحق رقم 14

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في المستوى

Null Hypothesis: LNFDIR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.897030	0.4188
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004881	
10% level	-2.642242	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:36  
Sample (adjusted): 1991 2012  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR(-1)	-0.271788	0.160154	-1.897030	0.1052
C	5.420547	3.149249	1.721219	0.1006
R-squared	0.125871	Mean dependent var	0.103478	
Adjusted R-squared	0.082164	S.D. dependent var	1.556447	
S.E. of regression	1.491134	Akaike inf criterion	3.723459	
Sum squared resid	44.48963	Schwarz criterion	3.822645	
Log likelihood	-38.95805	Hannan-Quinn criter.	3.748825	
F-statistic	2.879909	Durbin-Watson stat	2.361714	
Prob(F-statistic)	0.105200			

Null Hypothesis: LNFDIR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.142303	0.4958
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:36  
Sample (adjusted): 1991 2012  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR(-1)	-0.376467	0.175730	-2.142303	0.0453
C	6.626814	3.220329	2.057806	0.0536
@TREND("1990")	0.073187	0.054983	1.331085	0.1989
R-squared	0.200432	Mean dependent var	0.103478	
Adjusted R-squared	0.116287	S.D. dependent var	1.556447	
S.E. of regression	1.463170	Akaike inf criterion	3.725212	
Sum squared resid	40.67647	Schwarz criterion	3.873990	
Log likelihood	-37.97733	Hannan-Quinn criter.	3.780280	
F-statistic	2.381415	Durbin-Watson stat	2.309735	
Prob(F-statistic)	0.119434			

## الملحق رقم 15

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNFDIR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.446846	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.846119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:38  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNFDIR(-1))	-1.370098	0.212522	-8.446846	0.0000
C	0.118386	0.331502	0.357121	0.7249
R-squared	0.686271	Mean dependent var	-0.022642	
Adjusted R-squared	0.669759	S.D. dependent var	2.637740	
S.E. of regression	1.515820	Akaike info criterion	3.760183	
Sum squared resid	43.65649	Schwarz criterion	3.859661	
Log likelihood	-37.48192	Hannan-Quinn criter.	3.781772	
F-statistic	41.56182	Durbin-Watson stat	1.887595	
Prob(F-statistic)	0.000004			

Null Hypothesis: D(LNFDIR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.400461	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNFDIR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:39  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNFDIR(-1))	-1.384069	0.216245	-8.400461	0.0000
C	-0.353936	0.745002	-0.475081	0.6404
@TREND("1990")	0.039480	0.055583	0.710286	0.4886
R-squared	0.694824	Mean dependent var	-0.022642	
Adjusted R-squared	0.660916	S.D. dependent var	2.637740	
S.E. of regression	1.535980	Akaike info criterion	3.827778	
Sum squared resid	42.46624	Schwarz criterion	3.976996	
Log likelihood	-37.19167	Hannan-Quinn criter.	3.860162	
F-statistic	20.49123	Durbin-Watson stat	1.908580	
Prob(F-statistic)	0.000023			

## الملحق رقم 16

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي في المستوى

Null Hypothesis: LNINVR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.204054	0.9239
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.846119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:39  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINVR(-1)	-0.010227	0.050118	-0.204054	0.8406
D(LNINVR(-1))	0.354635	0.238059	1.502317	0.1504
C	0.271374	1.159363	0.234072	0.8176
R-squared	0.120114	Mean dependent var	0.051249	
Adjusted R-squared	0.022348	S.D. dependent var	0.091248	
S.E. of regression	0.090222	Akaike info criterion	-1.841513	
Sum squared resid	0.146522	Schwarz criterion	-1.692295	
Log likelihood	22.33588	Hannan-Quinn criter.	-1.809129	
F-statistic	1.228594	Durbin-Watson stat	1.849755	
Prob(F-statistic)	0.316111			

Null Hypothesis: LNINVR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.317835	0.4073
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:40  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINVR(-1)	-0.262755	0.113362	-2.317835	0.0332
D(LNINVR(-1))	0.264992	0.212893	1.245891	0.2297
C	5.902359	2.542580	2.321406	0.0329
@TREND("1990")	0.019808	0.008179	2.421718	0.0269
R-squared	0.345801	Mean dependent var	0.051249	
Adjusted R-squared	0.230355	S.D. dependent var	0.091248	
S.E. of regression	0.080051	Akaike info criterion	-2.042658	
Sum squared resid	0.108939	Schwarz criterion	-1.843700	
Log likelihood	25.44789	Hannan-Quinn criter.	-1.999478	
F-statistic	2.995330	Durbin-Watson stat	1.797876	
Prob(F-statistic)	0.059823			

## الملحق رقم 17

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الاستثمار المحلي الحقيقي في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNINVR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.166199	0.0368
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:40  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINVR(-1))	-0.665007	0.210033	-3.166199	0.0051
C	0.034845	0.021768	1.600742	0.1259
R-squared	0.345388	Mean dependent var		0.002281
Adjusted R-squared	0.310934	S.D. dependent var		0.105912
S.E. of regression	0.087918	Akaike info criterion		-1.934440
Sum squared resid	0.146861	Schwarz criterion		-1.834962
Log likelihood	22.31162	Hannan-Quinn criter.		-1.912851
F-statistic	10.02481	Durbin-Watson stat		1.836932
Prob(F-statistic)	0.005085			

Null Hypothesis: D(LNINVR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.094375	0.1329
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNINVR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:41  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINVR(-1))	-0.733742	0.237121	-3.094375	0.0063
C	0.009781	0.043821	0.223214	0.8259
@TREND("1990")	0.002369	0.003577	0.662335	0.5161
R-squared	0.360962	Mean dependent var		0.002281
Adjusted R-squared	0.289958	S.D. dependent var		0.105912
S.E. of regression	0.089246	Akaike info criterion		-1.863281
Sum squared resid	0.143367	Schwarz criterion		-1.714064
Log likelihood	22.56445	Hannan-Quinn criter.		-1.830897
F-statistic	5.083870	Durbin-Watson stat		1.788245
Prob(F-statistic)	0.017772			

## الملحق رقم 18

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الصادرات الحقيقية في المستوى

Null Hypothesis: LNKR has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.898660	0.8195
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNKR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:42  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNKR(-1)	-0.289383	0.152414	-1.898660	0.0747
D(LNKR(-1))	0.023949	0.229395	0.104400	0.9181
C	6.558054	3.447965	1.902007	0.0743
@TREND("1990")	0.021262	0.009991	2.128087	0.0483
R-squared	0.211413	Mean dependent var		0.054186
Adjusted R-squared	0.072250	S.D. dependent var		0.104433
S.E. of regression	0.100590	Akaike info criterion		-1.585892
Sum squared resid	0.172011	Schwarz criterion		-1.388935
Log likelihood	20.65186	Hannan-Quinn criter.		-1.542713
F-statistic	1.519181	Durbin-Watson stat		1.945832
Prob(F-statistic)	0.245584			

Null Hypothesis: LNKR has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.146286	0.9617
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNKR)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:42  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNKR(-1)	0.009476	0.064775	0.146286	0.8853
D(LNKR(-1))	-0.002967	0.250493	-0.011845	0.9907
C	-0.167020	1.508232	-0.110739	0.9130
R-squared	0.001335	Mean dependent var		0.054186
Adjusted R-squared	-0.109627	S.D. dependent var		0.104433
S.E. of regression	0.110009	Akaike info criterion		-1.444954
Sum squared resid	0.217834	Schwarz criterion		-1.295736
Log likelihood	18.17201	Hannan-Quinn criter.		-1.412570
F-statistic	0.012035	Durbin-Watson stat		2.004578
Prob(F-statistic)	0.988045			



## الملحق رقم 19

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الصادرات الحقيقية في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNXR) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.428214	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNXR,2)

Method: Least Squares

Date: 09/11/15 Time: 14:43

Sample (adjusted): 1992 2012

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNXR(-1))	-0.988159	0.223151	-4.428214	0.0003
C	0.053578	0.026036	2.057884	0.0536
R-squared	0.507888	Mean dependent var	0.002846	
Adjusted R-squared	0.481987	S.D. dependent var	0.148858	
S.E. of regression	0.107138	Akaike info criterion	-1.539004	
Sum squared resid	0.218093	Schwarz criterion	-1.439525	
Log likelihood	18.15954	Hannan-Quinn criter.	-1.517414	
F-statistic	19.60908	Durbin-Watson stat	2.009563	
Prob(F-statistic)	0.000289			

Null Hypothesis: D(LNXR) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.442033	0.0105
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNXR,2)

Method: Least Squares

Date: 09/11/15 Time: 14:43

Sample (adjusted): 1992 2012

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNXR(-1))	-1.066470	0.240086	-4.442033	0.0003
C	0.012201	0.052423	0.232742	0.8186
@TREND("1990")	0.003783	0.004154	0.910718	0.3745
R-squared	0.529565	Mean dependent var	0.002846	
Adjusted R-squared	0.477294	S.D. dependent var	0.148858	
S.E. of regression	0.107622	Akaike info criterion	-1.488814	
Sum squared resid	0.208486	Schwarz criterion	-1.339596	
Log likelihood	18.83254	Hannan-Quinn criter.	-1.456430	
F-statistic	10.13121	Durbin-Watson stat	1.968901	
Prob(F-statistic)	0.001128			

## الملحق رقم 20

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الواردات الحقيقية في المستوى

Null Hypothesis: LNMR has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.542179	0.7810
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNMR)

Method: Least Squares

Date: 09/11/15 Time: 14:44

Sample (adjusted): 1992 2012

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNMR(-1)	-0.204845	0.132898	-1.542179	0.1414
D(LNMR(-1))	0.045554	0.236334	0.192753	0.8494
C	4.656733	3.020252	1.541836	0.1415
@TREND("1990")	0.018407	0.009668	1.903910	0.0740
R-squared	0.183906	Mean dependent var	0.061935	
Adjusted R-squared	0.039890	S.D. dependent var	0.120018	
S.E. of regression	0.117600	Akaike info criterion	-1.273415	
Sum squared resid	0.235105	Schwarz criterion	-1.074458	
Log likelihood	17.37086	Hannan-Quinn criter.	-1.230236	
F-statistic	1.276980	Durbin-Watson stat	1.875830	
Prob(F-statistic)	0.314039			

Null Hypothesis: LNMR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.251540	0.9693
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LNMR)

Method: Least Squares

Date: 09/11/15 Time: 14:44

Sample (adjusted): 1992 2012

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNMR(-1)	0.017118	0.068053	0.251540	0.8042
D(LNMR(-1))	0.048960	0.252972	0.193541	0.8487
C	-0.343917	1.596108	-0.215472	0.8318
R-squared	0.009892	Mean dependent var	0.061935	
Adjusted R-squared	-0.100120	S.D. dependent var	0.120018	
S.E. of regression	0.125883	Akaike info criterion	-1.175369	
Sum squared resid	0.285236	Schwarz criterion	-1.026151	
Log likelihood	15.34137	Hannan-Quinn criter.	-1.142985	
F-statistic	0.089920	Durbin-Watson stat	1.923569	
Prob(F-statistic)	0.914412			

## الملحق رقم 21

### نتائج استقرار سلسلة لوغاريتم الواردات الحقيقية في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LNMR) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.178850	0.0043
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012383	
10% level	-2.846119	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNMR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:45  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMR(-1))	-0.922681	0.220808	-4.178850	0.0005
C	0.057498	0.029633	1.940237	0.0673
R-squared	0.478897	Mean dependent var		0.004517
Adjusted R-squared	0.451470	S.D. dependent var		0.165725
S.E. of regression	0.122740	Akaike info criterion		-1.287098
Sum squared resid	0.286239	Schwarz criterion		-1.187819
Log likelihood	15.30453	Hannan-Quinn criter.		-1.245508
F-statistic	17.46112	Durbin-Watson stat		1.927486
Prob(F-statistic)	0.000510			

Null Hypothesis: D(LNMR) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.292593	0.0142
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.844963	
10% level	-3.281452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNMR,2)  
Method: Least Squares  
Date: 09/11/15 Time: 14:45  
Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNMR(-1))	-1.029841	0.239911	-4.292593	0.0004
C	-0.000188	0.059883	-0.003138	0.9975
@TREND("1990")	0.005320	0.004806	1.106904	0.2829
R-squared	0.512107	Mean dependent var		0.004517
Adjusted R-squared	0.457897	S.D. dependent var		0.165725
S.E. of regression	0.122019	Akaike info criterion		-1.237712
Sum squared resid	0.267997	Schwarz criterion		-1.088494
Log likelihood	15.99597	Hannan-Quinn criter.		-1.205328
F-statistic	9.446674	Durbin-Watson stat		1.901828
Prob(F-statistic)	0.001566			

## الملحق رقم 22

### تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المغرب

Dependent Variable: LNGDPR  
Method: Least Squares  
Date: 25/08/15 Time: 15:39  
Sample: 1990 2012  
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR	0.097137	0.025666	3.784731	0.0011
LNINVR	0.325161	0.110321	2.947420	0.0083
LNMR	0.337723	0.104646	3.227280	0.0044
C	9.113676	0.562986	16.18811	0.0000
R-squared	0.982402	Mean dependent var		24.60734
Adjusted R-squared	0.979623	S.D. dependent var		0.309501
S.E. of regression	0.044181	Akaike info criterion		-3.244289
Sum squared resid	0.037087	Schwarz criterion		-3.046811
Log likelihood	41.30932	Hannan-Quinn criter.		-3.194624
F-statistic	353.5499	Durbin-Watson stat		1.808191
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 23

اختبار B-G LM لنموذج الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في المغرب

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.080174	Prob. F(2,17)	0.9233	
Obs*R-squared	0.214915	Prob. Chi-Square(2)	0.8981	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 09/11/15 Time: 15:52				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNFDIR	0.001142	0.007220	0.158195	0.8762
LNINVR	0.013216	0.121830	0.108475	0.9149
LNMR	-0.016011	0.119138	-0.134390	0.8947
C	0.047683	0.611120	0.078026	0.9387
RESID(-1)	0.107962	0.283538	0.380766	0.7081
RESID(-2)	-0.032775	0.245225	-0.133653	0.8952
R-squared	0.009344	Mean dependent var	-4.17E-15	
Adjusted R-squared	-0.282025	S.D. dependent var	0.041058	
S.E. of regression	0.046489	Akaike info criterion	-3.079764	
Sum squared resid	0.036740	Schwarz criterion	-2.783548	
Log likelihood	41.41728	Hannan-Quinn criter.	-3.005266	
F-statistic	0.032070	Durbin-Watson stat	1.969849	
Prob(F-statistic)	0.999375			

الملحق رقم 24

اختبار ARCH لنموذج الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) في المغرب

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.718101	Prob. F(1,20)	0.4068	
Obs*R-squared	0.762532	Prob. Chi-Square(1)	0.3825	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 09/11/15 Time: 15:53				
Sample (adjusted): 1991 2012				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001954	0.000577	3.384292	0.0029
RESID^2(-1)	-0.187359	0.221096	-0.847408	0.4068
R-squared	0.034661	Mean dependent var	0.001642	
Adjusted R-squared	-0.013606	S.D. dependent var	0.002070	
S.E. of regression	0.002084	Akaike info criterion	-9.422523	
Sum squared resid	8.69E-05	Schwarz criterion	-9.323337	
Log likelihood	105.6478	Hannan-Quinn criter.	-9.399158	
F-statistic	0.718101	Durbin-Watson stat	2.033312	
Prob(F-statistic)	0.406795			